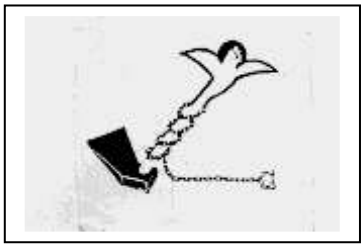

مركز الأرض لحقوق الإنسان

سلسلة حقوق اقتصادية واجتماعية

العدد رقم (٧٨)

التغير مطلب العمال والموظفين المحتجين خلال عام ٢٠٠٩

أكثر من ٧٠٠ احتجاج فى ٤٣٢ موقع عبروا عن حجم الغضب فى مصر

إعداد

مركز الأرض لحقوق الإنسان

القاهرة فى

فبراير ٢٠١٠

٧٦ ش الجمهورية – شقة ٦٧ – الدور الثامن – بجوار جامع الفتح – الازبكية – القاهرة

ت/ ٢٧٨٧٧٠١٤ ف/ ٢٥٩١٥٥٥٧

E.mail: lchr@thewayout.net - lchr@lchr-eg.org

Website www. Lchr-eg.org

فهـــــرس

الموضوع	الصفحة

تقديم ٣

القسم الأول : احتجاجات العاملين بالقطاع الحكومى ١٤

القسم الثانى : احتجاجات العاملين بالقطاع الخاص ١١٩

القسم الثالث : احتجاجات العاملين بقطاع الأعمال العام ١٨٩

القسم الرابع : ملاحظات ختامية وتوصيات ٢٣٥

القسم الخامس : ملاحق التقرير ٢٣٩

تقديم

هذا التقرير يصدر ضمن سلسلة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية العدد رقم (٧٨) التى يصدرها مركز الأرض ويرصد من خلاله ما نشرته الجرائد المصرية عن احتجاجات العاملين فى مصر بعد أن تدهورت أوضاعهم المعيشية وحقوقهم فى العمل اللائق فى قطاعات العمل الثلاثة (حكومى- خاص- أعمال عام) خلال عام ٢٠٠٩ ؟ .

هذا وقد بلغ حجم الاحتجاجات خلال عام ٢٠٠٩ أكثر من ٧٠٠ احتجاج فى ٤٣٢ موقع يرصد التقرير احتجاجات كل موقع باعتبارها احتجاج واحد حتى وان تكررت خلال العام .

وعلى سبيل المثال فان احتجاجات أداري التعليم فى مصر خلال العام فى معظم المحافظات زادت عن ٥٠ احتجاج ولكن تقرير الأرض قد استعرضها كاحتجاج واحد .

وكذلك احتجاجات المعلمين المؤقتين والتى زادت عن عشرين احتجاج واحتجاج موظفى هيئة البريد بالمحافظات والتى زادت عن ٣٠ احتجاج واحتجاجات كل من سائقى وأصحاب الشاحنات وعمال شركة النيل لحلج الأقطان وخبراء وزارة العدل وعمال غزل شبين وطنطا للكتان والزيوت وموظفى الضرائب العقارية ، تلك المواقع او الفئات قامت خلال عام ٢٠٠٩ باحتجاجات زادت عن ١٠٠ احتجاج ومع ذلك احتسبها التقرير كاحتجاج واحد لكل فئة او موقع عمالى .

وعلى ذلك فان الأرقام التى وردت بالتقرير عن حجم الاحتجاجات وأماكنها تعبر عن أماكن ومواقع وقفات الاحتجاج اكثر من حجمها بشكل عام ، هذا بالإضافة إلى أن حجم الاحتجاجات الذى زاد عن ٧٠٠ احتجاج والمواقع التى تركزت فيه تلك الاحتجاجات والتى وصلت (٤٣٢) موقع لا تعبر عن العدد الحقيقى لان المركز يعتقد بأن حجم ومواقع الاحتجاجات قد زاد عن ذلك بكثير بسبب اعتماد التقرير على بعض الجرائد المصرية فقط وبالتالى فان هناك العديد من الجرائد الأخرى التى نشرت احتجاجاتهم ولم يرصدها التقرير ومما لا شك فيه فأن مئات الاحتجاجات لعمال وموظفى القطاعات الثلاثة فى عشرات المواقع الأخرى قد قاموا باحتجاجات لم تصل للصحف أو الإعلام وقد تم إجهاضها فى مواقعها أو حلها بسرعة دون أن تصل للإعلام وبالتالى فان العدد الحقيقى للاحتجاجات أو المواقع التى حدثت بها يزيد عن ما ذكره تقرير الأرض .

ويبين التقرير أن حجم الاحتجاجات بلغ (٤٣٢) احتجاجاً بالقطاعات الثلاثة (الحكومى . الخاص . الأعمال العام) واحتلت احتجاجات العاملين بقطاع الهيئات الحكومية (١٨٩) احتجاجاً ، بينما احتجاجات القطاع الخاص (١٧٦) احتجاجاً يليها احتجاجات قطاع الأعمال العام (٦٧) احتجاجاً .

وتنوعت إشكال احتجاجات العمال فى القطاعات الثلاثة حيث بلغ التجمهر (١٨٠) حالة والاعتصام (١٢٦) والإضراب (٨٤) والتظاهر (٤٢) حالة .
هذا وقد شهد شهر فبراير أعلى معدلات الاحتجاج فبلغ (٦١) احتجاجاً تنوعت ما بين (٣١) تجمهراً و(١٠) اعتصامات و(١٢) إضراباً و(٨) تظاهرات .
وكان اقل معدلات الاحتجاج فى شهر مايو وقد بلغت (١٦) احتجاجاً تنوعت ما بين (٤) تجمهرات واعتصامان و(٩) إضرابات واحتجاج واحد تظاهر .
هذا وقد جاءت جريدة الدستور فى مقدمة الجرائد التى غطت اضرابات واحتجاجات العمال حيث بلغت المواد المنشورة فيها (١٤١) خبراً ، وجاءت جريدة الأهرام والشروق فى مؤخرة الجرائد حيث تم نشر (٣) أخبار فى كل جريدة . والجدير بالذكر أن عدد الاضرابات العمالية فاق هذا العدد لكن التقرير جمع إضرابات واحتجاجات كل موقع أو فئة باعتبارها احتجاج واحد مهما كان عدد احتجاجاتهم على مدار السنة وبالتالى فان عدد (٤٣٢) احتجاجاً معبراً أكثر عن حجم المواقع التى وقعت فيها الاحتجاجات وليس كإجمالى عدد الاضرابات والاحتجاجات خلال ٢٠٠٩ وليس أدل على ذلك اضرابات المعلمين المتعلقة بالكادر الخاص فعلى الرغم من أنهم احتجوا بمحافظات مختلفة وفى فترات مختلفة تجاوزت الخمسين احتجاجاً إلا أن التقرير قام باحتسابهم كاحتجاج واحد ، وكذلك احتجاجات خبراء وزارة العدل وغيرهم.
هذا وقد تنوعت أسباب الاحتجاجات فى القطاعات الثلاثة خلال عام ٢٠٠٩ وكانت أقوى الاحتجاجات بسبب عدم صرف مستحقات (١٠١) احتجاج ، يليها تعسف وتعنت الإدارات (٣٨) احتجاجاً ، والفصل التعسفى (٣٤) احتجاجاً ، وعدم التعيين (٢٥) احتجاجاً ، يليها النقل التعسفى (١٧) احتجاجاً ، يليها غلق وتصفية المصانع والمحلات والمخابز والجرائد والمشاريع وغيرها (١٥) احتجاجاً ، يليها وضعف الأجور (١٢) احتجاجاً ، وعدم التثبيت (١٠) احتجاجات ، وفرض وتسجيل غرامات أو مخالفات على السائقين (٨) احتجاجات ، وكل من الاستيلاء على ارض ملك الشركة أو بيعها وتخفيض الأجور والمطالبة بزيادة الأجور (٥) احتجاجات ، وكل من عدم التعاقد بعقود مميزة وعدم المساواة فى الأجور (٤) احتجاجات ، يليها كل من المطالبة بالمساواة فى الأجور وخصم من الأجور والمطالبة بإقرار كادر خاص ونقل المواقف أو المصانع وتردى الأوضاع المالية فى الشركة أو للعاملين (٣) احتجاجات لكل منهم ، وكل من إلزام المدرسين بمحو أمية أفراد وتحويل العقود المؤقتة إلى دائمة وسوء حالة القطارات وعدم الحصول على الترقيات أو وقفها والمطالبة بإنشاء نقابة موحدة أو خاصة ودمج الشركات أو المؤسسات ووقف مركبات التوك توك أو مصادرتها والإجبار على الخروج إلى المعاش المبكر وعدم توافر الاشتراطات الصحية أو نقص الإجراءات الوقائية فى أماكن العمل احتجاجان لكل منهم ، يليها احتجاج واحد لكل من زيادة الرسوم القضائية وعدم إدارجهم بالكادر الخاص وإهمال المنطقة فى

إرسال أوراق الكادر والمطالبة بحافز الجودة وعدم توافر جرارات للقطارات وعدم تسوية الحالة الوظيفية وتخفيض مدة صرف المعاش النقابى ورفع قيمة اشتراك النقابة وعدم إخلاء طرف الأطباء للنيابات والمطالبة بعدم إلغاء ندب مدير المركز والانتداب كعاملات نظافة والإجبار على توقيع عقود مؤقتة بدلا من الدائمة والمطالبة بعودة ارض النقابة وتعطيل حصولهم على الدراجات العملية ولتثبيت صرف زيادات مشروع ربط الدخول والتكدس داخل بدروم والاستبعاد من التعاقد كمدرسين مساعدين والمطالبة بفصل منطقة شمال سيناء وإلغاء قرار ضمهم لوزارة العدل وضعف الإمكانيات وضعف تقارير الكفاءة السنوية والمطالبة بإنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية وعدم تجديد العقود ورفع الدعم عن الاشتراكات أو زيادتها وتوزيع طلاب الامتياز على المدارس والمطالبة بنقلهم لمدارس المدينة والمطالبة بالالتحاق ببرنامج التأهيل الجامعى والطرد من مساكن المصلحة ونقلهم إلى الضرائب لدمج المصالح والمطالبة بتحويل المصلحة إلى هيئة قضائية مستقلة وعدم انتهاء انتدابهم ولاستخراج كارنيهات العلاج الطبيعى بصفة "أطباء" ومنع إرسال ملف الدعاوى القضائية لإدارة الخبراء والنقل إلى وظائف إدارية والاستغناء عن العمالة وتغير حركة تشغيل السيارات وصدور قرار بتحصيل مبالغ مالية وتعرضهم للابتزاز من خلال تحصيل غرامات وإلغاء عربات الكارو ومنعهم من دخول الشركة وطرد العمال من العمل بالميناء وتدهور أحوال الشركة وتغيير العقود من شاملة إلى مؤقتة ونقل الباعة من منطقة السوق إلى مناطق ضيقة وحظر استيراد السيارات برسم رمزى والاعتداءات الأمنية عليهم وإعطاء تقديرات وهمية لأنشطتهم والتفاوت فى صرف العلاوة الدورية وتدهور الصناعة وعدم سداد مديونية الشركة لدى التأمينات واضطهاد الأجهزة التشريعية والتنفيذية للنقابة وإنشاء مخابز عملاقة بالمحافظة والإيقاف عن العمل وإلغاء الاتفاقية بين الضرائب والنقابة والضغط على العمال لتقديم استقالاتهم والمطالبة بإلغاء رسوم عبور البضائع والمطالبة بزيادة التعريفة وعدم تخصيص أماكن لممارسة نشاطهم ومنع خروج العمال من الاستراحة وإجراء تحقيق مع بعض السائقين وتحرير محاضر بعدم وجود تراخيص وبيع محلاتهم بالمزاد العلنى وحجب عقود التمليك النهائية للوحدات السكانية والمطالبة بصرف رصيد الأجازات وتخفيض عدد عربات النوم وإزالة المصانع وزيادة رسوم الميزان ووقف نشاط الشركة وفرض رسوم جديدة عليهم وإقامة مطبات صناعية عشوائية من قبل الأهالى والمطالبة بزيادة الحد الأدنى لمعاش العمالة غير المنتظمة واستبعادهم عن مكان أعمالهم دون بديل ونقل الخيالة والباعة خارج هضبة الهرم وقيام الجمعية بالتجارة فى أجهزة الحاسب وإلغاء المقطورات وتغيير عقود العمل واستثنائهم من قانون التأمينات الاجتماعية وانتهاء عقد الفندق وفرض الشركة توقيع عقود جديدة وبيع وحدات سوق الجملة الجديد ولإيقاف تصريح بإقامة مصنع جديد يجاور الشركة والمطالبة باستثناء بعض التكاليف فى الإقرارات وتحصيل رسوم إضافية وزيادة رسوم البونات وتأخر صرف الأجور ونقل إلى مقر ليس

فى القاهرة والمطالبة بإقرار الدعم لمنتجى الألبان البدرة ولإلزام الشركات بتوريد إنتاجها لهيئة السلع التموينية والإجبار على تقديم استقالتهم وتوقيع خصومات بصفة يومية وفرض تبرع أجبارى على سائقى التاكسى وإيقاف عن ممارسة النشاط النقابى وقصر تسليم حصص اسطوانات الغاز على المستودعات الرئيسية وإزالة أكشاك الباعة الجائلين ومطاردة شرطة المرافق لمصادرة الحناطير ومصادرة سيارات نصف النقل ولقيام احد الشركات الخاصة بنقل الركاب والمطالبة بإعادة فتح ملف التأمينات والمطالبة بقانون إنشاء نقابة للمأذونين والمطالبة بالنقل لهيئة السكك الحديدية وعدم إحلال أو تجديد الوحدات المتهالكة وصرف الرواتب بالنظام الآلى وعدم تحديد موقفهم أو الجهة التابعين لها والمطالبة بالحصول على المعاش الأسرى ولتحرير تجارة الدقيق المدعم وعدم ضم مدة الخدمة العسكرية لمدة العمل والمطالبة بإقامة العضو المنتدب والتهديد بالطرد وتقليص أيام الأجازات وعدم تجديد الترخيص لأتوبيسات الشركة وزيادة ساعات العمل وعدم أحالتهم إلى المعاش المبكر وتصدير الأرز مما يهدد بتوقف الشركات وعدم استرداد احد فروع الشركة وتعديل مواعيد صرف الأجور وعدم إلغاء قيمة المخالفات المرورية .

ويبين التقرير فى قسمه الأول احتجاجات العاملين فى القطاع الحكومى التى بلغت (١٨٩) احتجاجاً وتنوعت هذه الاحتجاجات ما بين (٨٧) حالة تجمهر و(٥١) حالة اعتصام و(٣١) حالة إضراب و(٢٠) حالة تظاهر .

وقد شهد شهر فبراير أعلى معدلات للاحتجاج حيث بلغت (٢٧) احتجاجاً تمثلت فى (١٥) حالة تجمهر و(٥) حالات اعتصام و(٣) حالات إضراب و(٤) حالات تظاهر .

بينما شهد شهر مايو اقل معدلات للاحتجاج حيث بلغت (٦) احتجاجات تمثلت فى حالتى تجمهر وحالة واحدة اعتصام و(٣) حالات إضراب .

وتنوعت أسباب احتجاجات عمال القطاع الحكومى خلال العام الماضي وكانت أقوى الاحتجاجات بسبب عدم صرف مستحقات (٤٧) احتجاجاً ، يليها عدم التعيين (٢١) احتجاجاً ، وتعسف وتعنت الإدارات (١٥) احتجاجاً ، يليها النقل التعسفى (١٤) احتجاجاً ، والفصل التعسفى (١٣) احتجاجاً ، وعدم التثبيت (٩) احتجاجات ، يليها ضعف الأجور (٧) احتجاجات، وعدم التعاقد بعقود مميزة (٤) احتجاجات ، وعدم المساواة فى الأجور (٤) احتجاجات ، يليها كل من خصم من الأجور والمطالبة بإقرار كادر خاص (٣) احتجاجات لكل منهم ، وكل من إلزام المدرسين بمحو أمية أفراد وتخفيض الأجور وتحويل العقود المؤقتة إلى دائمة وسوء حالة القطارات احتجاجان لكل منهما ، يليها احتجاج واحد لكل من زيادة الرسوم القضائية وعدم إدارجهم بالكادر الخاص وإهمال المنطقة فى إرسال أوراق الكادر والمطالبة بحافز الجودة وعدم توافر جرارات للقطارات وعدم تسوية الحالة الوظيفية وتخفيض مدة صرف المعاش النقابى ورفع قيمة اشتراك النقابة وعدم إخلاء طرف الأطباء للنيابات والمطالبة بعدم إلغاء ندب مدير المركز

والانتداب كعاملات نظافة والإجبار على توقيع عقود مؤقتة بدلا من الدائمة والمطالبة بعودة ارض النقابة وتعطيل حصولهم على الدراجات العملية وتصفية المشروع وعدم الحصول على الترقيات ولتثبيت صرف زيادات مشروع ربط الدخول والتكدس داخل بدروم والاستبعاد من التعاقد كمدرسين مساعدين والمطالبة بفصل منطقة شمال سيناء وإلغاء قرار ضمهم لوزارة العدل وضعف الإمكانيات وضعف تقارير الكفاءة السنوية والمطالبة بإنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية وعدم تجديد العقود ورفع الدعم عن الاشتراكات وزيادتها وتوزيع طلاب الامتياز على المدارس والمطالبة بنقلهم لمدارس المدينة والمطالبة بالالتحاق ببرنامج التأهيل الجامعى والطرد من مساكن المصلحة ونقلهم إلى الضرائب لدمج المصالح والمطالبة بتحويل المصلحة إلى هيئة قضائية مستقلة وعدم توافر الاشتراطات الصحية فى أماكن العمل وعدم انتهاء انتدابهم ولاستخراج كارنيهات العلاج الطبيعى بصفة "أطباء" ومنع إرسال ملف الدعاوى القضائية لإدارة الخبراء والنقل إلى وظائف إدارية وتردى الأوضاع الوظيفية ونقص الإجراءات الوقائية ودمج المؤسسات الصحفية واضطهاد الأجهزة التشريعية والتنفيذية للنقابة .

هذا وقد قام العاملين بالقطاع الحكومى بـ (٤٧) احتجاجاً بسبب عدم صرف المستحقات المالية وتنوعت ما بين (١٨) حالة تجمهر و(١٢) حالة اعتصام و(١١) حالة إضراب و(٦) حالات تظاهر .

كما قاموا بـ (٢١) احتجاجاً بسبب عدم التعيين تنوعت ما بين (١٠) حالات تجمهر و(٨) حالات اعتصام وحالة إضراب وحالتى تظاهر .

كما قاموا بـ (١٥) احتجاجاً بسبب تعسف وتعنت الإدارات تنوعت ما بين (٩) حالات تجمهر و(٣) حالات اعتصام وحالتى إضراب وحالة واحدة تظاهر .

كما قاموا بـ (١٤) احتجاجاً بسبب النقل التعسفى ما بين (٣) حالات تجمهر و(٥) حالات لكل من الاعتصام والإضراب وحاله واحدة تظاهر .

كما قاموا بـ (١٣) احتجاجاً بسبب الفصل التعسفى تنوعت ما بين (٧) حالات تجمهر و(٣) حالات اعتصام وحالتى إضراب وحالة واحدة تظاهر .

وأيضا فقد قاموا بـ (٩) احتجاجات بسبب عدم التثبيت تنوعت ما بين (٥) حالات تجمهر وحالة واحدة لكل من الاعتصام والإضراب وحالتى تظاهر .

هذا وقد قاموا بـ (٧) احتجاجات بسبب ضعف الأجور شملت (٣) حالات تجمهر وحالتى اعتصام وحالة واحدة لكل من الإضراب والتظاهر .

بينما قاموا بـ (٤) احتجاجات بسبب كل من عدم التعاقد بعقود مميزة وعدم المساواة فى الأجور تنوعت ما بين حالتى لكل من التجمهر والاعتصام والإضراب والتظاهر .

بينما قاموا بـ (٣) احتجاجات بسبب كل من خصم من الأجور والمطالبة بإقرار كادر خاص تنوعت ما بين (٤) حالات تجمهر وحالتى إضراب .

بينما قاموا بـ احتجاجان بسبب كل من إلزام المدرسين بمحو أمية المواطنين وتخفيض الأجور وتحويل العقود المؤقتة الى دائمة وسوء حالة القطارات تنوعت ما بين (٣) حالات تجمهر وحالتان اعتصام وإضراب وحالة واحدة تظاهر .

وكان هناك احتجاج واحد بسبب كل من زيادة الرسوم القضائية وعدم إدارجهم بالكادر الخاص وإهمال المنطقة فى إرسال أوراق الكادر والمطالبة بحافز الجودة وعدم توافر جرارات للقطارات وعدم تسوية الحالة الوظيفية وتخفيض مدة صرف المعاش النقابى ورفع قيمة اشتراك النقابة وعدم إخلاء طرف الأطباء للنيابات والمطالبة بعدم إلغاء ندب مدير المركز والانتداب كعاملات نظافة والإجبار على توقيع عقود مؤقتة بدلا من الدائمة والمطالبة بعودة ارض النقابة وتعطيل حصولهم على الدراجات العملية وتصفية المشروع وعدم الحصول على الترقيات ولتثبيت صرف زيادات مشروع ربط الدخول والتكدس داخل بدروم والاستبعاد من التعاقد كمدرسين مساعدين والمطالبة بفصل منطقة شمال سيناء وإلغاء قرار ضمهم لوزارة العدل وضعف الإمكانيات وضعف تقارير الكفاءة السنوية والمطالبة بإنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية وعدم تجديد العقود ورفع الدعم عن الاشتراكات وزيادتها وتوزيع طلاب الامتياز على المدارس والمطالبة بنقلهم لمدارس المدينة والمطالبة بالالتحاق ببرنامج التأهيل الجامعى والطرد من مساكن المصلحة ونقلهم إلى الضرائب لدمج المصالح والمطالبة بتحويل المصلحة إلى هيئة قضائية مستقلة وعدم توافر الاشتراطات الصحية فى أماكن العمل وعدم انتهاء انتدابهم ولاستخراج كارنيهات العلاج الطبيعى بصفة "أطباء" ومنع إرسال ملف الدعاوى القضائية لإدارة الخبراء والنقل إلى وظائف إدارية وتردى الأوضاع الوظيفية ونقص الإجراءات الوقائية ودمج المؤسسات الصحفية واضطهاد الأجهزة التشريعية والتنفيذية للنقابة تنوعت ما بين (٢٣) حالة تجمهر و(١٣) حالة اعتصام وحالتى إضراب و(٣) حالات تظاهر.

<u>ويعرض التقرير فى قسمه الثانى احتجاجات العاملين فى القطاع الخاص</u> والذى شهد (١٧٦) احتجاج عمالياً تنوعت ما بين إضراب واعتصام وتجمهر وتظاهر . وقد تنوعت هذه الاحتجاجات ما بين (٦٥) حالة تجمهر و(٥٤) حالة اعتصام و(٤١) حالة إضراب و(١٦) حالة تظاهر .

وقد شهد شهرى يناير وفبراير أعلى معدلات للاحتجاج حيث بلغت (٢٧) احتجاجاً لكل منهما تمثلت فى (٢٩) حالة تجمهر و(٧) حالات اعتصام و(١٣) حالة إضراب و(٥) حالات تظاهر.

بينما شهد شهر نوفمبر اقل معدلات للاحتجاج حيث بلغت (٤) احتجاجات تمثلت فى حالتى لكل من التجمهر والاعتصام .

وقد تنوعت أسباب احتجاجات القطاع الخاص وكانت أقوى هذه الاحتجاجات بسبب عدم صرف المستحقات المالية حيث شكلت (٣٨) احتجاجاً ، وتعسف وتعنت الإدارات والشركات وغيرها (١٩) احتجاجاً ، والفصل تعسفى (١٨) احتجاجاً ، يليها غلق وتصفية المصانع والمحلات والمخابز والجرائد وغيرها (١٣) احتجاجاً ، وفرض وتسجيل غرامات ومخالفات على السائقين (٨) احتجاجات ، وضعف الأجور (٤) احتجاجات ، ونقل المواقف أو المصانع (٣) احتجاجات ، يليها احتجاجان لكل من الاستيلاء على ارض ملك الشركة أو بيعها والمطالبة بالمساواة فى الأجور والمطالبة بإنشاء نقابة موحدة أو خاصة ووقف مركبات التوك توك أو مصادرتها ، واحتجاج واحد لكل من الاستغناء عن العمالة وتغير حركة تشغيل السيارات وصدور قرار بتحصيل مبالغ مالية وتعرضهم للابتزاز من خلال تحصيل غرامات وإلغاء عربات الكارو ومنعهم من دخول الشركة وطرد العمال من العمل بالميناء وتغيير العقود من شاملة إلى مؤقتة ونقل الباعة من منطقة السوق إلى مناطق ضيقة وحظر استيراد السيارات برسم رمزى والاعتداءات الأمنية عليهم وإعطاء تقديرات وهمية لأنشطتهم وتخفيض الأجور والتفاوت فى صرف العلاوة الدورية وتدهور الصناعة وعدم سداد مديونية الشركة لدى التأمينات وإنشاء مخابز عملاقة بالمحافظة والإيقاف عن العمل وإلغاء الاتفاقية بين الضرائب والنقابة والضغط على العمال لتقديم استقالاتهم والمطالبة بإلغاء رسوم عبور البضائع والمطالبة بزيادة التعريفة وعدم تخصيص أماكن لممارسة نشاطهم ومنع خروج العمال من الاستراحة وإجراء تحقيق مع بعض السائقين وتحرير محاضر بعدم وجود تراخيص وبيع محلاتهم بالمزاد العلنى والمطالبة بصرف رصيد الأجازات وتخفيض عدد عربات النوم وإزالة المصانع وزيادة رسوم الميزان ووقف نشاط الشركة والمطالبة بزيادة الأجور وفرض رسوم جديدة عليهم وإقامة مطبات صناعية عشوائية من قبل الأهالى والمطالبة بزيادة الحد الأدنى لمعاش العمالة غير المنتظمة واستبعادهم عن مكان أعمالهم دون بديل ونقل الخيالة والباعة خارج هضبة الهرم وقيام الجمعية بالتجارة فى أجهزة الحاسب وإلغاء المقطورات وتغيير عقود العمل واستثنائهم من قانون التأمينات الاجتماعية وانتهاء عقد الفندق وفرض الشركة توقيع عقود جديدة وعدم التعيين وبيع وحدات سوق الجملة الجديد ولإيقاف تصريح بإقامة مصنع جديد يجاور الشركة والمطالبة باستثناء بعض التكاليف فى الإقرارات وتحصيل رسوم إضافية وزيادة رسوم البونات وتأخر صرف الأجور ونقل إلى مقر ليس فى القاهرة والمطالبة بإقرار الدعم لمنتجى الألبان البدرة ولإلزام الشركات بتوريد إنتاجها لهيئة السلع التموينية والإجبار على تقديم استقالتهم وتوقيع خصومات بصفة يومية وفرض تبرع أجبارى على سائقى التاكسى وقصر تسليم حصص اسطوانات الغاز على المستودعات الرئيسية وإزالة أكشاك الباعة الجائلين ومطاردة شرطة المرافق ومصادرة الحناطير ومصادرة سيارات النصف نقل ولقيام احد

الشركات الخاصة بنقل الركاب والمطالبة بإعادة فتح ملف التأمينات والمطالبة بقانون إنشاء نقابة للمأذونين والمطالبة بالنقل لهيئة السكك الحديدية .

وقد قام عمال القطاع الخاص بـ (٣٨) احتجاجاً بسبب عدم صرف المستحقات تنوعت ما بين (٨) حالات تجمهر و(١٧) حالة اعتصام و(١٢) حالة إضراب وحالة واحدة تظاهر .

وقد قاموا بـ (١٩) احتجاجاً بسبب تعسف وتعنت الإدارات والشركات تنوعت ما بين (٧) حالات تجمهر و(٦) حالات لكل من الاعتصام والإضراب .

كما قاموا بـ (١٨) احتجاجاً بسبب الفصل التعسفى تنوعت ما بين (١٢) حالة تجمهر و(٣) حالات اعتصام وحالتى اضراب وحالة واحدة تظاهر .

وقد قاموا بـ (١٣) احتجاجاً بسبب غلق وتصفية المصانع والمحلات والمخابز والجرائد وغيرها تنوعت ما بين (٣) حالات تجمهر و(٦) حالات اعتصام و(٤) حالات تظاهر .

كما قاموا بـ (٨) احتجاجات بسبب فرض وتسجيل غرامات ومخالفات على السائقين تنوعت ما بين حالتى اعتصام و(٦) حالات إضراب .

كما قاموا بـ (٤) احتجاجات بسبب ضعف الأجور تنوعت ما بين حالة واحدة تجمهر و(٣) حالات إضراب .

كما قاموا بـ (٣) احتجاجات بسبب كل من نقل المواقف أو المصانع والمطالبة بالمساواة فى الأجور تنوعت ما بين حالتى تجمهر و(٣) حالات اعتصام وحالة واحدة إضراب .

كما قاموا باحتجاجان بسبب كلا من المطالبة بإنشاء نقابة ووقف مركبات التوك توك أو مصادرتها والاستيلاء أو بيع أراضى الشركات تنوعت ما بين حالة لكل من التجمهر والتظاهر و(٤) حالات اعتصام .

وقد قاموا باحتجاج واحد بسبب كل من الاستغناء عن العمالة وتغير حركة تشغيل السيارات وصدور قرار بتحصيل مبالغ مالية وتعرضهم للابتزاز من خلال تحصيل غرامات وإلغاء عربات الكارو ومنعهم من دخول الشركة وطرد العمال من العمل بالميناء وتغيير العقود من شاملة إلى مؤقتة ونقل الباعة من منطقة السوق إلى مناطق ضيقة وحظر استيراد السيارات برسم رمزى والاعتداءات الأمنية عليهم وإعطاء تقديرات وهمية لأنشطتهم وتخفيض الأجور والتفاوت فى صرف العلاوة الدورية وتدهور الصناعة وعدم سداد مديونية الشركة لدى التأمينات وإنشاء مخابز عملاقة بالمحافظة والإيقاف عن العمل وإلغاء الاتفاقية بين الضرائب والنقابة والضغط على العمال لتقديم استقالاتهم والمطالبة بإلغاء رسوم عبور البضائع والمطالبة بزيادة التعريفة وعدم تخصيص أماكن لممارسة نشاطهم ومنع خروج العمال من الاستراحة وإجراء تحقيق مع بعض السائقين وتحرير محاضر بعدم وجود تراخيص وبيع محلاتهم بالمزاد العلنى والمطالبة بصرف رصيد الأجازات وتخفيض عدد عربات النوم وإزالة المصانع وزيادة رسوم الميزان ووقف نشاط

الشركة والمطالبة بزيادة الأجور وفرض رسوم جديدة عليهم وإقامة مطبات صناعية عشوائية من قبل الأهالى والمطالبة بزيادة الحد الأدنى لمعاش العمالة غير المنتظمة واستبعادهم عن مكان أعمالهم دون بديل ونقل الخيالة والباعة خارج هضبة الهرم وقيام الجمعية بالتجارة فى أجهزة الحاسب وإلغاء المقطورات وتغيير عقود العمل واستثنائهم من قانون التأمينات الاجتماعية وانتهاء عقد الفندق وفرض الشركة توقيع عقود جديدة وعدم التعيين وبيع وحدات سوق الجملة الجديد ولإيقاف تصريح بإقامة مصنع جديد يجاور الشركة والمطالبة باستثناء بعض التكاليف فى الإقرارات وتحصيل رسوم إضافية وزيادة رسوم البونات وتأخر صرف الأجور ونقل إلى مقر ليس فى القاهرة والمطالبة بإقرار الدعم لمنتجى الألبان البدرة ولإلزام الشركات بتوريد إنتاجها لهيئة السلع التموينية والإجبار على تقديم استقالتهم وتوقيع خصومات بصفة يومية وفرض تبرع أجبارى على سائقى التاكسى وقصر تسليم حصص اسطوانات الغاز على المستودعات الرئيسية وإزالة أكشاك الباعة الجائلين ومطاردة شرطة المرافق ومصادرة الحناطير ومصادرة سيارات نصف النقل ولقيام احد الشركات الخاصة بنقل الركاب والمطالبة بإعادة فتح ملف التأمينات والمطالبة بقانون إنشاء نقابة للمأذونين والمطالبة بالنقل لهيئة السكك الحديدية تنوعت ما بين (٣١) حالة تجمهر و(١٤) حالة اعتصام و(١١) حالة إضراب و(٩) حالات تظاهر .

<u>ويبين التقرير فى قسمه الثالث</u> احتجاجات عمال قطاع الأعمال العام والذى شهد (٦٧) احتجاج عمالى بقطاع الأعمال العام ما بين تجمهر واعتصام وإضراب وتظاهر وشكلت الاحتجاجات (٢٨) حالة تجمهر و(٢١) حالة اعتصام و(١٢) حالة إضراب و(٦) حالات تظاهر .

وشهد شهر أكتوبر أعلى معدلات الاحتجاج فبلغ (١٣) احتجاجاً لكل منهم حيث تمثلت فى (٥) حالات لكل من التجمهر والإضراب و(٣) حالات اعتصام .

وكان اقل معدلات الاحتجاجات فى شهرى مايو ونوفمبر فشهد احتجاج واحد لكلا منهم تمثل فى حالة لكل من التجمهر والاعتصام والإضراب والتظاهر .

وكانت أقوى الاحتجاجات خلال هذا العام بسبب عدم صرف المستحقات المالية حيث شكلت (١٦) احتجاجاً ، يليها كل من تعسف الإدارة والمطالبة بزيادة الأجور (٤) احتجاجات ، وكل من عدم التعيين والفصل التعسفى والنقل التعسفى وبيع ارض الشركة (٣) احتجاجات ، يليهم احتجاجان لكل من تخفيض الأجور والإجبار على الخروج إلى المعاش المبكر وتردى الأوضاع المالية للشركة أو العاملين ، يليهم احتجاج واحد لكل من ضعف الأجور وعدم إحلال وتجديد الوحدات المتهالكة وصرف الرواتب بالنظام الآلى وعدم تحديد موقفهم والجهة التابعين لها والمطالبة بالحصول على المعاش الأسرى ولتحرير تجارة الدقيق المدعم وعدم ضم مدة الخدمة العسكرية لمدة العمل والمطالبة بإقامة العضو المنتدب وعدم التثبيت والتهديد بالطرد وتقليص أيام الأجازات وعدم تجديد الترخيص لأتوبيسات الشركة وزيادة ساعات العمل والمطالبة بالمساواة فى

الأجور وعدم أحالتهم إلى المعاش المبكر وتصدير الأرز مما يهدد بتوقف الشركات وعدم استرداد احد فروع الشركة وتعديل مواعيد صرف الأجور وعدم إلغاء قيمة المخالفات المرورية وتدهور أحوال الشركة ووقف حركة الترقيات ودمج الشركات وحجب عقود التمليك النهائية للوحدات السكنية وغلق وحدة السماد بالشركة وإيقاف عن ممارسة العمل النقابى .

هذا وقد قام قطاع الأعمال العام بـ (١٦) احتجاجاً بسبب عدم صرف المستحقات المالية تنوعت ما بين (٤) حالات تجمهر و(٥) حالات لكل من الاعتصام والإضراب وحالتى تظاهر.

كما قاموا بـ (٤) احتجاجات بسبب كل من تعسف الإدارات المطالبة بزيادة الأجور تنوعت ما بين (٥) حالات تجمهر وحالة واحدة لكل من الاعتصام والإضراب والتظاهر .

وقاموا بـ (٣) احتجاجات لكل من عدم التعيين والفصل التعسفى والنقل التعسفى وبيع أراض الشركة تنوعت ما بين (٥) حالات تجمهر و(٤) حالات اعتصام وحالتى إضراب وحالة واحدة تظاهر .

هذا وقد قام قطاع الأعمال العام باحتجاجين بسبب كل من تخفيض الأجور والإجبار على الخروج إلى المعاش المبكر وتردى الأوضاع المالية للشركة أو للعاملين تنوعت ما بين (٤) حالات تجمهر وحالة واحدة لكل من الاعتصام والتظاهر .

وقاموا باحتجاج واحد لكل من ضعف الأجور وعدم إحلال وتجديد الوحدات المتهالكة وصرف الرواتب بالنظام الآلى وعدم تحديد موقفهم والجهة التابعين لها والمطالبة بالحصول على المعاش الأسرى ولتحرير تجارة الدقيق المدعم وعدم ضم مدة الخدمة العسكرية لمدة العمل والمطالبة بإقامة العضو المنتدب وعدم التثبيت والتهديد بالطرد وتقليص أيام الأجازات وعدم تجديد الترخيص لأتوبيسات الشركة وزيادة ساعات العمل والمطالبة بالمساواة فى الأجور وعدم أحالتهم إلى المعاش المبكر وتصدير الأرز مما يهدد بتوقف الشركات وعدم استرداد احد فروع الشركة وتعديل مواعيد صرف الأجور وعدم إلغاء قيمة المخالفات المرورية وتدهور أحوال الشركة ووقف حركة الترقيات ودمج الشركات وحجب عقود التمليك النهائية للوحدات السكنية وغلق وحدة السماد بالشركة وإيقاف عن ممارسة العمل النقابى تنوعت ما بين (١٠) حالات لكل من التجمهر والاعتصام و(٤) حالات إضراب وحالة واحدة تظاهر .

ويستعرض التقرير عدداً من التوصيات والملاحظات الختامية

أولاً : القطاع الحكومى

تنوعت أسباب احتجاجات عمال القطاع الحكومى خلال العام الماضي وكانت أقوى الاحتجاجات بسبب عدم صرف مستحقات (٤٧) احتجاجاً ، يليها عدم التعيين (٢١) احتجاجاً ، وتعسف وتعنت الإدارات (١٥) احتجاجاً ، يليها النقل التعسفى (١٤) احتجاجاً ، والفصل التعسفى (١٣) احتجاجاً ، وعدم التثبيت (٩) احتجاجات ، يليها ضعف الأجور (٧) احتجاجات، وعدم التعاقد بعقود مميزة (٤) احتجاجات ، وعدم المساواة فى الأجور (٤) احتجاجات ، يليها كل من خصم من الأجور والمطالبة بإقرار كادر خاص (٣) احتجاجات لكل منهم ، وكل من إلزام المدرسين بمحو أمية أفراد وتخفيض الأجور وتحويل العقود المؤقتة إلى دائمة وسوء حالة القطارات احتجاجان لكل منهما ، يليها احتجاج واحد لكل من زيادة الرسوم القضائية وعدم إدارجهم بالكادر الخاص وإهمال المنطقة فى إرسال أوراق الكادر والمطالبة بحافز الجودة وعدم توافر جرارات

للقطارات وعدم تسوية الحالة الوظيفية وتخفيض مدة صرف المعاش النقابى ورفع قيمة اشتراك النقابة وعدم إخلاء طرف الأطباء للنيابات والمطالبة بعدم إلغاء ندب مدير المركز والانتداب كعاملات نظافة والإجبار على توقيع عقود مؤقتة بدلا من الدائمة والمطالبة بعودة ارض النقابة وتعطيل حصولهم على الدراجات العملية وتصفية المشروع وعدم الحصول على الترقيات ولتثبيت صرف زيادات مشروع ربط الدخول والتكدس داخل بدروم والاستبعاد من التعاقد كمدرسين مساعدين والمطالبة بفصل منطقة شمال سيناء وإلغاء قرار ضمهم لوزارة العدل وضعف الإمكانيات وضعف تقارير الكفاءة السنوية والمطالبة بإنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية وعدم تجديد العقود ورفع الدعم عن الاشتراكات وزيادتها وتوزيع طلاب الامتياز على المدارس والمطالبة بنقلهم لمدارس المدينة والمطالبة بالالتحاق ببرنامج التأهيل الجامعى والطرد من مساكن المصلحة ونقلهم إلى الضرائب لدمج المصالح والمطالبة بتحويل المصلحة إلى هيئة قضائية مستقلة وعدم توافر الاشتراطات الصحية فى أماكن العمل وعدم انتهاء انتدابهم ولاستخراج كارنيهات العلاج الطبيعى بصفة "أطباء" ومنع إرسال ملف الدعاوى القضائية لإدارة الخبراء والنقل إلى وظائف إدارية وتردى الأوضاع الوظيفية ونقص الإجراءات الوقائية ودمج المؤسسات الصحفية واضطهاد الأجهزة التشريعية والتنفيذية للنقابة .

هذا وقد قام العاملين بالقطاع الحكومى بـ (٤٧) احتجاجاً بسبب عدم صرف المستحقات المالية وتنوعت ما بين (١٨) حالة تجمهر و(١٢) حالة اعتصام و(١١) حالة إضراب و(٦) حالات تظاهر .

كما قاموا بـ (٢١) احتجاجاً بسبب عدم التعيين تنوعت ما بين (١٠) حالات تجمهر و(٨) حالات اعتصام وحالة إضراب وحالتى تظاهر .

كما قاموا بـ (١٥) احتجاجاً بسبب تعسف وتعنت الإدارات تنوعت ما بين (٩) حالات تجمهر و(٣) حالات اعتصام وحالتى إضراب وحالة واحدة تظاهر .

كما قاموا بـ (١٤) احتجاجاً بسبب النقل التعسفى ما بين (٣) حالات تجمهر و(٥) حالات لكل من الاعتصام والإضراب وحاله واحدة تظاهر .

كما قاموا بـ (١٣) احتجاجاً بسبب الفصل التعسفى تنوعت ما بين (٧) حالات تجمهر و(٣) حالات اعتصام وحالتى إضراب وحالة واحدة تظاهر .

وأيضا فقد قاموا بـ (٩) احتجاجات بسبب عدم التثبيت تنوعت ما بين (٥) حالات تجمهر وحالة واحدة لكل من الاعتصام والإضراب وحالتى تظاهر .

هذا وقد قاموا بـ (٧) احتجاجات بسبب ضعف الأجور شملت (٣) حالات تجمهر وحالتى اعتصام وحالة واحدة لكل من الإضراب والتظاهر .

بينما قاموا بـ (٤) احتجاجات بسبب كل من عدم التعاقد بعقود مميزة وعدم المساواة فى الأجور تنوعت ما بين حالتى لكل من التجمهر والاعتصام والإضراب والتظاهر .
بينما قاموا بـ (٣) احتجاجات بسبب كل من خصم من الأجور والمطالبة بإقرار كادر خاص تنوعت ما بين (٤) حالات تجمهر وحالتى إضراب .
بينما قاموا بـ احتجاجان بسبب كل من إلزام المدرسين بمحو أمية المواطنين وتخفيض الأجور وتحويل العقود المؤقتة الى دائمة وسوء حالة القطارات تنوعت ما بين (٣) حالات تجمهر وحالتان اعتصام وإضراب وحالة واحدة تظاهر .
وكان هناك احتجاج واحد بسبب كل من زيادة الرسوم القضائية وعدم إدارجهم بالكادر الخاص وإهمال المنطقة فى إرسال أوراق الكادر والمطالبة بحافز الجودة وعدم توافر جرارات للقطارات وعدم تسوية الحالة الوظيفية وتخفيض مدة صرف المعاش النقابى ورفع قيمة اشتراك النقابة وعدم إخلاء طرف الأطباء للنيابات والمطالبة بعدم إلغاء ندب مدير المركز والانتداب كعاملات نظافة والإجبار على توقيع عقود مؤقتة بدلا من الدائمة والمطالبة بعودة ارض النقابة وتعطيل حصولهم على الدراجات العملية وتصفية المشروع وعدم الحصول على الترقيات ولتثبيت صرف زيادات مشروع ربط الدخول والتكدس داخل بدروم والاستبعاد من التعاقد كمدرسين مساعدين والمطالبة بفصل منطقة شمال سيناء وإلغاء قرار ضمهم لوزارة العدل وضعف الإمكانيات وضعف تقارير الكفاءة السنوية والمطالبة بإنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية وعدم تجديد العقود ورفع الدعم عن الاشتراكات وزيادتها وتوزيع طلاب الامتياز على المدارس والمطالبة بنقلهم لمدارس المدينة والمطالبة بالالتحاق ببرنامج التأهيل الجامعى والطرد من مساكن المصلحة ونقلهم إلى الضرائب لدمج المصالح والمطالبة بتحويل المصلحة إلى هيئة قضائية مستقلة وعدم توافر الاشتراطات الصحية فى أماكن العمل وعدم انتهاء انتدابهم ولاستخراج كارنيهات العلاج الطبيعى بصفة "أطباء" ومنع إرسال ملف الدعاوى القضائية لإدارة الخبراء والنقل إلى وظائف إدارية وتردى الأوضاع الوظيفية ونقص الإجراءات الوقائية ودمج المؤسسات الصحفية واضطهاد الأجهزة التشريعية والتنفيذية للنقابة تنوعت ما بين (٢٣) حالة تجمهر و(١٣) حالة اعتصام وحالتى إضراب و(٣) حالات تظاهر.

وسوف نستعرض الاحتجاجات على النحو التالى :

تجمهر الصحفيين بسبب تأخر وزارة المالية المتكرر في صرف البدل الشهري المقرر علي مدار ٣ شهور متتالية علي خلاف ما كان يحدث من قبل . وعبرت الجماعة الصحفية عن تخوفها من قيام الحكومة بإلغاء البدل بعدما تردد حديث عن الإلغاء داخل الوسط الصحفي من جانبه نفي مصدر مسئول في وزارة المالية ما تردد عن إلغاء البدل مؤكداً التزام الوزارة بصرف بدل الصحفيين الذين يمثلون السلطة الرابعة . وقال رئيس قطاع مكتب وزير المالية: إن سفر

الوزير للخارج خلال الفترة الأخيرة حال دون صرف البدل في موعده حيث يجب توقيعه قبل صرف أية مخصصات مالية وأشار وكيل وزارة المالية بقطاع مكتب الوزير إلى أنه من المتوقع صرف البدل الأسبوع المقبل عقب اعتماد الوزير الصرف الذي يعتمد كل ٣ شهور لتحويله إلي المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين لصرفه . وأكد نقيب الصحفيين أن بدل التدريب والتكنولوجيا حق أصيل للصحفيين ولا يجوز لأحد أن يفكر في وقفه أو إلغائه مشيراً إلي أن ما يتردد عن إلغائه من قبل الحكومة شائعات [١] .

تجمهر أكثر من ٣٠٠٠ متعاقد بالوحدات المحلية في محافظة البحيرة وهددوا بالإضراب عن العمل حال رفض الحكومة تسوية حالتهم الوظيفية حيث يعاني هؤلاء العمال من سوء أوضاعهم المالية وعدم مساواتهم بالعمالة الدائمة في الحقوق والأجور ، ففي الوحدة المحلية بالدلنجات ما يقرب من ٣٠٠ متعاقد ومتعاقدة تم تعينهم علي المشروعات منذ ما يقرب من ٥ سنوات لسد العجز في العمالة ويعانون من حرمانهم من حقوقهم التأمينية والأجازات والتدني الرهيب في أجورهم الشهرية رغم قيامهم بإعمال متساوية مع العمالة الدائمة ويتحملون أكثر من غيرهم من العمالة الدائمة وقد وعد العمالة المؤقتة بتثبيتهم مراعاة لظروفهم الاجتماعية ، وتطالب المتعاقدات بتحسين أوضاعهن وتثبيتهن أو تعيينهن علي مكآفات شاملة كما يحدث للبعض منهن أصحاب الواسطة والأغراب أن الوحدات المحلية تحرر لهن عقود إذعان كل ثلاثة اشهر وتفصلهن يوما ويعاد تعيينهن مرة أخري . وكان قرار محافظ البحيرة السابق والحالي قد اشترط لتجديد التعاقدات محو أمية عدد من الأميين وهو ما حدث بالفعل وقامت به المتعاقدات وحصولهم علي خطاب معتمد من الهيئة العامة لمحو الأمية كأساس للتعاقد وبعد ذلك خذلتهن المحافظة والوحدات المحلية بعد حصولهن علي خطاب الهيئة . وتطالب المئات منهن وزير التنمية الإدارية بتنفيذ وعده كهدية لهن مع بداية العام الجديد في تعيينهن بصفة دائمة وتحسين أجورهن وأوضاعهن الوظيفية [٢].

اضرب ٢٠٠ عامل وموظف بمديرية أوقاف المنيا عن العمل بعد قرار النيابة الإدارية بالمنيا بخصم مبلغ مليون ونصف المليون جنيه من العاملين كانوا قد تقاضوها علي مدار عام ونصف العام علي هيئة مكآفات وجهود غير عادية وبموافقة المدير العام ، في حين عجزت النيابة عن الحصول علي مستندات صرف ٦ ملايين جنيه دون وجه حق حصل عليها المسئولون داخل مديرية أوقاف المنيا . ويقول أحد العاملين بالمديرية إن النيابة بحثت في مكآفات البسطاء من الموظفين وتناست الملايين المهدرة التي راحت إلي جيوب قلة من المحاسيب لدرجة أن صرف المبالغ كان يتم بصفة يومية وان هناك عدة شيكات صادرة باسم المدير المالي وعدد من قيادات

---

[١] المصرى اليوم ٢٠٠٩/١/٢

[٢] العربي ٢٠٠٩/١/٤

المديرية مضيفا انه لما قام المراقب المالي بعرض مذكرة علي المدير العام ووكيل الوزراء لصرف مكآفات لعمال المديرية وافق المدير العام علي صرفها بحد ادني ١٢٥ جنيهاً وبحد أقصي ٢٠٠ جنيه تصرف لجميع العاملين بديوان المديرية وذلك منذ شهر سبتمبر ٢٠٠٦ . ويضيف انه من الصعب علي الموظف البسيط الذي كان يتم منحه ١٥٠ جنيها شهرياً علي سبيل المكافأة أن يرد اليوم ٩ آلاف جنيه خاصة أن هذا الموظف يطلب صرف تلك المكآفات في الأصل وإنما تم صرفها بموافقة من وكيل الوزراء ويسال لماذا تتغاضي النيابة عن مبلغ ٦ ملايين جنيه ضاعت علي المديرية لصالح البعض من المعروفين للجميع . وطالب احد خطباء المساجد وزير الأوقاف بالموافقة علي اعتبار ما تم صرفه كمكافأة للعمال وليعتبره جزءاً قليلاً مما أهدر علي المحظوظين والذي أخفيت أورقه ومستنداته وعجزت النيابة عن إثبات مصادر صرفه أو حتى المستندات الدالة عليه . وقال مدير مديرية الأوقاف بالمنيا إن الموظفين قاموا بالإضراب لأكثر من مرة من قبل وإنهم منذ إن سمعوا بإشارة النيابة الإدارية التليفونية والتي تقضي بالخصم هددوا بالإضراب وأضاف قمنا بمخاطبة الوزارة وجاءت لجنة من الوزارة ولكنها لم تحل المشكلة وأنني وافقت علي منحهم هذه المكآفات لأنهم يستحقونها ولان المرتبات متدنية إلا إن خطاب التنظيم والإدارة سحب مني هذا الاختصاص ووضعه في يد الوزير ولذلك فأنني كمسئول أطالب العمال بفك الإضراب والعودة إلي العمل وسنخاطب الوزيرة من جديد لحل هذه المشكلة لأنه إذا وافق الوزير علي منح هذه المبالغ كمكآفات فستنتهي المشكلة [٣].

تجمهر أكثر من ٢١٠ عمال في الوحدة المحلية لمركز ومدينة المنيا وهددوا بالاعتصام أمام مكتب وزير التنمية الإدارية احتجاجاً علي ما وصفوه بالظلم الواقع عليهم من تعسف الجهة الإدارية وعدم تطبيقها القانون عليهم وحرمانهم من جميع حقوقهم المالية والقانونية رغم قرارات الوزراء والكتب الدورية المؤيدة لذلك . وقال أحد العاملين المؤقتين في ديوان الوحدة المحلية لمركز ومدينة المنيا أن جميع حقوق العمال المؤقتين حبر علي ورق رغم صدور القرارات والكتب الدورية التي تؤكد أحقيتهم في الحصول علي هذه الحقوق حيث صدرت الكتب الدورية التي تؤكد حقوق العاملين المؤقتين والمتعاقدين في مكآفات شاملة في الجهاز الإداري للدولة والمؤشرات عليها من المحافظ والسكرتير العام بالتعميم علي جميع المراكز والمديريات وذلك بكتاب المحافظة وقالوا لو كنا نتقاضى مرتبات تكفينا لما سألنا عن هذه الزيادات إلا إننا نتقاضى مرتبات ما بين ١٢٠ و ١٤٠ جنيها علاوة علي حقوقنا المهضومة فبالنسبة لنا الأجازات المرضية غير معترف بها وكأنه ليس من حقنا أن نعترض رغم أنها تكون معتمدة من الجهة المختصة وهي التامين الصحي ورغم أحقيتنا فيها بالكتاب الدوري رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٦ ولكن

[٣] البديل ٢٠٠٩/١/٤

المجلس خصم من مرتبات المؤقتين قيمة الأجازات المرضية . ولكن مجلس مدينة المنيا لا يعترف بكل ذلك ويؤكد العمال أن هناك قانون خاصا في مجلس مدينة المنيا يقضي بفصل أي عامل يتقدم بطلب للحصول علي حقه ولكن فاض بنا الكيل بعد ٨ أعوام من العمل المتواصل تحت الظلم والاستبداد [٤].

أضرب مئات العاملين والممرضين في مستشفي المنيا الجامعي عن العمل احتجاجا علي رفض رئيس الجامعة الموافقة علي صرف المكآفات ربع السنوية والتي تصرف للعاملين بواقع ٨٥% تحت بند جهود غير عادية كل ٣ شهور . وقال أحد العاملين بالمستشفي : إن رئيس الجامعة رفض في مجلس الجامعة الأخير الموافقة علي صرف المكافأة والتي يحرص كل عامل علي الفوز بها رغم أنها ٨٥% فقط في حين أن هناك مستشفيات أخري مثل مستشفي جامعة أسيوط تصرفها ١٢٥% وأضاف رئيس الجامعة يعاقبنا بعد طلب الإحاطة الذي تقدم به احد أعضاء المجلس المحلي حول سوء الخدمة في المستشفي وهو ما نقله المحافظ إلي رئيس الجامعة وطالبنا منه الحضور إلي المجلس للرد واكتفي رئيس الجامعة بإصدار بيان يرد فيه علي المحافظ ويذكر فيه أقسام المستشفي وإمكانيتها [٥] .

اعتصم عشرات المدرسين من مجموعة " معلمون بلا وطن " من العاملين بالحصة في إدارتي ساحل سليم وأبوتيج التعليمتين احتجاجا علي قيام وكيل وزارة التربية والتعليم بأسيوط بطردهم من مكتبه ، وعدم قبوله تظلمات . ورفع المدرسون لافتات تندد بمسابقة التعاقدات الأخيرة . وقال احد المعتصمون أن المجموعة أصدرت بيانا تندد فيه بموقف وكيل وزارة التربية والتعليم وقع عليه العديد من المدرسين وتدين فيه تعاقدات مسابقة التربية والتعليم الأخير التي شابها الكثير من المجاملات والواسطة والمحسوبية ، وحمل البيان عنوان " معلمون بلا وطن " وطالب البيان بتدخل وزارتي التربية والتعليم والتنمية الإدارية التحقيق في الواقعة مؤكدا دفاع المدرسين عن حقوقهم بكل الطرق المشروعة ، سواء بإصدار بيانات التنديد أو الاعتصام أو الإضرابات أو المظاهرات لحين الاستجابة لمطالبهم [٦].

تجمهر ٩٣ موظفا بأكشاك الخدمات الجماهيرية في الشرقية وتقدموا بمذكرة إلي رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بمحافظة الشرقية يشكون فيها تجاهل وزارة الدولة للتنمية الإدارية مشكلاتهم مع احدي الشركات الخاصة المفروضة بإدارة الأكشاك . وقال احد الموظفين : إن شركة " تميمة " التي منحتها الوزارة حق الانتفاع بتقديم الخدمات الجماهيرية سلمتهم رواتبهم عن شهر نوفمبر الماضي قبل ٣ أيام فقط وان ٦ من زملائهم قدموا استقالاتهم بسبب تأخر رواتب

---

[٤] البديل ٢٠٠٩/١/٩
[٥] البديل ٢٠٠٩/١/١١
[٦] البديل ٢٠٠٩/١/١٢

وتوقيع جزاءات عليهم ملتمسا بعض العذر للشركة بسبب بعض المشكلات التي تواجه الأكشاك . واستنكر الموظفون تخلي وزارة التنمية الإدارية عنهم بعد أن كانوا تابعين لها وقالوا إنهم تلقوا نبا توزيع الوزير ٣ ملايين جنيه مكآفات للمتميزين في الحكومة خاصة جائزة " المنفذ المتميز لتقديم الخدمة " المتنوعة ومهاراتهم الفنية العالية . من جانبه قال رئيس شركة " تميمة " أن أنشطة الأكشاك المقتصرة علي خدمات أوراق حكومية لا تدر عائدا حقيقي وان الدراسة الفنية لمزايد " التنمية الإدارية " أكدت أنها لن تغطي ٢٥% من تكاليف إدارتها . وأكد تأخر تراخيص الأكشاك في ١٣ محافظة وقصر العمل علي محافظتي الشرقية والجيزة بسبب البيروقراطية رغم سريان تعاقده مع " التنمية الإدارية " منذ بداية فبراير ٢٠٠٨ وأضاف أن الشركة تعد دراسة لعرضها علي الوزارة حول التوازن المالي للعائد من الأكشاك بعد أن رفعت الشركة عدد من العاملين بها بنسبة ٣٠% لتقديم خدمات مميزة عن نظيرتها الحكومية . واقترح السماح بعمل الأكشاك في أنشطة إضافية تسمح بزيادة العائد والعمالة في الوقت ذاته مع عودة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة أو وزارة التنمية الإدارية لمهمة تسليم رواتب موظفي الأكشاك [٧].

تجمهر ١٥ من المستشارين أمام مكتب رئيس محكمة النقض ورئيس مجلس القضاء الأعلي احتجاجا علي استبعاد أبنائهم من تعيينات النيابة العامة دفعة ٢٠٠٧ والتي صدر بها القرار الجمهوري رقم ٢٣ لسنة ٢٠٠٩ في اليوم نفسه وهدد المستشارون الـ ١٥ باللجوء إلي وزارة العدل وتقديم استقالاتهم إذا لم يجدوا حلاً لهذا الوضع مستنكرين أن يتم استبعاد أبنائهم رغم حصولهم علي تقديرات مرتفعة واجتيازهم مرحلة التحريات الأمنية . وأضاف المستشارون أن الدفعة شملت تعيين عدد كبير من خريجي كليات الحقوق والشريعة والقانون ممن لم يتجاوز مجموعهم الـ ٦٥% مع الرفع للوصول إلي تقدير " جيد " . وأعلنوا عن بعض أسماء هؤلاء الخريجين [٨].

تجمهر ٢٢٠ عاملا مؤقتا بالإدارة المركزية للموارد المالية والري في المنيا احتجاجا علي تعنت الوزارة في عدم صرف بدل أيام العطلات الرسمية والأعياد وخصمها من الرواتب . وقال احد العمال المتضررين أن الوزارة أصدرت منشورا باعتبار أيام العطلات الرسمية والأعياد إجازة مدفوعة الأجر إلا أن القرار لم يطبق علينا في حين يطبق علي عدد كبير من المديريات الأخرى ، وتضيف أخري تعمل بنظام العقد المؤقت منذ ١٨ عاما باجر رمزي لا يتجاوز ١١٠ جنيهات شهريا علي أمل أن يأتي اليوم الذي يتم فيه تثبيتنا وقد سعدنا كثيرا بقرار مجلس الوزارة بصرف بدل الأجازات والعطلات الرسمية التي تخصم من رواتبنا إلا انه لم يتم تنفيذ القرار علينا [٩].

---

[٧] البديل ٢٠٠٩/١/١٥
[٨] البديل ٢٠٠٩/١/١٨
[٩] البديل ٢٠٠٩/١/١٨

تجمهر نحو ٣٥ آلف عامل في شركات استصلاح الأراضي وهددوا بالاعتصام احتجاجا علي ما سموه تعسف الهيئة العامة للتعمير والتنمية الزراعية ضدهم وقيامها بسحب الأراضي التي تم تخصيصها لهم من قبل الدولة من اجل استصلاحها والتوسع في الرقعة الزراعية ، مطالبين بتدخل رئيس الوزراء من اجل إسناد أعمال لهم بالأمر المباشر لتتمكن الشركات من الاستفادة من إمكانياتها المعطلة . وأكد رئيس النقابة العاملة للعاملين بالزراعة والري أن تفاقم الأزمة بين الحكومة وشركات الاستصلاح الزراعي الست التي سبق للحكومة بيعها للعمال من خلال اتحادات العمال المساهمين يرجع إلي الممارسات التعسفية للحكومة ضد هذه الشركات والتي أدت إلي تراجع معدلات أدائها ووقوفها علي حافة الإفلاس . وان الحكومة قامت ببيع شركات الاستصلاح الزراعي للعمال دون رغبتهم بنسبة ٩٥% وأشار إلي أن هيئة التعمير التابعة لوزارة الزراعة بدأت في اتخاذ الإجراءات الخاصة بسحب الأراضي التي قامت ببيعها لهذه الشركات رغم انه تم سداد نسبة كبيرة من ثمن الأراضي ، مؤكدا أن الهيئة مدينه لهذه الشركات بمديونيات تفوق أضعاف المبالغ المستحقة لها لدي الشركات من ثمن الأرض ولكنها تماطل في سداد هذه المستحقات مشيرا إلي أن شركات استصلاح الأراضي مكبلة بأعباء تفوق طاقتها بخلاف أعبائها من العمالة الموجودة لديها والتي تزيد بصورة كبيرة علي حاجة العمل وحجم الأعمال التي تنفذها هذه الشركات في الوقت الراهن [١٠].

اعتصم نحو ١٥٠ عاملا في الشركة العامة لاستصلاح الأراضي بتوشكي داخل مقر الشركة احتجاجا علي تقاعس الإدارة عن صرف مستحقاتهم المالية وقال العاملون المتضررون أن الشركة لم تصرف لهم بدل الترقية منذ فبراير ٢٠٠٨ وبدل الإقامة منذ مايو ٢٠٠٨ ، كما امتنعت عن صرف حافز الإرباح لهم رغم صرفه لجميع العاملين في الشركات الأخرى .وأضاف العاملون أنهم بالرغم من قيامهم بتنظيم إضراب عن العمل في أغسطس الماضي واعتصام في نوفمبر الماضي لم يجدوا أي استجابة من إدارة الشركة لتحقيق مطالبهم . وناشد العاملون المعتصمون رئيس الجمهورية ووزير الاستثمار والقوي العاملة بالتدخل لحل الأزمة[١١].

تجمهر عمال المراقبة في امتحانات الشهادة الإعدادية بمحافظتي القاهرة والجيزة ورفض معلمو عدد من المدارس في الهرم وفيصل ومصر الجديدة والسيدة زينب المثول أمام لجان امتحان اللغة العربية إلي أن يتم تحديد موقفهم من صرف مستحقاتهم الأمر الذي تسبب في أزمة داخل اللجان مما اضطر رؤساء اللجان إلي توزيع المعلمين الذين ليست لهم مراقبة لتسيير عملية الامتحان [١٢].

---

[١٠] المصري اليوم ٢٠٠٩/١/٢٢
[١١] البديل ٢٠٠٩/١/٢٥
[١٢] نهضة مصر ٢٠٠٩/١/٢٦

اعتصم العشرات من المدرسين المتعاقدين بالحصة وبنظام العقود المميزة في إدارات مراكز طامية وسنورس وأطسا وإبشواي أمام مديرية التربية والتعليم بالفيوم احتجاجا علي قرار المحافظ بإلزام كل منهم بمحو أمية ٥ مواطنين للاستمرار في العمل . ووصف احد المتضررين القرار بأنه " غير قانوني " مؤكد ا انه جمع ٥ مواطنين لتعليمهم لكنه واجه مشكلة عدم رغبتهم في التعليم بسبب عدم وجود أي دافع لديهم حيث لا تقدم لهم مديرية التربية والتعليم أي حافز لذلك ، وقال أن اللجنة المختصة بالعقود المميزة لم تنفذ موافقة وزير التربية والتعليم بحصوله علي عقد مميز رغم حصول البعض عليه ب " المحسوبية دون أن تنطبق عليهم الشروط " . ومن جانبه نفي مدير عام الخدمات التربوية في مديرية التربية والتعليم بالفيوم ، ما يردده المدرسون من إلغاء تعاقدنهم مؤكدا ضرورة أن يشارك كل مدرس متعاقد في المشروع القومي لمحو الأمية ويحق له الحصول علي العقد المميز إذا أكمل مهمته المنوط بها . ووصفت وكيل وزارة التربية والتعليم بالفيوم اعتصام المدرسين بأنه " مؤسف " وقالت انه ليس سبة أو عيبا أن يخدم الإنسان بلده ويساعد في محو أمية أبناء محافظته [١٣].

اعتصم نحو ٤٨٠ عاملاً من عمال هيئة النظافة والتجميل بحلوان احتجاجاً علي عدم تنفيذ إدارة الهيئة لوعدها السابق لهم بصرف شهر مكافأة قبل عيد الاضحي . وشارك في الاعتصام عمال من التبين والمعصرة ومن الحدائق عمال مشتل حلوان وحديقة الغابة وإلهابي داي والنادي السياسي وعمال ساحة الانتظار وحديقة العبور و٦ أكتوبر شرق . وقال العمال أن الإدارة صرفت المكافأة المتميزة لأنها تدر دخلاً علي المحافظة بسبب رسوم دخولها المرتفعة كما حصل بعض العمال في الحدائق غير المتميزة علي مكافأة أيضاً فيما رفضت الإدارة صرف أي مكافأة لهم ، وقال أحد العمال المشاركين في الاعتصام أن هناك تفرقه في المعاملة بين عمال النظافة رغم المجهود الذي يبذلوه وأجورهم تتراوح ما بين ١٥٠ و٢٠٠ جنيه وإنهم لا يتبعون تنظيما نقابيا يدافع عن حقوقهم ، فيما قال عامل سنستمر في الاعتصام ولن ننهي احتجاجنا هذا حتى تتحقق جميع مطالبنا وبشكل كامل ولن نصدق أي وعود من الإدارة مرة أخري بعد أن تنكروا لوعودهم التي قالوها لنا في ١٧ ديسمبر الماضي لنفض اعتصامنا الأول [١٤].

تجمهر المدرسون الذين يعملون بالأجر في مدارس " المجتمع " بمركز أبنوب بمحافظة أسيوط بسبب عدم التثبيت منذ ١٥ عاما تقريبا رغم أنهم يعملون في ظروف قاسية من حيث عملهم في أماكن نائية ومن حيث قلة المرتبات التي لا تتعدي ٢٧٧ جنيها للمؤهلات العليا و١٩٥ جنيها للمؤهلات المتوسطة . وقد وعد المسئولون عن التربية والتعليم منذ سنوات بتعيين المدرسين وتثبيتهم خلال شهر يناير الحالي إلا أن المدرسين فاجئوا بتبخر الوعود في الهواء وتعيين

---

[١٣] المصري اليوم ٢٠٠٩/١/٢٧
[١٤] البديل ٢٠٠٩/١/٢٧

المدرسين في المدارس " الصديقة " وهي المنشاة حديثا ، وأصبح هؤلاء المدرسون في مهب الريح بدون تامين صحي أو أي مميزات تحصل عليها المدارس الحكومية أو حتى الانتساب إلي نقابة المعلمين رغم أنهم قدموا خدماتهم للعملية التعليمية طيلة سنوات عديدة مرت[١٥] .

تجمهر المئات من أطباء الأسنان ونظموا وقفة احتجاجية أمام دار المحكمة عقب الجمعية العمومية الطارئة للنقابة ، طالبوا خلالها الحكومة بإقرار " كادر خاص " بهم أسوة بالأطباء البشريين . وحاول الأطباء تنظيم مسيرة إلي مجلس الشعب إلا أن قوات الأمن أجهضتها ، غير أنهم قرروا تنظيمها في وقت لاحق وهدد الأعضاء منهم في الحزب الوطني بتجميد عضويتهم في الحزب إذا لم يتم الاستجابة لمطالبهم . وطالبوا بمساواتهم بالأطباء البشريين في الحصول علي حصصهم من قيمة الكشف علي الأطفال في المستشفيات الحكومية ونظام طب الأسرة وتولي المناصب القيادية في وزارة الصحة وتعديل الوصف الوظيفي لمديري المستشفيات العامة والمركزية . وهدد الأطباء بإقامة دعوى قضائية أمام مجلس الدولة لإقرار كادر خاص بهم مؤكدين انه لا يجوز أن يحصل الطبيب منهم علي ٢٦٠ جنيها راتبا شهريا في ظل الغلاء في الأسعار[١٦].

تجمهر أكثر من ٥٠ من العاملين في التدريس بنظام العقود المؤقتة بالمنيا أمام ديوان عام المحافظة ووعدهم محافظ المنيا بحل مشكلتهم ومساعدتهم علي بدء العمل . وقال أحد المدرسين أنهم تجمهروا لمطالبة المحافظ بحل مشكلتهم بعد أن فاض بهم الكيل لافتاً إلي أنهم وقعوا عقودا للعمل كمدرسين في إدارة سمالوط التعليمية منذ منتصف أكتوبر الماضي لكنهم لم يتسلموا العمل حتى الآن وبالتالي لم يحصلوا علي أي رواتب وأكد انه وزملاءه فشلوا في لقاء المحافظ رغم أن المشكلة تتعلق بأكثر من ٨٠٠ شاب رفضت الإدارة التعليمية إعطاءهم خطابات موجهه للمدارس منذ أول العام الدراسي موضحاً أن الإدارة ألغت عقود بعضهم رغم العجز الشديد في المدرسين[١٧].

تجمهر أعضاء التطبيقيين علي مستوي الجمهورية وهددوا بتقديم استقالات جماعية وإلغاء العضوية من النقابة احتجاجاً علي قرار نقيبهم وتحديد مدة صرف المعاش النقابي ب ٥ سنوات قابلة للتجديد بنفس المدة فقط بحد أقصي ١٠ سنوات اعتباراً من أول يناير الحالي . وقال أمين عام اللجنة النقابية لقطاع شبكات كهرباء المنيا ، أن قرار النقيب فيه ظلم وإجحاف لكل أعضاء النقابة ، الذين يتجاوز عددهم ٨٠٠ ألف عضو علي مستوي الجمهورية ، وأشار إلي إن عدد كبيراً من أعضاء النقابة ينوي التقدم باستقالات جماعية في حال عدم تراجع النقابة عن القرار ،

---

[١٥] الأسبوع ٢٠٠٩/١/٣٠

[١٦] المصري اليوم ٢٠٠٩/١/٣٠

[١٧] المصري اليوم ٢٠٠٩/١/٣٠

لافتاً إلي إن اللجنة ستتقدم بمذكرة الاستقالة إلي رئيس نقابة العاملين بالمرافق وذكر أن الأعضاء كانوا قد ناشدوا رئيس الجمهورية سابقاً بمنحهم بدل تفرغ أسوة بالنقابات الأخرى ولكنهم فوجئوا بدلاً من ذلك بتخفيض مدة صرف المعاش النقابي إلي ١٠ سنوات فقط . كان المجلس الأعلي للتنظيم المالي بالنقابة قد أصدر أول هذا الشهر سلسلة من القرارات تقضي بعدم تجديد صرف المعاش لمن تم الصرف لهم من الأعضاء والوارثة لمدة ١٠ سنوات وفي المقابل وافق المجلس علي صرف إعانة لهم تعادل ٥٠% من قيمة المعاش النقابي لتوفيق أوضاعهم . وأقر المجلس بأحقية العضو الذي صرف المعاش ل ١٠ سنوات وتوقف عن صرفه علي إن يستمر في سداد الاشتراك سنوياً بانتظام للتمتع بجميع الحقوق والمميزات المنصوص عليها بالقانون ولائحة النقابة الداخلية . وارجع المجلس صدور هذه القرارات إلي عدم كفاية الموارد المالية للصندوق لمواجهة التكاليف المترتبة علي صرف المعاش وتزايد إعداد المستحقين الجدد من الأعضاء والوارثة بتكلفة سنوياً تصل إلي ١٢ مليون جنيه . وقال النقيب أن المحكمة الدستورية العليا أصدرت حكمين بوقف تحصيل النقابة رسم الإنتاج علي الاسمنت ، وكذلك حكم أخر بعدم دستورية لصق دمغة النقابة علي عقود توريد السلع والأدوات والأجهزة ، الأمر الذي ترتب عليه حرمان صندوق المعاشات من موارد الدمغة التطبيقية المستحقة للصندوق [١٨].

تجمهر العشرات من خريجى كليات العلاج الطبيعى ونظموا وقفة احتجاجية أمام نقابة العلاج الطبيعى بحى الظاهر احتجاجا على قيام النقابة برفع قيمة الاشتراك بها [١٩] .

اعتصم أكثر من ٧٠ أخصائيا اجتماعيا ومدرس رياض أطفال أمام الإدارة التعليمية بالسادس من أكتوبر احتجاجا على عدم ورود أسمائهم فى كشف العقود الجديدة [٢٠] .

تظاهر أكثر من ٥٠٠ معلم يعملون بنظام العقد السنوي براتب ١٢٠ جنيها مطالبين بإلغاء شرط محو الأمية لفشلهم في الحصول علي الذين يتم محو أميتهم وإذا وجدوا يطالبون باجر يومي ٢٥ جنيها وحضور الامتحان ٢٠٠ جنيه وطالب المتظاهرون بتعديل عقودهم إلي عقود طويلة المدة وأن اغلبهم تم استبعاده من كشوف العقود المميزة لعدم وجود وساطة له . وأكد وكيل أول وزارة التعليم بالفيوم انه لا نية لإلغاء العقد السنوي وانه تم تأجيل شرط محو أمية الخمسة إلي العام القادم مؤكدة إن العقود تم توزيعها بحيادية تامة . وهاجم محافظ الفيوم المتظاهرين أثناء جلسة المجلس الشعبي بأنهم يدمرون تجربته الرائدة بمحو أميه ١٠٠ إلف[٢١].

تظاهر أكثر من ٢٠٠ عامل من عمال جمع القمامة بمجلس مدينة الفيوم احتجاجاً علي عدم صرف مرتباتهم منذ ثلاثة اشهر مطالبين بتعديل العقود القديمة إلي عقود جديدة فمرتباتهم لا

---

[١٨] المصري اليوم ٢٠٠٩/١/٣٠
[١٩] الدستور ٢٠٠٩/١/٣٠
[٢٠] الدستور ٢٠٠٩/١/٣٠
[٢١] الكرامة ٢٠٠٩/٢/٢

تتعدي ١٢٠ جنيها أم الجديدة ٣٥٠ جنيها ، وطالبوا بالتامين عليهم فهم عرضه للإصابة بالأمراض وأكد بعضهم أنهم يعملون بعقود سنوية منذ أكثر من ١٠ سنوات وطالبوا بان يكون العقد طويل المدى مثل عقود المدرسين الجديدة . وحضر السكرتير العام وأكد لهم انه سيتم حل هذه المشكلة وتحقيق مطالبهم من خلال عرضها علي المحافظ ويتم إبلاغ رئيس مجلس المدينة[٢٢].

اضرب سائقو القطارات خلال شهر يناير إضرابا شاملاً عن العمل وافترش نحو ٥٠٠ سائق ارض السكة الحديد بمحطة رمسيس ومنعوا القطارات من الدخول والخروج وذلك احتجاجا علي عدم صرف حافز القيادة . وامتد الإضراب إلي محطات أخري في وسط الدلتا ومنطقة بحري وتضامن سائقو مترو الإنفاق مع سائقي القطارات وقاموا بخفض سرعة القطارات من ٨٠ كم في الساعة إلي ٣ في الساعة . وقد فضوا الاعتصام بعد حصولهم علي وعد شفوي من وزير النقل بصرف الحوافز المستحقة إلا أنهم عادوا وكرروا إضرابهم ولكن بشكل شامل وشهدت محطة مصر مشادات بين السائقين المضربين من جهة وبين الأهالي والشرطة من جهة أخري وهتف الركاب الذين تأخرت قطارتهم ضد السكة الحديد وضد المعتصمين ، وقد قرر السائقون ومساعدوهم الاجتماع في أول فبراير المقبل للوقوف علي آخر تطورات تنفيذ مطالبهم وهو أيضا الموعد الذي حدده المسئولون بوزارة النقل ووزارة القوي العاملة والمسئولون بالهيئة لإصدار قرار رسمي من الهيئة يفيد بأحقية حصول السائقين ومساعديهم علي مكافأة القيادات كاملة وليست مجزاة كما كانت الهيئة تنوي صرفها . وأكد احد العمال الذين حضروا المفاوضات مع المسئولين بالهيئة أنهم – أي السائقون – رفضوا اقتراحات الهيئة بان يتم صرف الحافز مجزاة علي أن يصرف الجزء الأول منها ٥٠% في أول يوليو القادم وان يتم صرف الـ ٥٠% الأخرى في أول يوليو ٢٠١٠ وهو الأمر الذي رفضه السائقين مؤكدين مطلبهم في الحصول علي الحافز كله مرة واحدة ورفضوا ادعاءات المسئولين بالهيئة بعدم وجود أموال في الهيئة وأكدوا أن الأموال موجودة بكثرة بدليل حصول نواب رئيس الهيئة والمهندسين علي حوافز بصورة مبالغ فيها . وأكد السائقون أنهم لم يفضوا الاعتصام إلا بعد أن قال لهم رئيس النقابة العامة للعاملين بالسكة الحديد أن وزيرة القوي العاملة اتفقت معه علي أن تعقد اجتماعا مع وزير النقل وان يتم الاتفاق بينهما علي صرف المكافأة كاملة قبل أول مايو المقبل وأن يصدر قرار بذلك بعد عشرة أيام فقط وعليه فض السائقين الاعتصام والإضراب وعاودوا العمل مرة أخري مؤكدين مطلبهم في صرف حافز القيادة وهو ٢٠٠ جنيه للسائقين درجة أولي و١٥٠ جنيها للدرجة الثانية و١٠٠جنيه للثالثة و٧٥ جنيها للدرجة الرابعة وان يتم صرف الحوافز كلها مرة واحدة وألا يتم تجزئتها . ومن جانبه قال نائب

[٢٢] الكرامة ٢٠٠٩/٢/٢

رئيس رابطة السائقين أنهم سلكوا كل الطرق والقنوات الشرعية والقانونية وأنهم لا يريدون إثارة الشغب كما يتهمهم البعض ولكنهم يريدون فقط حقوقهم لأنهم يعيشون في ظروف مأساوية . هذا وقد تكدس آلاف الركاب في محطات السكك الحديدية وتوقفت حركة القطارات بسبب إضراب ملاحظي الإشارات والبلوكات عن العمل لمدة ٤ ساعات وعلق الملاحظون إضرابهم فور اتصال هاتفي من مساعد وزير النقل وعد فيه بتنفيذ مطالبهم خلال ٤٨ ساعة وقرر العمال العودة إلي الإضراب إذا لم تتحقق مطالبهم خلال تلك الفترة . وهدد ضباط مباحث السكك الحديدية باتخاذ حزمة من الإجراءات ضد المضربين الذين يطالبون برفع بدل طبيعة العمل من ٧٠% إلي ٩٠% ومساواتهم بالسائقين في صرف بدل الجهد غير العادي الذي يصل إلي ٧٠٠ جنية شهريا . وأعلن سائقو القطارات تضامنهم مع ملاحظي الإشارات والبلوكات وأعلنوا توقفهم عن العمل الأمر الذي أدي إلي توقف حركة القطارات وصرف التذاكر بعد توقف الرحلات . وقرر عمال الفرز والورش بدء إضراب عن العمل احتجاجا علي عدم صرف بدل المخاطر وملابس العمل وحافز الدرجة المقرر للعمال بينما بدا عمال الإشارات بهيئة السكك الحديد إضرابا عاما عن العمل احتجاجا علي تجاهل مطالبهم بصرف حافز الإثابة وإضافته علي الراتب الأساسي وأوقف الفنيون حركة القطارات بين جميع المحطات في المقابل ابدي رئيس الهيئة القومية للسكة الحديد استياءه من الإضراب العمالي مؤكدا أن الهيئة لا يوجد بها اعتمادات للطلبات الجديدة وليس لديها فائض في الميزانية يمكنها من الصرف الفوري لهذه الطلبات بينما كشف مصدر مسئول بوزارة النقل عن أن هيئة السكة الحديد تبحث مع المجلس الأعلي للأجور إعادة هيكلة أجور العاملين والفنيين بالسكة الحديد . هذا وقد بدا الإضراب باعتصام نحو ٧٠٠ عامل من عمال تشغيل أبراج المراقبة بالسكة الحديد داخل مقر برج تشغيل شمال وجنوب القاهرة بمحطة مصر احتجاجا علي عدم استجابة المسئولين بالهيئة لرفع حافز الإثابة أسوة بالسائقين ثم أعلن المعتصمون إضرابهم عن العمل في جميع أبراج المراقبة بمحطات السكك الحديدية علي مستوي الجمهورية الأمر الذي أصاب حركة القطارات بالشلل التام ، في حين هددت رابطة سائقي القطارات بعمل إضراب شامل وموسع في جميع محطات الجمهورية خلال شهر فبراير بعد كثرة الوعود التي تلقوها من وزيرة القوي العاملة بحل مشاكلهم بلقاء وزير النقل لإنهاء الخلاف القائم بين قيادات العمال ورئيس هيئة السكك الحديدية في تنفيذ مطالبهم المتمثلة في زيادة المكافأة الخاصة بالقيادة بالإضافة لتعديل البند المالي الخاص بمكافأة الكيلو متر بواقع ٢٥ قرشا للكيلو[٢٣].

[٢٣] الكرامة ٢٠٠٩/٢/٢

تجمهر أكثر من ٢٠ طبيباً أمام مكتب وزير الصحة احتجاجاً علي رفض مديري الصحة في شمال سيناء خلال شهر يناير إخلاء طرفهم لتمكنهم من تنفيذ حركة النيابات واستلام وظائفهم الجديدة وتقدموا بشكوى إلي مساعد الوزير ووعدهم بحل المشكلة وقالوا : كان من المفروض إخلاء طرفنا في مارس ٢٠٠٨ وإنهم يتحججون بحاجة العمل رغم تكليف ٣ دفعات بعدنا وهي دفعات سبتمبر ٢٠٠٧ ومارس وسبتمبر ٢٠٠٨ ولكن الكثير منهم رفض استلام التكليف وسمحت لهم بتعديل تكليفهم أو الانتداب إلي مديريات أخري وقالت عضو جماعة أطباء بلا حقوق إن هؤلاء الأطباء إذا لم يتسلموا حركة النيابات حتى أخر الشهر سيفقدون حقهم في تحضير الماجستير . وقال مدير إدارة التكليف في وزارة الصحة أن مديرية شمال سيناء ترفض إخلاء طرف هؤلاء الأطباء بسبب الحاجة إليهم في ظل إعلان حالة الطوارئ في مستشفيات رفح والعريش لإنقاذ المصابين الفلسطينيين وسنخلي طرفهم بعد إنهاء الطوارئ . هذا وقد قام عدد من أطباء شمال سيناء باعتصاما مفتوحا بمقر نقابة الأطباء للمطالبة بإخلاء طرفهم من التكليف وذلك خلال شهر فبراير وبدأ الاعتصام بخمسة أطباء للتعبير عن أزماتهم مع مديرية شمال سيناء حتى لا يتسببوا في وقف حركة العمل علي أن يتم استدعاء باقي الأطباء في حالة عدم تنفيذ طلباتهم ، مؤكدين أنهم مستمرون في الاعتصام حتى الإخلاء الفوري لتكليفهم الذي يعرقل تسجيلهم في الدراسات العليا أسوة بزملائهم في المحافظات الأخرى [٢٤].

تجمهر العاملين المؤقتين بالمعمل المركزي للمبيدات التابع لمركز البحوث الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي وتقدموا باستغاثة إلي رئيس مجلس الوزارة للتدخل من اجل مساواتهم بالمعينين والعمل علي تثبيتهم خاصة أن بعضهم يعمل داخل المعمل منذ أكثر من خمسة عشر عاما ومرتباتهم لا تتجاوز تسعين جنيها كل ثلاثة شهور وزاد من حالة اليأس والإحباط والغضب لدي العاملين المؤقتين قرار وزير الزراعة رقم ١٣٦٦ لسنه ٢٠٠٨ الصادر في نهاية شهر ديسمبر الماضي بزيادة أعضاء الهيئة البحثية بمركز البحوث من خلال الأنشطة التي يمارسها العضو بما يهدف إلي الارتقاء بمستوي العمل وتطويره ويتلقى في مقابلها مقابلا نقديا يرتبط بجودة وتحسين الأداء لأعضاء الهيئة البحثية . وأشار العاملون المؤقتين إلي أن القرار الأخير ينص علي أن يصرف مقابل نقدي لكل من رئيس البحوث المتفرغ وغير المتفرغ يقرب من ألفي جنيه شهريا مع العلم أن كلا منهما يحصل علي مرتب شهري يقرب من ٥٠٠٠ جنيه والباحث ١٢٠٠٠ جنيه مع الأخذ في الاعتبار أنهم تحت مظلة كادر خاص حيث يتقاضي الباحث الأول مرتب شهري حوالي ثلاثة آلاف جنيه والقرار بهذه الزيادة يأتي بناء علي أبحاث جديدة ونشاط زائد وكل ذلك علي حسابهم[٢٥] .

---

[٢٤] نهضة مصر ٢٠٠٩/٢/٣

[٢٥] الوطني اليوم ٢٠٠٩/٢/٣

تجمهر ٢٧ موظفة وعاملة في حضانة " الفردوس " التابعة لجمعية رعاية الطلاب في شبين الكوم وقاموا بوقفة احتجاجية أمام ديوان عام محافظة المنوفية احتجاجاً علي صدور قرار بفصلهن من الجمعية بدعوى نقص الموارد المالية ، رغم وجود قرار من المحافظ والشئون الاجتماعية بعدم جواز فصلهن . قالت مشرف عام الحضانة إنها وزميلاتها فوجئن بصدور قرار من رئيس مجلس إدارة الجمعية بإنهاء عقودهن بحجة عدم وجود موارد مالية بالجمعية ، وأضافت أن هذا المبرر غير صحيح ، وأن الجمعية تملك موارد مالية تصل إلي أكثر من ثلاثة أرباع المليون جنيه في حساب البنك الأهلي المصري فرع شبين الكوم . وأوضحت أن الجمعية بها مشغل ومصنع ملابس إضافة إلي الأتوبيسات التي يتم تأجيرها للرحلات المدرسية والجمعيات الأهلية بمبالغ كبيرة وأن العجز المالي جاء نتيجة لسوء تصرف مجلس إدارة الجمعية في الإنفاق وأشارت إلي أنه دفع مبالغ كثيرة لهيئة الاتصالات نتيجة استخدام أكثر من تليفون مباشر ، وأكثر من فاكس من قبل أعضاء الجمعية ، وتعيين رئيس الجمعية لعدد كبير من أقاربه مما كلف الجمعية مبالغ كثيرة . وقالت أخرى أنها وزميلاتها قابلن محافظ المنوفية يوم فصلهن ، كما قدمن طلباً إلي وكيل وزارة الشئون الاجتماعية والقوي العاملة ، وأنهما أصدرا قراراً بتشكيل لجنة ثلاثية لبحث الموضوع ، وأن اللجنة رفضت فصلهن جميعاً . ومن جانبه قال رئيس مجلس إدارة الجمعية إن الحضانة تم ترخيصها من مديرية الشئون الاجتماعية بالمنوفية بموافقة محافظ المنوفية واللجنة الثلاثية علي الفصل عند عرض الموضوع عليه أكثر من مرة وأن المحافظ ووكيل وزارة التضامن لم يقدما بديلاً للجمعية ، وانه طالب بتصريح من وزارة التضامن أو التموين بجمع أموال وتوفير المبالغ المطلوبة ، ولكنه لم يتلق رداً . ومن جانبها رفضت إدارة الفتوى والتشريع التابعة للشئون القانونية في محافظة المنوفية قرار الفصل ، ولم توافق رئيس مجلس الإدارة في مبرراته[٢٦] .

تجمهر موظفى نادي الباحثين في مركز البحوث الزراعية ونظموا وقفة احتجاجية داخل مقر المركز في الجيزة لمطالبة وزير الزراعة بتنفيذ القرار الوزاري رقم ١٣٦٦ لسنة ٢٠٠٨ بصرف بدل الجودة المقرر لهم منذ الأول من يوليو الماضي . واتهم الأستاذ في معهد الاقتصاد الزراعي وعضو النادي وزارة الزراعة باللجوء إلي طرق وحجج ملتوية في التعامل مع الموضوع لعدم صرف البدل مهدداً باللجوء إلي رئيس الجمهورية للتدخل لحل مشكلتهم . من جانبه أكد رئيس مركز البحوث الزراعية أن الموضوع ليس في يد المركز أو وزارة الزراعة في أشارة إلي أن وزارة المالية هي المسئولة عن توفير الاعتمادات المالية اللازمة لصرف بدل الجودة معتبراً انه ليس

[٢٦] البديل ٢٠٠٩/٢/٣

من الصالح أن نناقش هذا الموضوع وهو قيد التداول بين الوزارات المعينة خاصة إننا لا يمكن أن ننتب إذا ما كان الرد سيكون بالإيجاب أو السلب [٢٧]

تظاهر نحو ٤٠ من أئمة المساجد والدعاة بمديرية أوقاف المنيا أمام ديوان عام المحافظة احتجاجا علي عدم صرف حوافزهم منذ شهر مايو ٢٠٠٨ وطالبوا بمقابلة محافظ المنيا لعرض شكواهم عليه إلا أن المحافظ كان بالقاهرة في حين اعتبر مسئولو الأوقاف بالمنيا أن ما حدث يمثل خروجا عن النص من قبل الأئمة الذين يعدون أحد وسائل الحكومة لتنفيذ تعليماتهم وبعد رفض محافظ المنيا مقابلة الأئمة المحتجين قام سكرتير عام محافظة بالمنيا بمقابلتهم واستمع لهم ووعدهم بعرض المشكلة علي المحافظ لمخاطبة وزير الأوقاف وطالبهم بالالتزام بالشرعية وعدم الخروج عن النص ولم يحدد لهم موعدا لحل المشكلة وصرف هذه الحوافز[٢٨] .

تجمهر عدد من شباب الخريجين العاملين بمدارس إدارة بنها التعليمية بنظام الأجر احتجاجا علي استبعادهم من التعاقدات التي تم إعلان نتائجها مؤخرا وهدد المتجمهرون بالدخول في اعتصام مفتوح للاعتراض علي ما شهدته عمليات اختيار المتعاقدين من أخطاء فادحة وتلاعب واضح لصالح أصحاب النفوذ والسلطة والمجاملات حيث تم التغاضي عن الشروط التي تم إعلانها لشغل وظائف التدريس بنظام التعاقدات كسنوات الخبرة والتخصص الأصلي والتقدير والحصول علي المؤهل الأعلي . وأكد المتجمهرون أنهم يعملون بالأجر منذ أكثر من ٧ سنوات بمرتب ١٢٠ جنيها علي أمل التعاقد مشيرين إلي أنهم ارتضوا هذا العام العمل بمبلغ اقل من ١٠٠ جنيه علي هذا الأمل [٢٩].

اضرب أكثر من ١٤٥ باحثا بالمعهد القومي للبحوث الفلكية بحلوان عن العمل مطالبين بحصولهم علي بدل الجودة الذي اقره وزير التعليم العالي للجامعات ولم يقره للمراكز البحثية وقامت قوات الأمن بمحاصرة الباحثين في اعتصامهم ، وقال أستاذ بالمعهد : انه تم قطع الكهرباء والانترنت عنهم دون سبب واضح مشيرا إلي أنه لا يجوز التفرقة بين الباحثين بالمراكز البحثية والباحثين بالجامعات المصرية وانه لابد أن يحصل الباحثون علي نفس الدرجات التي يحصل عليها أساتذة الجامعة . ورفع المتظاهرون لافتات تطالب باحترام العلماء [٣٠].

اعتصم مجلس النقابة العامة للتجاريين احتجاجاً علي ما وصفته به باضطهاد الأجهزة التشريعية والتنفيذية لها وقال نقيب التجاريين أن ما تشهده النقابة من الأجهزة التشريعية والتنفيذية يعتبر ظلما بينا وصريحا ، فمنذ عامين ونحن نحاول طرح مشروع لتخصيص دامغات ورسوم لصالح النقابة لرفع المعاش النقابي ولكن لا حياة لمن تنادي وأضاف أن الأعضاء ممن علي

---

[٢٧] المصري اليوم ٢٠٠٩/٢/٤
[٢٨] الدستور ٢٠٠٩/٢/٥
[٢٩] المسائية ٢٠٠٩/٢/٥
[٣٠] البديل ٢٠٠٩/٢/٦

المعاش يصرف لهم ٥ جنيهات فقط للعضو ، وفي أحيان لا نتمكن من صرف هذا المبلغ لهم ، لافتاً إلي نقابة التجاريين التي لا توجد بها موارد ، واشتراكات العضوية هزيلة والقانون القديم للنقابة ينص علي تحصيل رسوم قدرها ١٠ قروش ، من ناحية أخري اعتمد المجلس الأعلي للتنظيم المالي والنقابي صرف المعاش النقابي للأعضاء والورثة اعتباراً من واحد من يناير ٢٠٠٩ ، وقال أن صرف المعاش النقابي سيقتصر علي الأعضاء الذين خرجوا علي المعاش عند ٦٠ عاماً وحتى يبلغوا ٧٠ عاماً[٣١] .

تجمهر نحو ٦٠٠ عضو باللجنة النقابية للعاملين بالتربية والتعليم والبحث العلمي بالمنيا وهددوا بتقديم استقالات جماعية من عضوية اللجنة وصندوقي الزمالة والرعاية الاجتماعية احتجاجا علي عدم صرف حوافز الإثابة بنسبة ٥٠% التي صدر قرار رئيس الجمهورية بصرفها أول مايو الماضي . وهدد المتضررون بتنظيم وقفات احتجاجية أمام مديرية التعليم وديوان عام المحافظة للمطالبة بصرف الحافز أسوة بزملائهم في المصالح الحكومية الأخرى وقال رئيس اللجنة النقابية بالمنيا انه أرسل خطابا لرئيس النقابة العامة بالقاهرة للمطالبة باسترداد الاشتراكات[٣٢].

تجمهر ٨٠ فنياً من العاملين في محطات تحلية المياه في البحر الأحمر وامتنعوا عن تسليم مرتباتهم ، وطالبوا بمساواتهم بالمهندسين الذين حصلوا علي زيادة في مرتباتهم بلغت ٤٠% وطالبوا كذلك بتعديل وضعهم التأميني والتمتع برعاية صحية أفضل ، وأرسل الفنيون العاملون في شركة هورس التابعة لجهاز التعمير الصحراوي والمختصة بإدارة محطات التحلية في مناطق مرسي علم ، وحماطة ، وحلايب وشلاتين ، أرسلوا مذكرة إلي رئيس مدينة مرسي علم وهددوا بالامتناع عن العمل وقال رئيس مدينة مرسي علم أن مشكلة الفنيين لا تمت لمجلس المدينة أو المحافظة بصلة لأنهم يتبعون شركة خاصة تابعة بدورها لجهاز التعمير ومع ذلك فقد استمعت لشكوى العمال وجلست معهم وأنا متفهم موقفهم تماما واهم شئ إلا ينتج عن ذلك توقف العمل وأضاف رئيس المدينة بأنه اتصل بالشركة والجهة التابعة لها وأرسل لمكتب التأمينات والعمل لمراجعة وضع العمال وقال رئيس جهاز التعمير بالبحر الأحمر انه يجري التنسيق مع الشركة التابع لها العمال لمناقشة مطالبهم ومحاولة حلها لمنع أي إضراب عن العمل في محطات التحلية [٣٣].

اعتصم أكثر من ١٠٠ عامل من القطاع المالي بهيئة السكك الحديد أمام مكتب رئيس الهيئة للموارد البشرية الذي رفض مقابلتهم . وقالت إحدي العاملات أنها تعمل في الهيئة منذ أكثر من

---

[٣١] البديل ٢٠٠٩/٢/٨

[٣٢] المصري اليوم ٢٠٠٩/٢/٩

[٣٣] البديل ٢٠٠٩/٢/٩

١٣ عاما بنظام عقد الـ ٥٥ يوما الذي يتجدد كل ٥٥ يوما بعدما رفضت الهيئة حتى تحرير عقود مؤقتة لها ولزملائها . وقالت إن مرتباتهم تحسب بناء علي اليوم الذي يعملون مقابل ٤ جنيهات لليوم دون احتساب الأجازات والعطلات الرسمية مع حرمانهم من جميع الحوافز التي يحصل عليها زملاءهم رغم أنهم يؤدون نفس العمل . وقال رئيس النقابة العامة للعاملين بالسكك الحديدية انه قابل رئيس الموارد البشرية والذي عرض إلحاقهم للعمل بشركة الأمن والنظافة الجديدة التابعة للهيئة لكن العاملين رفضوا هذا العرض وأكدوا تمسكهم بالبقاء في وظائفهم الحالية [٣٤].

تظاهر العشرات من المعلمين العاملين في إدارة أطفيح التعليمية التابعة لمحافظة حلوان بنظام التعاقد أمام ديوان عام الوزارة احتجاجا علي عدم صرف رواتبهم خلال الشهور الثلاثة الماضية وعدم صرف علاوة الـ ٣٠% منذ شهر يوليو ٢٠٠٨ . وردد المعلمون هتافات ضد الوزارة والوزير . وقال احد المعلمين انه حينما توجهت مجموعة منا لإدارة أطفيح التعليمية أكد لهم مدير الإدارة انه لا توجد مستحقات مالية . ودعاهم إلي اللجوء للوزارة ثم توجهت مجموعة أخري إلي المدير المالي بالإدارة وعضو مجلس الشعب عن الحزب الوطني فأكد لهم عدم وجود مستحقات ، مما دعاهم للتظاهر وهو ما أكده بعض المعلمين خلال لقاؤهم بوكيل وزارة التربية والتعليم بحلوان ورئيس الإدارة المركزية للأمن وارجع وكيل وزارة حلوان ما حدث إلي قرار تقسيم المحافظات الذي بموجبه تحولت حلوان إلي مديرية تربية وتعليم تضم ٧ إدارات تعليمية مؤكدا أن المديرية لم تتلق حتي الآن المخصصات المالية من محافظة الجيزة والتي تبلغ حسب قوله ٦% من ميزانيتها إلي جانب ١٥% من ميزانية القاهرة . وأشار إلي أن نسبة الـ ١٥% سيتم توقيعها من المالية متعهدا بصرف رواتب المعلمين خلال أسبوع وقال مصدر رسمي داخل وزارة التربية والتعليم أن المسئول الأول عما حدث هو مدير إدارة أطفيح التعليمية الذي تقاعس عن إبلاغ وكيل الوزارة بتأخر صرف الرواتب لافتا إلي أن من يملك محاسبة المسئولين بالإدارة هو وكيل الوزارة والمحافظ في ظل اللامركزية [٣٥].

تجمهر موظفو وعمال وزارة الري بمحافظة أسيوط مطالبينا الوزارة بالحصول علي ٧٥% حوافز ثابتة مثل باقي الوزارات حيث أنهم يحصلون علي شهر٢٥% وشهر ٦٥% فقط هذا بالإضافة لإلغاء الوزارة بند بدل الإقامة مع العلم أن المهندسين في الوزارة يحصلون علي الحوافز والاعتمادات المالية[٣٦] .

---

[٣٤] البديل ٢٠٠٩/٢/١٠
[٣٥] المصري اليوم ٢٠٠٩/٢/١٠
[٣٦] الأهالي ٢٠٠٩/٢/١١

اعتصم مئات من الأطباء والموظفين وهيئة التمريض والعمال والمرضي في مركز الكبد بكفر الشيخ احتجاجا علي إصدار الأمانة العامة للمراكز الطبية المتخصصة قراراً بإلغاء ندب مدير المركز وتعيين بدلا منه . وبدا العاملون والمرضي اعتصامهم فور سماعهم الخبر وتوقف العمل في المركز تماما وكان محافظ كفر الشيخ قد الغي القرار الصادر من الأمانة العامة التي أصدرت قرارا يؤكد قرارها السابق بإلغاء الانتداب بمجرد علمها بقرار المحافظ ، وعاد المحافظ إلي إصدار قرار ثان بإلغاء الأمانة العامة وبقاء مدير المركز السابق استجابة للمعتصمين [٣٧].

تجمهر عشرات العاملين بورش كوم راضي ببني سويف المخصصة لإجراء العمران لعربات الركاب بالقطارات والتابعة للشركة المصرية لصيانة وخدمات السكة الحديد ايرماس خلال شهر يناير وذلك بسبب انخفاض حافز الإنتاج الشهري عن ديسمبر الماضي . وأوضح رئيس مجلس إدارة الشركة أنه تم اتخاذ قرار بصرف فارق الحافز الشهري عن ديسمبر الماضي بقيمة ٧٠ ألف جنيه للعاملين بالورش وعددهم ٢٠٠٠ عامل حيث أن انخفاض الإنتاجية خلال الشهر لم ينجم عن تقصير العاملين وإنما عن ظروف قهرية . وقد اضرب نحو ١٦٠٠ عامل بالورش خلال شهر فبراير عن العمل احتجاجا علي عدم صرف الحوافز وزيادتها وقيام شركة " ايرماس " التي تدير الورش برفع خاتم شعار الجمهورية من إدارة الورش وإرساله إلي القاهرة مما تسبب في عبء علي العمال الذين يضطرون للسفر إلي القاهرة لختم أوراقهم . وطالب المضربون بحل مجلس اللجنة النقابية وصرف الحوافز مع المرتبات وإعادة خاتم شعار الجمهورية إلي إدارة الورش . وقال رئيس هيئة سكك حديد مصر أن الإضراب انتهي بعد قيام شركة " ايرماس " بالتفاوض مع ٢٠ من العمال ووعدهم بحل مشاكلهم ونفي العمال من جانبهم إنهاء الإضراب وقال احد المضربين أن العمال اضربوا اعتراضا علي تسليم إدارة الورش لمستثمر أجنبي دون أن يعرفوا مصيرهم وان الحوافز الخاصة بهم لا تصرف إلا بعد ٣ شهور . وعلي صعيد متصل اجتمع رئيس الإدارة المركزية بهيئة السكك الحديدية والمديرون مع المراقبين في محاولة لإثناء العمال عن استخدام الإضراب كوسيلة للحصول علي حقوقهم . وقال نقيب المراقبين أن الهيئة طلبت منهم مهلة شهرا لتوفير الموارد علي أن يتم الصرف في أول يوليو القادم وأضاف أن المراقبين في انتظار المهلة ومن ثم التفكير في اتخاذ الخطوات اللازمة لحصولهم علي حقوقهم المشروعة ، وصعد عمال شركة صيانة عربات القطارات بهيئة السكك الحديدية إضرابهم حيث تجمهروا أمام مزلقان محطة الوسطي ببني سويف ومنعوا القطارات من العبور في الاتجاهين واشتبكوا مع رجال الأمن والقوا عليهم الحجارة والمعلبات وذلك لإجبار مسئولي الشركة علي الخضوع لمطالبهم . ويرفض ٣ آلاف عامل بالورش العودة إلي العمل لحين حضور وزير النقل بنفسه

[٣٧] البديل ٢٠٠٩/٢/١٦

والاستماع إلي مطالبهم ودراسة شكواهم ضد رئيس نقابة الورش الذي اتهموه بإرضاء الإدارة علي حساب مطالبهم إضافة إلي التفاوت الشديد في الحوافز ما بين العمال حيث يحصل بعضهم علي ٣٠ جنيها وآخرين علي ١٠ جنيهات ، من ناحية أخري يطالب العمال بإلغاء تبعيتهم للشركة المصرية لصيانة وخدمات السكك الحديدية " أيد مصر " التي تولت الإشراف علي الورش منذ ثمانية شهور فقط شهد فيها العمال تراجعا كبيرا وتدهورا في أحوالهم ويصمم العمال بالورش علي العودة لتبعيتهم لهيئة سكك حديد مصر كالوضع السابق علي مدي السنوات الماضية منذ إنشاء الورش . حيث أن حرمانهم من تبعيتهم للهيئة أدي إلي الحرمان من المميزات التي تقدمها الهيئة للعاملين بها ماليا وإداريا علما بان العمال المعتصمين بالورش يعتقدون أن إنشاء الشركة الجديدة نوع من الخصخصة ، وقد تقدم نحو ١٦٠٠ عامل في بلاغ إلي النائب العام اتهموا فيه الهيئة بخصخصة الورش بالمخالفة للقانون وسرا ودون علم العمال لصالح شركة أمريكية تحمل اسم الشركة المصرية لصيانة وخدمات السكك الحديدية وتضمن البلاغ اتهام الشركة الأمريكية والمطالبة بإلغاء عملية البيع لبطلانها وحفاظا علي حقوق العمال وطالب البلاغ بفتح التحقيقات في ملف بيع وخصخصة الورش بالمخالفة للقانون ودون علم العمال واسترداد الأرض التي مساحتها ٥٠ فدانا لصالح عمال الورش بينما سحبت إدارة الشركة المصرية لصيانة وخدمات السكك الحديد ورش كوم أبو راضي كشوف الحوافز القديمة والخاصة بالعمال استعدادا لتعديلها وهو الأمر الذي وصفه العمال ببداية استجابة إدارة الشركة في تنفيذ مطالبهم حيث كان تعديل الحوافز علي رأس قائمة مطالبهم ، في حين علق العاملون اعتصامهم حتى نهاية شهر فبراير الحالي وهددوا بمعاودة اعتصامهم واعتباره اعتصاما مفتوحا في حال ما لم تتم الاستجابة لمطالبهم والتي تعهد بتحقيقها رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ومدير عام الورش ، وفجر المصدر مفاجأة مذهلة حين أكد أن الشركة المصرية لصيانة معدات السكك الحديدية استولت علي ارض مساحتها ٣٥ فدانا بدون وجه حق [٣٨].

اعتصم ١٣ من أفراد أمن مركز الإبداع في الإسكندرية وقاموا باحتجاز سيارة وزير الثقافة وهو في طريق العودة لمنزله في محاولة منهم لإيصال شكواهم للوزير احتجاجا علي إنهاء تعاقداتهم في المركز بعد أن اعتصموا أمام مكتب الوزير وطالبوا لقاءه لكن أمن مكتب الوزير لم يسمح لهم بذلك ووجههم إلي رئيس قطاع مكتب الوزير الذي اقترح عليهم نقل تعاقداتهم إلي شركة الأمن الخاصة التي ستتولي مهام تأمين المركز مع الاحتفاظ بحقوقهم المالية نفسها ولأن الاقتراح لم يرضهم قرر أمن المركز انتظار الوزير علي باب مكتبه في محاولة لتغيير القرار . وأكد الوزير إصراره علي قرار نقل تعاقدات أفراد أمن المركز إلي الشركة الخاصة مشيرا إلي أنه التقي

[٣٨] الكرامة ٢٠٠٩/٢/١٦

والمعتصمين أمام مكتبه عندما أوقفوا سيارته . وقال إن الموضوع انتهي ونحن ضغطنا علي الشركة لقبول هؤلاء الأفراد ولا افهم سبب رفضهم العمل في الشركة مشيراً إلي أن هؤلاء الموظفين يعملون بعقود ومن حق الوزارة فسخ تعاقداتهم في أي وقت [٣٩].

تجمهر العاملين بإدارات الري التابعة لمديرية الري بمحافظة بني سويف وذلك بسبب تخفيض حوافز العاملين بها من ٦٥% إلي ٢٥% من أساس الراتب الشهري وذلك بحجة ساقها رئيس قطاع الشئون المالية والإدارية وهي عدم وجود اعتمادات مالية بينما صرف للعاملين بديوان عام الوزارة وديوان عام مصلحة الري كالمديرية والإدارات التابعة لها وحدث نفس الشيء في محافظات أخري الأمر الذي دفع العاملين إلي الإضراب والاعتصام أن لم يتم صرف الحوافز المقرر لهم [٤٠].

تجمهر المحامون ببني سويف ونظموا وقفة احتجاجيا صامتة أمام محكمة مركز بني سويف بميدان المديرية احتجاجا علي مشروع قانون زيادة الرسوم القضائية وتضامنا مع فئات الشعب ،وصرح عضو اتحاد المحامين العرب بأن زيادة الرسوم القضائية مخالفة للدستور والمنهج العام لسياسة الدولة لتخفيف الأعباء عن كاهل الفئات غير القادرة وان الزيادة في هذه الرسوم سوف تؤدي إلي زيادة الفجوة بين فئات الشعب واحتقان الفئة محدودة الدخل لافتقادها الأمان وعجزها عن اللجوء إلي القضاء . هذا وقد اعتصم عشرات المحامين من رابطة " محامون ضد زيادة الرسوم " بمقر النقابة العامة احتجاجاً علي مشروع قانون زيادة الرسوم القضائية ، وأعلنت الرابطة عن تنظيم وقفة احتجاجية أمام مجلس الشعب وتنظر محكمة القضاء الإداري دعوى قضائية لإلزام رئيس مجلس الشعب بعدم تمرير مشروع القانون لتعارضه مع الدستور وانتقد عدم عرض المشروع علي مجلس الدولة وفقاً للمادة ٦٨ من الدستور . وقال إن الحكومة ترفع الرسوم لتوقف سيل دعاوى التعويض ضد وزارة الداخلية التي زادت في الفترة الأخيرة بسبب زيادة قضايا التعذيب وفي سياق متصل دعت لجنة الشريعة الإسلامية بنقابة المحامين إلي وقفة احتجاجية أمام مجلس الشعب لمناقشة مشروع القانون وأعلنت نقابة المحامين بالمنوفية الاعتصام والإضراب عن حضور جلسة استماع المحامين التي تعقدها اللجنة التشريعية في مجلس الشعب احتجاجاً علي المشروع وأكد أعضاء مجلس نقابة المنوفية وعلي رأسهم النقيب وأمين عام النقابة في مؤتمر حضره مئات المحامين بمحكمة شبين الكوم ان القانون يسبب أضرارا بالغة للمحامين وخاصة أصحاب المكاتب الصغيرة مشيرين إلي إن المحامين سيستخدمون جميع آليات التصعيد ضد المشروع في حالة إصرار الحكومة عليه وقررت نقابة المحامين في دمياط الدخول في إضراب عن العمل في محاكم دمياط وأعلن المحامون في مؤتمر حاشد بنقابة دمياط بحضور

---

[٣٩] المصري اليوم ٢٠٠٩/٢/١٨

[٤٠] المصرى اليوم ٢٠٠٩/٢/١٨

أعضاء من مجلس الشعب إصرارهم علي رفض المشروع وعقدت نقابة الإسكندرية اجتماعا مع لجنة التنسيق بين النقابات المهنية للإعلان عن وقفة احتجاجية أمام مجلس الشعب احتجاجا علي المشروع ، وقال عضو مجلس نقابة الإسكندرية : إن الوقفة سيشارك فيها محامون من جميع أنحاء الجمهورية . ودعا نقيب محامي أسوان إلي اجتماع للنقباء الفرعيين علي مستوي الجمهورية للنظر في وسائل التصعيد ضد المشروع [٤١].

اضرب ممرضات مستشفي التأمين الصحي بالمنصورة عن العمل ورفضن الدخول للمستشفي احتجاجا علي ما وصفوه بتعنت الإدارة معهن ورفضه منحهن الأجازات الاعتيادية ، وفي المقابل يتم فرض جزاءات عليهن دون وجه حق . الممرضات اتهمن المستشفي بعدم توفير الرعاية الكاملة للمرضي حيث تقوم ممرضة واحدة بمتابعة ٣٠ مريضا وفي حالة وجود أي خلل بالنسبة لقيد المريض تفرض عليهن الجزاءات دون مراعاة أعداد المرضي بالأقسام أو حالتهم المرضية كما اشتكت ممرضات قسم النساء والولادة بان الممرضة تكون مسئولة مسئولية كاملة عن الأم والمولود وهذا وراء ارتفاع أعداد وفيات الأطفال بالمستشفي . وحاولت مدير عام التأمين الصحي بالدقهلية التفاوض مع الممرضات والتفاهم معهن داخل المستشفي إلا أن جميع الممرضات رفضن الأمر وقد انتقلت لمكان الإضراب قوات من مباحث قسم ثان المنصورة ومباحث امن الدولة وحاصروا الممرضات أثناء إضرابهن أمام الباب الرئيسي للمستشفي [٤٢].

تجمهر ٢٠ باحثا وفنيا متخصصين في ملوثات الأغذية بالمعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة في الأغذية لنقلهم إلي معامل ومعاهد بعيدة عن تخصصاتهم وهو ما اعتبره الباحثون إهداراً لكيان رقابي يشرف علي الملوثات في الأغذية سواء الواردة إلي مصر أو التي يتم تصديرها للخارج وقالت احد الذين تم نقلهم انه بالرغم من تخصصها هو تحليل الملوثات في الأغذية إلا انه تم نقلها إلي معهد بحوث إمراض النبات وهو تخصص بعيد عن تخصصها وأضافت أن تدريبها علي السموم في الأغذية تكلف أكثر من ٣ ملايين جنيه في كل من فنلندا وكندا وانجلترا مؤكدة أن نقل هذا العدد الكبير من الباحثين المتخصصين في سموم الأغذية تسبب في تفريغ المعمل من الباحثين المديرين وانه لا يوجد حاليا سوي باحثين مديرين طلبوا السفر خارج مصر وحذرت من خطورة قرارات النقل التي وافق عليها وزير الزراعة ورئيس مركز البحوث الزراعية علي انتشار ودخول الكثير من الأغذية الملوثة إلي مصر وطالبت بمحاكمة وزير الزراعة لاتخاذه تلك القرارات التي وصفتها بأنها تهدم كيانا رقابيا قائما وقالت أن الأجهزة العلمية بالمعمل تكلفت أكثر من ١٠٠ مليون جنيه ولا تجد باحثين يعملون بها بعد نقل أكثر من ٧٥% من الباحثين . وأضافت أن عدد من الباحثين تم تهديدهم بالفصل في حالة أقامتهم دعاوى

---

[٤١] البديل ٢٠٠٩/٢/١٩

[٤٢] الدستور ٢٠٠٩/٢/٢٠

قضائية ضد رئيس المركز ووزير الزراعة . من جانبها قالت مدير المعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة في الأغذية وأن الباحثين المنقولين يعملون لدي جهات منافسة للمعمل في إصدار شهادات تحليل متبقيات المبيدات في الأغذية بالإضافة إلي نقلهم الأبحاث إلي هذا المعمل وهو ما يتناقض مع شهادة الاعتماد الدولية التي حصل عليها المعمل مشيرة إلي أنهم نقلوا أسرار المعمل خارجه بالإضافة إلي أنهم اخذوا أجازات بدون مرتب للعمل في هذا المعمل الوحيد المعتمد وهو ما دفع رئيس مركز البحوث الزراعية إلي نقلهم قائلة أن ذلك اقل عقاب لهم [٤٣].

تجمهر أكثر من ١٥٠ طبيباً بيطرياً وباحثي دكتوراه وماجستير بمعهد بحوث صحة الحيوان

وهددوا بالتظاهر والاعتصام أمام مكتب وزير الزراعة خلال شهر يناير بسبب ما قالوا انه سوء إدارة وأهواء شخصية في توزيع الدرجات البحثية ، وقال الباحثون في مذكرة تقدموا بها إلي وزير الزراعة جاء بها نحن الأطباء البيطريين العاملين بمعهد بحوث صحة الحيوان التابع لمركز البحوث الزراعية التابع لوزارة الزراعة الحاصلين علي درجتي الماجستير والدكتورة نعاني من الظلم الواقع علينا من إدارة المركز من عدم تسكيننا علي الكادر البحثي أسوة بزملائنا الذين تم تعيينهم مع العلم أن معظمهم لم يحصل علي الدرجات العلمية التي حصلنا عليها ، وأصبحوا رؤساءنا في العمل ، رغم أنهم اقل منا في الدرجة العلمية وكل هذا بسبب سوء الإدارة والأهواء الشخصية في توزيع الدرجات البحثية . واتهمت المذكرة إدارة المعهد بأنها فصلت شروطاً محددة في مسابقات الداخلية علي مقاس أشخاص بعينهم حتى لم تعد ينقصها سوي أن تذكر اسم المراد تعيينه حتى ولو كان من غير الأطباء البيطريين ومن غير العاملين بمعهد بحوث صحة الحيوان واتهم البيطريين المظلومين إدارة المعهد بأنها حاصرت الأطباء والباحثين الحاصلين علي الدكتوراه والماجستير من خلال إعلان درجات بحثية يشترط أن يكون المتقدم حاصلاً علي ما يفيد بأنه يعمل بأحد المعامل المعترف بها دوليا في مجال مكافحة أنفلونزا الطيور ، وهؤلاء يعملون مع مديرة المعهد تحت إشرافها بالمعمل المرجعي للإنتاج الداجني بالدقي ، وهذا الشرط المجحف حسب المذكرة حرمهم من الفرحة وقامت بتسكين الأطباء المؤقتين الذين لم يحصلوا علي أي درجة علمية في الكادر البحثي ورفضت قبول طلبات التعيين الخاصة بالحاصلين علي درجات الماجستير والدكتوراه . فى حين تظاهر أكثر من ١٢٠ باحثاً بمعهد بحوث صحة الحيوان من محافظات مختلفة أمام وزارة الزراعة خلال شهر فبراير اعتراضا علي عدم إدراجهم بالكادر الخاص وتعيين باحثين مؤقتين قالوا أنهم تم إلحاقهم بالكادر الخاص وفق معايير المحسوبية والواسطة وأعلن الباحثون اعتصامهم أمام مكتب وزير الزراعة لحين إدراجهم بالكادر

[٤٣] البديل ٢٠٠٩/٢/٢٣

الخاص ووضع معايير عادلة لحصولهم علي الدرجات البحثية ورفع الباحثون الذين ارتدوا زى المعامل البحثية لافتات نددوا فيها بإدارة معهد بحوث صحة الحيوان ومركز البحوث الزراعية [٤٤].

تجمهر ٤٠٠ عامل من العاملين في المعاهد الأزهرية بمحافظة بني سويف أمام إدارة المنطقة في المدينة احتجاجا علي ما أسموه إهمال المنطقة الذي أدي إلي عدم إرسال أوراق امتحانات الكادر الخاص بمعلمي الأزهر إلي القاهرة حتى يتمكنوا من الامتحان مثل باقي زملائهم ، من جانبه وصف مدير عام المنطقة موضحا انه لم يكن إهمالا من المنطقة موضحا أن المعاهد أرسلت الأوراق متأخرة فتم إرسالها إلي الإدارة المركزية متأخرة أيضا وهذا ما تسبب في حرمانهم من أداء الامتحانات [٤٥].

تجمهر عمال حي شرق بالدقهلية احتجاجا علي عدم صرف الإضافي بحجة عدم وجود ميزانية لافتين إلي أنهم فاجئوا بصدور قرار من رئيس الحي بالجزاء ١٥ يوماً بحجة التقصير في العمل ، علي الرغم من أنهم يعملون منذ السادسة صباحاً في الشوارع وفي ظروف قاسية، إلا أن الحي يرفض صرف بدل المخاطر وبدل وجبة التغذية المقررة لهم واتهم العمال رئيس حي شرق بتهديدهم بالطرد من العمل مطالبين بتدخل المسئولين لإنقاذهم من هذه التهديدات وطالب العمال بعمل تأمين صحي لهم أسوة بباقي المحافظات ، وصرف المتأخرات ومنحهم أجازات من الرصيد أسوة بباقي موظفي الدولة ، وصرف بدل المخاطر والإضافي وبدل التغذية ، كما طالبوا بالتعاقد مع المؤقتين من العمال بدلاً من التعاقد مع مقاولين لتوريد عمال للنظافة . وقال العمال إن رئيس مباحث قسم ثان المنصورة . تدخل لفض الإضراب وهددهم بالتدخل لدي المحافظ لتوقيع قرار بالفصل عليهم جميعاً ، إذا ما رفضوا فض الإضراب ، لكن العمال أعلنوا رفضهم كل هذه المحاولات دون الحصول علي حقوقهم . وأكد نائب رئيس حي شرق أن قرار الجزاء مجرد شائعة وليس له أساس من الصحة وتم إرسال مذكرة للمحافظة لصرف متأخرات العمال ، لأن موارد صندوق النظافة بالحي ضعيفة وتحتاج للدعم [٤٦].

اعتصم أكثر من ١٣٠ صرافا فى بسيون محافظة الغربية احتجاجا على قرار وكيلة الوزارة بنقلهم إلى مراكز المحلة وسمنود والسنطة وزفتى [٤٧] .

اعتصم ٧٠ عاملا في الإدارة الهندسية والصيانة بقطاع هيئة السكك الحديدية في أسيوط احتجاجا علي عدم مساواتهم بزملائهم العاملين في المكاتب الإدارية فيما يتعلق بصرف الحوافز لافتين إلي أن الإدارة صرفت ١٥٠ جنيها لموظفي المكاتب مقابل ٧٥ جنيها لهم رغم المعاناة التي يتعرضون لها أثناء عملهم الشاق وتعرضهم لمخاطر عديدة أثناء عملهم في صيانة القضبان

---

[٤٤] البديل ٢٠٠٩/٢/٢٥
[٤٥] المصري اليوم ٢٠٠٩/٢/٢٥
[٤٦] المصري اليوم ٢٠٠٩/٢/٢٧
[٤٧] الدستور ٢٠٠٩/٢/٢٨

والمشاكل الفنية علي حد قولهم وحاول عدد من قيادات مباحث السكة الحديد فض الاعتصام واجروا اتصالات بقيادات الهيئة في القاهرة وابلغوا العمال تلقيهم وعدا بمساواتهم بزملائهم مما أدي إلي حالة ارتياح نسبية لدي العمال الذين أكدوا دخولهم في إضراب مفتوح عن العمل في حالة عدم تنفيذ وعد الإدارة [٤٨].

إضراب نحو ٣٠٠ طبيب من أطباء مستشفي كفر الشيخ العام احتجاجا علي إصرار محافظ كفر الشيخ علي نقل ٤٧ طبيبا من الأخصائيين والاستشاريين من المستشفي للوحدات الصحية الريفية بالمحافظة وهو ما اعتبره الأطباء إهانة لهم بعد قضائهم مدة خدمة طويلة بالوزارة تؤهلهم لتولي مناصب قيادية فضلا عن بعد تلك الوحدات عن أماكن سكنهم وقام الأطباء المضربون بالجلوس علي الأرض معتصمين أمام مكتب مدير المستشفي احتجاجا علي إصرار المحافظ علي تطبيق قراره بنقلهم وشارك في الاعتصام جميع أطباء المستشفي عدا أقسام الطوارئ والاستقبال والعناية المركزية وهو ما نتج عنه تكدس المرضي بالعيادات الخارجية . ويأتي الإضراب تنفيذا لقرارات الجمعية العمومية الطارئة لنقابة أطباء كفر الشيخ لمناقشة سبل التصدي لقرار المحافظ بنقل الأطباء كما قررت النقابة الفرعية لأطباء كفر الشيخ صرف ٥٠٠ جنيه لكل طبيب من الأطباء الـ ٤٧ المنقولين للوحدات الريفية في حال عدم امتلاكهم لعيادات خاصة مع تحمل النقابة تكلفة الدعاوى القضائية التي يقيمها الأطباء ضد قرار المحافظ . يأتي ذلك في الوقت الذي فشلت فيه المفاوضات التي قادها مساعد وزير الصحة مع محافظ كفر الشيخ في حل الأزمة في ظل إصرار المحافظ علي تطبيق قراره ، من جانبه أكد وكيل وزارة الصحة بكفر الشيخ إن اعتراضات الأطباء من الأخصائيين والاستشاريين علي قرار نقلهم إلي الوحدات الصحية الريفية ليس لها ما يبررها خاصة أن القرار يهدف إلي خدمة المواطنين البسطاء بالقرى مع احتفاظ الأطباء بكامل حقوقهم المادية والحوافز المقررة لهم وأشار إلي أن قرار النقل صدر من محافظ كفر الشيخ ، هذا وقد قامت ٤٠٠ ممرضة بالإضراب عن الطعام احتجاجا على عدم تنفيذ القرار الوزارى الخاص برفع المكافأة الخاصة[٤٩].

اعتصم العشرات من موظفي معهد التعاون الزراعي بشبرا أمام أبواب المعهد احتجاجا علي رفض إدارة المعهد صرف البدلات والحوافز للعاملين في مزرعة المعهد بدعوى تعرض المعهد لخسائر تمنعه من صرف مستحقات العاملين [٥٠].

اعتصم ما يزيد علي ثلاثين مخرجاً ومعداً بالقناة الثالثة بالتليفزيون المصري بمقر القناة بالدور الثامن بمبني التليفزيون خلال شهر يناير احتجاجاً علي عدم صرف مستحقاتهم المالية

---

[٤٨] المصري اليوم ٢٠٠٩/٣/١
[٤٩] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣
[٥٠] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣

منذ شهر يوليو الماضي ، وطالب المعتصمون بسرعة صرف " التكليفات " الخاصة بهم والتي لم يحصلوا علي مقابل لها منذ شهرين وأثناء تجمعهم فاجئوا برئيس القناة يرسل لهم المخرجة المسئولة عن تجديد هذه التكليفات مما أثار غضب المعتصمين فتوجهوا لرئيسة التليفزيون التي أكدت أن هذا الأمر عار تماماً من الصحة ، وطالب نائب رئيس التليفزيون المعتصمين بالهدوء وعقد معهم اجتماعاً أكد فيه انه سيتم صرف مستحقاتهم المالية الخاصة بالتكليفات كما سيتم الوصول إلي طريقة لصرف " الأذونات " المتأخرة . ومن جهتهم هدد المعتصمون بأنه إذا لم يتم الالتزام بهذا الوعد سوف يبدأون إضراباً عن الطعام لحين الاستجابة لمطالبهم كما هددوا بتقديم " الأذونات " التي بحوزتهم والتي تصل إلي نصف مليون جنيه إلي المباحث الجنائية المدنية بالتليفزيون . هذا وقد أرسل نحو ٢٠٠ من معدي البرامج ومقدمي ومخرجي القناة السادسة شكوى جماعية لرئيس التليفزيون يتضررون فيها من تأخر صرف مستحقاتهم المالية منذ عام ٢٠٠٧ المتمثلة في أذونات الإنتاج الخاصة بالبرامج التي يعملون بها . وقال المتضررون إن زملاءهم في القنوات الأخرى الإقليمية يصرفون أذونات الإنتاج بصورة منتظمة ، وأشاروا في شكواهم إلي سوء حالة المعدات الفنية بالقناة ومنها وحدات المونتاج وأستوديو الهواء فضلاً عن كثرة الأعطال في الكاميرات وإلغاء معظم البرامج بما يعادل ٤٠% من برامج القناة وعدم تواجد رئيس القناة لفترات طويلة بحجة سفرة الدائم للقاهرة . وأضاف المتضررون أن مدير أمن التليفزيون تسلم شكواهم الجماعية ووعدهم بعرضها علي رئيسة التليفزيون لحل الأزمة في أسرع وقت ممكن . بينما هدد العاملون في القناة الرابعة بالإضراب عن العمل داخل مبني القناة في الإسماعيلية احتجاجاً علي تأخير صرف مستحقاتهم لأكثر من ١٤ شهراً والتي يصل أجمالها إلي مليوني جنيه . وتلقي العاملون في القناة أكثر من وعد من مسئولي ماسبيرو ، وعبر العاملون عن استيائهم من السياسات الإعلامية القائمة علي إنشاء قنوات تليفزيونية جديدة في الوقت الذي تعاني فيه القنوات الإقليمية من ضعف الإمكانيات والموارد وتأخر حصول العاملين بها علي مستحقاتهم . هذا وقد تظاهر نحو ٢٠٠ مخرج من المعينين بالقنوات الأولي والثانية والثالثة خلال شهر فبراير أمام مقر نقابة السينمائيين وذلك اعتراضاً علي إلغاء برامجهم وإسناد برامج الدورة البرامجية الجديدة لمخرجين بالخارج ، في إطار تطوير الشاشات وإعادة هيكلة ماسبيرو . وحاول المتظاهرون الدخول لمكتب النقيب إلا إن سكرتير النقابة منعهم من الدخول في حين أجري وزير الإعلام اتصالاً مع نقيب السينمائيين ، وأخبره أن رئيس الاتحاد ورئيسة التليفزيون سيعقدان اجتماعاً في التليفزيون لمناقشة أبعاد المشكلة ، فأوفد النقيب ٥ من أعضاء مجلس النقابة لحضور الاجتماع خرج بعدها المخرجون المتضررون مستاءين ، وأكد مخرج بالقناة الأولي أن الاجتماع كان مجرد جلسة تهديد لكل من تسول له نفسه الاعتصام أو الاحتجاج بأي شكل من الإشكال ، وقال بعد أن عرضنا مشكلاتنا علي رئيس الاتحاد ورئيسة التليفزيون أكد لنا

أن التطوير قادم لا محالة وأنهما لن يسمحا لأحد بالتمرد . هذا وقد اعتصم العشرات من المخرجين والمذيعين والفنين أمام مبني التليفزيون حيث نظموا وقفة احتجاجية في أوائل شهر مارس اعتراضنا علي استبعادهم من خطة التطوير التي يشهدها التليفزيون الرسمي . وطالب العاملون بإقالة رئيسة التليفزيون وجميع قيادات القطاع الذين تسببوا في استبعادهم والاستغناء بخبرات إعلامية من خارج التليفزيون المصري وصفوها ب " المحاسب " ، فضلاً عن عدم الاستماع إلي مطالبهم كما احتج المعتصمون علي القرارات التي حملها إليهم رئيس أمن ماسبيرو ممثلاً عن رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون ، والتي تضمنت تشكيل لجنة برامج وأن تستعين اللجنة بمن تراه لإنجاز أعمالها ، كما تختص اللجنة بتحديد المجالات والتخصصات التي تحتاج إلي الخريطة البرامجية ، وذلك لإثراء الخرائط البرامجية للقنوات الأولي والثانية والفضائية المصرية ، كما تتلفي المشروعات المقدمة من العاملين " مخرجين ومعدين ومذيعين " ، علي أن تبدأ اللجنة عملها ابتداء من ٢ مارس حتى نهاية الشهر . ورفض المعتصمون هذه القرارات ووصفوها بالمسكنات . ولم يخفف من حدة الاعتراضات سوي اجتماع عقده وزير الإعلام مع عدد كبير من مخرجي القناتين الأولي والثانية لتلبية مطالبهم وفض الاعتصام ، وبعد الاجتماع خرج المخرجون مبتسمين بعدما وعدهم الوزير بإعادة توزيع الفرص بطريقة عادلة والاستفادة من كل طاقاتهم ، وطلب منهم إعداد أفكار ل ٤٢ برنامجاً جديداً ، كما أصدر قراراً وزارياً بصرف متأخرات كل العاملين بالتليفزيون فوراً [٥١].

اعتصم نحو ٢٠٠ عامل من العاملين بالمستشفي العام بالإسماعيلية في أقسام الأمن والخدمات المعاونة بسبب عدم صرف مرتباتهم منذ ديسمبر الماضي التي يحصلون عليها من أرباح جمعية أصدقاء المستشفي العام [٥٢].

تظاهر نحو ١٢٠٠ عامل في مديرية الإصلاح الزراعي في كفر الشيخ أمام مبني المديرية للمطالبة بصرف حافز الإثابة بواقع ٧٥% من الراتب الأساسي بأثر رجعي اعتباراً من شهر مايو الماضي ، وردد المتظاهرون هتافات تندد بسياسة رئيس هيئة الإصلاح الزراعي ، وفي منطقة قلين هناك حوالي ٧ آلاف موظف في الجمعيات الزراعية والقطاعات لم يصرفوا سوي ٢٥% فقط بسبب تعنت رئيس الهيئة. في السياق ذاته اعتصم ١٠٠ عامل في مديرية الإصلاح الزراعي بالإسكندرية احتجاجاً علي عدم صرف الـ ٧٥% حافز الإثابة المقرر للموظفين بالمصالح الحكومية وقال الموظفون أنهم بعد أن قرروا تنظيم الاعتصام أمام مبني المديرية فاجئوا بالمدير يمزق اللافتات ويهدد بعضهم بإحالتهم للتحقيق وهو ما دفعهم إلي الاعتصام داخل مقر المديرية . وفاجأ ٢٥٠ موظفاً في مديرية الإصلاح الزراعي بالمحلة الكبري المسئولين

---

[٥١] المصري اليوم ٢٠٠٩/٣/٣

[٥٢] البديل ٢٠٠٩/٣/١٩

والنقابة العامة بتنظيم إضراب عن العمل احتجاجا علي عدم صرف حافز الإثابة بالمخالفة للاتفاق الذي تم بين أعضاء اللجنة النقابية بالإصلاح الزراعي بالمحلة والنقابة في أول ابريل وهو ما رفضه العاملين وقرروا الإضراب لحين إصدار قرار رسمي يؤكد أحقيتهم في صرف الحافز أسوة بزملائهم بوزارة الزراعة . من ناحية أخري تراجع العاملون بمديرية الإصلاح الزراعي بأسيوط عن المشاركة في إضراب ٦ ابريل بعد مخاطبة وزارة الزراعة وزارة المالية لصرف حافز الإثابة للعاملين وتلقيهم وعودا من وزارة الزراعة بصرف الحافز، وكان العاملون بهيئة الإصلاح الزراعي اعتصموا الأسبوع الماضي اعتراضا علي عدم صرف الحافز[٥٣] .

اعتصم أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنصورة للمطالبة بحافز الجودة بعد أن قامت إدارة الجامعة بإرسال الدفعة الثانية من حافز الجودة إلي الكليات وتقرر أن يتم صرفه وأصدر أعضاء هيئة التدريس بياناً أكدوا فيه أن الوقفة الكبيرة التي قاموا بها ومشاركة جميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة أجبرت الوزير علي الاستجابة . وأكد البيان استمرار أعضاء هيئة التدريس في المطالبة بحقوقهم لحين الاستجابة لمطالبهم ورفع المرتبات بنسبة ١٠٠% ، يذكر أن نوادي أعضاء هيئة التدريس بعدد من الجامعات كانت قد ألغت وقفات احتجاجية بعد وعود بصرف مزايا أعضاء هيئة التدريس[٥٤] .

تجمهر أعضاء نقابة المعلمين بالفيوم وأقاموا دعوى قضائية ضد محافظ الفيوم بعد قيامه بخصم راتب شهر لأكثر من ٨٠ مدير مدرسة إعدادية بالمحافظة بعد إحالتهم للتحقيق وتحملهم مسئولية تدني نتائج الشهادة الإعدادية في الفصل الدراسي الأول واعتبرت النقابة هذه العقوبة غير موضوعية وليست في محلها خاصة أن الكثير من هذه المدارس تعاني من مشكلات كبيرة اكبر من مسئولية مديري المدارس . وأكد نقيب المعلمين أن هذه العقوبة تفتح الباب أمام تلاعب المديرين بالنتائج في الامتحانات المقبلة لرفعها خوفا من توقيع العقوبة [٥٥].

تجمهر أكثر من ١٠٠ عامل من عمال الدريسة فى محطة السكة الحديد بأسيوط احتجاجا على ضعف مرتباتهم وعجزهم عن مواجهة غلاء المعيشة [٥٦] .

اعتصم نحو ١٠٠ سائق قطار محطة مصر بالقاهرة يعملون فى محطة الواسطى فى بنى سويف احتجاجا على عدم توافر جرارات وتوقيف العديد من القطارات عن العمل [٥٧] .

اعتصم العاملون فى مستشفى أسوان التعليمى احتجاجا على عدم صرف الحوافز والمكآفات التى قررتها الهيئة العامة للمستشفيات التعليمية التابعين لها منذ سبتمبر الماضى [٥٨] .

---

[٥٣] البديل ٢٣ /٢٠٠٩/٣
[٥٤] نهضة مصر ٢٠٠٩/٣/٢٦
[٥٥] الكرامة ٢٠٠٩/٣/٢٧
[٥٦] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٥٧] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٥٨] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠

اعتصمت نحو ٢٠ عاملة من العاملات فى مستشفى كفر الشيخ احتجاجا على قرار مدير المستشفى بانتدابهن للعمل كعاملات نظافة [٥٩] .

اعتصم ٣٠ مدرسا من مدرسة أسيوط الميكانيكية أمام ديوان محافظة أسيوط احتجاجا على تجاهل مديرية التربية والتعليم التعاقد معهم [٦٠] .

اضرب نحو ١٧١ من العاملين عن العمل فى مستشفى شبين الكوم العام بمحافظة المنوفية احتجاجا على حرمانهم من حافز الإثابة [٦١] .

اضرب أكثر من ٥ آلاف مدرس بالمدارس الفنية بسوهاج عن العمل احتجاجا على عدم صرف مكآفات الامتحانات وبدل السفر [٦٢] .

أضرب أكثر من ٢٠٠ محصل بالضرائب العقارية في بسيون محافظة الغربية عن العمل احتجاجا علي نقلهم تعسفيا إلي محافظات أخرى [٦٣] .

تظاهر الأطباء والممرضات في مستشفى طناح التكاملي بالدقهلية احتجاجا علي نقل مدير المستشفى تعسفيا [٦٤] .

تظاهر ما يقرب من ٢٠٠ معلمة بمركز ببا وسمسطا والفشن بمحافظة بنى سويف احتجاجا علي رفض مديرية التربية والتعليم التعاقد معهد في مدارس رياض الأطفال بعقود مميزة [٦٥] .

تظاهر ما يقرب من ٥٠ معلمة من معلمات الخط العربى فى محافظة الشرقية أمام وزارة التربية والتعليم احتجاجا على عدم التعاقد معهن بنظام العقود المميزة [٦٦] .

أضرب نحو ٥٠ عاملا فى وحدة الصيانة التابعة لمحافظة الفيوم عن العمل احتجاجا على إجبارهم على التوقيع على عقود عمل جديدة مؤقتة بدلا من العقود الحالية الدائمة [٦٧] .

اعتصم ٢٠٠ عامل وموظف في السيرك القومي بالعجوزة احتجاجاً علي ضعف رواتبهم مقارنة بالعاملين في مسارح الدولة وإهمال وزارة الثقافة للسيرك واتجاهها إلي خصخصته . بدا الاعتصام أمام مبني السيرك وهدد المعتصمون بتنظيم اعتصام آخر في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم وقال موظف في السيرك أن الاعتصام حدث بعد أن طرقنا كل أبواب الوزارة ورئيس قطاع الفنون الشعبية والمسئول عنا لم يستمع لنا وفشلنا في مقابلة الوزير واعلي راتب يحصل عليه موظف هو ١٢٥ جنيها ويكفي أن عددنا ١٦٠ لاعبا ونحقق للدولة إيرادا سنويا ٣ ملايين جنيه ونحن

---

[٥٩] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٦٠] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٦١] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٦٢] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٦٣] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٦٤] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٦٥] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٦٦] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٦٧] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠

نطالب بالمساواة مع موظفي البيت الفني للمسرح ، وقال موظف آخر فوجئنا بان وزير الثقافة ينوي إيجار السيرك لشركة خاصة بعقد مدته ٢٠ عاما ونحن نرفض ذلك . نفي رئيس قطاع الفنون الشعبية في تصريحات علمه بسبب الاعتصام ، وقال جلست مع الموظفين أكثر من مرة ووعدوني بتأجيل الاعتصام لحين حل مشكلاتهم لكن بعد جلوسهم مع المسئولة عن الإنتاج في وزارة الثقافة تغير الكلام ، وقال وزير الثقافة أن تحويل السيرك إلي قطاع خاص سيكون أكثر فائدة للحكومة والسيرك والعاملين به مشيراً إلي أن السيرك فن راق وعظيم لا يمكن أن ينجح إلا بالجهود الذاتية ويجب إلا يكون تحت إدارة حكومية[٦٨] .

اعتصم نحو ١٥٠٠ موظف وعامل بالجامعة العمالية بالدراسة خلال شهر يناير لمطالبتهم

رئيس الاتحاد ومجلس إدارة الجامعة بصرف حوافزهم ومكآفاتهم بأثر رجعي بعد قيام الإدارة بإلغائها والمطالبة بإعداد لائحة مالية وإدارية للجامعة بدلا من التي ألغيت . وقامت قوات الأمن بفرض حصار مشدد حول الجامعة لمنع خروج الموظفين المعتصمين بعد أن أعلنوا نقل اعتصامهم إلي مقر اتحاد العمال للمطالبة بحقوقهم وقام جنود الأمن المركزي بالاشتباك مع الموظفين أثناء محاولتهم الخروج من أبواب الجامعة مما اضطرهم إلي الاستمرار في الاعتصام داخل أسوار الجامعة . وقال الموظفون إن رئيس الاتحاد رفض الذهاب إلي الجامعة للتفاوض مع الموظفين حول مطالبهم مكتفيا بدعوة أعضاء اللجنة النقابية للجامعة للقاؤه بالاتحاد . وأضاف العمال أن وزيرة القوي العاملة قد رفضت الحضور إلي الجامعة أو إرسال مندوب للتفاوض معهم بحجة أنهم غير تابعين لوزارتها، وفي محافظة بني سويف أكد ٦٢ موظفا بفرع الجامعة العمالية استمرارهم في الاعتصام داخل الجامعة احتجاجا علي تردي أوضاعهم الوظيفية مطالبين بسرعة إعداد اللائحة المالية الجديدة للجامعة وفروعها واعتماد شهر كمنحة ثابتة تضم إلي اللائحة المالية . وفي أسيوط أعلن ٧٢ موظفا وعاملا بالجامعة الإضراب عن الطعام بسبب عدم اهتمام أي مسئول بمشكلتهم أو السعي لحلها . بينما اعتصم موظفو وعمال الجامعة العمالية ووصلوا إضرابهم عن العمل لليوم الخامس عشر علي التوالي خلال شهر ابريل دون التوصل لحلول مرضية بشأن مطالبهم الخاصة بزيادة الأجور وتعديل لائحة العمل . وهدد الموظفون والعمال بمواصلة اعتصامهم حتى يوم الاحتفال بعيد العمال لوضع رئيس الاتحاد والقيادات العمالية في موقف حرج خلال لقاءهم مع الرئيس خلال الاحتفال حال عدم الاستجابة لمطالبهم . وناشد المعتصمون في القاهرة والبالغ عددهم نحو ٣٥٠٠ عامل الرئيس التدخل لحل الأزمة بعد تجاهل كل المسئولين مطالبهم المشروعة حسب تعبيرهم وافترشوا ورش الجامعة وطالبوا رئيس مجلس إدارة الجامعة بضرورة وضع لائحة مالية وإدارية للجامعة وفروعها وإعلانها

[٦٨] المصري اليوم ٢٠٠٩/٤/١٣

معتمدة ، بحيث تراعي حصولهم علي راتب شهر كمنحة ثابتة وإضافة حافز ٢% إلي الراتب الأساسي وخضوعها للتأمينات واعتماد الأجازات المرضية دون خصم من الراتب إلي جانب صرف الإعانات الطارئة التي حرموا منها وكانوا يصرفونها منذ تأسيس الجامعة . من جانبه أكد مدير عام المؤسسة العمالية نائب رئيس الجامعة أن مجلس الإدارة وافق علي جميع مطالب العاملين المشروعة وانه لا يعرف السبب الحقيقي وراء استمرار هذا الاعتصام متهماً عناصر وصفها ب " المحرضة " من خارج الجامعة بدفع العمال للاعتصام والإضراب لتعطيل مسيرة العمل ، وأكد أن إدارة الجامعة قدمت كل ما في وسعها بشان مطالب العاملين ولا يوجد بوسعها تقديم أي شيء أخر . هذا وقد احتشد أكثر من ٢٥٠٠ موظف وعامل قدموا من مختلف فروع الجامعة بالمحافظات للمشاركة في اعتصام جماعي داخل الفرع الرئيسي للجامعة بالدراسة وسط حصار أمني مكثف لمنعهم من الخروج للاعتصام أمام الاتحاد أو البرلمان ، احتجاجا علي عدم تحريك أي مسئول حكومي ساكنا لحل أزمتهم التي بدأت منذ الثلاثة سنوات الماضية وضمت الوفود التي حضرت للاعتصام من المحافظات ٤٠ من المنصورة و ٣٥ من طنطا و ٣٠ من الإسكندرية و ٤٠ من أسيوط مع توافد موظفي باقي الفروع ، وفي محافظة الإسكندرية واصل ٣٠٠ موظف بالجامعة اعتصامهم فيما ساءت الحالة الصحية لأربعة موظفين نتيجة إضرابهم عن الطعام منذ ٣ أيام وتم نقلهم إلي المستشفي ، وفي الدقهلية واصل الموظفون بفرع المنصورة اعتصامهم وأكدوا أن مدير الجامعة هناك حرض قوات الأمن علي استخدام القوة ضدهم لفض الاعتصام ، وفي محافظتي أسيوط وبني سويف أكد ١٣٤ موظفا وعاملا استمرار اعتصامهم وإضرابهم عن الطعام ومساندتهم لزملائهم في فرع الدراسة [٦٩].

تجمهر مئات الاجتماعيين أمام مجلس الدولة للمطالبة بعودة أرض النقابة بالتجمع الخامس

واستنكرت جبهة الإصلاحيين بنقابة المهن الاجتماعية رفض وزارة الإسكان إعادة الأرض إلي النقابة قائلة : إن الوزارة استولت علي الأرض بعد صفقة البيع " المشبوهة " التي قامت بها النقيبة السابقة والتي أثارت جموع الاجتماعيين . وأشارت في بيان لها إلي أن هذه الصفقة كانت أهم أسباب الدعوى التي أقامها نقيب الاجتماعيين بالقاهرة والتي حكمت فيها محكمة عابدين للأمور المستعجلة بإبعاد النقيب ومجلسها وتعيين مجلس مؤقت من الاجتماعيين لمدة عام لإدارة النقابة[٧٠].

تظاهرت أكثر من ٥٠٠ معلمة فصل واحد من مختلف أنحاء محافظة بنى سويف أمام ديوان عام المحافظة احتجاجا على تدنى رواتبهم والتى لا تزيد عن ٩٨ جنيها شهريا [٧١] .

---

[٦٩] الدستور ٢٠٠٩/٤/١٨

[٧٠] المصري اليوم ٢٠٠٩/٤/١٩

[٧١] الدستور ٢٠٠٩/٤/٣٠

تجمهر العشرات من العاملين بهيئة الطاقة النووية ونظموا وقفة احتجاجية احتجاجا على تعطيل حصولهم على الدرجات العملية رغم مرور ٧ اشهر على إعلان الوظائف [٧٢] .

تجمهرت نحو ٣٠٠ من الرائدات الريفيات بمركزى قلين وسيدى سالم فى كفر الشيخ ونظموا وقفة احتجاجية أمام ديوان المحافظة احتجاجا على رفض وزراتى المالية والصحة صرف العلاوة الاجتماعية لهن والتى اقرها رئيس الجمهورية فى العام الماضى [٧٣] .

اعتصمت ١٠٠ ممرضة فى مستشفى كفر الزيات العام بمحافظة الغربية احتجاجا على عدم صرف مستحقاتهن المالية من حوافز السهر والعلاج الاقتصادى [٧٤] .

أضرب العاملون بمشروع الخدمات الزراعية فى بورسعيد عن الطعام داخل مستشفى بورسعيد احتجاجا على عدم صرف مرتباتهم منذ الشهر الماضى [٧٥] .

أضرب ٩ من المدرسين بالأقصر عن الطعام داخل مستشفى القرنة المركزى احتجاجا على إلغاء عقودهم وتشريدهم [٧٦] .

اعتصم حوالي ١٥٠ من أطباء وممرضي وعمال مستشفي الجمعية الخيرية الإسلامية بالعجوزة احتجاجاً علي عدم صرف حوافزهم ، موضحين أنهم عندما طالبوا إدارة المستشفي بالحصول علي مكافأة نهاية الخدمة وإنهاء عملهم به ، ردت الإدارة ليست لكم مكافأة نهاية الخدمة . وطالبوا إدارة المستشفي بصرف مستحقاتهم المالية المتمثلة في بدل النوبتجيات والعدوي ، محتجين علي ما وصفوه بتعسف الإدارة في التعامل معهم ونقل بعضهم من الأقسام دون وجه حق والتهديد بفصل بعضهم الآخر . وردد المعتصمون هتافات للمطالبة بحقوقهم ، مؤكدين أن إدارة المستشفي لا توفر للمعينين أي عناية صحية وأنهم يتحملون تكلفة العلاج في حالة الإصابة أثناء العمل أو المرض وأشاروا إلي أن المستشفي ليس به إمكانيات لدعم قسم الطوارئ مما يعرض حياة المرضي للخطر . وأكد رئيس النقابة العامة للعاملين بالقنوات الصحية الذي حضر للتعرف علي مطالب المعتصمين انه سيتم دراسة مطالب العاملين ومحاولة حلها بالإضافة إلي عرضها علي وزير الصحة [٧٧].

تجمهر حوالي ١٦ عاملاً بمرفق الإسعاف " فرق الانتشار السريع " بالجيزة أمام مبني وزارة الصحة بعد رفض إدارة المرفق عودتهم للعمل ومنعهم من دخول المرفق نظراً لخضوعهم للتحقيقات لوجود بعض التلفيات في سيارات الإسعاف . وطالبت الإدارة العاملين محل التحقيق

---

[٧٢] الدستور ٢٠٠٩/٤/٣٠
[٧٣] الدستور ٢٠٠٩/٤/٣٠
[٧٤] الدستور ٢٠٠٩/٤/٣٠
[٧٥] الدستور ٢٠٠٩/٤/٣٠
[٧٦] الدستور ٢٠٠٩/٤/٣٠
[٧٧] المصري اليوم ٢٠٠٩/٥/١١

بالحصول علي إفادة من وزارة الصحة تؤكد أنهم غير مدانين الأمر الذي دفعهم للتجمهر أمام وزارة الصحة [٧٨].

تجمهر نحو ٤٠٠ من أوائل خريجى كليات الأزهر أمام مكتب رئيس جامعة الأزهر خلال شهر ابريل ونظموا وقفة احتجاجية لضياع حقوقهم فى التعيين كمعيدين منذ تخرجهم عام ٢٠٠١ ، بينما تظاهر ١٠٠ من أوائل خريجات كليتى طب الأسنان والدراسات الإسلامية أمام الجامعة خلال شهر مايو احتجاجا على عدم تعيينهم كمعيدات [٧٩] .

أضربت عن العمل ٤٥ ممرضة بوحدة بلقينا الصحية التابعة لمركز المحلة بمحافظة الغربية احتجاجا على نقل ٢٠ ممرضة منهم إلى جهات أخرى [٨٠] .

اضرب عن العمل أكثر من ٢٠٠ ممرض وممرضة بمعهد أورام وسط الصعيد فى أسيوط احتجاجا على رفض إدارة المعهد بمساواتهم بالعاملين بالمعهد القومى للأورام [٨١] .

أضرب أكثر من ٥٠٠ عامل بمديرية الإسكان فى الإسماعيلية عن العمل احتجاجا على تأخر صرف حافز قيمة الإعمال الفنية والمقدرة بنسبة ١% من إجمالى المستخلصات المالية [٨٢] .

أضرب نحو ٣٠٠ موظف بالإدارة الصحية لمدينة الدلنجات عن العمل داخل مبني الإدارة الصحية وذلك لمطالبتهم بالمساواة لصرف حافز الاثابة بالتمريض والمسعفين من ٧٥% إلي ١٥٠% وطالب الموظفون بالإدارة الصحية بالدلنجات بالمساواة بالحد الادني علماً بان وزير الصحة أعلن من قبل بان العاملين بوزارة الصحة منظومة متكاملة لذا يجب مساواتهم في الحقوق والوجبات مؤكدا أن العاملين بالإدارة الصحية سيستمرون في تنظيم إضراب تلو الآخر حتي يستجيب وزير الصحة لمطالبهم وان لم يستجيب لهم سوف يقومون بنقل إضرابهم إلي مديرية الصحة بدمنهور ووزارة الصحة بالقاهرة ، وقد قام رئيس الشئون المالية والإدارية بممارسة الضغط علي الموظفين إلا أنهم أصروا علي مواصلة الإضراب حتى تتحقق مطالبهم المشروعة[٨٣].

تجمهر أعضاء المكتب الدائم لنوادي أعضاء التدريس الجامعية والمركزية البحثية خلال شهر فبراير وشن هجوما حادا علي موقف وزير المالية الرافض لصرف زيادات الدخل المشروطة " حسب الجودة " لأعضاء هيئة الجامعات وحملت النوادي في مؤتمر صحفي عقد بهيئة تدريس جامعة الأزهر رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي ووزير المالية المسئولية في حالة توقف صرف الحافز والإصرار علي عدم صرفه للباحثين . وقال رئيس هيئة التدريس بجامعة الأزهر : إننا توقعنا أن تثور الأقاويل بتوقف صرف الزيادات منذ علمنا برد وزارة المالية علي خطاب وزير

---

[٧٨] الأهالي ٢٠٠٩/٥/٢٠
[٧٩] الدستور ٢٠٠٩/٥/٣٠
[٨٠] الدستور ٢٠٠٩/٥/٣٠
[٨١] الدستور ٢٠٠٩/٥/٣٠
[٨٢] الدستور ٢٠٠٩/٥/٣٠
[٨٣] العربي ٢٠٠٩/٦/٧

التعليم العالي الذي طالب فيه بتخصيص مكآفات الجودة للباحثين ليرد عليه وزير المالية بخطاب مضمونه أن المبالغ التي وصلت وزارة التعليم العالي كانت لأساتذة الجامعات والباحثين معا . الجدير بالذكر أن النوادي قد وزعت بيانا مقتضبا قالوا فيه أن عدم صرف الزيادات لأعضاء هيئات التدريس سينعكس بالسلب علي أعضاء هيئات البحوث باعتبارهم يخضعون لنفس القواعد المالية . وأضاف البيان أن ما تحقق من زيادة الدخول هو احد المطالب المهمة التي تحققت بالتعاون والحوار . وقد تجمهر أساتذة الجامعات المركزية والبحثية مرة أخرى خلال شهر مارس وهددوا باتخاذ خطوات تصعيدية غير مسبوقة ضد قرارات وزير المالية بشان تثبيت صرف زيادات مشروع ربط الدخول بجودة الأداء الجامعي بعيدا عن الموارد الذاتية للجامعات . وأعلنوا خلال اجتماع المكتب الدائم لنوادي هيئات التدريس بالجماعات أنهم سيمنحون رئيس الوزراء متوعدين بالتصعيد إلي الإضراب العام وعدم وضع الامتحانات أو التصحيح أو دخول الكنترولات ، وبدا رؤساء النوادي الجامعية ومراكز البحوث الاجتماعية بهجوم شديد علي رئيس مجلس الوزارة ووزير المالية والتعليم العالي بسبب تأخر صرف الدفعة الثانية من الزيادات لأساتذة الجامعات وعدم صرفها لأعضاء المراكز البحثية . بينما تجمهر أعضاء هيئة التدريس جامعات المنصورة والمنيا ونظموا وقفات احتجاجية خلال شهر ابريل اتهموا الوزير بالتلاعب بهم وتسويف مطالبهم الخاصة بزيادة الرواتب . ورغم إعلان وزير التعليم العالي عن وصول المخصصات المالية لصرف الدفعة الثانية من زيادات الدخل الخاصة بمشروعه لربط الزيادات بالجودة إلي الجامعات إلا أن أعضاء تدريس الجامعات أعلنوا مواصلة احتجاجاتهم واتخاذ إجراءات تصعيدية بجامعة القاهرة ، بينما أعلن أساتذة جامعة الإسكندرية تنظيم وقفة احتجاجية ، هذا وينظم أساتذة جامعة حلوان وقفة أخري ، وأشار الأساتذة إلي أنهم ماضون في خطواتهم التصعيدية لحين وضع آلية لتثبيت نظام زيادات الرواتب . وأشار المشاركون في وقفة جامعة المنصورة إلي أنهم قد يقومون بالامتناع عن تسليم أوراق إجابات الطلاب في امتحانات دور مايو ٢٠٠٩ والامتناع عن المشاركة في أعمال الكنترول وتصحيح الامتحانات . ورفض الأساتذة العدول عن طلباتهم بعد تأكيد رئيس النادي وصول شيك الدفعة الثانية من حافز الجودة للجامعة . وفي جامعة المنيا قام حوالي ٥٠ عضوا من أعضاء هيئة التدريس بجامعة المنيا يمثلون كليات الزراعة والطب والهندسة ومجموعة ٩ مارس بالتظاهر أمام مقر إدارة الجامعة والتي تضم مكتب رئيس الجامعة مطالبين بسرعة صرف الدفعة الثانية الخاصة بربط أجور أعضاء هيئة التدريس بمشروع الجودة مطالبين بصرفها شهريا بدلا من توقفها وصرفها علي دفعات . من ناحية أخري تصدر محكمة القضاء الإداري حكمها في الدعوي التي أقامها أساتذة جامعيون للطعن في قانونية ودستورية نظام وزير التعليم المثير للجدل الخاص بزيادة دخل أعضاء التدريس عن طريق ربطها بالجودة ، وقد أعاد أعضاء هيئة التدريس اعتصامهم بجامعة المنصورة بمقر ناديهم بداخل الجامعة بعد

توقف الجامعة عن صرف الدفعة الثالثة لحافز الجودة وللمطالبة بنظام ثابت يضمن الصرف شهريا لجميع أعضاء هيئة التدريس دون استثناء وكذلك للمطالبة بضم الهيئة المعاونة من المعيدين والمدرسين المساعدين . وأصدر أعضاء هيئة التدريس بيانا طالبوا فيه بحتمية تدبير الدولة الموارد الكافية لصرف الدفعة الثالثة ، وكذلك اعتماد صرف الدفعة الرابعة التي اقروها بأنفسهم ووعدوا بصرفها في موعدها المعلن عنه سلفاً . وأعلنوا في البيان أنهم قاموا بعمل استبيان واستطلاع رأي أعضاء هيئة التدريس وأجمعت غالبية الآراء علي بدء الفعاليات بوقفة احتجاجية يليها موجه تصعيدية في حالة عدم الصرف وذلك خلال شهر يونيه .[٨٤]

تجمهر نحو ١٠٠ معلم ومعلمة من العاملين بالحصة والتطوير التكنولوجي في البحيرة احتجاجا علي عدم إعطائهم الأولوية في التعاقدات الجديدة في مسابقة التربية والتعليم لهذا العام . والتقي المحافظ بالمعلمين أمام مبني المحافظة ووعدهم بتشكيل لجنة لفحص تظلمات المتضررين من نتيجة مسابقة التربية والتعليم الأخيرة والتي تم خلالها التعاقد مع ١٥٠٠ خريج ، كما وعدهم باستمرارهم في عملهم مدرسين بالحصة ، وألقت أجهزة الأمن القبض علي ٩ من هؤلاء المدرسين فيما لوح المحتجون بالاعتصام أمام مجلس الشعب [٨٥].

اعتصم العشرات من صحفيي الأخبار احتجاجاً علي قرار مجلس الشورى بشأن دمج المؤسسات الصحفية ، وأكد الصحفيون أن الأيام ألمقبله ستشهد بداية جديدة للتصعيد ضد قرار الدمج والتي تتمثل في اعتصام مفتوح قد يتطور إلي إضراب عن الطعام حتى يتم تعديل قرار الدمج [٨٦].

تظاهر مئات العاملين بالإدارات الخدمية في محافظة المنيا أمام ديوان عام المحافظة احتجاجا علي قيام مسئولي الأمن بطردهم ومنعهم من حضور الجلسة الختامية لمؤتمر البيئة العربي الثامن رغم توجيه الدعوة لهم من المحافظ وتهديدهم بخصم حافز الإثابة في حالة التخلف عن الحضور. وأكد العاملون أن مسئولي الأمن بالمحافظة قاموا بطردهم من داخل الديوان من أمام أبواب قاعة المسرح الرئيسي بحجة أن قاعة المسرح امتلأت عن أخرها بالحضور رغم السماح بأكثر من آلف من المشاركين في أعمال رصد درجات الكنترولات للدبلومات الفنية بدخول القاعة .[٨٧]

تجمهر أعضاء الجمعية العمومية الطارئة للصيادلة بالنقابة الفرعية بالإسكندرية بعد أن أنهت الجمعية أعمالها بتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر النقابة بمنطقة سموحة للمطالبة بصرف جميع الحوافز المخصصة للصيادلة كاملة وعدم التلاعب بالمستحقات المالية للصيادلة الحكوميين . وأعلن نقيب الصيادلة بالإسكندرية أن الجمعية العمومية الطارئة في حالة انعقاد دائم لحين حل

---

[٨٤] الدستور ٢٠٠٩/٦/٩
[٨٥] المصري اليوم ٢٠٠٩/٦/١١
[٨٦] الدستور ٢٠٠٩/٦/١١
[٨٧] الدستور ٢٠٠٩/٦/١٢

أزمة الصيادلة الحكوميين ، مؤكداً أن الصيادلة لن يحصلوا علي حقوقهم إلا بتصعيد الاحتجاجات والضغط علي الوزارة . فيما قررت الجمعية العمومية تنظيم وقفة احتجاجية أمام ديوان عام المحافظة بالإسكندرية فضلا عن إرسال خطابات رسمية من النقابة إلي كل من رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة ووكيل أول وزارة الصحة بالإسكندرية ومحافظ الإسكندرية لمطالبتهم بالتدخل لحل أزمة الصيادلة الحكوميين . فيما ناقشت مشكلة الصيادلة العاملين بوزارة الصحة والخاضعين للقرارات المتضاربة من وزارتي المالية والصحة بخصوص حوافز الصيادلة والجمع بين حافز الجهود غير العادية وحافز الإثابة وعدم الانتظام في صرفهما خلال العام الماضي . وأكد الصيادلة الحكوميون خلال الجمعية العمومية أنهم يعانون عدم وجود تنظيم حقيقي لطبيعة عملهم ، وأن الذي ينظم عمل الصيادلة الحكوميين أشخاص ليسوا علي علم بطبيعة عمل الصيادلة ، فضلاً عن معاملة الصيادلة كموظفين من الدرجة الثانية وعدم توفير الإمكانيات اللازمة لعملهم . وأوضح أمين عام نقابة الصيادلة أن النقابة حصلت علي مخاطبات كتابية من وزارة الصحة تؤكد أن القانون كفل للصيادلة الحكوميين صرف حافز الجهود غير العادية وحافز العمل في أوقات غير رسمية والذي يقدر ب ١٠٠% للصيادلة العاملين بالوزارة و ٢٠٠ للصيادلة ذوي الوظائف الإشرافية[٨٨].

تجمهر ٢٠٠ من العاملين المؤقتين بمشروع التشجير بالجمعية الزراعية بشبين الكوم وتقدموا بعدة شكاوى إلي محافظ المنوفية ووكيل وزارة الزراعة وقاموا بإرسال العديد من الفاكسات إلي وزير الزراعة خلال شهر ابريل بسبب عدم صرف مرتباتهم منذ عامين ، وقال العاملون أننا كنا نتقاضى مرتباتنا كل ٣ شهور رغم حضورنا وتوقيعنا بدفتر الحضور والانصراف حسب أوامر مدير الجمعية وعندما تظلمنا لوكيل وزارة الزراعة قال لنا أنها كانت إعانة من وزارة الزراعة ولا توجد حالياً موارد مالية . هذا وقد تظاهرت أكثر من ٥٠ سيدة من العاملات بجمعيات التشجير التابعة لوزارة الزراعة بالمنوفية والغربية أمام وزارة الزراعة خلال شهر يونيه احتجاجا علي عدم صرف رواتبهن منذ ٢٤ شهرا وعدم تثبيتهن في وظائف حيث يعملن بعقود مؤقتة منذ ١٥ عاما . وقال مدير قطاع الهيئات والشركات بوزارة الزراعة ان الوزارة طلبت من وزارة المالية ١٩ مليون جنيه لمنح موظفي التشجير بجميع المديريات صرف رواتبهم ومستحقاتهم المتأخرة وجار توفيرها ونسعي حاليا لزيادة رواتب هؤلاء المؤقتين . وأضاف أثناء اجتماعه بالمتظاهرات انه لا يوجد تثبيت للمؤقتين وان عقودهم عبارة عن عقود تدريبية كانت لمدة ٦ شهور مشيرا إلي أن عدد العاملين بعقود مؤقتة بوزارة الزراعة يصل ل ٩٢ آلف خلال ١٠ سنوات سيصل العدد للنصف[٨٩].

---

[٨٨] الدستور ٢٠٠٩/٦/١٤

[٨٩] نهضة مصر ٢٠٠٩/٦/١٥

تجمهر حوالي ٧٠٠ عامل من المؤقتين بمشروع تنمية جنوب الوادي بتوشكي التابع لوزارة الموارد المالية والري بعد تجاهل المسئولين في المشروع عام ١٩٩٧ وتبخر حلمهم بإنشاء مجتمع عمراني جديد في جنوب الوادي يساهم في خروج مصر من نفق الوادي الضيق . أكد العاملون بقطاعات التنفيذ بالمشروع التي تشمل محطة مبارك العملاقة وسحارة مقبض توشكي وفروع ترعة الشيخ زايد أن رواتبهم لم تتغير منذ عام ٩٧ وهي عبارة عن " بدلات " فضلا عن عدم حصولهم علي العلاوات الدورية بانتظام أو بدلات الإعاشة بالرغم من الظروف المعيشية القاسية وارتفاع الأسعار التي تشهدها مصر حاليا . وأشاروا إلي أنهم فقدوا فرص التعيين بالرغم من أنهم أفنوا حياتهم لإقامة المشروع لصالح مصر كلها وأصبح لا مكان لهم للعمل بالمصالح الحكومية بعد أن بلغوا أكثر من سن الأربعين وأضاف العاملون انه بالرغم من الزيادات والحوافز الإضافية التي قررت وزارة الموارد المائية والري صرفها لهم مؤخرا إلا أنها لا تتساوي مع ما يحصل عليه الدائمون من العمالة ، وطالبوا بتأسيس هيكل وظيفي للعاملين المؤقتين لحفظ حقوقهم بعد أن ذهبت أحلامهم في التعيين أدراج الرياح بعد تنصل المسئولون بوزارة الري منهم [٩٠].

أضرب عمال مستشفي الزقازيق العام احتجاجا علي فصل ٤٠٠ منهم بقرارات من الأمانة العامة للمراكز الطبية المتخصصة بزعم أن المستشفي صدر له قرار جمهوري بتحويله إلي مستشفي عام . وتوقف العمل بالمستشفي وخلت غرف المرضي من الممرضات بعد أن تضامنوا مع زملائهم[٩١].

تجمهر عمال مشروع غرب النوبارية للتأمين علي الماشية – شركة اللحوم وهددوا بالإضراب عن العمل في حال استمرار إدارة المشروع التابع لوزارة الزراعة في نهجها لتصفية المشروع ، وأكد العمال أن الإدارة قد قررت توجها يقضي ببيع المشروع أو إيجاره لأحد المستثمرين وقد حذر العمال من خطورة هذا علي وجودهم بالشركة التي تعمل منذ عام ١٩٨٦ خاصة مع وجود مؤشرات تفيد تعمد الإدارة تحقيق خسائر بالمشروع فقد تراجعت معدلات العمل من ١٠٠٠٠ رأس ماشية خلال العام إلي ٥٠٠ راس فقط كما تم تجميد المحجر والذي يدر دخلا كبيرا للشركة من خلال بقاء رءوس الماشية المستوردة فترة حجز ودعت اللجنة النقابية لاجتماع طارئ للجمعية العمومية لمناقشة مستقبل العمال في حال تنفيذ الإدارة لمخططها في تصفية المشروع الذي يقع علي مساحة ٨٠ فدانا ويحتوي ٨٢ مظلة ومجزرا أليا ومصنعا للعلف ومحطة تسمين مواشي ويعد المشروع هو الوحيد من نوعه في مصر ويعمل به أكثر من ٣٠٠ عامل [٩٢].

---

[٩٠] نهضة مصر ٢٠٠٩/٦/١٥
[٩١] المصري اليوم ٢٠٠٩/٦/٢٤
[٩٢] الأهالي ٢٠٠٩/٦/٢٨

تجمهر عدد من أصحاب المعاشات بنقابة الزراعيين بالإسكندرية وهددوا بتنظيم وقفات احتجاجية أمام النقابة بسبب تأخر صرف معايشتهم حيث تبلغ متأخرات ٩ أشهر حتى الآن . وقال مهندس زراعي أن أعضاء النقابة حقوقهم ضائعة فالمشكلة لم تتوقف عند المعاشات فقط ولكن للأسف كل الخدمات التي يحتاج إليها أعضاء النقابة في الأغلب غير متوافرة ولها مقابل بالمقارنة بنقابات أخري وطالب بوقفة حاسمة من جانب الزراعيين لمحاسبة مجلس النقابة . وأضاف أن جميع النقابات تصرف المعاش لأعضائها المتقاعدين بانتظام في بداية كل شهر ما عدا نقابة الزراعيين التي تصرف شهراً أو شهرين ثم تتوقف أكثر من شهر رغم أن النقابة رفعت قيمة الاشتراك الشهري . وقال عضو مجلس نقابة الزراعيين بالإسكندرية أن النقابة لم تنتظم في صرف المعاشات بل يتم الصرف علي فترات لأن صندوق المعاشات يعاني عجزاً شديداً وسبق أن طالبنا بزيارة الموارد لسداد المعاشات وتقدمنا لمجلس الشعب بمشروع قانون لتذيل موارد النقابة لزيادتها من خلال رسوم محددة خاصة أن مستحقات صندوق المعاشات وفقاً لنص القانون تصل إلي ٥% علي مستلزمات الإنتاج الزراعي وشركات الأسمدة [٩٣].

أضربت ١٨ ممرضة عن الطعام فى المركز الطبى بغرب ايتاى البارود محافظة البحيرة احتجاجا على القرار التعسفى بنقلهن من عملهن بالمركز الطبى إلى المستشفى العام بايتاى البارود [٩٤] .

تجمهر ١٠٠ مدرس من العاملين بالتربية والتعليم فى البحيرة ونظموا وقفة احتجاجية أمام ديوان المحافظة احتجاجا على استبعادهم من المسابقة التى أعلنت عنها وزارة التربية والتعليم[٩٥] .

تجمهر العشرات من مفتشى الآثار فى القاهرة ونظموا وقفة احتجاجية أمام نقابة الصحفيين احتجاجا على ثبات مرتباتهم منذ عشر سنوات وعدم تعيينهم حتى الآن [٩٦] .

اعتصم أكثر من ٢٠٠ معلم وإدارى من مدرسة الشبان المسلمين الخاصة فى الشرقية احتجاجا على حرمانهم من الحوافز ومكافأة الامتحانات [٩٧] .

اعتصم أكثر من ١٠٠ معلم داخل نقابتهم الفرعية بالعريش فى شمال سيناء احتجاجا على عدم ترقيتهم رغم مرور ٣ سنوات على حصولهم على دورة تدريبية تؤهلهم للتوجيه [٩٨] .

تظاهر العشرات من المعلمين خريجي الأزهر أمام وزارة التربية والتعليم احتجاجاً علي استبعادهم من التعاقد للعمل كمدرسين مساعدين وردوا هتافات ، وقال عدد من المعلمين لدينا أطفال واسر وأصبحنا لا نملك ما نصرفه عليهم مؤكدين أن وكيل الوزارة يقوم بطردهم من مقر

---

[٩٣] المصري اليوم ٢٠٠٩/٦/٣٠
[٩٤] الدستور ٢٠٠٩/٦/٣٠
[٩٥] الدستور ٢٠٠٩/٦/٣٠
[٩٦] الدستور ٢٠٠٩/٦/٣٠
[٩٧] الدستور ٢٠٠٩/٦/٣٠
[٩٨] الدستور ٢٠٠٩/٦/٣٠

ديوان المديرية رافضاً تنفيذ تأشيرة الوزير ، بينما طالب وكيل وزارة التربية والتعليم من المتظاهرون ما يفيد من الشئون القانونية بأحقيتهم في التعاقد [٩٩].

تجمهر أكثر من ٣٠٠ مدرس من معلمي كفر الشيخ بعد فصلهم تعسفاً بحجة أن هؤلاء المعلمين من خريجي التعليم الأزهري وبالتالي فليس من حقهم التعاقد مع وزارة التربية والتعليم ، المعلمون نظموا وقفة احتجاجية أمام الوزارة وشارك في الوقفة نائب الشعب ووكيل مؤسس حزب الكرامة واحد قيادات حزب بكفر الشيخ[١٠٠] .

تجمهر حوالي ٢٠٠٠ موظف بمديرية التضامن الاجتماعي ب ٨ مراكز علي مستوي المحافظة كان قد تم تعيينهم منذ ٧ سنوات وذلك بسبب إخطارهم بان التعاقد معهم تم عن طريق الخطأ . وأكد عدد من المتضررين أن الجهاز المركزي للمحاسبات اخطر المسئولين بمديرية التضامن وكذلك مديرية التنظيم والإدارة بان المطلوبين للتعيين في مسابقة مديرية التضامن الاجتماعي كان يجب أن يكونوا من حملة الدبلومات وليس المؤهلات العليا والمتوسطة . وقال المتضررون انه صدر خطاب يوصي بخصم العلاوات التي حصلنا عليها في الأعوام الماضية وأكد الموظفون أنهم سيرفعون دعاوى قضائية لإلغاء هذا القرار الذي وصفوه بالظالم وغير المسئول[١٠١] .

تظاهر المئات من الموظفين والعاملين بأكاديمية البحث العلمي علي سلالم مدخل وزارة التعليم العالي بسبب تكدسهم في " البدروم " وسط كهرباء الضغط العالي ومخالفات التكييفات ومواسير الصرف الصحي والدورين الـ ١٢وال ١٣ الذين وصل عدد الموظفين بغرفتهما إلي أكثر من ٣٥ موظفاً علي حد قولهم . واتهم الموظفون رئيس الأكاديمية بتسريحهم من العمل وإصدار قرارات بمأموريات طويلة الأمد تصل إلي ٦ شهور بهدف تقليل تواجدهم في الأكاديمية بحيث يصرف لهم راتبهم الأساسي فقط مع حرمانهم من الحوافز والمكآفات . وأصيب بعض الموظفين بإغماءات أثناء المظاهرة وتم نقلهم علي إثرها إلي مستشفي المنيرة وهتف المتظاهرون ضد كل من وزير التعليم العالي ورئيس الأكاديمية . وأضافوا كنا نحصل علي ٦ شهور مكافأة في السنة بواقع صرف شهر كل شهرين ولكنها توقفت منذ فبراير الماضي . وهدد مديرو الإدارات الموظفين بخصم أيام لكل متظاهر في حالة استمراره في التظاهر بعد أن اعتبروا أمس يوم إجازة لهم . وحدد المتظاهرون ٦ مطالب في بيان بعنوان " العاملون بالأكاديمية وحدة واحدة " لإنهاء الاعتصام هي العودة إلي مكاتبهم ومساواة القطاعات في النواحي المادية وان تكون المأموريات اختيارية وإلغاء المأمورية المفتوحة وتطوير مهارات العاملين وعدم خروج الموظفين

---

[٩٩] المصري اليوم ٢٠٠٩/٧/١

[١٠٠] الكرامة ٢٠٠٩/٧/٦

[١٠١] المصري اليوم ٢٠٠٩/٧/٧

كضباط اتصال وفي حالة جمع البيانات يتم استخدام الانترنت وهددوا بأنه في حالة تعرض أي من الموظفين المتظاهرين للاضطهاد أو الخصم فإنهم سيعاودون التظاهر والاعتصام مرة أخري . وبدأت محاولات نائبي رئيس الأكاديمية مع الموظفين لإثنائهم عن مواصلة الاعتصام بالفشل لإصرارهم علي تنفيذ مطالبهم . وأصدر مسئولو الأكاديمية بياناً أعلنوا فيه أنه نظراً لسفر وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي خارج مصر خلال الأيام الماضية فانه تقرر اجتماع الوزير بالموظفين [١٠٢].

تجمهر أكثر من ٣٠٠ عامل ومشرف يعملون بمشروع ترعة السلام بنظام العقود المؤقتة وتقدموا بشكاوى ومذكرات رفض ضد مماطلة وزارة الري في تعديل عقودهم وهددوا بالإضراب عن الطعام في حال عدم الاستجابة لمطالبهم ، يقول مسئول بالمشروع أن العاملين قدموا مذكرات بالرفض من ثلاث نسخ الأولي لوزير الري وأخري لرئيس الوزراء وثالثة لوزير التنمية الإدارية يطالبون فيها بتعديل نظام العقود والحصول علي فرصتهم في التعيين خاصة وان أكثر من ٢٠٠ منهم مر علي عمله بالمشروع أكثر من ١٢ عاما وكل عام تقدم وزارة الري وعودها لهم بتثبيتهم إلا أنها تعود وتتنصل من تلك الوعود . وقال أن العاملين حصلوا علي وعد من وزير الري بإبرام عقود جديدة تحفظ حقوقهم الوظيفية وذلك خلال الشهر الجاري إلا أنهم علموا مؤخراً أن هذه العقود لا تختلف عن التي سبق وان وقعوا عليها وأنها تفيد العاملين الجدد بالمشروع الذين لم يمر على التحاقهم بالمشروع إلا شهور قليلة وستكون مجحفة للعاملين القدامي ، وطالب بالتحرك لوقف مخطط الوزارة بإرغامهم علي التوقيع علي هذه العقود وتم الاتفاق فيما بينهم علي رفضها وعدم التوقيع عليها . وقال مشرف بمحطات الرفع بالمشروع أن الوزارة وعدت العاملين بتعويضهم وتسليمهم مساحة خمسة أفدنة بالمشروع تنفيذاً لوعد الرئيس بذلك وبعد أن بدأت تحصيل مقدم هذه الأراضي عادت وتراجعت ورفضت تسليمهم الأرض كما لم تعد أموالهم التي دفعوها لجهاز المشروع كمقدم لهذه الأراضي [١٠٣].

اعتصم العشرات من عمال الميكنة الزراعية وطالبوا بتحويل عقودهم محددة المدة " المؤقتة " إلي عقود دائمة ومساواتهم في جميع الحقوق المادية والأدبية بغيرهم من زملائهم " المثبتين " بالميكنة . كما طالبوا خلال اعتصامهم أمام وزارة الزراعة بضرورة صرف رواتبهم من وزارة الزراعة وتشكيل لجنة من المسئولين بالوزارة لمتابعة خط سير عملهم ومقارنته بخط سير العاملين " المثبتين " وقال أحد العمال المؤقتين : إنه يعمل منذ أكثر من ١٥ عاما في المكينة الزراعية ومنذ هذا التوقيت وهو يتلقى وغيره من الزملاء وعوداً من المسئولين بوزارة الزراعة بتثبيتهم .

---

[١٠٢] المصري اليوم ٢٠٠٩/٧/٩

[١٠٣] نهضة مصر ٢٠٠٩/٧/١٣

ولفت إلي أن هذه المشكلة يعاني منها ٦ آلاف عامل في مستوي الجمهورية وان اقل عامل في الميكنة الزراعية يعمل منذ ١٠ سنوات وراتبه لا يتجاوز ٢٣٥ جنيهاً [١٠٤].

تجمهر نحو ١٤٠٠ من العاملين بالسد العالي بأسوان وهددوا بالإضراب عن العمل لعدم موافقة وزير المالية علي صرف حوافز الجهود غير العادية للعاملين بقيمة مليون و ٢٣٨ آلف جنيه أسوة بالعاملين بقطاعات وزارة الموارد المائية والري الأخرى ، وأكد رئيس نقابة العاملين بالهيئة العامة للسد العالي وخزان أسوان أن وزارة المالية ترفض صرف هذه الحوافز منذ يناير الماضي بالرغم من موافقة الجهاز للتنظيم والإدارة علي الصرف خصماً من الاعتماد الإجمالي لموازنة الدولة ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وأشار إلي أن وزير الموارد المائية والري خاطب وزير المالية بضرورة تعزيز بند الجهود غير العادية للعاملين بالهيئة إلا انه لم يلتفت لهذا الموضوع منذ يناير الماضي [١٠٥].

اعتصم الموظفون بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ليومين علي التوالي احتجاجاً علي إهدار المال العام والجزاءات التعسفية والمعاملة السيئة من المسئولين بسبب كشف بعض المخالفات والإبلاغ عنها ، بينما لا يزال الغضب يشتد بالموظفين خاصة بعدما تم طرد الصحفيين وتحويل المعتصمين للشئون القانونية والخصم من مرتباتهم مبالغ كبيرة بلغت ٦١ يوما وتهديد رئيس الإدارة المركزية للشئون القانونية المعتصمين بتلفيق التهم لهم واتهامهم بإخلال بالمال العام مما دفع الموظفين لمواصلة الاعتصام [١٠٦].

تجمهر أكثر من ٤ آلاف موظف بوزارة الري وهددوا بالإضراب عن العمل في حالة عدم صرف الوزارة بدل المخاطر التي وعدتهم به قبل عام وسادت حالة من الاستياء الشديد بين الموظفين بعد مرور أكثر من نصف شهر يوليو الجاري دون تنفيذ وعد الوزارة وكشف نائب رئيس قطاع الوجه البحري للمياه الجوفية عن وجود أزمة داخل الوزارة قد تؤدي إلي إضراب الموظفين عن العمل بسبب التقاعس عن صرف البدل الذي كان مقرراً أوائل الشهر الجاري[١٠٧].

تجمهر أكثر من ٢٥٠ مدرسا وأخصائيا نفسيا واجتماعيا وحاسبا آلياً وتربية فنية ورياض أطفال من العاملين بإدارات زفتي والسنطة وبسيون وشرق وغرب طنطا التعليمية ونظموا وقفة احتجاجاً علي عدم تعيينهم بعقود مميزة داخل مديرية التربية والتعليم بالغربية . وأكد المحتجون أنهم قد تم تعيينهم بالمكافأة الشاملة منذ عام ٢٠٠٨ وحصلوا علي مكافأة الامتحانات بعد أن تم تعيينهم بالأجرة وكان هناك وعود بتثبيتهم عقب صدور العقود المميزة بناء علي قرار وزير التعليم رقم ٨٥ الذي تم تعيينهم علي أساسه وأضافوا أنهم فاجئوا باستبعادهم والاستعانة بغيرهم من

---

[١٠٤] المصري اليوم ٢٠٠٩/٧/١٥
[١٠٥] نهضة مصر ٢٠٠٩/٧/٢٠
[١٠٦] الكرامة ٢٠٠٩/٧/٢٠
[١٠٧] نهضة مصر ٢٠٠٩/٧/٢١

خريجي المؤهلات الجديدة وتجاهلهم تماماً وأكدوا أن هناك العديد من خريجي رياض الأطفال والمسرح والأخصائيين النفسيين والمكتبات والخدمة الاجتماعية والحاسب الآلي تم استبعادهم لأسباب غير معلومة ، كما تم الاستغناء عن خريجي الآداب والاستعانة بخريجي التربية ، وأشار إلي أنهم تقدموا بطلبات جديدة للتعيين حسب المنشور الوارد من مديرية التربية والتعليم وتمت إحالة المستندات لمديرية التنظيم والإدارة وفاجئوا باستبعادهم نهائياً بدون إبداء أية أسباب وان هناك ١٢٠ أخصائيا نفسيا في إدارة بسيون و ٦٦ بإدارة زفتي و ١٥٣ أخصائيا نفسيا بشرق طنطا و ١٣١ أخصائيا اجتماعيا بإدارة غرب طنطا بخلاف معلمي الحاسب الآلي بشرق المحلة ورياض الأطفال بجميع الإدارات و ٢٣ عقداً للمسرح وأنهم حصلوا علي دورات تدريبية مكثفة وتم إلغاء جميع المؤهلات العليا ولم يأخذوا سوي الحاصلين علي بكالوريوس فقط دون النظر للمؤهلات العليا التي حصلوا عليها [١٠٨].

تجمهر عدد كبير من العاملين بمنطقة شمال سيناء للتأمين الصحي وهددوا بالاعتصام حتى يتم فصل منطقة شمال سيناء عن فرع بورسعيد . حيث لا يحصل العاملون علي حوافزهم كاملة وتمت مخاطبة وزير الصحة لإتمام الفصل أسوة بفصل محافظات دمياط والإسماعيلية والسويس إلا أن الأمر كما هو . وقد طالب رئيس اتحاد عمال شمال سيناء بصرف حافز الـ ٨٠% حافز جذب العمالة أسوة بالمركزيات والمحليات بالمحافظة حيث أنهم الفئة الوحيدة التي لا تصرف هذا الحافز [١٠٩].

اعتصم أعضاء هيئة التمريض بأقسام مستشفي الدمرداش الجامعي احتجاجاً علي قيام نائب مدير المستشفي باتخاذ قرارات فردية مخالفة للقانون رقم ٤٧ لعام ١٩٧٨ بمضاعفة عدد ورديات العمل لهم دون الرجوع إلي إدارة المستشفي ودون أي زيادة في الأجر فضلاً عن اعتراضهم عي سوء معاملته لهم وتعسفه في قراراته وفقاً للشكوى المقدمة منهم إلي رئيس جامعة عين شمس ، فيما قررت إدارة المستشفي إحالة نائب مديرها للتحقيق مقابل فض الاعتصام . وأوضح العاملون بالمستشفي أن الورديات الجديدة أصبحت من الساعة ٨ صباحاً إلي ٢ ظهراً حتى ٨ مساء للفترة المسائية ماعدا قسم المسالك البولية الذي تقرر أن يكون العمل به من ١٠ صباحاً وحتى ٨ مساء وهو ما يعد مخالفا لمواعيد العمل الرسمية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧ لسنه ١٩٧٨ . وأشاروا إلي أن هذه الورديات إجبارية ودون مقابل مادي ولا يجوز لأي منهم الاعتراض عليها لافتين إلي انه تم تنفيذ هذه القرارات بشكل رسمي اعتبارا من أول يوليو الجاري . وأكد العاملون أن هذا التغيير يعد إخلالا بالعقود وخاصة للمؤقتين منهم والمحدد بها مواعيد عملهم منذ توقيعها قبل سبع سنوات منوهين بان العقد ينص علي أن أي تغيير يجب أن يكون بموافقة

---

[١٠٨] نهضة مصر ٢٠٠٩/٧/٢١

[١٠٩] الأسبوع ٢٠٠٩/٧/٢١

الطرفين وقالوا أن نائب مدير المستشفي قام بتقليص عدد أذون التأخير والانصراف إلي أذنين فقط في الشهر كل إذن بساعة واحدة ويجب أن تكون خلال الوردية المسائية وهو ما يعني أن أي تأخر صباحاً يتم التعامل معه علي انه غياب أو إجازة عارضة . وذكروا أن هذه القرارات أدت إلي قيام أكثر من ٢٠٠ ممرضة بالحصول علي أجازات دون راتب إضافة إلي انقطاع ٨٠ منهن عن العمل وتركهن الوظيفة بعد ذلك ، واجتمع رئيس الإدارة المركزية بالممرضين المعتصمين عقب إجبارهم علي فض الاعتصام وحضر الاجتماع رئيسة هيئة التمريض بالمستشفي وطالبوهم بفض الاعتصام بشكل نهائي مقابل تنفيذ مطالبهم التي اقتصرت علي إعادة ورديات العمل إلي ما كانت عليه ووفقا للعقود المبرمة مع المستشفي وقوانين العمل الرسمية وصرف أجور علي ورديات إضافية يعملون بها وفقاً لإرادتهم . وابلغ المعتصمين خلال اجتماعه معهم انه قرر إحالة نائب مدير المستشفي للتحقيق لقيامه باتخاذ قرارات فردية دون الرجوع إلي الإدارة [١١٠].

اعتصم نحو ٣٠٠ مدرس وعامل من المتعاقدين بالمعاهد الأهلية وبدأوه إضراباً مفتوح عن الطعام داخل مستشفي الحسين الجامعي احتجاجاً علي رفض الإحكام القضائية الصادرة لصالحهم بأحقيتهم في التعيين . أكد المحتجون أنهم سيستمرون في اعتصامهم وإضرابهم حتي يستجيب شيخ الأزهر لمطالبهم وينفذ عشرات الإحكام القضائية الصادرة لصالحهم بأحقيتهم في التعين في المعاهد الأزهرية منذ عام ٢٠٠٠ حتى الآن ، وطالب المعتصمون بضرورة تدخل الرئيس مبارك لحل مشاكلهم وإنقاذ أسرهم من التشريد وتنفيذ الأحكام الصادرة لصالحهم وأصيب عدد من المضربين بحالات إغماء وقامت أجهزة الأمن بمستشفي الحسين بطرد المضربين عن الطعام خارجه وأصدر المسئول الأمني بالمستشفي تعليماته إلي الأطباء برفع الجلوكوز عن المصابين بالإغماء وحدثت مشادات مع المعتصمين واعتدي المسئول الأمني علي بعضهم بالضرب والسب لإجبارهم علي مغادرة المستشفي . وتوجه المحتجون بعد ذلك إلي مقر مشيخة الأزهر لمقابلة شيخ الأزهر إلا أنه رفض مقابلتهم فقرروا العودة مرة أخري إلي المستشفي مشددين علي أنهم لن يعودوا إلي بيوتهم إلا بعد تنفيذ مطالبهم وتعيينهم في المعاهد التي يعملون بها . ولليوم العاشر علي التوالي واصل نحو ٤٠٠ مدرس وعامل إضرابهم عن الطعام أمام مستشفي الحسين الجامعي ورددوا الهتافات ، ورفع المدرسون والعمال الذين يمثلون المعاهد الأهلية في مختلف المحافظات مذكراتهم والأحكام القضائية لصالحهم مطالبين بضرورة تدخل الرئيس مبارك لحل مشاكلهم . ونتيجة لمواصلة الإضراب أصيب ستة مدرسين وعمال بحالات إغماء . من جانبها حاولت أجهزة الأمن فض اعتصام وإضراب المدرسين والعمال لكن دون جدوى حيث أكد

[١١٠] المصري اليوم ٢٠٠٩/٧/٢٢

المعتصمون أنهم سيستمرون في اعتصامهم وإضرابهم عن الطعام حتى يستجيب شيخ الأزهر لمطالبهم . وقد قامت أجهزة الأمن بفض اعتصام مدرسي الأزهر بعد أن قام الأمن بتضييق الخناق عليهم . وهددهم بالاعتقال إذا لم ينهوا هذا الاعتصام ، وبالفعل انسحب المدرسون وقرروا ترك القاهرة وعودتهم إلي محافظاتهم واعتصام كل مدرس في محافظته لحين صدور قرار بتعيينهم وقد طالبوا شيخ الأزهر بالتدخل لإنهاء أزمتهم بإصدار قرار تعيين لهم وخاصة بعدما أنصفتهم أحكام محكمة القضاء الإداري . فيما بدأ نحو ٣٠٠ معلم أزهري جمع توقيعات لتوكيل احد كبار المحامين لإقامة دعوى ضد شيخ الأزهر أمام محكمة العدل الدولية لإلزامه بتنفيذ الإحكام القضائية الصادرة لصالحهم بالتعيين ، فى حين قال شيخ الأزهر في تصريح خاص من يريد أن يفعل شيئاً يفعله ومن يريد أن يلجا إلي أي جهة في العالم فالدنيا مفتوحة أمامه وأنا لا اخشي احداً إلا الله . وقال نحن نحترم أحكام القضاء سواء صدرت لصالحنا أو ضدنا ومسألة لجوء عدد من مدرسي الأزهر إلي محكمة العدل الدولية فهذا أمر يخصهم وبإمكانهم رفع أي دعاوى قضائية إلي أي جهة في العالم تعجبهم لكنهم يثيرون ضجة بدون أي وجه حق لأن مستواهم ضعيف سواء في المواد الشرعية أو الثقافية لأنهم غير متخصصين [١١١].

تجمهر عشرات المدرسين الذين يعملون في مراكز سوزان مبارك الاستكشافية للعلوم في مختلف محافظات مصر وأرسلوا باستغاثة إلي وزير التربية والتعليم لمساواتهم بزملائهم في المدارس المختلفة في صرف كادر المرحلة الثانية المسمي ببدل الاعتماد حيث أنهم يتعاملون مباشرة مع طلبة المدارس في مختلف المراحل التعليمية ويقومون بالتدريس والشرح لهم كما أن لهم دورا مهما وبارزا وفعالا في اكتشاف الطلبة الموهوبين والمبدعين علميا وثقافيا وفنينا ورياضيا ورعايتهم وتوجيههم لاستثمار قدراتهم وميولهم الإبداعية والفكرية لصالح مجتمعهم وبلدهم وحتى لا يضطر الكثير من المدرسين للرحيل عن هذه المراكز وتركها والعودة إلي مدارسهم المنتدبين منها للحصول علي الكادر مما يؤدي إلي غلق بعض هذه المراكز وعدم قيامها بدورها المنوط بها في خدمة المجتمع ، لذى يناشدون وزير التربية والتعليم التدخل السريع والاستجابة لطلباتهم[١١٢] .

تجمهر ٦٢ مدرسا ومدرسة بعدد من المعاهد الأزهرية بمحافظة المنوفية احتجاجا علي فصلهم بعد تعيينهم بخمس سنوات بالقرار رقم ٢٠٢٢ في ١٠ يناير ٢٠٠٢ ، كانوا قد حصلوا علي حكم قضائي بأحقية التعيين وبعد مرور ٥ سنوات قام الأزهر بالطعن علي الحكم وحكم لصالحه ليصدر شيخ الأزهر القرار رقم ٢٧١٠ بفصلهم تماما حيث فوجئ هؤلاء المدرسون بخطابات موجهة إلي المعاهد التي يعملون بها تطلب عدم تمكنهم من العمل والتوقيع بدفاتر الحضور

[١١١] نهضة مصر ٢٠٠٩/٧/٢٥
[١١٢] نهضة مصر ٢٠٠٩/٧/٢٨

والانصراف . وقال عدد من المدرسين بمعهد طليا بمركز أشمون قبل أن يتم تعييننا منذ ٥ سنوات خضعنا لاختبارات بقطاع المعاهد واجتزناها ولن نخضع لأي اختبارات أخري كما اخبرانا المسئولون بأنه قد تم فصلنا لإعادة اختبارنا وتعييننا من جديد وهي حجج واهية لأنه قد تم فصلنا نهائيا [١١٣].

تجمهر أكثر من ١٥٠ عاملا بقطاع الصرف الصحى والنظافة بالوحدة المحلية لمدينة أبو حمص بمحافظة البحيرة احتجاجا على قيام رئيس الوحدة المحلية بإلغاء بدل المخاطر الذى كانوا يتقاضونه منذ ٣٠ عاما [١١٤] .

اعتصم العاملون بمركز التطوير التكنولوجى فى كفر الشيخ احتجاجا على قرار وكيل وزارة التعليم بنقلهم إلى الإدارات التعليمية المختلفة [١١٥] .

تظاهر أكثر من ٢٥٠ من المتعاقدين فى التربية والتعليم فى الغربية احتجاجا على تجاهل تعيينهم فى المسابقة التى أعلنت عنها مديرية التربية والتعليم وفوز آخرين جدد من غير العاملين بنظام المكافأة [١١٦] .

تجمهرت ممرضات الإدارة الصحية والمركز الطبى والرعاية الصحية والمستشفيات القروية بسمنود محافظة الغربية ونظموا وقفة احتجاجية احتجاجا على عدم صرف حافز الإثابة لهن منذ أول يوليو ٢٠٠٨ إلى ٣٠ يونيو ٢٠٠٩ [١١٧] .

تجمهر العشرات من المراقبين الجويين أمام مبنى وزارة الطيران المدنى احتجاجا على تجاهل الوزارة لمطالبهم ومنها تثبيت العاملين المؤقتين وكذلك عدم جواز فصل العاملين دون العرض على اللجنة الخماسية [١١٨] .

اضرب نحو ٢٠٠ مدرس بإدارة التربية الخاصة فى المنيا عن العمل احتجاجا على نقلهم إلى إدارة التعليم العام [١١٩] .

تظاهر أكثر من ١٠٠ أخصائية اجتماعية من المتعاقدات فى الغربية احتجاجا على عدم تعيينهم فى المسابقة التى أعلنت عنها مديرية التنظيم والإدارة [١٢٠] .

تجمهر موظفو جهاز المدعي العام الاشتراكي ضد قرار وزير العدل الذي أصدر مؤخراً قراراً بضمهم إلي وزارته حيث هددوا بالإضراب عن العمل وتنظيم وقفات احتجاجية للمطالبة بعدم ضمهم للوزارة بعد إلغاء وتصفية الجهاز تنفيذاً للتعديلات الدستورية الأخيرة والإجراءات الأخيرة

---

[١١٣] الدستور ٢٠٠٩/٧/٣٠
[١١٤] الدستور ٢٠٠٩/٧/٣٠
[١١٥] الدستور ٢٠٠٩/٧/٣٠
[١١٦] الدستور ٢٠٠٩/٧/٣٠
[١١٧] الدستور ٢٠٠٩/٧/٣٠
[١١٨] الدستور ٢٠٠٩/٧/٣٠
[١١٩] الدستور ٢٠٠٩/٧/٣٠
[١٢٠] الدستور ٢٠٠٩/٧/٣٠

بتخفيض رواتبهم والحوافز والمزايا المادية والعينية التي كانوا يتقاضونها علي مدي ٢٥ سنة ، وناشد الموظفون البالغ عددهم أكثر من ١٠٠ موظف الرئيس مبارك ورئيس الوزراء التدخل لحل أزمتهم مع الوزير وإنقاذهم من الوضع المتردي الذي يعشونه داخل الوزارة علي حد قولهم كما هددوا بالإضراب الكامل عن العمل وتنظيم وقفة احتجاجية أمام مجلس الشعب ، في سياق متصل أرسل الموظفون عدة شكاوى إلي رئيس مجلس الشعب يتضررون الجهاز من عدم تقنين أوضاعهم بعد إلغاء الجهاز بموجب القانون ١٩٤ لسنة ٢٠٠٨ التي جاءت موارده خالية تماماً من الإشارة إلي وضعهم والأصول الثابتة والأرصدة المالية بحسابات الجهاز في البنوك مما نتج عنه فراغ تشريعي وصفوه بالمبتور والمصاب بالعوار، وأوضح الموظفون أن الأخطاء توالت تباعاً بصدور قرار خاطئ من الوزير بنقلهم إلي الوزارة رغم عدم تبعيتهم لها مخالفاً بذلك الدستور وجميع القوانين والمعايير المنظمة للنقل ، وقال عدد من الموظفين أن هذا القرار الخاطئ صدر بعد استيلاء الوزارة دون وجه حق علي الميزانية الخاصة بهم في عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ . مضيفين أن الوزير تجاهل إعطاءهم حقوقهم مثل حوافز الـ ٩٠٠% التي كانوا يتقاضونها شهرياً وتم تخفيضها حالياً إلي ٢٠٠% فضلاً عن عدم حصولهم علي حوافزهم الشهرية من الصناديق الخاصة بالجهاز وإلغاء الرعاية الصحية وطالبوا بسرعة التدخل لإنقاذهم من هذا الوضع المتردي الذي يهدد أسرهم عن طريق تقنين أوضاعهم الوظيفية والحفاظ علي جميع المزايا التي كانوا يتقاضونها إبان عملهم بالجهاز حتى إلغائه[١٢١] .

أضرب أكثر من ٢٠ طبيباً بيطرياً بالفيوم عن العمل في مكافحة مرض أنفلونزا الطيور بسبب ضعف الإمكانيات وتعطل سياراتهم أكثر من مرة بل احتراق إحداها وعدم وجود أي مشرفين كدليل في القرى التي يذهبون إليها لعمل التحصينات حيث يذهبون ويعودون بدون أي عمل بسبب عدم معرفة القرى التي يعملون فيها سواء في إدارة الفيوم أو إدارة سنورس ، كما شكي الأطباء وأكثرهم من النساء من عدم وجود أي أدوات وقاية سواء الماسكات أو الجونتيات فضلاً عن الكروت التي يتم تسجيل اسم المحصن وعدد الطيور عليها ، كما انتقد الأطباء عدم عمل غالبيتهم في مركز سنورس حيث لا يعمل سوي ٤ فقط من ١١ طبيباً بمركز سنورس ونفس الأمر في إدارة الفيوم حيث تمت الاستعانة بـ ٧ أطباء في أعمال إدارية من ١٩ طبيباً تم تعيينهم للقيام بإعمال التحصين . كما شكي الأطباء من تدني رواتبهم التي لا تتجاوز ٢٥٠ جنيها تنفق غالبيتها علي المواصلات لعدم وجود سيارات بعد استيلاء كبار الموظفين عليها لتنقلاتهم الشخصية فضلاً عن تأخر الرواتب إذ لا يتم صرفها إلا بعد شهر من موعدها . وقد قام الأطباء بعمل وقفة احتجاجية في ٧/١٩ قام بعدها وكيل الوزارة للطب بإحالة ٨ منهم للتحقيق وخصم ٣

[١٢١] المصري اليوم ٢٠٠٩/٨/١

أيام من رواتبهم وبعدها بيومين تمت إحالة ١٠ آخرين إلي التحقيق وخصم ٥ أيام من رواتبهم وتهديدهم بالفصل وإلغاء العقود كما قام منذ أيام بنقل ٦ منهم من إدارة الفيوم إلي إدارة سنورس وتم تهديدهن في حال الامتناع عن تنفيذ النقل بفسخ عقودهن بالرغم من العجز الكبير في الأطباء البيطريين في إدارة الفيوم التي تم نقلهن منها ووجود زيادات في مركز سنورس بل اتهام مدير إدارة الدواجن لهن بسرقة التطعيمات وقد قامت الطبيبات المنقولات بالاعتصام داخل المديرية حيث رفض وكيل الوزارة مقابلتهن ، حيث توجهن لمحافظ الفيوم الذي طالبهن بتنفيذ القرارات ووعدهن بتوفير سيارة لنقلهن ، ويطالب الأطباء بالمعاملة الكريمة اذ تم إهانتهم وخصم أيام جزافاً من رواتبهم القليلة أصلاً وعدم منحهم أي أجازات كما طالبوا ببدل عدوي لهم والمعاملة معهم باحترام بدلاً من تعمد إهانتهم [١٢٢].

أضربت ممرضات قسم الباطنة بمستشفي السويس العام عن العمل اعتراضاً علي سوء المعاملة داخل المستشفي فضلاً عن رداءة الوجبات الغذائية المقدمة إليهن والتي يتم خصم ثمنها من الراتب الشهري علاوة علي نقص العمالة داخل القسم مما تسبب في زيادة أعباء العمل علي باقي الممرضات اللاتي لم يعد في استطاعتهن الحصول علي أجازات أسوة بزملائهن في باقي الأقسام بالمستشفي ، وأشارت الممرضات التي تظلمهن لمدير المستشفي الذي وعدهن بالتغيير وأكدت الممرضات الاستمرار في الإضراب عن العمل حتى انتهاء ساعات العمل مما تسبب في حدوث حالة من الارتباك بالمستشفي [١٢٣].

اعتصم الموظفون المؤقتون بكلية الهندسة بجامعة المنصورة لليوم الثالث احتجاجاً علي عدم تعيينهم مؤكدين استمرار اعتصامهم لحين مساواتهم بزملائهم المعينين ورفع الظلم عنهم ، وأشاروا إلي أنهم يعملون منذ ٥ سنوات ولم يتم تعيينهم حتى الآن وان مرتباتهم تتراوح بين ١٨٠و٢٠٠ جنيه حسب المؤهل وان ما يطالبون به من زيادة تتراوح بين ١٠٠ إلي ١٣٠ جنيها حيث يحصل الموظفون المعينون علي ٣٣٠ جنيهاً ورفض المعتصمون الاستجابة لمطالب عميد الكلية بإنهاء الاعتصام مؤكدين استمرار اعتصامهم لحين حل مشكلتهم [١٢٤].

تجمهر نحو ٢٠٠ من محفظي القرآن الكريم بالمنوفية وأقاموا دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري بشين الكوم الدعوى رقم ٦٥٧٦ لسنة ١٠ قضائية ضد شيخ الأزهر بصفته بعد قراره استبعادهم من عملهم بالمعاهد الأزهرية اعتبارا من ٥ سبتمبر المقبل للمطالبة بوقف قرار شيخ الأزهر باستبعادهم وإصدار قرار رسمي بذلك بعيدا عن مدير المنطقة الأزهرية بالمنوفية ، جدير بالذكر أن هؤلاء المحفظين تم تعيينهم في وظيفة تحفيظ القران الكريم بالمعاهد الابتدائية

---

[١٢٢] الدستور ٢٠٠٩/٨/١

[١٢٣] الدستور ٢٠٠٩/٨/١

[١٢٤] نهضة مصر ٢٠٠٩/٨/٩

الأزهرية منذ عام ١٩٩٩ بقرار من شيخ الأزهر مقابل حصولهم علي مكافأة الامتحانات فقط وفي ٣ يونيو عام ٢٠٠٨ فوجئ هؤلاء المحفظون بالاستغناء عنهم بغالبية المحافظات ومنها المنوفية رغم حاجة العمل الماسة إليهم فقاموا برفع تظلمات وشكوى إلي شيخ الأزهر الذي وافق علي عودتهم لكنه فوض الأمر إلي مدير المنطقة الأزهرية ليكون رجوع المحفظين حسب رغبته وحسب حاجة العمل إليهم [١٢٥].

اضرب نحو ١٥٠ ممرضا وممرضة في مستشفي طب جامعة الأزهر بدمياط الجديدة عن العمل احتجاجاً علي إلغاء المكآفات الثابتة وزيادة ساعات العمل في السهر والنوبتجيات دون زيادة في الأجر وسوء حالة الطعام في المستشفي وتوقيع عدة جزاءات ضدهم وصفوها بالعشوائية ، قال احد العاملين أن الإضراب مستمر حتى الاستجابة لمطالبنا المهدرة من قبل الإدارة والظلم الذي نعانيه بالمستشفي وإلغاء المكآفات الثابتة التي نتقاضاها وزيادة ساعات العمل في السهر والنوبتجيات دون زيادة في الأجر مطالبين بالمساواة بالمستشفيات الأخرى في الحسين والأزهر ، فيما دعا عدد من الممرضات إلي عزل عميد الكلية ومدير المستشفي لسوء معاملتهما للعاملين بالتمريض ، ومن جانبه قال مدير المستشفي أن لديه جميع المستندات والقرارات المتفقه مع القوانين واللوائح المنظمة لمستشفيات جامعة الأزهر والتي تسير العمل داخل المستشفي مؤكداً أن ما يحدث تقوم به قلة تحاول عرقلة سير العمل داخل المستشفي[١٢٦].

تجمهر معلمو مدرسة حتشبسوت الابتدائية بأبو قرقاص وهددوا بالإضراب عن العمل احتجاجاً علي تقارير الكفاءة السنوية والتي جاءت مخالفة للواقع تماماً علي حد قولهم وطالبوا بضرورة تغيير هذه التقارير والحصول علي حقوقهم بالكامل دون استقطاع . يقول احد المدرسين بالمدرسة انه فوجئ وزملاؤه بان جميع التقارير السنوية ضعيفة للمدرسين ولم يحصل مدرس واحد بالمدرسة والتي تضم أكثر من ٣٠ معلماً علي تقرير ممتاز علي الرغم أن المدرسة تضم نخبة متميزة من المدرسين في مختلف التخصصات وعلي درجة كبيرة من التفوق حيث حصلت علي لقب المعلم المثالي علي مستوي إدارة أبو قرقاص التعليمية . وأضاف مدرس آخر بالمدرسة أن تقارير المدرسة في العام الماضي تراوحت ما بين ٩٨% إلي ٩٩% ومن بينهم مدرسون حاصلون علي الرخص الدولية للكمبيوتر ومثلهم مدربون إضافة إلي حصول بعض الطلاب بالمدرسة علي مراكز متقدمة في قائمة أوائل الإدارة التعليمية مطالباً بضرورة تغيير هذه التقارير حفاظاً علي حقوقهم . من جانبه أكد وكيل وزارة التربية والتعليم بالمنيا أن هناك قنوات شرعية يجب علي المدرسين الالتزام بها وطرقها مطالباً المدرسين الالتزام بتقديم تظلمات للإدارة التعليمية بأبو

---

[١٢٥] الدستور ٢٠٠٩/٨/١٠

[١٢٦] المصري اليوم ٢٠٠٩/٨/١١

قرقاص أو التقدم بتظلمات لديوان المديرية ويتم بحث هذه التظلمات بلجنة شئون العاملين بالمديرية مؤكداً أن كل مدرس سيحصل علي حقه وبعدالة تامة[١٢٧].

تجمهر هيئة تمريض مستشفي البدرشين المركزي بمحافظة ٦ أكتوبر لتعرضهم لأبشع أنواع الظلم حيث لم يتم صرف الحوافز منذ شهر مارس الماضي ولم يقتصر الأمر علي ذلك بل أنهم يوقعوا علي استمارات بأنهم حصلوا علي ٧٥% علماً بأنهم يتقاضون ٥٠% حوافز فقط إضافة إلي ذلك نسبة الجهود غير العادية والنوبتجية والسهر منذ أربعة اشهر أيضاً [١٢٨].

تجمهر عدد من المدرسين المؤقتين بمحافظة الشرقية ونظموا وقفة احتجاجية أمام مقر وزارة التربية والتعليم وذلك قبيل الاجتماع الذي عقده وزير التعليم مع وكلاء الوزارة . وأعلن المتظاهرون عن غضبهم نتيجة تجاهل وزارة التربية والتعليم تعيينهم مع باقي زملائهم موضحين أن الوزارة اختارت المدرسين الذين تم تعيينهم بالواسطة والمحسوبية . وقال المحتجون أن عقودهم تنتهي مع نهاية هذا الشهر ولم يتم تجديدها علي الرغم من قرب بداية العام الدراسي معربين عن قلقهم من عدم التمديد خاصة أن وكيل الوزارة الحالي بالشرقية سيحال إلي المعاش في هذا التاريخ . من جهته رفض هذه الاتهامات موضحاً أن الوزارة وضعت شروطاً وقواعد محددة لإجراءات التعيين منعا للتلاعب مشيرا إلي أن هناك أولويات في التعاقد من بينها الحصول علي مؤهل تربوي وعدد سنوات الخبرة في تدريس المادة قبل التعاقد . وأضاف أن هؤلاء المدرسين يعملون في المرحلة الإعدادية ويطلبون مساواتهم بمدرسي المرحلة الابتدائية الذين تم تعيينهم جميعا نظرا لحاجة العمل إليهم موضحا أن هؤلاء المدرسين سيتم تعيينهم خلال الفترة المقبلة بعد توفير العقود اللازمة لهم [١٢٩].

تجمهر أعضاء اللجان النقابية بمديريات الضرائب العقارية بالمحافظات خلال اجتماعهم مع رئيس اتحاد العمال بحشد جموع العاملين بمديريات الضرائب العقارية وهددوا بالاعتصام خلال ١٥ يوما وذلك احتجاجا علي ما وصفوه بتجاهل وزير المالية إنشاء صندوق للرعاية الاجتماعية برأسمال ١١٠ ملايين جنيه ، وقال رئيس اللجنة النقابية بالضرائب العقارية في الدقهلية خلال الاجتماع الذي عقد بمقر اتحاد العمال إذا لم يعدل وزير المالية قراره بشان إنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية ويضم إليه صندوق الرعاية الصحية فسوف ينظم العاملون بالضرائب ولجانهم النقابية اعتصاماً مفتوحاً أمام مقر وزارة المالية وسيستمر لحين الاستجابة لجميع مطالبهم . وأشار إلي أن وزير المالية ابرم صفقة علي حد قوله مع مسئولي نقابة الضرائب المستقلة تم فيها الاتفاق علي تخفيض قيمة إنشاء صندوق الرعاية الاجتماعية واستبعاد إنشاء صندوق الرعاية

---

[١٢٧] نهضة مصر ٢٠٠٩/٨/١٦

[١٢٨] العربي ٢٠٠٩/٨/١٦

[١٢٩] المصري اليوم ٢٠٠٩/٨/١٩

الصحية للعاملين من اجل توفير ما يقرب من ٦ ملايين جنيه لخزانة الدولة علي حساب العمال . من جانبه انتقد رئيس اتحاد العمال اعتراف وزير المالية بمسئولي نقابة الضرائب العقارية المستقلة وقال هذا الإجراء يخالف القانون والدستور . وأكد انه اعد مذكرة عاجلة له ضم فيها كل المخالفات القانونية والدستورية التي وقعت فيها وزارة المالية خلال الفترة الماضية قائلا: أن اعتراف الوزارة بأشخاص خارج التنظيم النقابي يخالف القانون والدستور . وأشار إلي أن اتحاد العمال يدرس حالياً إنشاء نقابة جديدة للعاملين بالضرائب ووزارة المالية يمثل فيها جميع العاملين بوزارة المالية والضرائب العامة والضرائب العقارية علي المبيعات وذلك بعيدا عن النقابة القائمة حالياً . هذا وقد استمر اجتماع مجلس النقابة المستقلة للضرائب العقارية الطارئ لليوم الثالث علي التوالي في حضور ممثلين من جميع المحافظات لمناقشة سبل مواجهة اعتداء التنظيم النقابي الرسمي بشأن صندوق الرعاية الاجتماعية الذي تشكل بالاتفاق بين وزير المالية والنقابة المستقلة وناقش الاجتماع التحركات التي نظمتها النقابة المستقلة أمام مجلس الشعب وعدد من المحافظات كما جرت مناقشة تصعيد موقف النقابة وقد اتخذت النقابة بإجماع أصوات الحاضرين قراراً بالإضراب الشامل للمطالبة بتفعيل قرار وزير المالية رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠٠٩ والمنشور بالوقائع الرسمية الذي يتضمن تأسيس الصندوق بناء علي الاتفاق مع النقابة المستقلة وإلغاء التعديل الذي يستبدل النقابة المستقلة بالنقابة العامة للبنوك والتأمينات وكذلك تنفيذ الاتفاق المبرم في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ مع اللجنة العليا للإضراب ووزير المالية والذي نص علي مساواة الضرائب العامة علي ثلاث مراحل وقد أصدرت النقابة المستقلة بيانا بذلك .بينما تقدم نقيب الضرائب العقارية الأمين العام ، بمذكرة لوزير المالية لشرح الوضع القانوني للنقابة المستقلة للضرائب العقارية وأوضحت المذكرة أن النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتأمينات التي يزعم اتحاد العمال تمثلها لموظفي العقارية وفقا للجدول المرفق بقانون العمالية نقابة للعاملين بالبنوك بأنواعها فقط والتمست المذكرة نبذ جميع التقولات والمحاكمات حول مشروعية النقابة المستقلة وتفعيل القرار الوزاري رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠٠٩ والانتهاء من تشكيل هيئات صندوق رعاية العاملين بالضرائب العقارية وفقا للقرار السابق ، من ناحيته أكد النقيب علي انه سيتم الإعداد للإضراب من اجل تنفيذ المرحلة الثانية بالمساواة مع الضرائب العامة بصرف ٣ اشهر إثابة وصرف بدل انتقال ثابت حسب وعد الوزير وتعيين أبناء العاملين ، كما أكد الأمين العام أن جميع المحافظات علي أهبة الاستعداد للتحرك لتنفيذ قرار النقابة بالإضراب لحين الاستجابة لمطالبهم . وقد أعلن موظفو الضرائب العقارية في ساعة متأخرة عن تعليق اعتصامهم إلا أنهم تعهدوا بالعودة مرة أخري للاعتصام لتحقيق المرحلتين الثانية والثالثة من مطالبهم ، وأكد المعتصمون استمرار احتجاجاتهم ضد اتحاد العمال لحين تنفيذ جميع مطالبهم من جانبهم عبر أعضاء النقابة العامة للضرائب العقارية عن سعادتهم بقرار وزير المالية صرف شهرين مكافأة لهم بمناسبة اقتراب شهر

رمضان وعيد الفطر المباركين وموسم المدارس والجامعات وأكدوا احتجاجهم علي تداخلات رئيس الاتحاد لنقابات عمال مصر في قرارات وزير المالية من خلال نفوذه داخل الحزب الوطني الديمقراطي . وعاد مرة أخري وهدد ٥٥ آلف موظف بالضرائب العقارية بالاعتصام المفتوح أمام مجلس الوزراء الأسبوع المقبل احتجاجا علي عدم اعتراف الاتحاد العام لنقابات عمال مصر بالنقابة المستقلة وذلك في الوقت الذي أكد فيه رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أن نقابة الضرائب العقارية غير شرعية وأكد النائب الأول لرئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر أن أزمة موظفي الضرائب العقارية مازالت مستمرة ولن يتم حلها لأنها نقابة غير شرعية مشيراً إلي أن الاتحاد العام وجميع أعضاء ونقاباته يرفضون هذه النقابة لأنها مخالفة للقانون وانه عقد اجتماعا مع موظفي الضرائب العقارية لإنهاء الأزمة وإقناعهم بان نقاباتهم المستقلة ليس لها أي شرعية إلا أنهم يصرون علي إنشائها وأضاف أن الاتحاد العام انتظر موقف النائب العام للرد علي موظفي الضرائب الذين يهددون بالاعتصام والإضراب كل يوم للمطالبة بإنشاء النقابة لأنها مخالفة للقانون ، وفي غضون ذلك أكد رئيس النقابة المستقلة أن موظفي الضرائب العقارية يهددون بالاعتصام الأسبوع المقبل إذا لم يتم تنفيذ مطالبهم والاعتراف بالنقابة [١٣٠].

اعتصم ٧ من خريجي الآثار بجامعة الفيوم الحاصلين علي تقدير امتياز مع مرتبة الشرف مهددين بالإضراب عن الطعام بعد أن تجاهلت إدارة جامعة الفيوم حقهم الشرعي في التعيين ضمن هيئة التدريس بكلية الآثار رغم حصولهم علي امتياز مع مرتبة الشرف إلا أن إدارة الجامعة تجاهلتهم تماما ولم تقم بتعيين احد منهم حتي الآن [١٣١].

اعتصم ٧٣٤ معلما لمادة الحاسب الآلي بالحصة في المدارس التابعة لإدارة فاقوس التعليمية أمام مبني محافظة الشرقية بسبب عدم تجديد عقودهم والتعاقد مع مدرسين آخرين . قال أحد المعتصمين : أن الإدارة قامت بتسليم عقود مميزة مرسلة من المديرية بالمحافظة لخريجي بكالوريوس التجارة بجميع شعبها دون الاقتصار علي شعبة الكمبيوتر بجانب بكالوريوس الحاسب الآلي وبذلك فان أكثر من ٧٢٤ شابا من القائمين بتدريس مادة الحاسب الآلي منذ ٨ سنوات من مؤهلات (خدمة اجتماعية ، آداب ، حقوق) تم الاستغناء عنهم تماما بعد أن تم سحب البعض منهم لتكملة عقود بكالوريوسات التجارة . وأضاف أنهم جميعا حاصلين علي مؤهلات عليا وشهادات خبرة معتمدة ودراسات في الكمبيوتر وشهادات الدورات الصيفية من الإدارة التعليمية كل عام وباتوا لديهم خبرة عالية في طرق تدريس المادة[١٣٢].

---

[١٣٠] نهضة مصر ٢٠٠٩/٨/٢٤
[١٣١] نهضة مصر ٢٠٠٩/٨/٢٩
[١٣٢] الدستور ٢٠٠٩/٨/٣١

تظاهر أكثر من ١٠٠ عامل بمشروع توصيل الخبز للمنازل بمركز أبو قرقاص أمام مقر الوحدة المحلية لمركز ومدينة أبو قرقاص احتجاجاً علي عدم صرف مبلغ ٥٠ جنيهاً مكافأة لهم ، كان المحافظ قد قررها لجميع العاملين بالمشروع خلال الفترة الماضية . طالب العمال بسرعة صرف المكافأة لهم لمواجهة الغلاء وشراء احتجاجاتهم الضرورية خلال شهر رمضان المبارك ولأنهم أصحاب اسر ومن طبقة متوسطة وليس لديهم أي مصدر للرزق سوي عملهم ، وأكد العمال أنهم استطاعوا كسب ثقة الموطنين في مدينة أبو قرقاص بتوصيل الخبز إلي منازلهم يومياً دون تعب إلا أنهم فاجئوا بعدم صرف المكافأة . ومن جانبه أكد رئيس مركز ومدينة أبو قرقاص أنه تم صرف مبلغ ٥٠ جنيهاً لكل عامل بناء علي قرار المحافظ وتم حسم المشكلة وأن السبب الرئيسي في عدم الصرف الأيام الماضية هو تأخر استخراج الشيك الخاص بالمكافأة [١٣٣].

تجمهر مدرسو إدارة التربية والتعليم الخاصة في كفر الشيخ بعد صدور القرار رقم ٥١ في ٨ يوليو الماضي والذي نص علي نقل ٨٥ مدرساً وإعادة توزيعهم علي مدارس التعليم من قبل إدارتهم التعليمية . المدرسون المتضررون من القرار اتهموا المسئولين بمحاباة البعض وعدم نقلهم رغم أنهم أحدث ورسبوا في اختبارات الكادر وأكدوا أن المسئولين في تلك المدارس أرادوا التخلص منهم بإبعادهم لعدم مزاحمتهم في الوظائف القيادية . من جانبه قال وكيل مديرية التعليم في كفر الشيخ أن القرار يحكمه الحصول علي البعثة وتم تطبيق القانون ١٥٥ بدلاً من القرار الوزاري ٣٧ الذي تم إلغاؤه[١٣٤] .

تجمهر العشرات من معلمي القاهرة والفيوم والشرقية المؤقتين ونظموا وقفة احتجاجية أمام ديوان وزارة التربية والتعليم احتجاجاً علي انهيار أوضاعهم المعيشية ورفض وزير التعليم مساواتهم بزملائهم المعينين بعقود دائمة داعين للوزير إلي البدء فوراً في إجراءات تعيينهم خاصة أنهم يعملون منذ عدة سنوات في ظروف عمل قالوا أنها غير عادلة رافعين لافتات ، وهتف المعلمون المحتجون ضد قرارات وزارة التعليم التي تفرق بين المعلمين وتثير المشاكل داخل المدارس علي حد قولهم . وأكد المعلمون الذين يعمل اغلبهم بالمكافأة الشاملة أنهم لا يشعرون بالأمان الوظيفي رغم أنهم يعملون ثمانية اشهر سنوياً في ظروف اقرب للسخرة علي حد وصفهم مضيفين أن أجورهم متدنية تصل أحياناً إلي ١٠٠ جنيه بشكل لا يتناسب مع أبسط قواعد الأجر العادل [١٣٥].

تجمهر ١٤٠ من معلمي اللغة العربية من العاملين بالحصة بمدارس مركز أسيوط بالاعتصام أمام ديوان عام المحافظة احتجاجا على عدم التزام المديرية بالتعاقد معهم كما وعدت ، يقول أحد

---

[١٣٣] نهضة مصر ٢٠٠٩/٩/٢

[١٣٤] المصري اليوم ٢٠٠٩/٩/٦

[١٣٥] الدستور ٢٠٠٩/٩/٨

المدرسين أن المشكلة بدأت عندما تقدمنا لمسابقة التعاقد التي أعلنت عنها المديرية في ٢٠٠٦ وتقدمنا لها مع زملائنا ولكننا فوجئنا بان المديرية تتعاقد مع الأقل منا تقديرا والأحداث تخرجا مما يخالف شروط التعاقد ، ويضيف آخر : عملنا بقرى أسيوط لسنوات عديدة وبأجور زهيدة لا تتعدي الجنيه للحصة الواحدة وتحملنا كل هذا في سبيل الحصول علي فرصة عمل شريفة عن طريق التعاقد مع الوزارة ولكن عندما جاءت الفرصة حصل عليها المحاسيب [١٣٦].

اعتصم نحو ٨٠ طبيبا وطبيبة بمستشفى الرمد بالدقهلية احتجاجا على قرار وكيل وزارة الصحة بإلغاء بدل النوبتجية واعتبارها فترة عمل رسمية [١٣٧] .

أضربت نحو ١٢٢ معلمة من مدرسات الفصل الواحد فى الإسماعيلية عن العمل احتجاجا على عدم صدور قرار بتعيينهم [١٣٨] .

تظاهر المئات من العمال والموظفين فى محطة سكك حديد طنطا بمحافظة الغربية احتجاجا على رفع الدعم عن الاشتراكات وزيادتها إلى ثلاثة أضعاف قيمتها السابقة [١٣٩] .

تظاهرت العشرات من مدرسي كفر الشيخ أمام وزارة التربية والتعليم احتجاجا علي عدم تثبيتهم واستبعادهم من العقود المميزة بحجة أنهم خريجو جامعة الأزهر متهمين المحافظ ووكيل الوزارة في المحافظة بالتعنت ضدهم وعدم تجديد عقودهم المؤقتة ورفع المتظاهرات لافتات تناشد الرئيس مبارك التدخل لحل مشكلتهم من بينها المساواة بالعدل فنحن أبناء وطن واحد والأزهر والتربية والتعليم واحد فلماذا تمزقون جسد الأمة ، مشيرين إلي أنهم أصبحوا دون وظيفة بسبب عدم التجديد لهم وقدم حزب الكرامة تحت التأسيس وعضو مجلس الشعب عن المحافظة شكوي لوزير التربية والتعليم طالبا فيها بتداخله لحل المشكلة وقال أحد المدرسين : أنهم فاجئوا باستبعادهم من العقود المميزة التي أعلنت عنها الوزارة رغم أن الشروط تنطبق عليهم [١٤٠].

تجمهر نحو ٢٥ عاملاً وموظفاً بجامعة بنها بعد أن قامت إدارة الجامعة بفصلهم بعد تعيينهم بشهر وذلك خلال شهر يوليه بناء علي إعلان بمكافأة شاملة في كليات الجامعة بحجة أن لهم أقارب يعملون في ذات الجامعة ، وقال المتضررون : أنهم سوف يرفعون قضايا أمام القضاء الإداري وفض المنازعات لإعادتهم لوظائفهم التي صرفوا من خلالها راتب شهر مشددين علي أنهم لن يتنازلوا عن حقوقهم لان سبب فصلهم غير مبرر حيث إن الجامعة بها موظفون حصلوا علي فرص عمل لأشقائهم وأولادهم وزوجاتهم ، وقال أحد المتضررين : أنه صدر قرار بتعييني فني كمبيوتر في كلية الحقوق في ٢١ ابريل الماضي وحصلت علي راتبي شهرا وبعدها صدر

---

[١٣٦] الأهالي ٢٠٠٩/٩/٩
[١٣٧] الدستور ٢٠٠٩/٩/٣٠
[١٣٨] الدستور ٢٠٠٩/٩/٣٠
[١٣٩] الدستور ٢٠٠٩/٩/٣٠
[١٤٠] المصري اليوم ٢٠٠٩/١٠/٢

قرار آخر في ٢٥ مايو بفصلي من العمل وعندما ذهبت إلي إدارة الجامعة للاستفسار عن سبب الفصل قال المسئولون توجد موانع في التعيين ولم أعرف هذه الموانع وفوجئت أن قرار الفصل شمل ٢٥ عاملاً وموظفاً آخرين . وأكد آخر من المتضررين أن قرار الفصل بعد أن تسلم العمل فيه تعسف وظلم كبير مشيراً إلي أن جميع الشروط التي تم تعيينا بها تنطبق علينا ولا توجد بها أي شبهة . وفي تعليقه علي الواقعة أكد رئيس الجامعة انه تم فصل الموظفين نظراً لان هناك شروطاً بعدم تعيين الأشقاء في الجامعة لإعطاء فرصة للآخرين مشيراً إلي انه كان من المفروض الشارة في الإعلان إلي هذا الشرط الذي لم يشر إليه ومحاسبة المقصرين بالإضافة إلي فحص أوراق المفصولين وإعادة المستحقين إلي أعمالهم . بينما تجمهر أعضاء تدريس الجامعة ونظموا وقفة احتجاجية خلال شهر أكتوبر أمام نادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعة لشطب ١٢ أستاذا جامعيا من قوائم الترشيح لمجلس إدارة نادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ممن ينتمون للتيار الإسلامي وردد المتظاهرون الهتافات المنددة بقرارات إدارة الجامعة ومديرية التضامن وحرس الجامعة ورفعوا اللافتات ونددوا باختيار رئيس الجامعة في عضوية مجلس إدارة النادي رغم عدم مرور عام علي عضويته وأكد المتظاهرون أن استبعاد الأساتذة من الترشيحات خطوة متقدمة في البلطجة الأمنية وممارسة خطيرة نحو الاستمرار في انتهاك الحرم الجامعي والمساس بالأساتذة وضرب استقلال الجامعة واعتبروه رسالة تهديد ووعيد لأساتذة الجامعات بالانصراف عن نوادي أعضاء هيئة التدريس [١٤١].

تظاهر ٣٠ من معلمي محافظة حلوان أمام وزارة التربية والتعليم للمطالبة بتثبيتهم في وظائفهم ورفع أجورهم مؤكدين أن طغيان الواسطة والمحسوبية في تعيينات المدرسين هو السبب في الظلم الذي يتعرضون له الآن ورفع المتظاهرون لافتات طالبوا وزير التعليم بالتدخل من أجل تثبيتهم واستمر المعلمون في تظاهرهم حتى وافق بعض المسئولين بالوزارة علي مقابلة وفد منهم ووعدوهم بحل المشكلة وقال عدد من المتظاهرون معظمنا تخرج في كلية التربية منذ عامي ٩٨و٢٠٠٠ ومن وقتها ونحن نعمل بعقود مؤقتة في إدارات حلوان وأطفيح والتبين والصف التعليمية لكننا فوجئنا بعدم وجود أسمائنا في العقود المميزة وكذلك عدم زيادة أجورنا وبقائها عند حد الـ ٢٥٠ جنيها في الشهر الأمر الذي أصابنا جميعا بالإحباط الشديد ودفعنا إلي تقديم شكاوى عديدة إلي الإدارات التي نتبعها لكن دون جدوي ، وأضاف المتظاهرون جري تعيين العديد من الدفعات التي جاءت بعدنا دون معيار واضح لتعيينهم ودون الأخذ بمعيار الأقدمية رغم أن بعضنا أكمل دراسته الأكاديمية وحصل علي دبلومة في التربية لكن مع الأسف لا يمتلك واسطة [١٤٢].

---

[١٤١] المصري اليوم ٢٠٠٩/١٠/٩

[١٤٢] المصري اليوم ٢٠٠٩/١٠/١٠

اعتصم ٥٠٠ من طلاب الامتياز بكلية الطب بجامعة الإسكندرية بالمستشفي الجامعي للاحتجاج علي توزيعهم علي المدارس المختلفة لمتابعة مرض أنفلونزا الخنازير مما يمنعهم من تلقي التدريب الكافي ، واعتبر الطلاب أن توزيعهم علي المدارس خداع للرأي العام ومحاولة من المسئولين لإقناعهم بان كل مدرسة بها طبيب مختص للكشف علي التلاميذ ، وقالوا : وجودنا في المدارس يظل بلا قيمة في ظل عدم وجود أجهزة ومعدات طبية وعدم وجود معلومات عن أماكن الوحدات الصحية المخصصة لفحص التلاميذ ، وأكدوا أنهم لم يتم تأهيلهم للتعامل مع المرض أو المصابين ولم يتلقوا أي دورات في هذا الشأن سوي مشاهدتهم لفيلم واحد عن السبل الوقائية وهي ليست من صميم العمل الطبي في شئ ، من ناحية أخري وجهت حركة أطباء بلا حقوق انتقادات واسعة لقرار وزارة الصحة بالاستعانة بأطباء الامتياز في فحص طلاب المدارس والجامعات للتأكد من عدم إصابتهم بأنفلونزا الخنازير ، وأكد المتحدث باسم الحركة أن طلبة الامتياز ليسوا أطباء ولكنهم طلبة في مرحلة التدريب العملي وليس من حقهم ممارسة أي عمل طبي بشكل منفرد ولا يحمل منهم تصريح بمزاولة المهنة ودورهم الأساسي هو الوجود بالمستشفيات الجامعية والتعليمية للتدريب تحت ملاحظة أطباء أكثر خبرة ، وأشار إلي أن استعانة وزارة الصحة بأطباء الامتياز تكشف درجة خطورة العجز الشديد في إعداد الأطباء الناتج عن استقالات أطباء التكليف وهجرة الأطباء الأخصائيين للعمل بالخارج فرارا من ظروف العمل شديدة القسوة والمهانة في مصر ، وأضاف العجز في عدد الأطباء أدي إلي لجوء الوزارة لتشغيل طلبة الامتياز ورفض إخلاء طرف الأطباء الذين أتموا فترة التكليف والسماح لهم بالانتقال للعمل بالمستشفيات في مرحلة النيابة وهي مرحلة ضرورية للتدريب علي تخصص معين لاستكمال التطور العلمي والوظيفي للطبيب [١٤٣].

أضربت ٢٠ مدرسة من مدرسات الخط العربي عن الطعام خلال شهر يونيه بعد أن تم حرمانهن من الحصول علي عقود مميزة بالتربية والتعليم علي الرغم من قضائهن أكثر من ست سنوات في العمل بالعقد السنوي . ورفض مدير مستشفي المراغة استقبال المضربات الجدد بالمستشفي حيث قررت أخريات الإضراب في حين تم منع الصحفيين من الصعود إلي المستشفي ومقابلة المضربات . وشكت المضربات من أن الراتب الشهري لا يزيد علي ٨٦ جنيها وذلك بنظام العقد السنوي رغم قضاء بعضهن مدة تزيد علي الست سنوات بالعمل ، وعلي الرغم من أنهن درسن في معهد الخط لمدة أربع سنوات . تضفن أن جميع التخصصات في التربية والتعليم حصلت علي حقها في العقد المميز وشمل ذلك من قضي سنة واحدة . هذا وقد اعتصمت أكثر من ٢٠٠ مدرسة من مدرسات الخط العربي العاملات بالحصة بمدارس مراكز

[١٤٣] الدستور ٢٠٠٩/١٠/١٢

محافظة أسيوط أمام مبني ديوان عام المحافظة خلال شهر أكتوبر احتجاجا علي قرار استبعادهن من التدريس لهذا العام بدعوي عدم وجود مسمي وظيفي تدريس خط عربي بوزارة التربية والتعليم وذلك رغم قيامهن بالتدريس لأكثر من ١٠ أعوام بالحصة بعد تخرجهن بواقع ٨٥ قرشا للحصة براتب لا يتعدي ٧٠ جنيها في الشهر وأشارت المدرسات إلي وجود منشور قد صدر من وكيل الوزارة العام الماضي بسرعة تسكين جميع المدرسين داخل مدرسهم ، فيما قامت المديرية هذا العام بفصلهم وقامت بإضافة حصص الخط العربي لمدرسي اللغة العربية ، وقد قام امن مديرية التربية والتعليم بطرد المدرسات بالقوة مما أذي بهن لتصعيد احتجاجهن بالاعتصام أمام المحافظة ، وقام امن مبني المحافظة بطردهن ، وقال مدير امن المبني لهن حلوا مشكلتكم بعيد عنا ، ومن ناحيته نفي وكيل وزارة التربية والتعليم بأسيوط وجود مسمي وظيفي تحت اسم مدرس خط عربي للمدرسات [١٤٤].

تجمهر أكثر من ألفي ممرضة من ممرضات المستشفي الجامعي بالإسكندرية ونظموا مسيرة

احتجاجية طافت أقسام المستشفي والجامعة احتجاجا علي قرار إدارة الجامعة بمد فترة السهر الليلي للممرضات ١٠ سنوات إضافية ، وأكدت الممرضات أنهن بدأن اعتصاما مفتوحا داخل المستشفي منذ أربعة أيام بعد إعلان إدارة الجامعة عن مدة فترة العمل بالخدمة الليلية للممرضات لمدة عشر سنوات إضافية وأشارت الممرضات إلي أن لائحة العمل تلزمهن بالعمل في الفترة المسائية لمدة ١٥ عاما بعد التخرج وللمشرفات ١٠ أعوام فقط إلا أن القرار الجديد الصادر عن إدارة الجامعة بعد فترة العمل بالفترة الليلية للممرضات إلي ٢٥ عاما وللمشرفات ٢٠ عاما برغم وجود عجز في إعداد الممرضات ، وحملت الممرضات إدارة الجامعة مسئولية هذه الأزمة بسبب قرارها زيادة فترة دراسة طالبات معاهد التمريض إلي ٥ سنوات بدلا من ثلاث بغير إعلان مسبق ، الأمر الذي أدي إلي تهديد طالبات معهد التمريض بالامتناع عن استكمال الدراسة ، فيما هددت الممرضات بتحريك دعوي قضائية ضد إدارة الجامعة لإخلالها بشروط العقد المبرم بينها وبين الممرضات وقمن بتعليق الإضراب بناء علي طلب إدارة الجامعة حفاظا علي المظهر العام خلال استضافة الجامعة لمؤتمر دولي عن التمريض علي أن يتم حسم المشكلة في اجتماع ، إلا أن إدارة الجامعة تراجعت عن وعدها وألغت الاجتماع ، وأكدت مصادر من داخل إدارة الجامعة أن الإدارة في طريقها إلي اعتماد القرار من وزير التعليم العالي الأمر الذي رفضته الممرضات باعتباره تأصيلا لسياسة الأمر الواقع ليعدن إلي الاعتصام مجددا وتنظيم مسيرة خلال عقد المؤتمر الدولي الذي تستضيفه الجامعة [١٤٥].

---

[١٤٤] الدستور ٢٠٠٩/١٠/١٥

[١٤٥] الدستور ٢٠٠٩/١٠/١٥

تجمهر عشرات الأساتذة بمعهد الخدمة الاجتماعية في الإسكندرية وهددوا بتنظيم إضراب عن العمل احتجاجا علي تصرفات العميد والطريقة التي يتعامل بها معهم وما وصفوه بعدم العدالة في توزيع النصاب النظري والعملي حيث يتحمل بعض أعضاء هيئة التدريس ١٦ ساعة والبعض الآخر ٨ ساعات فضلا عن قصر المناصب القيادية والانتدابات الخارجية علي شخصيات معينة ، وانتقد أعضاء هيئة التدريس الاستعانة بأساتذة للتدريس بالمعهد من خارج محافظة الإسكندرية رغم وجود نفس التخصصات داخل جامعة الإسكندرية ، وقدم الأساتذة مذكرة إلي وزير التعليم العالي طالبوا فيها بتشكيل لجنة تحقيق في التجاوزات التي أوردها تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر في ٢٠٠٨/٥/٢٩ والذي كشف الازدواجية في صرف المنح والمكآفات للعاملين وأعضاء هيئة التدريس وأعضاء مجلس الإدارة بالمعهد والتي تجاوزت مبلغ ٦٧ ألف جنيه تم صرفها لأعضاء مجلس إدارة المعهد مرتين ، مرة بصفتهم أعضاء هيئة تدريس ومرة أخري بصفتهم أعضاء في مجلس الإدارة ، كما كشف التقرير عن وجود مخالفات مالية شابت أعمال معسكرات التدريب العملي التي نظمها المعهد وتحميل ميزانية المعهد بمبالغ أزيد من المستحق نتيجة صرف مكآفات لجلسات الاختبارات الشفوية بعدد يزيد عن عدد الجلسات الفعلية حيث تم صرف ٣٧٠٠ جلسة لأعضاء هيئة التدريس المشاركين في هذه الاختبارات بما يتجاوز ١٤٠ آلف جنيها بفرق قدره ١٢٥٠ جلسة الواجب المحاسبة عنه [١٤٦].

اعتصم باحثو مركز البحوث الزراعية لليوم الثالث علي التوالي داخل ناديهم بالمركز وأعلنوا الدخول في إضراب مفتوح عن الطعام بسبب القرارات الثلاثة التي أصدرها أمين المركز بفصل بدلات الـ ٢٠٠% والساعات المكتبية والإشراف العلمي عن رواتبهم الأساسية التي يصل مجملها إلي ١٥٠٠ جنيه ، ووصف رئيس نادي أعضاء هيئة البحوث الزراعية القرارات الثلاثة بالمهينة التي تهدف إلي إذلال باحثي المركز ، مشيرا إلي أن راتب الباحث الأساسي هو ٤٧٧ جنيها يصل بعد إضافة البدلات الثلاثة إلي ١٩٥٣ جنيها شهريا وان تفعيل هذه القرارات سيضر ما يقرب من ١٠ آلاف باحث في المركز ، وأضاف فصل البدلات وجعلها تحت تصرف مديرية المعاهد وإخضاعها لعنصر الحضور والانصراف من العاشرة صباحا حتى الخامسة مساء داخل المعامل لا يتناسب مع طبيعة عمل الباحثين الذين يتواجدون طوال الوقت في الحقول والمزارع والمحطات ، مشيرا إلي أن أساتذة الجامعات والباحثين يعملون بنظام الساعات وليس بمواعيد للحضور والانصراف ، وناشد وزملاؤه الباحثون الرئيس مبارك ورئيس الوزراء ووزير الزراعة التدخل لحل مشكلتهم مع إدارة المركز ، من جانبه عقد رئيس المركز لقاء مع مديرى المعاهد و٥ باحثين من كل معهد أثناء اعتصامهم لبحث مشاكل الباحثين الأمر الذي اعترض عليه الباحثون

[١٤٦] الأسبوع ٢٠٠٩/١٠/١٦

قائلين أن مديرى المعاهد اختاروا ٥ من كل معهد لا يعرفون شيئا عن مشاكل الباحثين رافضين بشدة أن يقوم مديرو المعاهد بتمثيلهم ، وأشار الباحثون المعتصمون إلي أن رئيس المركز طلب الاجتماع معهم قبل هذا اللقاء إلا أنهم احتجوا علي حضور أمين المركز وطالبوا أن يتفاوض الباحثون مع رئيس المركز . هذا وقد أنهي باحثو مركز البحوث الزراعية الذي بداوة في صباح اليوم نفسه وذلك بعد تراجع رئيس مركز البحوث الزراعية عن القرار الذي أصدره في شهر سبتمبر الماضي بحرمان الباحثين بمركز البحوث الزراعية والذين يبلغ عددهم نحو ١٠ آلاف باحث من البدلات الشهرية وقال رئيس جمعية أعضاء هيئة التدريس بمركز البحوث الزراعية أن أجهزة أمنية قامت بدور الوساطة بين الباحثين وإدارة المركز أسفرت عن حضور رئيس المركز إلي الباحثين وإعلانه إلغاء القرارات التي اتخذت من قبل خاصة القرار الخاص بحرمان الباحثين من بدلاتهم الشهرية التي تمثل نحو ٦٦% من إجمالي رواتبهم واعتذر للباحثين عن تصرفات أمين عام المعهد وتعهد باتخاذ عدد من الإجراءات ضده [١٤٧].

تجمهر مجلس النقابة العامة للأطباء خلال شهر مارس وأصدروا قراراً بتنظيم عدة وقفات احتجاجية للأطباء في القاهرة والمحافظات لتأكيد استمرارهم في المطالبة بتحسين أجورهم والواقفة الأولي ستكون لمجلس النقابات الفرعية بالمستشفيات العامة بمحافظات الإسكندرية والدقهلية ودمياط والمنوفية وكفر الشيخ والبحيرة لمدة ساعة تعقبها وقفة ثانية لمجلس النقابة العامة للأطباء ونقابات القاهرة والجيزة أمام مجلس الشعب أو ذلك لتأكيد مطالب الأطباء بتوفير الاعتمادات المالية المقررة في الاتفاقية التي عقدتها النقابة مع رئيس الوزراء لتنفيذ المرحلة الخاصة بتحسين أجور الأطباء الاستشاريين والأخصائيين ومساعدي الأخصائيين مع المطالبة بتذليل العقبات والصعوبات التي صاحبت تنفيذ المرحلة الأولي وأكد أمين صندوق نقابة الأطباء إن استمرار الأطباء في تنظيم وقفاتهم الاحتجاجية جاء نتيجة استمرار غلق قنوات التفاوض مع السلطة التنفيذية التي ترفض حتى الآن صرف مستحقات الأطباء بحجة عدم وجود مخصصات مالية بخزينة الدولة . هذا وقد تجمهر العشرات من حركة شباب أطباء مصر ونظموا وقفة احتجاجية أمام المحكمة خلال شهر أغسطس طالبوا فيها برفع راتب الطبيب حديث التخريج إلي ١٠٠٠ جنيه كحد ادني مؤكدين أنهم يعيشون تحت خط الفقر وراتبهم لا تكفيهم لعيش حياة كريمة . وشدد شباب الأطباء علي ضرورة إقرار كادر خاص لتحسين أجورهم وقارنوا رواتبهم " الهزيلة " التي لا تتجاوز الـ ٣٠٠ جنيه براتب الطبيب السعودي الذي يحصل علي ما يعادل ١٥ آلف جنيه مصري . وطالبوا بإنشاء مستشفيات للعلاج علي نفقة الدولة أسوة بمستشفيات الشرطة وغيرها من الهيئات والوزارات ورفع بدل العدوي من ٢٠ جنيها إلي ٣٠٠ جنيه شهريا وصرف

[١٤٧] الدستور ٢٠٠٩/١٠/١٧

حوافز الدبلوم والماجستير والزمالة وبدلات للعلاج والمواصلات والسهر ورفع المحتجون خلال الوقفة " الصامتة " لافتات بمطالبهم ، وأشاروا إلي ضرورة وضع سقف ٦٠٠ جنيه كحد أقصي لمصاريف تسجيل الدراسات العليا والتي وصلت إلي ٣٦٥٠ جنيها والمتابعة المستمرة لكل الأطباء المصريين بالخارج عن طريق السفارات وحل مشاكلهم . ودعت الحركة وزارة الصحة للاستجابة السريعة لمطالبهم ووضع خطة للاتقاء العلمي والتعليم الطبي لشباب الأطباء بتنظيم الموقف والاعتصام داخل مقر المحكمة . بينما هدد أعضاء مجلس النقابة العامة للأطباء والنقابات الفرعية برئاسة نقيب الأطباء بالاستقالة الجماعية احتجاجاً علي " تسويف " الدولة في تنفيذ المرحلة الثانية لتحسين أجور الأطباء والبالغ ميزانيتها ٩٠٠ مليون جنيه وطالبت النقابة خلال اجتماعها مع ممثلي النقابات الفرعية بسرعة تحديد موعد لاجتماع رئيس الوزراء مع مجلس النقابة العامة لحل مشكلة " مماطلة " وزارة المالية في تحديد اعتماد مالي لصرف حوافز الأخصائيين والاستشاريين بنسبة ٣٠٠% واستنكرت النقابة عدم صرف المرحلة الأولي بالمستشفيات الجامعية والتعليمية والتامين الصحي والمراكز الطبية المتخصصة ، كما ناقش الاجتماع إمكانية مقاضاة وزارة التعليم العالي كي تتم مساواة الأطباء المقيمين بالجامعات بزملائهم في وزارة الصحة وقرر المشاركون في الاجتماع تقديم الدعم اللازم لحركات الأطباء الاحتجاجية للارتقاء بالطبيب مهنياً ومادياً حيث أشاد المحتجون بوقفتهم أمام دار المحكمة واتفقوا علي موعد الاجتماع التالي للمتابعة في ٢٠ أكتوبر المقبل لتحديد موعد الجمعية العمومية غير العادية . وقرر المجتمعون تفويض لجنة الكادر برئاسة أمين عام نقابة القاهرة في وضع برنامج للفعاليات الاحتجاجية يبدأ بعد إجازة العيد ويشمل وقفات للأطباء أمام مجلس الشعب ووزارة المالية والمستشفيات والنقابات الفرعية ويستمر لمدة شهرين وأشادوا بتوجيه وزير الصحة بعد فترة توثيق أوضاع المنشات حتى يونيو ٢٠١١ ولكنهم طالبوه بسرعة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون المنشات الطبية رقم ١٥٣ لسنة ٢٠٠٤ وأكدوا ضرورة تعديل القرارات الوزارية الخاصة بالتجهيزات الفنية لوجود مبالغات شديدة يصعب تحقيقها في اغلب المراكز والمستشفيات . هذا وقد تجمهر عشرات الأطباء ونظموا وقفة احتجاجية أمام مقر النقابة العامة للأطباء فرع الإسكندرية خلال شهر أكتوبر للمطالبة بالحصول علي الكادر الخاص بالأطباء وأطلقوا الهتافات المطالبة باجر مناسب ونددوا خلال الوقفة بالإجراءات التي اتبعتها معهم الحكومة لعرقلة تنفيذ الوعود التي أطلقها رئيس الوزراء لحل الأزمة ، وقالوا اقل ما توصف به تلك الإجراءات أنها تعسفية وتحول دون استحقاق تلك الحقوق وأكد الأطباء في بيان لهم أن الطبيب صاحب رسالة إنسانية سامية لرعاية وخدمة الشعب المصري والحفاظ علي صحته وأنهم يقضون في سبيل ذلك أجمل سنوات عمرهم في الدراسة والتحصيل ومحاولة التفوق وتقديم أفضل خدمة صحية للمواطنين ، وأكد البيان أن حصول الطبيب المصري علي دخل يعادل من ٢٠٠ إلي ٥٠٠ جنيه

في الشهر بعد طول عناء وكد يقضي علي أي طموح للطبيب بالتفوق لإفادة المرضي وهو ما ينعكس بشكل عكسي علي صحة المواطنين ، وقال البيان نحن لا نتسول ولا نستجدي حق غيرنا لكننا نريد الحصول علي دخل ورواتب مناسب يبدأ من ١٠٠٠ جنيه للطبيب حديث التخرج حتى يحفظ كرامة الطبيب المصري ويعينه علي متطلبات الحياة مثل باقي فئات الشعب ويسمح له بمحاولة استكمال دراساته وتخصصه [١٤٨].

تجمهر أكثر من ٢٠٠ معلم ومعلمة من المعينين بعقود مع مديرية التربية والتعليم يمثلون مدارس قري غرب وجنوب بورسعيد البالغ عددها ٢٩ مدرسة تضم مراحل التعليم المختلفة ونظموا وقفة احتجاجية أمام مبني مديرية التربية والتعليم بالمحافظة رافعين لافتات تندد بسياسات المديرية تجاه معلمي المناطق النائية وتطالب بنقلهم إلي داخل مدارس المدينة بعد أن امضوا داخل هذه المدارس النائية قرابة الخمس سنوات وأعلن المحتجون عن قيامهم بالاعتصام داخل المديرية ما لم تتم الاستجابة الفورية لمطالبهم وأوضح المعلمون انه سبق أن صدر قرار منذ عامين ينص علي نقلهم إلي داخل مدارس المدينة حيث أنهم قد امضوا المدة القانونية المحددة لهم بالعمل في مدرس المناطق النائية إلا أن المديرية تراجعت عن تنفيذ القرار وأخلت بوعودها التي قطعتها للمعلمين وتجاهلت مطالبهم وأشاروا إلي وجود حالات واسطة ومحسوبية حيث تم تعيين عدد كبير من المعلمين حديثي التخرج واقل سنا بعقود مماثلة داخل مدارس المدينة كما اشتكي المعلمون الغاضبون من عدم وجود مواصلات تنقلهم إلي هذه القري النائية إضافة إلي ضعف المبلغ المخصص للمناطق النائية والذي يقدر ب ٧٥ جنيها شهريا لم تقوم المديرية بصرفه لهم منذ يناير الماضي ، وكشف المعلمين المحتجين عن قيام المديرية بتهديدهم بفسخ العقود معها ما لم يلتزموا بالبقاء خارج بورسعيد موضحين أن المديرية كانت تتحجج بعدم وجود عقود في حين انه تم تعيين ١٢٠٠ معلم بعقود من الشباب حديثي التخرج ، وأشار المحتجون إلي أنهم أصبحوا غير مؤهلين نفسيا للاستمرار في العملية التعليمية لضياع حقوقهم وللظلم الواقع عليهم نتيجة إجبارهم علي العمل بهذه المدارس ، وتدخل بعض أعضاء مجلس الشعب عن المحافظة وعقدوا اجتماعا مع مدير المديرية تمت فيه الموافقة علي مطالب المعتصمين علي أن يتم تنفيذ قرار نقلهم إلي داخل بورسعيد يوم ٢٥ أكتوبر الحالي ، كما تمت الموافقة علي صرف المستحقات المالية المتأخرة منذ يناير الماضي فأنهي المعلمون المحتجون اعتصامهم بعد أن نجحوا في أتباع أساليب الضغط المشروعة لتحقيق مطالبهم [١٤٩].

---

[١٤٨] الدستور ٢٠٠٩/١٠/١٨

[١٤٩] العربي ٢٠٠٩/١٠/١٨

اعتصم نحو ٣٠٠ مدرس ومدرسة من خريجي كليات الأزهر أمام مديرية التربية والتعليم احتجاجا علي إلغاء تعاقدهم وقد أنهت قوات الأمن اعتصامهم [١٥٠].

تظاهر نحو ٢٠ مدرسا بمدرسة الزهراء بجمعية تحفيظ القران الكريم في المنوفية قام أمام ديوان المحافظة احتجاجا علي قرار فصلهم بشكل تعسفي [١٥١].

تظاهر نحو ٤٠ من أصحاب المعاشات أمام وزارة التضامن الاجتماعي احتجاجا علي عدم صرف معاشهم منذ شهر فبراير الماضي [١٥٢].

تجمهر مئات من العمال في ورش فرز أبو وافية بالسكة الحديد أمام مكتب مدير الورش احتجاجا علي توقيع خصومات تأخير مجحفة عليهم بسبب تأخر القطار الذي ينقلهم إلي الورش[١٥٣] .

اعتصم أكثر من ١٥٠ مسعفا وممرضا من العاملين بمرفق إسعاف الفيوم أمام ديوان عام المحافظة خلال شهر سبتمبر مطالبين بتنفيذ قرار وزير الصحة الخاص بصرف حافز الـ ١٥٠% للعاملين بالإسعاف بعد قرار وكيل وزارة الصحة بوقف صرف الحافز وقد صدر قرار في يوليو ٢٠٠٨ بمنح العاملين بالإسعاف حافز قدرة ١٥٠% دون استثناء وتم الصرف بالفعل لمدة ٦ اشهر ثم تم تخفيض المبلغ إلي ٧٥% فقط وبعد فترة توقف الصرف تماماً ، وكشف المضربون عن العمل أن المسئولين بمديرية الصحة رفضوا صرف الحافز لخريجي مدارس التمريض العاملين بالإسعاف بحجة أن قرار وزير الصحة ينص علي صرف الحافز للمسعفين خريجي مدارس الأمل دون غيرها . وفي الإسماعيلية قام العاملون بمرفق الإسعاف بالإضراب عن العمل خلال شهر أكتوبر احتجاجا علي عدم صرف منحة عيد الفطر . بينما قام نحو ٣٠ من العاملين بالإسعاف بمحافظة الفيوم بوقفة احتجاجية أمام ديوان المحافظة احتجاجا علي عدم صرف حافز إثابة لهم منذ ٨ اشهر[١٥٤] .

أضرب نحو ٥٠ سائقا وتباعا بوحدة الرصف بمحافظة المنيا عن العمل احتجاجا علي تدني الأجور والحوافز وقيام مدير الوحدة بسحب رخصة احد السائقين غاب رغما عنه يوم الجمعة[١٥٥].

تجمهر عدد من العاملين بمصلحة الميكانيكا والكهرباء بمحطات طلمبات الأميرية وأقاموا دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري ضد كل من وزير الأشغال العامة والموارد المائية ورئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء طالبوا في نهايتها بإصدار حكم قضائي بإلغاء قرار رئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء بطردهم من منازلهم ، العاملون قالوا في دعواهم رقم ٢٣١٣٢ لسنة

---

[١٥٠] المصري اليوم ٢٠٠٩/١٠/٢٤
[١٥١] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٠/٢٥
[١٥٢] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٠/٢٥
[١٥٣] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٠/٢٥
[١٥٤] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٠/٢٥
[١٥٥] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٠/٢٥

٦٣ ق بان وزارة الري أقامت محطات طلمبات في جميع أنحاء الجمهورية ومنها المحطات التي يقطنونها منذ زمن بعيد وكانت هذه المحطات بعيدة عن العمران وتعاني صعوبة توفير سبل العيش فيها مما حدا بمصلحة الميكانيكا بإنشاء منازل متواضعة لترغب العاملين في البقاء بالعمل في هذه المحطات مقابل ثمن انتفاع يستقطع من رواتبهم الشهرية وقامت بتزويد هذه المساكن بالمرافق من مياه وكهرباء وكذلك مقابل استهلاك المياه والكهرباء علي نفقة العاملين وتوالت السنوات وتوفي من توفي من العاملين وترك أسرة بأكملها في هذه المساكن المتواضعة إلا أنهم فاجئوا بقرار رئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء بطردهم من منازلهم مخالفا بذلك القوانين واللوائح والقرارات الجمهورية وكذلك مخالفة إحكام القضاء الإداري في هذا الشأن وقد تضمن القرار طرد العاملين من السكن المصلحي بعد زوال سبب الانتفاع دون توفير سكن مناسب لهم[١٥٦].

تجمهر رؤساء أقسام وأساتذة معهد التغذية التابع لوزارة الصحة وأعربوا عن غضبهم واستيائهم الشديدين بسبب ما وصفوه بالممارسات الإدارية التعسفية لإدارة المعهد تجاههم ، وأكد الأساتذة أن إدارة المعهد تمتنع عن صرف رواتب لأربعة من رؤساء أقسام المعهد بدعوى عدم انتظامهم في التوقيع بدفاتر الحضور والانصراف وهو ما أدي إلي قيام الأساتذة برفع شكاوى لرئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ووزير الصحة ، من جانبه أكد رئيس قسم كيمياء التغذية بمعهد التغذية أن إدارة المعهد رفضت صرف راتبه عن الشهر الجاري دون أبداء أي أسباب علي الرغم من عدم أحقية مديرية المعهد في ذلك ودون أجراء أي تحقيق إداري أو توقيع جزاءات عليه لافتا إلي وجود العديد من الممارسات التعسفية تجاه رؤساء أقسام المعهد والمديرة وعدم إطلاع اللجنة علي ميزانية المعهد ومناقشتها ، وأوضح أن إدارة المعهد لا تناقش ميزانيات الأبحاث كما أنها لا تسمح للباحثين الرئيسيين بالإطلاع علي ميزانيه أبحاثهم وهو ما يثير التساؤلات حول حالة التعتيم التي تتبعها إدارة المعهد فيما يخص الميزانيات ، من جانبها أكدت رئيس قسم التغذية الاكلينكية بمعهد التغذية أن المعهد يشهد تدهورا في مهام البحث العلمي نتيجة تضارب الأوامر الإدارية التي تعيق إجراء الأبحاث فضلا عن رفض مديرية المعهد مقابلة رؤساء الأقسام دون أبداء أي أسباب وهو ما يعد إهانة غير مقبولة للأساتذة [١٥٧].

اعتصم المئات من العمال بالمستشفي الميرى الجامعي بالإسكندرية اعتصاما داخل حرم المستشفي احتجاجا علي تدني الأجور وإصرار الإدارة علي تركهم يعملون كعمال مؤقتين دون تثبيت بالإضافة إلي المطالبة برفع قيمة بدل النوباتيجية التي يحصلون عليها حيث لا تتعدي ٨٠

---

[١٥٦] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٠/٢٧

[١٥٧] الدستور ٢٠٠٩/١٠/٢٧

قرشا يوميا وردد العاملون بالمستشفي الهتافات المنددة بما وصفوه بموقف إدارة المستشفي ووزير الصحة المتعنت ضدهم وطالبوا الرئيس مبارك بالتدخل لحل أزمتهم [١٥٨].

أضرب أطباء المستشفي التعليمي بدمنهور وقرروا تعليق إضرابهم بعد وعود من إدارة المستشفي بالتدخل لصرف مستحقاتهم المتأخرة ، كان العشرات من الأطباء قد دخلوا في إضراب واعتصام بالمبني الإداري استمر لعدة ساعات احتجاجا علي عدم صرف حافز الـ ٣٠٠% منذ شهر ابريل الماضي إضافة إلي تخفيض مقابل النوبتجية خمسة جنيهات مما أدي إلي تراجع دخل الأطباء الذي لا يتجاوز ٢٥٠ جنيها وأعرب الأطباء عن غضبهم من أسلوب إدارة المستشفي في التعامل مع مطالبهم وما تعرضوا له من ضغوط لإنهاء الإضراب ، وقد علق الأطباء إضرابهم لمدة أسبوعين ومنحوا تلك المهلة لإنهاء الأزمة ، ومن جانبه أكد نائب مدير المستشفي تفهم الإدارة لمطالب الأطباء مشيرا إلي أن تلك المستحقات متأخرة لدي وزارة المالية وان الإدارة تواصل الاتصال بالهيئة العامة للمستشفيات التعليمية من اجل توفير مستحقات الأطباء ووعد بإنهاء الأزمة في موعد أقصاه ثلاثة أسابيع من الآن [١٥٩].

أضرب ٦ من سائقى القطارات بمحافظة الشرقية عن العمل ورفضوا التحرك بالركاب لتعطل أجهزة التحكم فى حركة القطارات وعدم توفير أجهزة لاسلكى معهم وذلك خشية من وقوع كوارث وتعرضهم للمساءلة القانونية [١٦٠] .

أضرب عدد من سائقي القطارات في محافظات مصر المختلفة عن العمل بعد حادث العياط احتجاجا علي سوء حالة القطارات ، ففي الشرقية رفض ٥ من سائقي القطارات المتجهة إلي المنصورة وطنطا وبنها والإسماعيلية والقاهرة التحرك من محطة السكة الحديد بالشرقية بسبب تعطل أجهزة الـ A.T.C وأكد السائقون أن هيئة السكة الحديد أصدرت لهم تعليمات مشددة بعد الحادث بعد قيام القطارات المعطلة واضطر المسئولون في محافظة الشرقية لإحضار مجموعة من سائقي الميكروباص وسيارات النقل الجماعي لنقل الركاب من محطة القطار إلي المحافظات المختلفة [١٦١].

تجمهر العاملون بمستشفي الإغاثة والطوارئ بمحافظة مطروح ونظموا وقفة احتجاجية بالمستشفي احتجاجا علي تهديدهم بالفصل من العمل وإلغاء عقود وانتداب إعارة عدد من العاملين منهم وذلك عقب صدور القرار الجمهوري رقم ٢٤٥ لسنة ٢٠٠٩ بضم المستشفي إلي مديرية الصحة بمطروح والذي سبق نقله من مديرية الصحة وضمه إلي أمانة المراكز الطبية المتخصصة ، وقال العاملون بالمستشفي إنه تم تعيينهم عن طريق أمانة المراكز الطبية

---

[١٥٨] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٠/٢٨
[١٥٩] الأهالي ٢٠٠٩/١٠/٣١
[١٦٠] الدستور ٢٠٠٩/١٠/٣١
[١٦١] نهضة مصر ٢٠٠٩/١١/١

المتخصصة عقب رفض مديرية الصحة تشغيل المستشفي بلائحة الأمانة والاحتفاظ بالعاملين به فقامت الأمانة بالإعلان عن حاجتها لشغل الوظائف بالمستشفي وتم شغل الوظائف بين المتقدمين من المحافظات المختلفة وبعد مرور حوالي عامين علي قرار الضم للمراكز الطبية المتخصصة صدر القرار الجديد بإعادة المستشفي إلي مديرية الصحة بمطروح مما تسبب في غموض مصير حوالي ١٥٠ من العاملين بالمستشفي من أطباء وممرضات وإداريين وعدم وضوح موقفهم المالي والإداري خاصة أن مدير المديرية اخبرهم بأنهم تابعون للأمانة ماليا حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٠ ، في حين أرسلت أمانة المراكز الطبية المتخصصة ردا لإدارة المستشفي تؤكد فيه تبعية العاملين بالمستشفي لمديرية الصحة بمطروح طبقا للقرار الجمهوري[١٦٢].

اعتصم العشرات من مدرسي مركز كوم حمادة بنقابة المعلمين بالمركز احتجاجا علي قرار مديرية التربية والتعليم بنقلهم إلي مراكز شبراخيت وواي النظرون وأبو المطامير والتي تبعد عشرات الكيلو مترات عن مدينتهم كوم حمادة ، وقد أكد المعتصمون انه رغم دخول اعتصامهم يومه الثالث لم يسع أي مسئول بالتربية والتعليم إلي التفاوض معهم أو بحث مطالبهم ، وأشار آخر إلي انه تم نقله إلي داخل مركز حمادة منذ ٢٠٠٧ بعد ما يزيد علي عشر سنوات من العمل خارج المدينة وفوجئ المدرسون بقرار إداري مع بداية العام بنقلهم إلي مراكز بعيدة جدا بدعوي سد العجز في مراكز شبراخيت وأبو المطامير ووادي النطرون ، وكان ٦٠ مدرسا قد دخلوا في الاعتصام منذ الأسبوع الماضي حتى الآن احتجاجا علي تلك القرارات [١٦٣].

اعتصم نحو ٣٠ محامياً أمام مقر وزارة العدل خلال شهر يونيه احتجاجاً علي امتناع هيئة قضايا الدولة عن تنفيذ الأحكام القضائية النهائية الصادرة لصالحهم عن محكمة القضاء الإداري التي تقضي بأحقيتهم في التعين بهيئة قضايا الدولة حيث حصل ٤٥ محامياً علي أحكام قضائية نهائية تقضي بإلغاء مجموعة من قرارات رئيس الجمهورية بتعيين دفعات مختلفة لوظيفة مندوب مساعد ، وهي القرارات رقم ٥٩ لسنة ١٩٩٩ و ٤٤٦ لسنة ٢٠٠١ و٣٠١ لسنة ٢٠٠٠ و ٤٣ لسنة ٢٠٠٣ . وقال المعتصمون إن هيئة قضايا الدولة منذ أكثر من ثلاث سنوات وهي ممتنعة عن تنفيذ الأحكام دون وجه حق بالمخالفة للقانون ومؤخرا تم اختيار ثلاثة من بيننا لا نعلم علي أي أساس ليخضعوا للكشف الطبي تمهيدا لتعيينهم بالهيئة علي الرغم من أنهم الأقل تقديراً ودرجة علمية لكنهم الأكثر محسوبية . هذا وقد تظاهر نحو ٣٥ محاميا من مجموعة الـ ٤٥ خلال شهر أغسطس المطالبين بتعيينهم في وظيفة مندوب مساعد بهيئة قضايا الدولة أمام مقر وزارة العدل للمرة العاشرة خلال شهرين احتجاجاً علي امتناع الهيئة تنفيذ الأحكام الواجبة النفاذ القاضية بتعيينهم ورفع المتظاهرون يافطات ، وتقدم وفد من المحامين بمذكرة بمطالبهم إلي

---

[١٦٢] الدستور ٢٠٠٩/١١/١

[١٦٣] الأهالي ٢٠٠٩/١١/٤

رئاسة الجمهورية كما أكد الوفد امتناع أي مسئول بالرئاسة عن مقابلتهم مما دفعهم للتوجه إلي البوابة ٤ شكاوى والتي تحول جميع الشكاوى لوزارة العدل كما أكد المحامون أنهم قد تقدموا بشكوى للمجلس القومي لحقوق الإنسان يطالبونه فيها بالتدخل لحل أزمتهم ، وأشار المحامون إلي أن نقابة المحامين لم تتلق أي رد من وزارة العدل حول أزمتهم بالرغم من وعود نقيب المحامين بالتدخل لحلها ، وكان ٤٥ محاميا قد حصلوا علي أحكام قضائية نهائية واجبة النفاذ تقضي بأحقيتهم في التعيين بهيئة قضايا الدولة وصدرت بناء علي هذه الأحكام قرارات جمهورية تقضي بإلغاء تعيين ٤٨٠ عضوا من أعضاء هيئة قضايا الدولة وبطلان تعيينهم لمخالفتهم الشروط إلا أن الهيئة امتنعت عن تنفيذها . وقد هددت مجموعة الـ ٤٥ الممنوعين من التعيين في وظيفة مندوب مساعد بهيئة قضايا الدولة خلال شهر سبتمبر بتصعيد احتجاجهم ضد رئيس الهيئة إلي الإضراب عن الطعام خصوصا بعد موافقته علي تعيين ٥ فقط منهم بالهيئة وصدور قرار جمهوري بذلك وتجاهل تعيين الباقين الصادر لصالحهم الأحكام القضائية نفسها . وأكد أعضاء المجموعة خلال الانفطار الجماعي الذي نظموه علي سلالم وزارة العدل أن رئيس الهيئة يصر علي عدم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الـ ٤٠ الباقين رغم أن منطوق الحكم واحد لصالح الجميع وأشاروا إلي أنهم فاجئوا بعد وقفتهم الاحتجاجية الأولي بطلب الهيئة مقابلة ٥ فقط من بينهم وتحديد موعد كشف طبي جديد لهم علي الرغم من أنهم ليسوا الأفضل فيهم وجميع الأحكام صادرة بالصيغة نفسها والمنطوق نفسه ، كما أشاروا إلي أن عدد كبيراً من أعضاء المجموعة حاصلون علي تقديرات اعلي من الـ ٥ الذين تم تعيينهم مؤخراً ، كما قرر أعضاء المجموعة الطعن بالبطلان علي تمثيل المستشارين الذين تم تعيينهم بالمخالفة وصدرت ضدهم إحكام ببطلان تعيينهم أمام المحاكم وتوزيع مذكرة بأسمائهم علي جميع محاكم الجمهورية وكان أعضاء مجموعة الـ ٤٥ قد توجهوا بعدد من الشكاوى والمذكرات التي تضمنت عرض قضيتهم ومطالبهم إلي كل من رئاسة الجمهورية وأمانة السياسات بالحزب الوطني والمجلس القومي لحقوق الإنسان ونقابة المحامين بالإضافة إلي إنذارهم مباشرة عليه بعدم تنفيذها . وقد التقي رئيس مجلس الشعب وفداً من أعضاء مجموعة الـ ٤٥ وذلك عقب تنظيم وقفة أمام المجلس احتجاجاً علي إصرار رئيس الهيئة علي عدم تنفيذ إحكامهم النهائية وتعيين ٥ منهم فقط ووعد أعضاء المجموعة خلال اللقاء بالنظر في مشكلتهم وإيجاد حل لها في أسرع وقت خاصة بعد أن قدموا له مذكرة شارحة لقضيتهم مرفقة بها الأحكام الصادرة لصالحهم من المحكمة الإدارية العليا والتي رفض رئيس الهيئة السابق تنفيذها . هذا وقد قرر أعضاء المجموعة بتعيينهم في وظيفة مندوب مساعد بهيئة قضايا الدولة خلال شهر أكتوبر بتصعيد احتجاجهم ضد تجاهل رئيس الهيئة تنفيذ أحكامهم ، ونظم أعضاء المجموعة اعتصاما محدوداً أمام مجلس الشعب وجهوا خلاله نداء لرئيس المجلس وكل نواب الشعب للوقوف بجانبهم كما قدموا طلبا لرئاسة الجمهورية لتحديد موعد

لمقابلته لإطلاعه علي أزمتهم وأعلن أعضاء المجموعة أنهم سيبدأون في اتخاذ إجراءات تصعيدية . هذا وقد نظمت المجموعة احتجاجية أمام مجلس الشعب خلال شهر نوفمبر ردا علي المنشور الذى وزعه رئيس هيئة قضايا الدولة علي جميع فروع الهيئة لضمانة ٤٨٧ عضوا دفعت المجموعة ببطلان تعيينهم بناء علي الإحكام القضائية التي حصلت عليها ، رفعوا خلالها لافتات ، وقال عدد من الأعضاء أن الوقفة المقبلة أمام المجلس سوف ينظمها عدد من أعضاء المجلس لإعلان تضامنهم مع المجموعة [١٦٤].

تجمهر أكثر من ٣٠٠ معلم من العاملين بالتعليم الابتدائي بمديرية التربية والتعليم بأسيوط وطالبوا وزير التعليم بالسماح لهم بالالتحاق ببرنامج التأهيل الجامعي أسوة بزملائهم بمديرية التربية والتعليم بالمنوفية ، وقال وكيل مدرسة أبو جبل الابتدائية بديروط أن برنامج التأهيل الجامعي مقيد لمعلمي المرحلة الابتدائية ولابد من العودة له كما كان معمولا به في السابق ، مشيرا إلي أن البرنامج يتم تنفيذه علي الزملاء بمحافظة المنوفية ، وقال مدرسون بتعليم أسيوط أن وزارة التعليم لابد أن تنظر لمعلمي الصعيد بنفس نظرتها لمعلمي محافظة المنوفية[١٦٥].

تجمهر العشرات من المعيدين والمدرسين المساعدين وجددوا احتجاجهم علي قرار رئيس جامعة عين شمس بتحويلهم إلي إعمال إدارية ، ونظم المحتجون وقفة صامته أمام وزارة التعليم العالي بعد أن أرسلوا خطابات استغاثة لرئيس الجمهورية الأسبوع الماضي يناشدونه التدخل في رفع الظلم عنهم ، قال موظف بكلية التجارة بالجامعة فوجئنا برئيس الجامعة يصدر قرارا بتحويل ما يقرب من ٤٠٠ معيد ومدرس مساعد بالجامعة إلي وظائف إدارية وفقا لقانون تنظيم الجامعات الذي ينص علي إحالة المعيد والمدرس المساعد حال عدم حصوله علي درجة الماجستير خلال ٥ سنوات إلي هذه الوظائف ، وأضاف أن رئيس الجامعة أساء تطبيق القانون والتزم بالنص الحرفي له دون أن يستند إلي تفسير الجمعية العمومية بقسمي الفتوى والتشريع بمجلس الدولة والذي نص علي مدة الـ ٥ سنوات ليست وجوبيه وان تحديدها يخضع للسلطة المختصة المتمثلة في مجالس الأقسام ومجلس الكلية ، مشيرا إلي أن مجلس القسم وافق علي مد الفترة للمدرسين ، واتهم المحتجون رئيس الجامعة بإهدار المال العام موضحين أن قراره شمل أساتذة ومعيدين يدرسون بالخارج أوقف رواتبهم الشهرية وطالبهم بالعودة ألي مصر دون أكمال بعثتهم بعدما صرف علي كل عضو هيئة تدريس ما يقرب من ٥٠٠ آلف جنيه ، ورفع أعضاء هيئة التدريس لافتات كتبوا عليها نستغيث بالرئيس مبارك ولا لإهدار المال العام ويسقط القرار الظالم [١٦٦].

---

[١٦٤] المصري اليوم ٢٠٠٩/١١/٨

[١٦٥] العربي ٢٠٠٩/١١/٨

[١٦٦] المصري اليوم ٢٠٠٩/١١/٩

اعتصم أكثر من ٤٠٠ معلم ومعلمة من جميع إدارات كفر الشيخ التعليمية أمام ديوان عام المحافظة اعتراضا علي قرار المحافظ بعدم منحهم عقودا مميزة بدلا من العقود العادية والتي يعملون بها منذ أكثر من خمس سنوات ، والغريب في الأمر أن وزير التربية والتعليم قد وافق علي بقائهم في أماكنهم بعد انتهاء عقودهم غير أن المحافظ قام بإلغاء هذه الموافقة لعدم وجود ميزانية ، وكان المحافظ نفسه قد أعلن عن وجود عجز في بعض التخصصات في المدارس وهو نفسه الذي قام برفض تأشيرة الوزير [١٦٧].

تجمهر عدد من العاملين في بنك التنمية والائتمان الزراعي ببني سويف وهددوا بالإضراب احتجاجا علي عدم صرف حوافزهم المقررة لهم بعد أن حددت إدارة البنك حق العاملين في بنوك الوجه القبلي في حوافز قدرها ٢٢ شهرا كحد ادني ، وأكدت نشرات البنك الرئيسية أن البنك الذي يحقق فائضا سيصرف لعامليه كامل الحوافز ، ورغم أن هناك بنوك تنمية بالقرى حققت فائضا أكثر من ٩٠ شهرا لكن لم يتم صرف أي حوافز لهم ، كما اتهم هؤلاء العاملون ببني سويف إدارة البنك الرئيس بمسئوليتها عن عدم تحقيق بعض فروع البنك فوائض مالية لوقف توزيع الأسمدة منذ يوم ٢٠٠٩/١/١ رغم وجود كميات أسمدة كبيرة بمخازن وشون البنك ، وفي نفس الوقت يقوم البنك الرئيسي بخصم فوائد تمويل علي القطاعات رغم عدم مسئوليتها عن ذلك مما تسبب في تكبيد بنوكها خسارة فادحة من فوائد التمويل وحبس الأموال دون استغلال ، كما احتج موظفو بنوك بني سويف علي تمييز البنك الرئيسي بحوافز ٤٤ شهرا وبنوك وجه بحري بحوافز ٢٧ شهرا بينما اقتصر نصيب بنوك قبلي علي ٢٢ شهرا وحتى هذا الرقم الأخير لم يصرف وبقي العاملون محرومين من الحوافز حتى اليوم [١٦٨].

تجمهر نحو ١٨٠٠ موظف بمصلحة الضرائب علي المبيعات خلال شهر أكتوبر وقرروا عدم تنفيذ قرارات نقلهم إلي مصلحة الضرائب العامة التي صدرت من رئيس المصلحة تنفيذا لقرار دمج المصلحتين ، كما قرروا تصعيد موقفهم بتنظيم وقفات احتجاجية أمام المقر الرئيسي للمصلحة ضد قرارات نقلهم فور البدء في تنفيذها وتوزيعها علي جميع محافظات الجمهورية نهاية الشهر الجاري وأعلنوا تقديم شكاوى إلي جميع المسئولين بالدولة ، ورفض أغلب الموظفين التوقيع علي القرارات بالعلم بسبب تدني مستوي المكاتب التي تم نقلهم إليها بالمقارنة بمكاتبهم واعتبروا تلك القرارات محاولة لتصفية مصلحة الضرائب علي المبيعات بشكل يخالف مصلحة المواطنين الذين صدر قرار الدمج لصالحهم ، كما أبدوا غضبهم من التفريق بين موظفي الدرجة الثالثة الذين صدرت لهم قرارات النقل وبين كبار الموظفين الذين سيتم توزيعهم علي المناطق المركزية ، واضح عدد من موظفي الضرائب علي المبيعات أن احتجاجهم علي ذلك القرارات

---

[١٦٧] الأهالي ٢٠٠٩/١١/١١

[١٦٨] الأهالي ٢٠٠٩/١١/١١

ليس لحالة المكان السيئة فقط ولكن بسبب ما سيترتب علي تنفيذها من توزيعهم علي إدارات مختلفة لن يستطيعوا العمل بها نظرا لعدم وجود المسميات الإدارية التي كانوا يعملون بها في الضرائب علي المبيعات ، كما ابدي الموظفون تخوفهم من قرارات إعادة الهيكلة التي ستتبع قرارات النقل مؤكدين أنها ستلحق بهم مادية ومعنوية ، وأشاروا إلي أنهم حاولوا لقاء رئيس مصلحة الضرائب لتوضيح الأضرار التي ستلحق بهم بسبب ما وصفوه بالتطبيق الخاطئ لقرار دمج المصلحتين إلا انه رفض مقابلتهم وهو ما دفعهم لكتابة الشكاوى لكبار المسئولين يطالبونهم فيها بسرعة التدخل لإلغاء نقلهم . حالة من الغضب والاستياء أصابت أكثر من ١٠ آلاف من موظفي الضرائب علي المبيعات خلال شهر نوفمبر بعد قرار رئيس مصلحة الضرائب بنقلهم بشكل جماعي إلي الضرائب العامة دون مراجعة دقيقة لهذا القرار ، واعتبر الموظفين أن هذا الإجراء هو تكليف من صندوق النقد الدولي ، الأزمة التي تتصاعد يوما بعد الآخر أحدثت حالة من الاحتقان الشديد بسبب قرار الدمج الذي سوف يؤثر علي المرتبات والمعاشات والصناديق المختلفة للعاملين بضرائب المبيعات بما يضر مستوي معيشتهم بالإضافة إلي أن بعض من موظفي الضرائب العامة لم يجدوا أماكن بعد نقلهم تستوعبهم لدرجة أن بعض الموظفين لا توجد مكاتب لهم ويتم تقاسم الوقت مع بعضهم في الوقت نفسه ، ويبرر رئيس مصلحة الضرائب قرار الدمج بأنه جاء بهدف عدم وضع عراقيل أمام الممول في الوقت الذي لم يقم فيه رئيس المصلحة بتهيئة الموظفين المنقولين علي أساليب العمل بمصلحة الضرائب العامة أو القوانين التي تحكم طبيعة هذا العمل الأمر الذي يشكل عبئا كبيرا علي الموظفين في الوقت الذي قام فيه رئيس المصلحة بوقف بروتوكول الدراسات العليا المتعاقد عليها بين المصلحة وبعض الجامعات المصرية مما يضر المستوي المهني للوظائف بالإضافة إلي أن عملية الدمج والنقل تخالف المادتين ٥٤و٥٦ من قانون العاملين المدنيين بالدولة ، علي الجانب الآخر قام رئيس مصلحة الضرائب بتعيين ٣٨ موظفا جديدا بمصلحة الضرائب علي المبيعات وتم تسليمهم العمل اعتبارا من ١٢ أكتوبر الماضي علي الرغم من قيامه بنقل ١٥٥٠ موظفا إلي الضرائب العامة تمهيدا لإلغاء ضرائب المبيعات نهائيا مما يؤكد أن قرار الدمج عشوائي وتم بطريقة غير مدروسة فكيف يقوم رئيس المصلحة بإلغاء ضرائب المبيعات ونقل موظفيها ثم يتخذ قرارا بتعيين ٣٨ موظفا واستلامهم العمل [١٦٩].

تجمهر أكثر من ١٥٠٠ من الأعضاء القانونيين العاملين بمصلحة الشهر العقاري ونظموا وقفة احتجاجية خلال نهاية شهر أكتوبر أمام مقر وزارة العدل احتجاجا علي تجاهل وزارة العدل الاستجابة لمطلبهم بصدور قانون جديد ينظم عملهم من شانه تحويل مصلحة الشهر العقاري إلي

[١٦٩] الأسبوع ٢٠٠٩/١١/١٣

هيئة قضائية مستقلة ، وقال أعضاء الشهر العقاري أن القانون المنظم لعملهم رقم ٥ لسنة ١٩٦٤ لم يتم تعديله حتى الآن وان تحويل المصلحة إلي هيئة قضائية يهدف إلي حماية مصالح المواطنين والحفاظ علي الثروة العقارية في مصر ، وادي الأعضاء القانونيين بمصلحة الشهر العقاري والذين أتوا علي باب وزارة العدل من جميع مكاتب الجمهورية قسما جماعيا بعدم التنازل عن مطلبهم مهما كانت النتائج والمضي نحو تحقيقه بجميع السبل السلمية والاحتجاجية ، وقال الأعضاء أن مشروع القانون قدم مرتين لمجلس الشعب المرة الأولي عام ١٩٦٩ ولم تتم مناقشته لوفاة الرئيس جمال عبد الناصر والمرة الثانية عام ٢٠٠٤ وتم تأجيله من قبل اللجنة التشريعية بسبب الموارد المالية ومنذ أكثر من شهر قدمه الأعضاء لمكتب وزير العدل عن طريق رئيس المصلحة إلا انه قوبل بتجاهل علي حد وصفهم ، وقد نظم ما يقرب من آلف عضو في مصلحة الشهر العقاري التابعة لوزارة العدل وقفة احتجاجية علي السلالم الخارجية لوزارتهم للمطالبة بتفعيل مشروع تحويل المصلحة إلي هيئة تضامنية مستقلة تحت مسمي هيئة الملكية العقارية وقدم الأعضاء خلال وقفتهم الشكر لوزير العدل علي تشكيله لجنة لرئاسة مشروعهم وتعليماته بإعداد مذكرة بما جاء بها مطالبين إياه بشرعة تفعيل المشروع وتقديمه إلي البرلمان في الدورة المقبلة وتجمع خلال الوقفة أعضاء المصلحة القانونية والماليون والكتابيون من جميع محافظات الجمهورية . هذا وقد اضرب الموظفين عن العمل وتوقفت اغلب مكاتب الشهر العقاري والتوثيق علي مستوي الجمهورية بعد إضراب موظفيها عن العمل لمدة يوم واحد خلال شهر نوفمبر اعتراضا علي تجاهل وزارة العدل لمطالبهم بتحويل مصلحة الشهر العقاري إلي هيئة قضائية مستقلة تحت مسمي هيئة الملكية العقارية الأمر الذي دفع وزير العدل إلي إصدار تعليمات لأمين المصلحة بتوزيع بعض العاملين بإدارتي القضايا والمطالبة في المحافظات علي مكاتب الشهر العقاري وطالب المفتشون الفنيون بحصر أسماء الأعضاء الذين تغيبوا عن العمل في مكاتب الشهر العقاري سواء قدموا أجازات رسمية أو تغيبوا دون عذر باستثناء مكتب كفر الشيخ الذي قام رئيس مركز الشرطة بحصر أسماء المتغيبين عنه بنفسه ، وفي الوقت الذي خلت فيه معظم مكاتب القاهرة والجيزة من الأعضاء باستثناء عضو واحد أو اثنين علي الأكثر في كل مكتب أغلقت مكاتب محافظات الصعيد بالكامل بينما التزم موظفو مكتب المنوفية بالحضور بعدما ترددت لديهم أنباء حول تهديدات بالتحويل للتحقيق وتوقيع عقوبات عليهم ، وأكد أعضاء مصلحة الشهر العقاري أنهم لن يتنازلوا عن مطلبهم بهيئة قضايا مستقلة مستندين إلي أن القانون يكفل لهم ذلك وأوضحوا أن مصلحة الموظفين تقتضي هذا التحول مشيرين إلي أن الإضراب رسالة للوزراء تفيد إصرارهم علي مناقشة مطلبهم ، وكان أعضاء مصلحة الشهر العقاري التابعة لوزارة العدل قرروا الإضراب عن العمل لمدة يوم واحد احتجاجا علي تجاهل لجنة مساعد وزير

العدل لشئون التشريع المشكلة بقرار من الوزير بحث مشروع تحويل المصلحة إلي هيئة قضائية مستقلة واحتجاجا علي رفض رئيس اللجنة حضور وفد عن أعضاء المصلحة جلساتها[١٧٠].

تجمهر معلمو الحصة في عدد من المحافظات وهددوا بالدخول في اعتصام مفتوح خلال الفترة القادمة احتجاجا علي تراجع وزير التربية والتعليم عن وعده لهم بالتعيين خلال اعتصامهم الأسبوع الماضي أمام مقر وزارة التربية والتعليم ، وحذر المركز المصري للحق في التعليم في بيان صادر عنه مؤخرا من أن انتهاك حقوق المعلمين سوف يؤدي لمزيد من تدهور أوضاع التعليم وأكد المركز علي كفالة حق كل معلمي مصر في العمل والأجر العادل[١٧١].

تجمهر عدد من العاملين المؤقتين بمجلس الوزراء وهددوا بالاعتصام أمام مكتب رئيس المجلس احتجاجا علي عدم تثبيتهم علي درجات وظيفة دائمة تنفيذا للحكم الذي حصلوا عليه من لجنة فض المنازعات واصفين العقود الموقعة معهم بالظالمة وتعطي الحق للمجلس في فصلهم دون مسئولية أو التزامات ، وأرسل العاملون استغاثة إلي الرئيس مبارك يطالبونه فيها بالتدخل شخصيا لإنهاء أزمتهم متهمين المجلس في الخطاب وأمينة العام بمخالفة البرنامج الانتخابي للرئيس وإجبارهم علي توقيع عقود تسلبهم حق المطالبة بتعيينهم ، وقال احد العاملين المؤقتين في المجلس اعمل في المراسم منذ ٨ سنوات تم خلالها تثبيت أبناء الكبار رغم أنهم تسلموا عملهم بعدي بعدة سنوات مع إنني أجيد ٣ لغات وتقارير رؤسائي عني ممتازة ، وكشف احد العاملين في إدارة الشئون الهندسية عن تلقيه تهديدات أمنية ضده وتهديده وأسرته بالتشريد إذا لم يوقع علي العقد الذي وصفه بعقد الإذعان موضحا أن البنود الموجودة لا تحمي حقوق من يوقعون علي هذه العقود [١٧٢].

أضرب نحو ٤٠٠ ممرض وممرضة بمستشفي الكوم التعليمي إضراباً عاماً عن العمل والتجمع بساحة المستشفي لحين تحقيق مطالبهم بالمساواة بزملائهم في المستشفات والمعاهد التابعة لوزارة الصحة في ثالث إضراب بعد إضرابهم الأخير في شهر أكتوبر في العام الماضي ، وعلي الفور تواجد عدد كبير من أفراد الأمن الذي حاصر المستشفي بثلاث سيارات امن مركزي وقام أفراده في زي ملكي بالتواجد داخل المستشفي التعليمي لمنع الممرضات من التجمهر اللاتي رفضن إنهاء الإضراب والرجوع إلي أقسامهم بالمستشفي حين بحث مطالبهم ، فيما قامت إدارة المستشفي بالاستغاثة بممرضات من الصحة لتقليل تأثير الإضراب علي الأقسام بالمستشفي ، واجتمع عدد كبير من القيادات الأمنية بمدير المستشفي ووكيل وزارة الصحة بالمنوفية لمنع آثار الإضراب وإقناع الممرضات أن إضرابهن جاء بعد أن سلكوا كل الطرق القانونية ومخاطبة كل

---

[١٧٠] المصري اليوم ٢٠٠٩/١١/١٣

[١٧١] نهضة مصر ٢٠٠٩/١١/١٤

[١٧٢] المصري اليوم ٢٠٠٩/١١/١٥

المسئولين في الدولة وعرض المشكلة عليهم وأيضا بعد فشل الإضراب السابق في تحقيق مطالبهن بصرف ٧٥% حوافز طبقا لقرار وزير الصحة لسنة ٩٨ الذي يشمل جميع العاملين بالقطاع الصحي وأيضا صرف نسبة تتراوح بين ٤٠% الي٦٠% جهود غير عادية[١٧٣].

تجمهر ممرضات كفر الشيخ بعد إصدار محافظ كفر الشيخ قرارا بوقف ونقل ٧ ممرضات وطبيب بسبب تنظيم وقفة احتجاجية ضد فصل حافز الإثابة والإضافي عن المرتب ، وقد شارك في الوقفة حوالي ١٠٠ممرضة ولجا المحافظ للأمن ليهددهن بالاعتقال [١٧٤].

اعتصم عدد كبير من العاملين بالشهر العقاري بدمنهور بمحافظة البحيرة داخل مبني مجمع المحاكم احتجاجا علي عدم توافر الاشتراطات الصحية في أماكن عملهم مما أصابهم بالعديد من الأمراض [١٧٥].

اعتصم ٥ عمال بالشئون الإدارية بهيئة السكة الحديد بمحطة طنطا محافظة الغربية احتجاجا علي عدم انتهاء انتدابهم وعودتهم إلي مقر عملهم الأصلي في المنصورة بعد مرور ١١ شهرا[١٧٦].

اعتصمت عشرات الزائرات الصحيات العاملات في التأمين الصحي بالإسماعيلية أمام مقر مستشفي التامين الصحي احتجاجا علي قرار نقلهن من القطاع الريفي إلي قطاع الحضر والمدن[١٧٧].

تجمهر معلمو المجال الصناعي بمحافظة الفيوم ونظموا وقفة احتجاجيا علي عدم استجابة مديرية التعليم طلبهم بتغيير عقود العمل من عادية إلي مميزة والتي يبلغ الراتب وفقا لها نحو ٣٥٠ جنيها في حين أن الأجر الذي يحصلون عليه في العقود العادية لا يزيد علي ٨٥ جنيها شهريا ، وقال احد المدرسين المحتجين فوجئنا قبل اشهر قليلة بقيام مديرية التعليم بالفيوم بالتعاقد مع مدرسي المجال الزراعي في نفس درجتنا للعقود المميزة وعندما طلبنا مساوتنا بهم ، قالت لنا وكيلة وزارة التربية والتعليم بالفيوم : انتم مش زيهم رغم العجز الكبير في مدرسي المجالات خاصة الصناعي[١٧٨].

أضرب نحو ٦٠ من الأطباء المنتدبين من مديرية الصحة عن العمل فى معهد دمنهور الطبى وتجمهروا أمام مبنى الإدارة للمطالبة بصرف الحافز الشهرى بنسبة ٣٠٠% من الراتب الاساسى عن الشهور منذ ابريل الماضى وحتى الآن [١٧٩] .

---

[١٧٣] نهضة مصر ٢٠٠٩/١١/١٧
[١٧٤] الأهالي ٢٠٠٩/١١/١٨
[١٧٥] نهضة مصر ٢٠٠٩/١١/٢١
[١٧٦] نهضة مصر ٢٠٠٩/١١/٢١
[١٧٧] نهضة مصر ٢٠٠٩/١١/٢١
[١٧٨] الدستور ٢٠٠٩/١١/٢٣
[١٧٩] المصرى اليوم ٢٠٠٩/١٢/٩

تجمهر أكثر من ١٣٠ موجها بإدارة أطفيح التعليمية بسبب عدم صرفهم لمكافأة "شهر من الراتب" فى الوقت الذى صرف فيه عدد قليل من زملائهم هذه المكافأة بنفس الإدارة ، كما صرفها زملاؤهم بالإدارات التعليمية الأخرى . وكانت محافظة حلوان قد قررت صرف مكافأة شهرا من الراتب بمناسبة عيد الأضحى وقد تم منح المكافأة للإداريين والعاملين بالإدارات التعليمية التابعة للمحافظة فيما عدا إدارة أطفيح التى منحت المكافأة للعاملين والإداريين بالإدارة وعدد قليل من الموجهين ، الأمر الذى أوجد حالة من الاحتقان والاستياء بين الذين لم يحصلوا على المكافأة [١٨٠].

تجمهر العشرات من أطباء الروماتيزم والطب الطبيعى التابعين لمستشفيات وزارة الصحة ونظموا وقفة احتجاجية أمام وزارة الصحة بمشاركة نقابة الأطباء اعتراضا على المخالفات القانونية التى يتسبب فيها اخصائى العلاج الطبيعى والمتمثلة فى السماح لهم باستخراج كارينة من نقابة العلاج الطبيعى بصفة "أطباء" بالمخالفة للقانون فضلا عن قيام اخصائى العلاج الطبيعى بفتح عيادات طبية وتوقيع الكشف الطبى على المرضى وكتابة روشتات لهم رغم أنهم غير مؤهلين لذلك وعدم أحقيتهم بفصلهم عن أقسام الروماتيزم والتأهيل بالمستشفيات [١٨١].

اضرب العاملون الإداريون في مديرية التربية والتعليم بالسويس المرحلة الأولي عن العمل خلال شهر فبراير احتجاجا علي حرمانهم من الكادر الخاص الذي يطبق علي المعلمين ووقع الإداريون في دفاتر الحضور والانصراف ثم غادروا المكاتب ، كما اضرب زملائهم في عدد من المدارس للسبب نفسه . قال رئيس اللجنة أن الإداريين في المديرية وعدد من المدارس لبوا دعوة اللجنة إلي الإضراب ، بينما اضرب نحو ١٥٠٠ من الإداريين والعمال بإدارة منوف التعليمية التابعة لمحافظة المنوفية عن العمل في مقر مدرسة منوف الابتدائية بنين ، حيث مقر إدارة الشئون الإدارية والتوجيه المالي بالتزامن مع إضراب باقي الإداريين والعمال في جميع مدارس القرى التابعة لمركز ومدينة منوف ، مطالبين بصرف حافز ٧٥% الذي وعد به الوزير وتم صرف شهرين ثم خصمه من الحوافز بأثر رجعي كما طالبوا بمساواتهم بالجهاز الإداري بالدولة . وقد قام الأمن بالسيطرة علي جميع المدارس المشاركة في الإضراب ومنع الإداريين المضربين عن العمل من الدخول أو الخروج من المدارس المتواجدين بها في محاولة للسيطرة علي الأزمة ومنعهم من التجمع في مكان واحد خاصة انه اليوم الأول في الفصل الدراسي الثاني . أكد العمال والإداريون أنهم ليسوا اقل من المدرسين الذين حصلوا علي المرحلة الأولي من الكادر وفي انتظار الثانية وأكدوا أن عبئا كبيرا يقع علي عاتقهم وأنهم يعملون طوال العام من خلال تسليم الكتب وتحرير كشوف وصرف رواتب مما يعرضهم للسرقة دون تامين وأكدوا مواصلتهم

---

[١٨٠] الاسبوع ٢٠٠٩/١٢/١١

[١٨١] الدستور ٢٠٠٩/١٢/١٤

الإضراب لحين الاستجابة لمطالبهم ، وفي القليوبية اعتصم الإداريون العاملون بالتوجيه المالي والإداري في إدارة طوخ التعليمية أمام الإدارة احتجاجا علي حرمانهم من كادر المعلمين بمرحلتيه وحافز الإثابة للمحليات بنسبة ٧٥% بعد وقف صرفه بحجة تقاضيهم مكافأة الامتحانات ، هذا وقد تظاهر أكثر من ١٠٠ موظف وإداري بإدارة كفر الزيات التعليمية لعدم صرف نسبة الـ ٥٠% التي حددها وزير التربية والتعليم تعويضا عن كادر المعلمين الذي يصرف للمدرسين . وأكد المتظاهرون خلال وقفتهم التي استمرت نحو ثلاث ساعات أنهم يعانون من ارتفاع الأسعار مثل زملائهم المدرسين وجميعهم في إدارة واحدة ، مشيرين إلي انه مر عام مالي كامل ولم تصرف لهم النسبة المقررة حتي الآن وتقدم العشرات من المتضررين بشكاوى إلي وزير التعليم والمالية لسرعة صرف الحافز لهم لمساعدتهم علي أعباء الحياة ، هذا وقد أعلنت رابطة " معلمون بلا كادر " عن تنظيم وقفة احتجاجية أمام مبني وزارة التربية والتعليم للاعتراض علي حرمان عدد كبير من المعلمين من الكادر ، وذكر المتحدث باسم الرابطة أنها تشكلت لتدافع عن حقوق المعلمين الذين لم يحصلوا علي حقهم من الكادر بالرغم من عملهم في وزارة التربية والتعليم وحصولهم علي مؤهلات جامعية . ومن ناحيته قال مساعد وزير التربية والتعليم أن الوزارة وافقت علي إلحاق المستبعدين من الكادر في اختبارات سوف تتم في شهر أغسطس القادم وسوف يشمل هذا من تم استبعادهم من أكاديمية المعلمين خلال الفترة الماضية في حين كادت الوقفة الاحتجاجية التي نظمها اتحاد معلمي الجيزة خلال شهر فبراير اعتراضا علي ربط التسكين باختبارات المرحلة الثانية من الكادر دون إجراء تدريبات سابقة تفشل حيث بلغ عدد المشاركين خمسة فقط من أعضاء الاتحاد فيما غاب عن الوقفة حركة " معلمون بلا نقابة " كما حدث توتر بين الأمن والمحتجين . وأرجح منسق رابطة اتحاد معلمي الجيزة ضعف العدد المشارك في الواقفة إلي النشرة التي أرسلتها الوزارة إلي مديريات التربية والتعليم والتي أكدت فيها سرعة صرف بدل المرحلة الثانية . واعتبر أن الاختبارات إهدار للمال العام غيتهم حتى يتم السماح لهم بالوقوف علي سلم نقابة المعلمين وبعد أن اتخذ المشاركون قرارا بفض الوقفة عادوا بعدها وانتظم الجميع علي السلم مطالبين وزير التربية والتعليم بالاستقالة والرئيس بصرف الكادر لكل المعلمين من أول يوليو الماضي ، في حين أضربت معلمات رياض الأطفال عن العمل بسبب رفض محافظ بني سويف الاستجابة لطلباتهن بالتعاقد معهن بعضوية دائمة وهدد مئات المعلمين من الراسبين في اختبارات الكادر في محافظة الفيوم بالإضراب عن العمل بعد أن تم إعلان رسوبهم في الكادر وطالبوا بمساواتهم مع المعلمين الذين تجمعوا أمام مديرية التربية والتعليم بالفيوم بإعادة تصحيح أوراق الامتحان الخاص بهم ومساواتهم مع زملائهم وكشف معلمون عن أنهم فاجئوا برسوبهم في امتحان الكادر بالرغم من أن زملائهم الذين أجابوا نفس الإجابات تم إعلان نجاحهم بعد إعادة تصحيح أوراقهم وأكدوا علي أنهم تقدموا بطلبات لإعادة تصحيح أوراق إجاباتهم لكن تم

رفض طلباتهم ، بينما اعتصم ٢٠٠ موظف وإداري وعامل بإدارة طوخ التعليمية أمام المجلس المحلي للمطالبة بتسكينهم علي درجات مالية جديدة توفر لهم الحصول علي الكادر مثل بقية زملائهم المدرسين . وانتقل وكيل مديرية التربية والتعليم إليهم واجتمع معهم بقاعة الاجتماعات بغدارة غرب ، وأكد لهم انه سيتم إرسال مذكرة تتضمن شكواهم لوزير التعليم . وقال أحد المعتصمين : أننا كموظفين في المدارس نبذل جهدا كبيراً في عمل المرتبات والحسابات الخاصة بالمدرسين ولا تقل أهمية في العمل عن بقية المدرسين ورغم ذلك لم يشملنا قرار الكادر . من جانبه وعد محافظ القليوبية بعقد لقاء مع عدد من الموظفين بقاعة المجلس المحلي بغرب شبرا الخيمة للاستماع لشكواهم . وقال عضو لجنة الدفاع عن العاملين بالتربية والتعليم بالسويس انه تلقي عدة رسائل من الإداريين العاملين في التعليم في محافظة الإسماعيلية وإدارات روض الفرج وشبرا التعليمية والمحلة بالانضمام إلي الإضراب الذي دعت إليه اللجنة ، ودعا كل الإداريين والعاملين بالتعليم في مختلف المحافظات إلي الإضراب للمطالبة بالكادر الخاص للمعلمين أو إقرار أجور عادلة تكفل حياه كريمة للعاملين بالتعليم ، هذا وقد أضراب الآلاف من الإداريين العاملين بوزارة التربية والتعليم في كل المحافظات عن العمل وسط حراسة أمنية مشددة احتجاجا علي عدم إدراجهم في الكادر الخاص للمعلمين وإيقاف صرف الحوافز الخاصة بهم حيث دخل قرابة الألف إداري وعامل من محافظة المنوفية في إضراب شامل عن العمل ونظموا أكثر من وقفة احتجاجية مطالبين بصرف حافز الـ ٧٥% كما وعدتهم الوزارة وطالبوا بمساواتهم بالموظفين في الجهاز الإداري للدولة في قطاعات الصحة والتموين والمحليات ، فيما قامت الإدارة التعليمية ببركة السبع بمنع المئات من العمال والإداريين من الانضمام إلي وقفات زملائهم وهددهم بالخصم والإحالة للتحقيق ومجالس التأديب وقال بيان لإداريي المنوفية أن الدولة تجاهلتهم بعدم إدراجهم في الكادر الخاص رغم أن مجلس الشعب أوصي بمنحهم حافز الإثابة مؤكدين ضرورة مساواتهم مع المعلمين في تطبيق الكادر وحافز الـ ٧٥% وإنشاء نقابة مستقلة لهم . وفي البحيرة التي بادرت بالإضراب واصل مئات الإداريين والعمال لليوم الثاني علي التوالي إضرابهم عن العمل احتجاجا علي عدم تنفيذ مطالب إدراجهم في الكادر الخاص حيث توقف العمل تماما داخل الإدارات التعليمية بالمحافظة وطالب المضربون بصرف الشيكات الخاصة بالرواتب في معظم المدارس وقام الأمن بتطويق المدارس بالجنازير علي المدرسين والطلاب والإداريين لمنعهم من الخروج في حين أصدر وكيل وزارة التربية والتعليم بالبحيرة تعليماته لمدير الإدارة التعليمية بايتاي البارود بتحويل كل العمال والإداريين المضربين إلي التحقيق خاصة الذين لم يوقعوا في كشوف الحضور والانصراف ، وفي محافظة الدقهلية نظم المئات من إداريي التربية والتعليم بإدارة تمي الامديد إضرابا عن العمل استمر لخمس ساعات رفعوا خلاله شعارات ولافتات تطالب بالإبقاء علي حافز الـ ٥٠% الذي قررت وزارة التعليم إلغاءه وتحصيله بأثر رجعي من رواتبهم

عن الشهرين الماضيين ومساواتهم بالمعلمين في مزايا الكادر الخاص . وفي محافظة الغربية يعتزم قرابة الخمسة آلاف من إداري وعامل في أدارت شرق وغرب المحلة التعليميتين الدخول في إضراب مفتوح عن العمل والاعتصام أمام مبني الإدارتين احتجاجا علي عدم شمولهم بالكادر الخاص وإيقاف صرف الحوافز . ويدخل اليوم الرابع آلاف إداري في كفر الشيخ بالإضراب المفتوح عن العمل والاعتصام أمام نقابة المعلمين بالمحافظة للمطالبة بدخول مزايا الكادر الخاص داعين إلي التفات وزير التعليم لليهم وإصدار فوري بصرف حوافز الكادر لهم ، هذا وقد أعلن إداريو التعليم بمحافظات أسيوط والمنيا والجيزة والقليوبية والمنوفية مشاركتهم في الإضراب الذي دعت إليه " لجنة الدفاع عن حقوق العاملين بالتعليم " ويستمر ليومين للمطالبة بضمهم إلي كادر المعلمين أو تحسين أجورهم وقال رئيس لجنة الدفاع عن العاملين بالتعليم أن عدد المحافظات المشاركة في الإضراب يرتفع بذلك إلي ١٠ محافظات بعدد تلقي اللجنة تأكيدات بمشاركة محافظات القاهرة والإسماعيلية والغربية والفيوم والسويس وأكد أن الإضراب يبدأ بتوقيع الإداريين العاملين في المديريات والإدارات التعليمية والمدارس في دفاتر الحضور والامتناع عن العمل . وكشف عن استدعاء مباحث أمن الدولة لبعض أعضاء اللجنة خاصة بمدينة المحلة للضغط عليهم ومطالبتهم بعدم المشاركة في الإضراب مع تهديدهم بالاعتقال ، ونظم إداريو وعمال إدارة بركة السبع التعليمية بمحافظة المنوفية وقفة احتجاجية أمام مبني الإدارة للمطالبة بصرف حافز الإثابة الذي أوصي به مجلس الشعب عندما اقر كادر المعلمين وحرم منه الإداريين والعمال ومشرفي المكتبات والأخصائيين الاجتماعيين وطالب المحتجون خلال الوقفة التي استمرت ساعة بإعادة صرف حوافز الحكم المحلي الذي صرفته الوزارة لهم بواقع ٧٥% منذ شهر مايو الماضي ثم ألغته وخصمته من المرتبات وكشفت أجهزة الأمن واللجان النقابية بمديريات التعليم في القاهرة والمحافظات جهودها لاحتواء غضب نحو ٥٠٠ آلف عامل وإداري وفني يعتزمون تنظيم إضراب شامل عن العمل احتجاجا علي رفض وزارة المالية صرف حافز الإثابة لهم بنسبة ٤٠% من الأجر الأساسي تعويضا عن حرمانهم من كادر المعلمين فضلا عن رفض زيادة حافز المحليات من ٢٥% إلي ٧٥% الذي اقره الرئيس لجميع العاملين بالمحليات . وأكد نائب رئيس النقابة العامة للعاملين بالتعليم رفض النقابة الاعتصامات والاضرابات ، وشهدت محافظات البحيرة والدقهلية والمنوفية إضراب واعتصام نحو ٢٠ آلاف من العاملين بإدارات التربية والتعليم للمطالبة بصرف حافز الإثابة ففي البحيرة نظم نحو ٢٠٠٠ من العاملين بإدارتي بندر كفر الدوار وايتاي البارود إضرابا عن العمل وأكدوا استمرارهم في الإضراب حتى تتم مساواتهم بزملائهم في الجهاز الإداري للدولة أو تطبيق كادر خاص عليهم أسوة بالمعلمين ، واعتصم ٦٢٠ إداريا في إدارة تمي الامديد بالدقهلية وقام وكيل وزارة التربية والتعليم بمقابلتهم وإعداد مذكرة بمطالبهم لعرضها علي وزير التعليم . وفي المنوفية نظم أكثر من ٣٥٠ من

العاملين بإدارة بركة السبع وقفة احتجاجية طالبوا خلالها بتشكيل نقابة حرة مستقلة وتخصيص كادر للفئات المحرومة منه ، هذا وقد علق آلاف الإداريين والعاملين في وزارة التربية والتعليم إضرابهم عن العمل للتفاوض مع الحكومة حول صرف حافز الإثابة بنسبة ٥٠% وقرروا معاودة الإضراب لمدة ثلاثة أيام أخري في حالة عدم الاستجابة لمطالبهم وشدد الإداريون علي المشاركة في الاعتصام الذي دعت إليه لجنة الدفاع عن حقوق العاملين بالتعليم أمام مجلس الشعب ، وقال وزير التربية والتعليم في تصريحات صحفية أن الوزارة تنسق حاليا مع وزارة المالية لتنفيذ توصية مجلس الشعب بصرف حافز إثابة ٥٠% للفئات المعاونة في العملية التعليمية التي لا يسري عليها كادر المعلمين وأوضح أن هؤلاء كانوا يشغلون وظائف تعليمية وخضعوا للكادر والذين تم إلحاقهم بمديريات التعليم والإدارات وصرفوا المرحلة الأولي من الكادر بواقع ٥٠% وقال أن الأمر متروك لاختيارهم لمن أراد التسكين في المرحلة الثانية للمستويات الخمسة التي نص عليها قانون التعليم المعدل ، بينما اعتصم موظفو إدارة شبرا الخيمة وطوخ التعليمية مطالبين بمساواتهم بكادر المعلمين وهددوا باستمرار الاعتصام والإضراب عن العمل في حالة عدم استجابة المسئولين لمطالبهم المشروعة بعد تقديمهم عدة تظلمات إلي جميع الجهات المعنية دون جدوى . وفي لقاء مع موظف بإدارة طوخ التعليمية قال أن جميع المدرسين بالتربية والتعليم سيصرف لهم كادر بواقع ٥٠% وكذلك المحليات تم تسوية حالتهم وتضاعفت مرتباتهم إلا نحن ، مضيفا بأنه تم إرسال عدة تظلمات إلي الجهات المعنية دون أن يتحرك ساكن لأي مسئول مطالبا بمساواة الإداريين بالمعلمين ، في حين اضرب الآلاف من العاملين والإداريين والفنيين ممن لم يشملهم كادر المعلمين بمديريات التربية والتعليم عن العمل في نحو ٢٥ ألف منشأة احتجاجاً علي رفض وزير المالية صرف الحافز المقرر للعاملين بالمحليات بنسبة ٥٠% من الأجر الأساسي بالنسبة للعاملين بوحدات الإدارات المحلية في المحافظات ، والمنصوص عليه في القانون. من جانبه اتهم رئيس النقابة العامة للعاملين بالتربية والتعليم ، وزارة التربية والتعليم في الحقل التعليمي لافتا إلي أن ميزانية الوزراء كان بها وفر في العام الماضي ولم يستفيد منه احد من العاملين وتمت إعادته لوزارة المالية . وقال أن جميع العاملين والإداريين يعشون حاليا حالة من الغليان بسبب رفض الحكومة مساواتهم بالمدرسين . الذين حصلوا علي الكادر وأهملتهم رغم أنهم شركاء مع المدرسين في العملية التعليمية وأكد أن المرحلة المقبلة سوف تشهد المزيد من الغضب من قبل العاملين في حالة إصرار وزير المالية والتربية والتعليم علي تجاهل مطالبهم موضحا أن النقابة قامت برفع دعوي قضائية بالنيابة عن عمالها أمام القضاء الإداري . وشهدت الإدارات التعليمية في القاهرة والمحافظات عددا من التجمعات العمالية كان أبرزها في إدارات شمال شرق مدينة نصر والبحيرة والغربية التي وقعت بها مشاحنات بين المواطنين والمضربين بسبب رفض العمال استخراج بيانات نجاح لهم تم علي أثرها استدعاء الشرطة وتحرير محاضر

للمضربين ، في حين تقدم عشرات الموظفين بإدارة ساقلته التعليمية بسوهاج والذين يعملون كإداريين وعمال ومحققين وموجهين حاليين وأمناء معامل بشكاوى إلي رئيس الجمهورية ووزير التربية والتعليم طالبوا فيها بضرورة مساواتهم بالمدرسين وحصولهم علي الكادر . وقال الموظفون الذين اعتصموا بمبني إدارة ساقلتة التعليمية أنهم يعملون بشكل لا يقل عن المدرسين في شيء وأنهم منذ عشر سنوات لم يتم تعيين أي موظف جديد في الإدارة وهدد المعتصمون بالإضراب عن العمل إذا لم يتم مساواتهم بالمدرسين ، وفي المنيا طالب الإداريون والعمال المشتركين بالنقابة العامة للتعليم والبحث العلمي بضرورة صرف الـ ٥٠% الخاصة بحافز الإثابة للمحليات أسوة بالعاملين في المحليات . من جانب آخر تقدم ٦٠٠ عامل وإداري بطلبات مجمعة إلي اللجنة النقابية للعاملين بالتربية وصندوق الزمالة والرعاية الاجتماعية واتهم الأعضاء رئيس النقابة العامة للتعليم والبحث العلمي بالقاهرة بالتقاعس عن الحصول علي حقوقهم أسوة بالمدرسين الذين حصلوا علي الكادر بينما هم لم يحصلوا عليه رغم أنهم يعملون في حقل واحد ورفضت وزارة المالية صرف حافز الإثابة للإداريين بوزارة التربية والتعليم ، وقال وكيل وزارة المالية أمام لجنة القوي العاملة بمجلس الشعب أن الإداريين لا يستحقون صرف الحافز بموجب القانون ، فيما واصل أكثر من ٧ آلاف موظف في محافظات الشرقية والغربية والدقهلية إضرابهم عن العمل مهددين بنقل الإضراب أمام مقري مجلسي الوزراء والشعب . وشهد اجتماع لجنة القوي العاملة بمجلس الشعب مناقشة ساخنة حول أحقية إدرايى التربية والتعليم في صرف حافز الإثابة ، في السياق نفسه واصل نحو ٨ آلاف إداري إضرابهم في ٣ محافظات ففي الشرقية نظم أكثر من آلف إداري بمركز الحسنية وقفة احتجاجية وأضربوا عن العمل وأعلن العاملون بإدارة بلبيس الإضراب داخل مكاتبهم وقال عدد منهم أنهم تعرضوا للتهديد من مديري الغدارات التعليمية لإجبارهم علي التراجع . وفي الغربية واصل أكثر من ٦ آلاف إداري إضرابهم عن العمل واعتصموا امام الإدارات التعليمية وأكد عدد منهم استمرارهم في الإضراب لحين استجابة التربية والتعليم لصرف حافز الإثابة وتطبيق كادر خاص لهم وأعلنت اللجنة العامة لإضراب الإداريين وعمال التربية والتعليم عن أن ممثلي اللجنة من المحافظات بدأوا إضرابا تصاعديا عن إعمال الماهيات مؤكدة تنسيقها مع عمال التربية والتعليم الذين قالت اللجنة العامة : إنهم استجابوا للبيان وأعلنوا عن مشاركتهم في احتجاجات الإداريين للمطالبة بكادر خاص بهم يساويهم بالمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين وحافز إثابة ٧٥ كباقي موظفي المحليات . وقد دخل إداريو وعمال السويس في إضراب عن العمل وتقرر أن يدخل إداريو وعمال الغربية والمنوفية والقليوبية والجيزة والفيوم في الإضراب التصاعدي بدءا من يوم الثلاثاء المقبل حسب اتفاق ممثليها في لجنة الإضراب مشددين علي أنهم لن يتراجعوا عن مطالبهم وادي هذا إلي إصابة قطاع الامتحانات بالشلل مؤكدين عدم تراجعهم عن الإضراب حتى تتحقق المطالب

داعين إداريي وعمال الصعيد إلي الصحيان والمشاركة في الاحتجاج من اجل حافز الإثابة وكادر مالي خاص وحد ادني للأجر ، وفي الغربية أكد إداريو الإدارات التعليمية العشر التزامهم بالمهلة التي أعلنوها للاستجابة لمطالبهم ، وفي السويس عاد الإداريون مرة أخري إلي إضرابهم وأعلنوا عن أنهم مستمرون في الإضراب حتى حصول العمال والإداريين علي حافز إثابة وكادر مساوى لكادر المعلمين ، بينما اضرب المعلمين عن العمل من عمال المخازن وإداريو شمال وجنوب المحافظة حيث أعلنوا عن أنهم سيعتصمون أمام الإدارات ولن يقوموا بتنفيذ أي أعمال حتى صرف حافز الإثابة فيما دعا البعض الأخر إلي معاودة الاعتصام أمام مجلس الوزراء مؤكدين عدم تراجعهم عن جميع مطالبهم ومهددين بشل مسيرة الامتحانات وأعمال المطبعة السرية حال عدم حصولهم علي جميع حقوقهم . وفي الإسكندرية تأجل إضراب أداريها وعمالها في الإدارات الذي كان مقررا بعد إبلاغ مديري الإدارات بالمحافظة ممثلي الإداريين والعمال بان وزير التعليم الذي زار الإسكندرية سوف يناقش بشكل جاد مطالبهم في كادر خاص وحافز إثابة خلال الاجتماع الذي لم ينته ، هذا وقد قرر مجلس إدارة النقابة العامة للعاملين بالتعليم والبحث العلمي تنظيم اعتصام سلمي بمقار مديريات وإدارات التربية والتعليم بالمحافظات خلال شهر مارس يشارك فيه نحو ٥٢٦ ألفاً من العاملين احتجاجاً علي رفض زيادة حافز الإثابة بنسبة ٥٠% من الأجر للذين لم يشملهم كادر المعلمين . ووافق مجلس النقابة في اجتماعه برئاسة رئيس النقابة وبحضور رؤساء اللجان النقابية بالتربية والتعليم علي أن يبدأ الاعتصام بوقفة احتجاجية لمدة ساعتين علي أن يكون الاعتصام في اليوم التالي طول ساعات العمل . وفي حالة عدم الاستجابة لمطالبهم قررت النقابة تنظيم مسيرات لجميع العاملين للتجمع إمام مديريات التربية والتعليم نهاية مارس . وقال رئيس نقابة العاملين بالتعليم إن النقابة لجأت لطريق مسدود مع الحكومة لافتاً إلي أن بالاعتصامات السلمية التي ستنظمها لن تكون الأخيرة متوعداً بتصعيد يصل إلي الإضراب العام عن العمل في حالة عدم الاستجابة لمطالب النقابة وأعضائها . وبدأ العاملون في المحافظات الاستجابة لدعوة الاحتجاجات ففي الدقهلية أرسلت اللجنة النقابية للعاملين بالتربية والتعليم خطابات للإدارة وديوان عام المديرية والمدارس بخطة عمل اللجنة للتضامن مع الإداريين للحصول علي حافز الإثابة بأثر رجعي ، وفي كفر الشيخ عقدت اللجنة النقابية بالمحافظة اجتماعا لمناقشة كيفية التعامل مع الأزمة والالتزام بدعوة نقابة العاملين بالتعليم بمكيالين وصرف بدل الإثابة لزملائهم في المحليات ، وفي الإسكندرية قال أمين عام اللجنة النقابية بمديرية التربية والتعليم أن اللجنة قررت عقد اجتماع لبحث سبل تصعيد الاحتجاجات مؤكداً أن إداريي الإسكندرية لن يتنازلوا عن حقهم في حافز الإثابة ، بينما أعلن الإداريون العاملون في المدارس والإدارات التعليمية بمحافظة كفر الشيخ الإضراب عن العمل والاعتصام أمام مبني كل جهة عمل بعد التوقيع في دفاتر الحضور ، وأحالت إدارة شمال الجيزة

التعليمية ١٢٩ موظفاً إدارياً إلي الشئون القانونية بالإدارة للتحقيق معهم بتهمة المشاركة في إضراب الإداريين وأصدرت مدير عام الإدارة قراراً بالتحقيق وإلغاء الأجازات التي حصل عليها الموظفون في يوم الإضراب رغم اعتمادها وموافقة مدير شئون العاملين عليها . وقال الإداريون أن وزير التربية والتعليم أصدر منشوراً رسمياً للإدارات بإحالة كل من يشارك في الإضراب للتحقيق وتوقيع جزاءات وخصومات عليه وأعلن الإداريون المحولون للتحقيق أنهم سيقيمون دعوى قضائية ضد الوزير والمديرين الذين أصدروا قرارات ضد الإداريين وصفوها بالتعسفية وغير القانونية وقالوا إن الإدارة أحالت عددا من الإداريين للتحقيق رغم عدم مشاركتهم في الإضراب الأخير . من ناحية أخري قال مدرسو وموجهو مادة الزخرفة البالغ عددهم ٣٠٠ في مديرية التربية والتعليم بمحافظة الدقهلية أنهم قرروا البدء في اختيار مجموعة منهم تمهيدا لتشكيل لجنة لاستعادة حقوقهم بعد أن رفضت الوزارة والمديرية عقد امتحانات الكادر رغم عقدها في أغسطس الماضي ورفض المسئولون إثبات عدم وصول أوراق الأسئلة إلي اللجان وأعلنت اللجنة العامة لإضراب الإداريين وعمال التربية والتعليم أن موعد الإضراب عن العمل والاعتصام المفتوح سيكون أمام مقر مجلس الوزراء داعية جميع الزملاء علي مستوي الجمهورية للحضور والالتزام بالموعد المحدد للمطالبة بإدراج الإداريين ماليا في كادر المعلمين وصرف حافز إثابة بنسبة ٧٥% لجميع العاملين بالتربية والتعليم من إداريين ومعلمين وعمال واستنكرت اللجنة العامة تصريحات وزير التربية والتعليم الصحفية المهنية للإداريين والعمال والمهمشة لدورهم والمؤكدة علي عدم تساويهم بالمعلمين ، وأعلن إداريو الغربية في الاعتصام العام مؤكدين أنهم منحوا الحكومة مهلة كبيرة لكن تصريحات وزير التربية والتعليم جاءت حادة ومهينة وتكشف نية الحكومة السيئة تجاه مطالب الإداريين ، وقال مسئول بنقابة العاملين بالتعليم والبحث العلمي أن الإداريين في المحافظة سوف يستقبلون وزير التعليم بتنظيم إضراب رداً علي تصريحاته لمشاعر الإداريين وعمال المدارس مشيراً إلي أن إداريي المنيا يؤيدون اعتصام اللجنة العامة لإضراب الإداريين وعمال التعليم المقرر له يوم ٢٩ مارس الجاري أمام مجلس الوزراء ويعتزمون المشاركة فيه ، وقد تجمهر عشرات المدرسين احتجاجاً علي حرمانهم من علاوة الكادر وقد زحف المدرسون من مناطق حلوان والتبين وبعض مناطق القاهرة الكبري إلي مقر الوزارة بوسط القاهرة منددين بحرمان من لم يشاركوا في الاختبارات أو من رسبوا من علاوة الكادر التي خصصها الرئيس لرفع المستوي للمدرسين إلا إن وزير المالية ابتدع فكرة الامتحانات واقنع بها وزارة التربية والتعليم وهي مثلت إهانة بالغة للمدرسين وكان النائب قد تقدم بطلب إحاطة إلي رئيس الحكومة ووزيري المالية والتربية والتعليم يطلب فيه السماح بصرف علاوة الكادر لكافة المدرسين ، بينما شهدت القاهرة وعدد من المحافظات يوما جديداً من المظاهرات والإضرابات عن العمل والوقفات الاحتجاجية شارك فيها الآلاف من إداريي التعليم وروابط المعلمين ومدرسيي الخط العربي

للمطالبة بصرف حافز الإثابة أو ضمهم لكادر المعلمين وهو يوم وصفه رئيس النقابة العامة للعاملين بالتعليم ب " الناجح " في التعبير عن غضب العاملين والإداريين من عدم تحقيق مطالبهم . ففي القاهرة تظاهر العشرات أمام مقر مجلس الوزراء مطالبين الرئيس بالتدخل لحل الأزمة قبل أن تتفاقم كما طلبوا بإقالة حكومة معلنين تحويل المظاهرة إلي اعتصام مفتوح لحين صدور قرار يحقق مطالبهم ، فيما طالب معلمو الخط العربي بمنحهم عقوداً تضمن بقاءهم في العمل بدلاً من التشرد مؤكدين أنهم يحصلون علي ١٥٠ قرشا في الحصة الواحدة وهو ما يجعل راتب المعلم لا يتجاوز ٥٠ جنيها شهرياً . بعد ساعة من بداية المظاهرة انتقل معلمو الخط إلي مجلس الشعب لمطالبتهم بإعادة النظر في قانون الكادر الذي حرمهم من التعيين . وشهدت محافظات الفيوم والشرقية والدقهلية والغربية وبني سويف وكفر الشيخ وسوهاج والمنيا والسويس وأسيوط والإسكندرية والبحيرة إضرابا ووقفات احتجاجية في مقار العمل وأمام بعض الإدارات التعليمية وأكد رئيس النقابة العامة للعاملين إن النقابة نجحت في تنظيم اعتصام ووقفات احتجاجية في مختلف محافظات الجمهورية للتعبير عن غضب الأعضاء عن عدم استجابة وزارة المالية لمطالبهم بصرف حافز الإثابة بواقع ٥٠% من الأجر الأساسي وقال أن النقابة العامة تملك من المقومات ما يساعدها علي تنظيم أكبر حركة احتجاجية في تاريخ مصر ولكنه استدار مؤكداً عدم تأييد النقابة للوقفة أمام مجلس الوزراء ، وفي الفيوم واصل الآلاف من الإداريين إضرابهم عن العمل ونظموا أكثر من وقفة احتجاجية خلال شهر ابريل وسدوا وافترشوا الشوارع المؤدية إلي إدارة سنورس وسط تطويق أمني شديد هاتفين بمطالبهم مؤكدين امتناعهم عن أعمال الامتحانات . وفي كفر الشيخ دخل أكثر من ٤٥٠٠ إداري وعامل اليوم الثاني للإضراب عن العمل أمام الإدارات التعليمية ورفعوا اللافتات وهتفوا ضد وزير التعليم ، وفي الأقصر عقدت لجنة التعليم بمجلس الشعب اجتماعاً ساخنا مع أعضاء نقابة المعلمين ولجانها في بعض الإدارات حول أزمة الإداريين حيث أكد نقيب المعلمين تضامن معلمي الأقصر مع عدالة مطالب الإداريين وعمال المدارس والإدارات في صرف حافز الإثابة والمساواة مالياً مع المعلمين ، وفي أسيوط دخل أكثر من ثلاثة آلاف عامل وإداري في كل إدارات المحافظة في إضراب عن العمل واعتصموا إمام الإدارات ، وفي الغربية تصاعدت حدة الاحتجاج للإداريين في اليوم الثاني لاعتصامهم العام حيث نظم إداريو إدارة غرب بالمحلة الكبري أول مظاهرة لهم إمام الإدارة رددوا فيها العديد من الهتافات ، وتظاهر المئات في شبين الكوم وقويسنا إمام مقر إدارتهم التعليمية للمطالبة بالحافز وكادر خاص ، بينما اضرب نحو ١٢٠٠ إداري وعامل بإدارة بركة السبع التعليمية عن العمل في إطار التصعيد من أجل مطالبهم فيما شهدت إدارات أشمون ومنوف والشهداء وسرس الليان ومديرية التربية والتعليم بشبين الكوم إضرابات جزئية للعمال والإداريين ، وواصل عشرات الآلاف من الإداريين الإضراب عن العمل فيما قررت اللجنة العليا للدفاع عن

حقوق الإداريين نقل احتجاجاتها من أمام مجلس الوزراء إلي المديريات التعليمية في المحافظات ودعت كل الإداريين وأمناء المخازن وعمال المدارس إلي الاستمرار في الإضراب عن العمل احتجاجاً علي مماطلة وزارتي المالية والتعليم في صرف حافز الإثابة دفعة واحدة والموافقة علي تعديل قانون كادر المعلمين لإدراج الإداريين وعمال المدارس فيه مؤكدة أن الإداريين سيقاطعون أعمال الامتحانات لكل الشهادات إذا لم توافق الحكومة علي المطالب فوراً ، وأكد عشرات الإداريين بالإسكندرية أن مباحث امن الدولة استدعتهم وهددتهم بالنقل والفصل والاعتقال مشيرين إلي أن مسئولي أيضا بمديرية التربية والتعليم لوحوا لهم بالنقل والفصل . فيما أصيبت العملية التعليمية في ١٧ إدارة بالدقهلية بالشلل التام في اليوم الثاني للإضراب . وفي الفيوم نظم المضربون أكثر من وقفة احتجاجية وسط تطويق أمني شديد. وفي كفر الشيخ اضرب أكثر من ٤٥٠٠ إداري وعامل لليوم الثاني وهتفوا ضد وزير التعليم . وفي السويس أكد المئات من الإداريين وعمال المدارس والإدارات إنهم لن يقوموا بإعمال الامتحانات وسيواصلون الإضراب . وفي أسيوط اعتصم ثلاثة آلف عامل وإداري إمام الإدارات ورفضوا التهديدات الأمنية وقرروا مواصلة الإضراب حتى صرف الحافز وقد أعلنت اللجنة العليا للدفاع عن حقوق الإداريين أنها ستحتج أمام وزارة المالية في منتصف ابريل الجاري للمطالبة بكادر لجميع الإداريين وعمال المدارس وصرف حافز الـ ٧٥% إثابة محليات ، وقالت اللجنة العليا في بيان لها انه تدعو جميع الإداريين وعمال المدارس إلي الامتناع نهائيا عن أعمال الامتحانات حال عدم تنفيذ المطالب ، وفي الإسكندرية أعلنت اللجان النقابية بالإدارات التعليمية عن مشاركتها في الوقفات الاحتجاجية التي يتم تنظيمها يوم ١٥ ابريل القادم للمطالبة بصرف المستحقات المالية للإداريين بالتربية والتعليم ، في حين أعلنت حركة " من حقنا " التي شكلها الإداريون بالإسكندرية عن تنظيمها احتجاجات أمام الإدارات التعليمية بالمحافظات بالتزامن مع احتجاجات القاهرة . وفي الغربية بدأت تجهيزات آلاف الإداريين لإضراب ١٥ ابريل الجاري أمام وزارتي المالية والتربية والتعليم الذي يشارك فيه قرابة ٢٠ ألف إداري وعامل ، وفي البحيرة رحب مئات الإداريين بالمشاركة في أي احتجاج يقربهم من مطالبهم التي تستخف بها الحكومة علي حد وصفهم مؤكدين أنهم سيشاركون في اعتصام القاهرة وان بعضهم سيمتنع عن العمل في الإدارات التعليمية يوم الاعتصام أمام وزارة التعليم منتصف الشهر الجاري . ويخضع ٢٥ إداريا وإدارية بالأقصر لتحقيقات موسعة من أجهزة الأمن والشئون القانونية بالإدارة التعليمية بدعوي اعتراضهم سيارة وزير التعليم خلال زيارته الأخيرة لمدينة الأقصر وتجمهرهم أمام ديوان مجلس المدينة للمطالبة بصرف حافز الإثابة إلا أن حرس رئيس مدينة الأقصر ابعد الإداريين المحتجين عن طريق الوزير ، في حين تجمهر الإداريون بالفيوم وقامت الأجهزة الأمنية بمنع قيامهم بالوقوف أمام ديوان عام مديرية التربية والتعليم بالمحافظة للمطالبة بمنحهم حافز الإثابة المقرر لهم بنسبة

٥٠% من الراتب الأساسي أسوة بالمعلمين وذلك أثناء زيارة وزير التعليم لمدرسة الفيوم الثانوية للبنات المجاورة للمديرية وهتف الإداريون من الأدوار العليا بالمديرية بمقابلة الوزير لعرض مطالبهم وأكدوا أنهم لا يعطون دروسا خصوصية مثلما يفعل المدرسون ويحصلون علي الكادر بعدما تخلت عنهم الحكومة مؤكدين أنهم يطلبون ذلك بعزة وكرامة في حقوقهم . من جانبها نفت وكيل أول وزارة التعليم أنها منعت الوقفة الاحتجاجية للإداريين وأنها معهم بالطرق الشرعية ، بينما اضرب آلاف الإداريين علي مستوي الجمهورية عن العمل بعد تعليقهم الإضراب خلال شهر يونيو احتجاجا علي حرمانهم من حوافز الإثابة وعدم إدراجهم في مزايا الكادر الخاص للمعلمين معلنين رفضهم التام لتصريحات التخدير التي أطلقها وزير التعليم قبل ثلاثة أيام حول قرب صرف حافز الإثابة بنسبة ٥٠% للإداريين دون تحديد موعد للصرف ومنفذين رفضهم العودة لممارسة أعمالهم الخاصة بإعداد كشوف الحسابات والرواتب والأعمال الإدارية داخل المدارس ، هذا وقد واصل الآلاف من الإداريين في الدقهلية إضرابهم عن العمل من داخل مكاتبهم رافضين الإذعان لتعليمات مديري المدارس والإدارات التعليمية الذين أكدوا لهم وجود مفاوضات بين بعض المحافظين مع وزير التعليم والمالية حيث شهدت إدارات شرق وغرب التعليمية بالمنصورة عزوف عدد كبير من الإداريين علي مواصلة أعمالهم وسط صفوف أمنية شديدة معلنين رفضهم إعداد استمارات المرحلة الثانية لكادر المعلمين إلا بعد صرف حافز الـ ٧٥% أسوة بمعلمي المرحلة الثانية من الكادر مشيرين إلي أنهم يعانون ظروفا معيشية صعبة . فيما شهدت إدارتا دكرنس وشربين التعليميتان اكبر تأثر بسبب إضراب الإداريين حيث أصيبتا بالشلل التام والتكدس لإعمال وإجراءات صرف الرواتب والحسابات فيما اتهم إداريو الدقهلية نقابة المعلمين بالتخلي عنهم في مطالبهم رغم أنها حسب قولهم قناة شرعية لتوصل مطالبهم . وفي أسيوط التي شهدت هدوءا في الأيام الماضية قرر قرابة المائتي اخصائى تكنولوجيا تعليم بمركز ديروط تنظيم وقفة احتجاجية أمام إدارة ديروط التعليمية بسبب رفضها استلام موافقات محافظ أسيوط علي التعاقد معهم بنظام المكافأة الشاملة دون إبداء أسباب واضحة ورغم أدراج أسمائهم ضمن المطلوب التعاقد معهم في مدارس ديروط . وقام الإداريون في البحيرة بتمزيق كشوف الكادر الخاصة بالمعلمين في إدارة الدلنجات التعليمية احتجاجا علي مماطلة وزارة التعليم في تجديد موعد محدد لصرف الحافز ، فيما أعلن إداريو ايتاي البارود التعليمية إضرابهم عن العمل لليوم السادس علي التوالي بكثافة بسيطة بعد تزايد الضغوط الأمنية ووعود مدير الإدارة التعليمة لهم بقرب صرف حافز الإثابة مؤكدين استمرار احتجاجهم حتى الحصول علي حافز الإثابة في الوقت الذي تم فيه تحويل عدد منهم للتحقيق بسبب اشتراكهم في الإضراب عن العمل ، فيما أعلن ممثلون عن آلاف الإداريين في المحافظة اشتراكهم في الإضراب المقبل الذي سيكون عاما وعلي مستوي الجمهورية ومؤكدين استعدادهم للزحف إلي القاهرة والاعتصام أمام مجلس الشعب

في حالة عدم حصولهم علي مطالبهم ، وفي الغربية هدد الآلاف من إداريى المحافظة بالنزول للشارع والإضراب حال عدم صرفهم الحوافز معلنين أن الإضراب سيكون يوما للإضراب العام ومحذرين من أي ضرر إداري يمكن أن يتعرض له أي من الإداريين من قبل الإدارة التعليمية بعد تهديد مدراء إدارات بعض الإداريين بالفصل بتهمة إثارة الشغب وتعطيل الأعمال بالمدارس ، وفي الإسكندرية علق قرابة ٤٥٠٠ إداري في إدارات شرق ووسط التعليمية إضرابهم استعدادا للإضراب المقبل العام مؤكدين أن إضرابهم تدريجي حتى اليوم الموعود الذي سيكون علي حد قولهم يوم الإضراب العام حال عدم تحقيق مطالبهم رافضين تهديدات الأمن ووعود وزير التعليم بالحل لأزمة صرف الحوافز معلنين قبولهم الانضمام إلي الاعتصام أمام مجلس الشعب ، وفي المنوفية أعلن الإداريون بالمحافظة تنفيذ إضراب عام في إدارات بركة السبع ومنوف وشبين التعليمية مؤكدين إنهم سيشاركون بشكل يقيني في اعتصام مجلس الشعب المقبل . وفي السويس قرر ألفا إداري بالمحافظة الإضراب التام عن العمل تنفيذا للدعوة العامة للإداريين علي مستوي الجمهورية كاشفين تعرض رئيس لجنة الدفاع عن حقوق الإداريين بالمحافظة لضغوط شديدة من جانب مباحث أمن الدولة . بينما تجمهر عدد من أمناء المعامل وأقاموا دعوي قضائية خلال شهر أغسطس أمام مجلس الدولة للمطالبة بإصدار حكم قضائي بإلزام وزير التعليم بصرف بدل المعلم وإدراجهم بجدول الكادر للمعلمين ، أمناء المعامل أكدوا في دعواهم بأنهم يعملون بمدارس حكومية خاضعة لوزارة التربية والتعليم وان المادة ٧٠ من القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل أحكام قانون التعليم رقم ٣٩ لسنة ١٩٨١ تنطبق عليهم ويحق لهم صرف بدل المعلم . وأكد أن أمناء المعامل علي درجة مالية فنية وان أمين المعمل يقوم بالتحضير للعلوم باليوم والتاريخ والحصة وأنه عضو بنقابة المعلمين وله جدول حصص معمل العلوم العملي وعمله ومكمل للمدرس في الحصة ويقوم بعمل التجارب المعملية التي تخدم حصة العلوم . هذا وقد اضرب الإداريون والفنيون ممن لم يشملهم كادر المعلمين بمديريات التربية والتعليم عن العمل في بداية شهر أغسطس احتجاجاً علي استمرار رفض وزير المالية صرف حافز الإثابة الذي أوصي به مجلس الشعب لهم كتعويض عن عدم إدراجهم ضمن " كادر المعلمين " إلي جانب تعمد صرف الحافز المقرر للعاملين بالمحليات بنسبة ٥٠% من الأجر الأساسي المقرر للعاملين بوحدات الإدارات المحلية في المحافظات والمنصوص عليه في القانون رقم ١١٤ لسنه ٢٠٠٨ والذي تم زيادته من ٢٥% إلي ٧٥% وفقا لتوجهات الرئيس مبارك لجميع العاملين بالمحليات وحرمانهم منه دون أي مبررات . وقال رئيس حركة الدفاع عن حقوق الإداريين والمفوض بإنشاء نقابة مستقلة لهم أن إضراب الآلاف من الإداريين والفنيين عن العمل نجح خاصة أن معظم مديريات التربية والتعليم توقفت عن العمل ولم يتم تسليم أي كتب لأي مدرسة كما لم يستطع أي ولي أمر تسديد مصروفات لنقل أبنائهم . وأشار إلي انه بالرغم من أن بعض مديريات التربية والتعليم لم

تعلم عن الإضراب فإن المديريات التي أخبرت به التزمت بتنفيذه . إلا أنه تلقي عدداً من التهديدات الأمنية لإجهاض الإضراب إلا أنه أسر علي الدعوة للإضراب مؤكدا أن العديد من الإداريين تلقوا تهديدات من رؤسائهم لعدم المشاركة في الإضراب . هذا وقد بدأت حركة الدفاع عن حقوق إداريي التعليم سلسلة جديدة من الاحتجاجات الرمزية حيث قام أعضاؤها بالإضراب عن العمل داخل مكاتبهم طوال الفترة المخصصة لعملهم مؤكدين تصعيد احتجاجاتهم إلي تنظيم اعتصام مفتوح أمام مقر مجلس الوزراء بالتزامن مع بداية امتحانات الدور الثاني للثانوية العامة والتي أكدت الحركة أنها لن تقوم بأي محاولة لتعطيلها وذلك للمطالبة بصرف حافز الإثابة لهم وزيادة حافز المحليات من ٢٥% إلي ٧٥% . بينما دعت اللجنة العليا للدفاع عن حقوق الإداريين إداريي القاهرة والجيزة وحلوان والقليوبية إلي الاحتشاد مبكراً في الوقفة الاحتجاجية التي ستنظمها اللجنة أمام مقر رئاسة الوزراء بشارع حسين حجازي احتجاجاً علي مماطلة اللجنة الحكومية الثلاثية التي شكلها رئيس الوزراء لحل أزمة حافز الإثابة الذي صرف لموظفي المحليات دون الإداريين والعاملين بالتربية والتعليم . هذا وقد تصاعدت المواجهة بين إداريي التعليم والحكومة بسبب تنظيم حركة الدفاع عن حقوق الإداريين وقفة احتجاجية أمام مقر مجلس الوزراء وتلويحها ببدء اعتصام مفتوح وتقديم شكوى لمنظمة العمل الدولية علي خلفية عدم حصول الإداريين علي حافز الإثابة . وبلغت حدة المواجهة بين الطرفين ذروتها بإلقاء أجهزة الأمن القبض علي منسق لجنة الدفاع عن حقوق الإداريين واقتياده إلي جهة غير معلومة ، وأصدرت اللجنة بيانا قالت فيه : نطالب نحن أعضاء لجنة الدفاع عن حقوق الإداريين والعمال بالإفراج الفوري عن منسق اللجنة والذي اعتقلته قوات الأمن من أمام مقر رئاسة مجلس الوزراء وذلك منعا للتجمع والإعداد للاعتصام المفتوح وأضافت في البيان : مستمرون في الوقفات الاحتجاجية حتى يتم الإفراج عن رئيس اللجنة ، من جانبه هدد عدد من نشطاء اللجنة بجمع الإداريين البالغ عددهم ٥٢٦ ألفا للاعتصام داخل القاهرة إذا لم يتم الإفراج عن منسق اللجنة . وفي السياق نفسه خلا شارع حسين حجازي المجاور لمقر رئاسة مجلس الوزراء من نشطاء لجنة الدفاع عن حقوق الإداريين بعد أن طوقت قوات الأمن الشارع بالكامل وبحسب نشطاء في الحركة فقد تم الضغط عليهم لمغادرة المكان والتوجه إلي محافظاتهم بعد أن ابلغهم رجال الأمن بأنهم لن يسمحوا لهم بالتظاهر أو الاعتصام بالقاهرة مرة أخري ، في المقابل قال كيل وزارة التربية والتعليم لشئون الأمانة العامة أن الوزارة لم تتلق أي قرار من جانب رئاسة مجلس أو البرلمان أو وزارة المالية فيما يخص حافز الإداريين مشيرا إلي خلو ميزانية الوزارة للعام المالي الجاري من هذا الحافز ، لكنه قال الأمر تجري دراسته من جانب لجنة رباعية . في حين تقدم وفد من الإداريين ببلاغ للنائب العام ضد وزير الخارجية يطالبه بالتحقيق في واقعة احتجاز رئيس لجنة الدفاع عن حقوق الإداريين ومنع أجهزة الأمن وقفة ثانية للإداريين أمام مجلس

الوزراء ومطاردتهم في الشوارع وتهديدهم بالاعتقال حال معاودتهم الاحتجاج مؤكدين في بلاغهم الذي ضم توقيع عشرات الإداريين من محافظات مختلفة أن التظاهر نص عليه الدستور وليس من حق وزارة الداخلية منعه بموجب أي قانون حتى لو كان قانون الطوارئ داعيين النائب العام إلي توفير الحماية لهم أثناء احتجاجات مقبلة لهم للمطالبة بحافز الإثابة والإدراج في كادر المعلمين ، وانتقدت المؤسسة العربية لدعم المجتمع المدني التهديدات الأمنية للإداريين الذين يمارسون حقهم الدستوري في التعبير عن رأيهم مطالبة في بيان لهم وزارة الداخلية باحترام حق المواطنين المصريين في الرأي والتعبير والتظاهر السلمي معربة المؤسسة الحقوقية عن تضامنها مع حركة الإداريين بالتربية والتعليم التي تحتج منذ عامين من اجل مطالب بسيطة وعادلة نص عليها القانون وأيدها البرلمان . وقال رئيس لجنة الإداريين انه يطالب مجلس الوزراء بسرعة البت في أزمة الحافز من خلال اللجنة الثلاثية التي شكلها مع وزارات التعليم والقوي العاملة والمالية والبدء فوراً بالدخول في مفاوضات مع الإداريين حول مطلب حافز الإثابة وبدل الكادر مشيرا إلي آن الإداريين سوف يدرسون خلال الأيام المقبلة الخطوات الاحتجاجية المقبلة وأضاف انه سيتقدم ووفد من أعضاء لجنة الإداريين بمذكرة احتجاجية خلال اليومين المقبلين لرئيس مجلس الوزراء وأمين سياسات الحزب الوطني تطالبهم التدخل والموافقة علي مطالب الإداريين بتخصيص بند أضافي فى موازنة الدولة لصالح الإداريين وعمال التربية والتعليم . هذا ومع بداية شهر سبتمبر أعلنت حركة الدفاع عن حقوق إداريي التعليم أن إضراب الإداريين بناء علي اتفاق الإداريين ومسئول بوزارة التربية والتعليم بإعطاء مهلة لتدبير أموال حافز الإثابة بنسبة زيادة ٥٠% وأكد منسق إضرابات الإداريين انه لا يعتبر إلغاء الإضراب دليلاً علي ضعف موقف الإداريين ولكن هو إعطاء مهلة لتنفيذ مطالبهم مشيرا إلي انه لو لم يتم إنهاء الأزمة خلال الأيام المقبلة سوف نواصل احتجاجاتنا ونستغل ليلة القدر للدعاء علي الحكومة ووزيري المالية والتربية والتعليم . هذا وقد اعتصم إداريو التربية والتعليم أمام مجلس الشعب خلال شهر ديسمبر بمطالبة بحقهم فى كادر المعلمين وتقدم رئيس اللجنة العليا للدفاع عن حقوق الإداريين بمذكرة إلى رئيس مجلس الشعب يطالبه فيها بضرورة تنفيذ توصية مجلس الشعب الخاصة بمنح الفئات العاملة بالتعليم بدل كادر المعلمين ، وتعجب رئيس مجلس الشعب من عدم صرف بدل الكادر لهم حتى الآن وطلب من أعضاء المجلس الموجودين فى قاعة المناقشة بمجلس الشعب التقدم بطلبات إحاطة وبيانات عاجلة حتى يستطيع استجواب كل من وزير التربية والتعليم ووزير المالية عن تأخر صرف حقوق الإداريين حتى الآن . وفى الفيوم نشبت أزمة حادة بين وزارة التربية والتعليم ونقابة المعلمين بعد تعليمات الوزارة بحرمان العاملين بالوظائف الإدارية ومديرى الإدارات والعاملين بديوان الوزارة من حافز الكادر الخاص إلا إذا مارسوا العملية التعليمية فى المدارس ، الأمر الذى اعتبرته النقابة مخالفة للقانون الخاص بكادر المعلمين ، كما قررت الوزارة أن من يستمرون فى

الحصول على الترقيات بموجب قانون الكادر هم المعلمين الحاصلون على مؤهل عال تربوى فقط مما يعنى حرمان مئات الآلاف من المعلمين الحاصلين على مؤهلات غير تربوية ودبلوم المعلمين من الترقيات ، الأمر الذى يعنى توقف ترقيات هؤلاء المعلمين خاصة أن معظم العاملين بالمدارس الفنية غير حاصلين على مؤهلات تربوية ، وقد تقدمت النقابة العاملة للمعلمين بمذكرة إلى وزير التربية والتعليم تطالبه بتغيير هذه التعليمات ومازالت النقابة فى انتظار الرد[١٨٢].

تجمهر خبراء وزارة العدل وقرروا تنظيم وقفة احتجاجية أمام الديوان العام خلال شهر يونيه

احتجاجا علي القرار الذي أصدره مساعده للتفتيش القضائي ويقضي بمنع إرسال ملف الدعاوى القضائية إلي إدارة الخبراء وتكليف كل خبير بالانتقال لمقار المحاكم للإطلاع علي ملفات الدعوى بغير أن يتسلمها فضلا عن استرداد جميع الدعاوى التي أرسلت لإدارة الخبراء، وعقد أكثر من ١٠٠ خبير ممثلين عن مكاتب الخبراء علي مستوي الجمهورية اجتماعا طارئا في مقر نادي التجارة بالقاهرة لبحث الخيارات المتاحة أمامهم للتصدي لمسئولي الوزارة الذين يصرون علي تنفيذ القرار المخالف للقانون علي حد قولهم ، كما أكد الخبراء في بيان موقع صدر عقب اجتماعهم مباشرة أن رئيس قطاع الخبراء بالوزارة تقدم بالفعل باستقالته من منصبه لكن مساعد الوزير لم يقبلها منه أملا في حل الأزمة ، وقد هدد الخبراء بالإضراب عن العمل احتجاجا علي قرار مساعد وزير العدل للتفتيش القضائي وقد أثار القرار السابق استياء الخبراء وقرروا الدخول في مواقف احتجاجية تبدأ بالاعتصام أمام الوزارة وتنتهي بالإضراب عن العمل حتى يتم إلغاء القرار فضلا عن المطالبة بسرعة إصدار قانون الخبراء والطب الشرعي وتوفير الحماية المعنوية والمادية للخبراء . وفي تطور سريع للإحداث صرح وزير العدل بأنه تم إنشاء مكتب لخبراء وزارة العدل بكل محكمة ابتدائية يدعم بعدد كاف من الخبراء المختصين بنوعية القضايا المتداولة أمام المحكمة ، هذه وقد قام ١٥٠٠ من خبراء وزارة العدل بتصعيد وقفاتهم الاحتجاجية أمام وزارة العدل ومجلس الوزراء وأمام قبر الملك فاروق بعد تجاهل وزارة العدل مطالبهم المشروعة ورفض إصدار قانون هيئة خبراء وزارة العدل الذي ظل حبيس الإدراج أكثر من عشرون عاما . وانتقد الخبراء القرارات الأخيرة الذي طالب فيها بعدم نقل ملف الدعوي والمستندات المودعة فيها وضرورة انتقال الخبير إلي مقر المحكمة الابتدائية للإطلاع علي الأوراق المودعة ملف الدعوي بغير أن يتسلمها وهذا ما رفضه الخبراء . الخبراء من جانبهم طالبوا بتوفير دخل شهري ثابت يكفل للخبير وأسرته حياة كريمة ويكون سببا في قدرته علي إنجاز القضايا وطالب الخبراء بان يكون إنجاز القضايا بمعدل سنوي أو نصف سنوي وليس كما هو متبع حاليا كل شهر تحسبا

[١٨٢] الدستور ٢٠٠٩/١٢/٢٠

لأي ظرف طارئ يتعرض له الخبير حيث تقوم وزارة العدل بمحاسبته علي إنجاز القضايا ولذا تعرض لمرض فإنها تقدم له المرتب الأساسي الذي لا يتعد ٢٠٠ جنيه فقط . علي الجانب الأخر طالب الخبراء بضرورة وجود حماية للخبير حيث أن طبيعة عمله في أبداء رأيه الفني الذي قد يكون ضد متقاضية من ذوي النفوذ . من ناحية أخري هدد الخبراء باستمرار تعليق جلسات القضايا التي ينظرونها في حالة استمرار تجاهلهم وعدم الاستجابة لمطالبهم المشروعة وأكدوا أنهم سوف يضربون عن العمل في حال استمرار الأزمة بعد تردد معلومات مؤكدة أن الوزارة تتجه إلي إلغاء قطاع الخبراء نهائيا وجعلها " تابعة للمحاكم " . للمرة الرابعة علي مدار شهر نظم نحو ٣٠٠ خبير بوزارة العدل وقفة احتجاجية خلال شهر يوليو أمام ديوان عام الوزارة للمطالبة بإلغاء قرار وزير العدل بمنع تسليمهم القضايا والإطلاع عليها داخل المحاكم وذلك للمطالبة بقانون جديد ينظم عملهم بدلا من المرسوم الملكي الصادر سنة ١٩٥١ داعين الرئيس مبارك إلي التدخل لحمايتهم مما وصفوه ب " تسلط " وزير العدل ضدهم . بعد ٢٤ ساعة فقط من مظاهرتهم أمام مقر الوزارة نام أكثر من ٣٠٠ من خبراء العدل علي سلالم الوزارة مشددين علي أنهم سيواصلون الاعتصام والنوم علي السلم حتى يلغي وزير العدل قراره بمنع تسليمهم القضايا والإطلاع عليها داخل المحاكم وإقرار قانون جديد ينظم عملهم بدلا من المرسوم الملكي الصادر سنة ١٩٥١ وأرسل المعتصمون استغاثة جماعية للرئيس مبارك يطالبونه بالتدخل وقسم الخبراء الذين يبلغ عددهم ٣ آلاف علي مستوي الجمهورية أنفسهم إلي ورديات تتناوب الاعتصام والنوم علي السلالم لضمان استمرار اعتصامهم ورفعوا الافتات . وفي سياق متصل فجر خطاب أرسله مساعد وزير العدل لشئون الخبراء والطب الشرعي إلي رئيس قطاع الخبراء عن مفاجأة حيث اعترف مساعد الوزير باستحالة تطبيق الكتاب الدوري رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩ والصادر عن إدارة التفتيش القضائي بالتنبيه علي المحاكم بعدم إرسال ملفات القضايا إلي مكاتب الخبراء وقال في الخطاب الذي أرسله لرئيس القطاع أن هدف الوزارة من إصدار الكتاب الدوري رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩ الذي يلزم الخبير بالانتقال إلي المحكمة المختصة للإطلاع علي ملف الدعوي وعدم إرسال ملفات القضايا إلي مكاتب الخبراء هو المحافظة علي ملف الدعوي من الضياع أو العبث أو التلف إلا أن الوزارة علمت أن هذا الإجراء يستحيل تطبيقه عمليا نظراً لكثرة المحاكم ودوائرها ودرجاتها المنتشرة في أنحاء الجمهورية . بينما التقي وفد من خبراء وزارة العدل المعتصمين منذ ٧ أيام أمام مقر الوزارة بعضو مجلس نقابة المحامين وعضو مجلس الشعب وعضو لجنة السياسات بالحزب الوطني بمقر نادي الخبراء في اجتماع حضره رئيس النادي ورئيس قطاع الخبراء بوزارة العدل و ١٧ خبيرا من مختلف المكاتب علي مستوي الجمهورية قدم الخبراء مذكرة بمطالبهم للنائب للتفاوض بشأنها مع وزير العدل واقترح العضو علي الخبراء تعليق الاعتصام لمدة يومين لحين عرض مطالبهم علي وزير العدل وهو ما رفضه الخبراء بان يقوموا بتعليق

الاعتصام دون الحصول علي أي مزايا مسبقة لإثبات حسن النية من جانب الوزارة ، وتضمنت المذكرة عدداً من المطالب علي رأسها إصدار قانون جديد لهيئة الخبراء وبصفة مستعجلة تحقيق المساواة في الحقوق المادية والرعاية الصحية المتمتع بها أعضاء هيئة قضايا الدولة والنيابة الإدارية وإلغاء قرارات ندب الخبراء للعمل بالمحاكم لمخالفتها القانون وإلغاء الكتاب الدوري رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩ لمخالفته نص المادة ٥١ من المرسوم الملكي رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ وتعديل المحاسبة علي الإنجاز ليكون سنويا أو نصف سنوي بدلاً من المعدلات المطلوبة الحالية وأيضاً إطلاق صلاحيات رئاسة القطاع في الندب والنقل والخبرات وغيرها . من جانبه أكد مساعد وزير العدل لقطاع الخبراء والطب الشرعي أن مشروع القانون الجديد للخبراء يتم إعداده حاليا تمهيداً لعرضه علي مجلس الشعب في أول دورة برلمانية قادمة موضحاً أن عمل الخبراء بمرسوم ملكي صادر عام ١٩٥٢ ليس مستغربا فكل القوانين المدنية والجنائية صادرة في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي . من ناحية أخري كشفت مصادر مقربة من وزير العدل عن عدم اتجاه الوزارة للتفاوض مع الخبراء أو إلغاء الكتاب الدوري وقالت المصادر أن المشكلة ليست في الوزارة أو الكتاب الدوري وإنما في الخبراء أنفسهم الذين يطالبون بتعديل القانون وزيادة الرواتب وتوفير حصانة لهم علي غرار أعضاء الهيئات القضائية رغم علمهم بان القانون يستحيل إصداره الآن لعدم انعقاد مجلس الشعب . وقد احتشد نحو ١٥٠٠ من خبراء وزارة العدل أمام وزارتهم للتنديد بالموقف السلبي لوزير العدل الذي يتجاهل مطالبهم بإقرار قانون جديد لتنظيم إعمالهم وتعديل أحوالهم المادية بدلا من المرسوم الملكي ، فضلا عن عدم حل أزمتهم الأخيرة المتمثلة في قرار التفتيش القضائي بمنعهم من تسلم القضايا مع الإطلاع عليها داخل المحاكم فقط . وانضم جموع الخبراء القادمين من جميع المكاتب علي مستوي الجمهورية إلي زملائهم المعتصمين علي السلالم الخارجية أمام الباب الرئيسي للوزارة ، وقالت مصادر من منظمي الاعتصام أن الهدف من الحشد الكبير هو الرد بكل قوة علي الادعات التي تروجها الوزارة . وانتقد المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة استمرار أزمة الخبراء دون تدخل ملموس من السلطات المعنية خاصة وزارة العدل الأمر الذي من شأنه أن يؤثر سلباً علي أوضاع العدالة وحقوق المواطنين في مصر . وأكد المركز في بيان له أن تطبيق الكتاب الدوري رقم ٨ سنة ٢٠٠٩ الصادر عن وزير العدل بعدم إرسال ملفات الدعاوى إلي مكتب الخبراء وانتقال الخبير إلي مقر المحكمة سيؤدي إلي حرمان المحامين والخصوم من إبداء دفوعهم القانونية في محاضر جلسات الخبير أثناء مأمورية الموكل بها دون وجود مستندات تلك الدعوي وذكر البيان انه علي الرغم من أهمية دور الخبير في الدعوى التي ينظرها القاضي إلا آن خبراء وزارة العدل يعملون في ظل أوضاع تشريعية ومادية بالغة الصعوبة لدرجة قد تصل إلي ملاحقة الخبير إدارياً وقضائياً ومالياً والحكم عليه بالحبس والغرامة المالية أثناء أدائه مهام مهنته .

وطالب البيان الحكومة بإصدار تشريع بديل للمرسوم الملكي بتنظيم إعمال الخبرة أمام القضاء يضمن توفير الحماية للخبراء من الملاحقة الإدارية والمالية والقضائية بسبب أو أثناء أدائهم مهام مهنتهم ويكفل توفير المستوي المادي المناسب بما يضمن تحقيق الرعاية الصحية والاجتماعية لهم ودعم الخبراء بالإعداد اللازمة والإمكانيات المناسبة التي تعين علي إنجاز مهامها وبما يدعم أوضاع العدالة وييسر سرعة الفصل في القضايا . وقد واصل الخبراء اعتصامهم أمام مقر الوزارة مؤكدين عدم الاستجابة لأي ضغوط تحاول فض اعتصامهم دون تحقيق مطالبهم أو الحد الأدنى منها خاصة مع تجاهل وزير العدل ومساعده لهم وعدم محاولتهم حتى سماعهم أو التفاوض من اجل مطالبهم . وكانت مساعي النائب عضو مجلس الشعب وعضو مجلس نقابة المحامين قد باءت بالفشل بعد رفض مساعدي الوزير لقاء الخبراء للتفاوض حول مطالبهم . وفي سياق متصل نظم نحو ٧٠ من الخبراء بالإسكندرية وقفة احتجاجية استمرت لمدة ساعة داخل مبني محاكم محرم بك تضامناً مع الاعتصام المفتوح الذي بدأه زملائهم بالقاهرة أمام مبني وزارة العدل وابدي خبراء الإسكندرية اعتراضهم علي قرار التفتيش القضائي بعدم إرسال ملفات القضايا لمكاتبهم والإطلاع عليها داخل المحاكم كما طالبوا بتعديل اللائحة الخاصة بأجورهم . هذا ونظم الخبراء وقفة حاشدة تضم من ١٥٠٠ إلي ٢٠٠٠ خبير رداً علي ما قيل من جانب قيادات وزارة العدل بأنهم قلة مثيرة للشغب ولا تقوم بإنجاز القضايا وتصعيد من جانبهم لعدم استجابة وزير العدل لمطالبهم بالرغم من اعتصامهم أمام مقر الوزارة الذي دخل في يومه الرابع عشر . ويعقد الخبراء خلال وقفتهم مؤتمرات صحفياً دعوا فيه عدداً من أعضاء مجلس الشعب ومجلس نقابة المحامين للإعلان عن تفاصيل جديدة في أزمتهم واتخاذ خطوات تصعيدية من بينها الإضراب عن الطعام . وأعلن الخبراء عزمهم تقديم بلاغ إلي النائب العام وإقامة دعوى قضائية ضد مساعد وزير العدل بتهمة الغش بسبب تصريحاته عن أن متوسط ما يتقاضاه الخبير من راتب شهري يتراوح بين ٧و١٤ آلف جنيه شهرياً . وادي الخبراء صلاة الغائب علي روح زميلهم نائب مساعد خبراء بدمياط الذي أصيب بأزمة قلبية بعد عودته إلي منزله ومبيته لمدة يومين مع المعتصمين أمام وزارة العدل وأطلقوا عليه " شهيد الخبراء " وأقسم الخبراء علي تعليق العمل بمكاتب الخبراء علي مستوي الجمهورية وعدم إنجاز أي تقارير فنية في القضايا المطروحة أمامهم ووقف أحدهم ليتلو القسم . وواصل الخبراء اعتصامهم أمام مقر الوزارة رافضين إنهاء اعتصامهم لحين تحقيق مطالبهم مؤكدين استمرار وقفاتهم الاحتجاجية كل أحد وأربعاء إلي جانب اعتصامهم المفتوح مؤكدين أن ٩% من خبراء وزارة العدل دخلوا في إضراب كامل عن العمل . ونظم الخبراء وفداً خماسياً للتوجه إلي رئاسة الجمهورية لتقديم مذكرة تتضمن مطالبهم ومحاولة تصحيح الصورة الخاطئة التي رسمتها وزارة العدل عنهم أمام الرئاسة . كما أقام ٣ من الخبراء دعوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري ضد كل من وزير العدل ومساعد الوزير لشئون

التفتيش القضائي ورئيس قطاع خبراء وزارة العدل بصفتهم ضد الكتاب الدوري رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩ الذي يقضي بعدم إرسال ملفات القضايا في المحكمة . من ناحية أخري تلقي خبراء وزارة العدل المعتصمون اتصالا هاتفياً من رئيس قطاع الخبراء يطلب منهم حضور رؤساء المكاتب أو من ينوب عنهم يوم الأربعاء ٢٢ إلى مبني ديوان عام مصلحة الخبراء للتفاوض بشأن مطالبهم والعمل علي فض الاعتصام . وفي تصعيد جديد لأزمة الخبراء أصدرت وزارة العدل بياناً جاء في شكل تصريحات علي لسان مساعد وزير العدل لشئون الخبراء والطب الشرعي رداً علي مطالب الخبراء أكد البيان أن الكتاب الدوري رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩ الصادر عن التفتيش القضائي والذي يعد من قبيل تنظيم العمل في المحاكم أنما هو اختصاص أصيل للتفتيش القضائي كما أن ما ورد به يتفق مع صحيح حكم القانون الذي أكد علي أن يكون إطلاع الخبير علي الأوراق المودعة بمقر المحكمة . وأشار البيان إلي أن الكتاب الدوري أوجب تسليم صورة من الدعوى ومستنداتها كاملة للخبير ورغم ذلك يصر الخبراء علي تسلم الأصل ورد البيان علي مطلب الخبراء بإلغاء جميع القرارات الصادرة بندب خبراء وزارة العدل ألي المحاكم مؤكدا انه رغم نص المادة ١٦ من قانون الخبراء علي أن يكون بمقر كل محكمة ابتدائية مكتب أو أكثر لخبراء وزارة العدل كما تنص المادة ١٥٥ من قانون الإثبات "أن للمحكمة ندب خبير الإبداء رأيه شفاهه في الجلسة دون تقديم تقرير" وأضاف البيان آن الخبراء تزيد علي ٢٠% من جملة القضايا المنظورة أمام المحاكم وتفرغوا فقط للمطالبة بزيادة الحوافز والبدلات إلي ٥٠٠ جنيه وزيادة بدل العلاج الشهري إلي ألف جنيه وبدل الخبرة إلي ٧٠٠ جنيه شهرياً والحافز الصباحي إلي ٣٠٠% رغم أن المفترض أن يتم ربط تقاضيهم الحوافز والبدلات بان جاز القضايا المتراكمة في مكاتب الخبراء . وأكد البيان أن مشروع قانون الخبراء يدرس حالياً بإدارة التشريع بالوزارة لتقديمه للبرلمان في دورته القادمة . علي جانب آخر أصدر الخبراء بياناً مضاداً أدوا فيه علي أن بيان الوزارة يتضمن معلومات مغلوطة لتضليل الرأي العام فضلاً عن أننا نخالف القانون . بينما توقفت معظم مكاتب مصلحة الخبراء بوزارة العدل في جميع المحافظات عن العمل بعد مواصلة جموع الخبراء إضرابهم عن العمل لليوم الثاني علي التوالي . وينظم الخبراء اليوم مظاهرة حاشدة أمام وزارتهم بالتزامن مع لقاءهم المحدد مع رئيس قطاع الخبراء حيث تتوقع مصادر من الخبراء أن يحضر ممثل عن وزارة العدل وذلك للقاء ويطالب الخبراء المعتصمون منذ ١٦ يوما علي السلالم الخارجية للوزارة بإقرار قانون جديد لتنظيم عملهم وتعديل أحوالهم المادية بدلا من المرسوم الملكي الذي ينظم عملهم وتوفير رعاية صحية لهم . وشكل الخبراء لجنة مكونة من ٤١ هم رؤساء مكاتب الخبراء علي مستوي الجمهورية و ١٥ كمندوبين عن المعتصمون لعرض مطالبهم علي رئيس قطاع الخبراء وأعلن الوفد الخماسي المشكل من الخبراء عن تأجيل زيارته إلي رئاسة الجمهورية لحين عودة الرئيس مبارك من زيارته الرسمية إلي ايطاليا ، وارجع الخبراء سبب ذلك

إلي إنهم أرادوا تقديم المذكرة التي تتضمن مطالبهم في وجود الرئيس مبارك مؤكدين أن تقديمها في حال سفره إلي الخارج لن يكون في مصلحة الخبراء وأنهم تخوفوا من أن يتم إهمال مطالبهم . كما واصل خبراء العدل بالدقهلية إضرابهم عن العمل مهددين بإعادة جميع القضايا الموجودة لديهم للمحاكم في حالة إصرار الوزارة علي رفض مطالبهم . وفي دمياط شهد مكتب الخبراء غياباً نسبياً في بعض المكاتب وتعليق العمل في بعض القضايا منددين بتجاهل مطالبهم . وناشد الخبراء رئيس الجمهورية سرعة التدخل واتخاذ قرار يحسم مطالبهم عن طريق نشيد ألفه الخبراء ، وأطلق المتظاهرون هتافات ضد الوزارة واتهموها فيها بتضليل الرأي العام وبالتعتيم ، كما انضم وفد مكون من ٣٠ محاميا من أعضاء اللجنة النقابية للمحامين بالمحلة الكبري إلي الخبراء . وفي سياق متصل أصدر اتحاد المحامين العرب بياناً أيدوا فيه مطالب الخبراء وناشدوا الجهات المسئولة دراسة هذه المطالب بما يحقق العدالة باعتباره أمراً يتعلق بشكل مباشر بضمانات استقلال القضاء وتوفير اشتراطات المحاكم المنصفة طبقاً للمعايير الدولية . بينما التقي وفد يضم خمسة من خبراء وزارة العدل الأمين الأول لرئاسة الجمهورية بقصر عابدين وقاموا بتسليمه بياناً صادراً عن خبراء وزارة العدل يضم مطالبهم كما سلموه بيانا كاملاً يشرح تفاصيل عمل الخبراء واختصاصاتهم وتفاصيل أزمتهم مع وزارة العدل وذلك لعرضه علي الرئيس مبارك . وأكد الأمين الأول لرئاسة الجمهورية لوفد الخبراء أن هناك اهتماماً من رئاسة الجمهورية بأزمة الخبراء وانه ستكون هناك انفراجة لها قبل حلول شهر رمضان حتى لا يستمر اعتصامهم خلال هذا الشهر ووعدهم برفع تقرير فوري مباشرة للرئيس مبارك خلال يومين لإنهاء الأزمة . فيما اتجه وفد خماسي من خبراء وزارة العدل لمقابلة الرئيس مبارك وأعلنت اللجنة المنسقة للاعتصام الذي دخل يومه الـ ٢١ علي سلم الوزارة بميدان لاظوغلي عزمها مقابلة رئيس مجلس الشعب لعرض أزمتهم مع وزير العدل وقد تمت اتصالات بين اللجنة المنسقة للاعتصام ومسئول من رئاسة الجمهورية أكد فيه الأخير أن الرئيس متابع للازمة وطلب تقريراً من وزير العدل يشرح فيه الأزمة . بينما فشل الاجتماع الذي عقد بين قيادات خبراء وزارة العدل ومساعد الوزير للتنمية الإدارية في حل أزمة الخبراء حيث تمسك بقرار عدم تسليم الخبراء ملفات القضايا والاكتفاء بالإطلاع عليها في المحاكم مؤكدا أن هدف قرار الوزارة هو الصالح العام . واحتشد نحو ١٥٠٠ من خبراء وزارة العدل من مختلف المحافظات ونظموا وقفتهم الاحتجاجية الطارئة علي سلالم الوزارة بهدف إحداث نوع من الضغط علي الاجتماع واستقبل الخبراء فشل الاجتماع بغضب شديد وهتافات ضد الوزارة وأعلنوا استمرار اعتصامهم لحين الاستجابة لمطالبهم . وفي أول تحرك لخبراء وزارة العدل عقب فشل المفاوضات التي تمت مع الوزارة من اجل حل أزمتهم وفك اعتصامهم نتيجة تمسك الأخيرة بموقفها قرر الخبراء الاستمرار في اعتصامهم المفتوح علي سلالم وزارتهم لحين الاستجابة لمطالبهم كما علقوا ٣ فوانيس في إشارة إلي استعدادهم لاستقبال شهر رمضان المعظم

وهم معتصمون علي السلالم . وفي المقابل أكد مساعد وزير العدل أن تمسك الخبراء بطلب حصانة قضائية لهم والمساواة بأعضاء هيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة وطالبهم عدم ربط الحوافز بالإنتاج كانت العقبات التي وقفت في طريق حل الأزمة مشيراً إلي أن ما قدمته الوزارة من حلول كان أقصي ما يمكن تقديمها رغبة منها في إنهاء الاعتصام وعودة الخبراء إلي منازلهم . هذا وقد دخل اعتصام خبراء وزارة العدل يومه الـ ٢٨ مع بداية شهر أغسطس علي سلالم الوزارة دون وجود أي بوادر لانفراجه أزمتهم والاستجابة لمطالبهم المعلقة وفي الوقت الذي استجابوا فيه لقرار الوزارة الخاص بتسليم قضايا الجنح الخاصة بالدعاوى الزراعية التي في حوزتهم بالمكاتب بناء علي الكتاب رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ فإنهم عادوا للاعتصام مرة أخري ، وأكد الخبراء استمرار اعتصامهم المفتوح لحين البت في مطالبهم مشيرين إلي أن إلغاء الكتاب الدوري رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩ والذي يقضي بإطلاعهم علي قضايا الجنح في الدعاوى الزراعية داخل المحكمة فقط يعد جزءاً من مطالبهم واعتبروا أن الوزارة تحاول شغلهم عن مطالبهم الأساسية بالكتاب الدوري الجديد مؤكدين أنها لن تنجح في ذلك علي حد قولهم . بمناسبة مرور شهر كامل علي اعتصامهم نظم الخبراء وقفة احتجاجية علي سلالم الوزارة أعلنوا خلالها مواصلة اعتصامهم مشددين علي تمسكهم بمطالبهم الخاصة بإلغاء قرارات الكتاب الدوري الصادر عن التفتيش القضائي وإعادة صلاحيات رئيس القطاع . هذا وقد علمت بعض المصادر أن هناك مفاوضات سرية تتم بين وفد من خبراء وزارة العدل ومسئولين من الوزارة وبعض الجهات الأمنية لمحاولة إنهاء أزمة الخبراء ، وأشارت بعض المصادر إلي إن الوزارة طلبت من الخبراء عدم نشر أي بيانات أو أحاديث إعلامية في الصحف والقنوات الفضائية في محاولة للتكتم علي الأزمة ، وكان خبراء العدل قد كشفوا عن خطة وزارة العدل لإلغاء بدل الجهود غير العادية ٥٠٠ جنيه نهائياً وهو بدل يحصل عليه الخبير نظير البت في القضايا المعروضة عليه حيث أن القانون يعطي الحق للوزارة بإلغاء البدل نهائياً في حالة عدم حصول الخبير عليه لمدة شهرين ، واقترح رئيس خبراء الكسب غير المشروع والأموال العامة في بيان له أن تتقدم الوزارة بالقانون القديم المنظم للخبراء والذي اعد في ايام الملكية وتعديل بعض المواد وإضافة مواد أخري ليليق القانون بمطالب الخبراء وان يصدر تعديل بنود بدل الانتقال وأتعاب وأمانة الخبير وعدم تغريم الخبير ، كما يضاف أيضاً بند مكافأة نهاية الخدمة وصندوق الرعاية الصحية وبند الحماية القضائية وبند جدول زيادة الأجور وتأتي تلك التطورات بعد دخول اليوم الـ ٢٩ لاعتصام الخبراء أمام وزارة العدل للمطالبة بإصدار قانون جديد ينظم عملهم . بينما واصل الخبراء اعتصامهم رغم إعلان الوزارة انتهاء أزمتهم في بيان رسمي وزعته علي وسائل الإعلام وتصاعدت حالة من الغضب والاحتقان بين الخبراء المعتصمين علي السلالم الخارجية للوزارة بسبب رفضهم ما انتهت إليه المفاوضات الأخيرة مع الوزارة خاصة بعد التهديدات التي وجهها لهم رئيس قطاع الخبراء باتخاذ

إجراءات ضدهم في حالة مواصلة الاعتصام واعترض الخبراء علي توزيع الوزارة بيان حل الأزمة من وجهة نظرها علي حد قولهم وأشاروا إلي أنها لم تعرض عليهم نتيجة المفاوضات مؤكدين أن الوزارة لم تحقق لهم أيا من مطالبهم بشكل قانوني . هذا وقد جدد خبراء وزارة العدل وقفاتهم الاحتجاجية أمام البوابة الرئيسية للوزارة حيث احتشد أكثر من ١٥٠٠ خبير في اليوم الـ ٣٤ لاعتصامهم المتواصل أمام الوزارة وأعلنوا مواصلة وقفتهم الاحتجاجية للتنديد بالتجاهل وعدم جدية الوزارة في تحقيق مطالبهم . وأقام عدد من الخبراء بوزارة العدل دعاوى قضائية أمام محكمة القضاء الإداري . واستنكر الخبراء قرارات الوزير التي صدرت منذ ثلاثة أيام بندب عدد من الخبراء للمحاكم حيث صدرت قرارات بندب ١٤ خبيراً من مكاتب كفر الشيخ و١٥ خبيراً من مكتب المنيا و ١١ خبيراً من مكتب الإسكندرية وهو ما اعتبره الخبراء تصفية لقطاع الخبراء حيث أن ٣/١ القوة الفاعلية للخبراء الآن يتم ندبهم في المحاكم ووصف الخبراء قرارات الوزير بندب هذه الإعداد الكبيرة للمحاكم رغم أن احد مطالب الخبراء الخمسة هو إلغاء ندب الخبراء في المحاكم ووصفوه بأنه سياسة عناد من جانب الوزير الأمر الذي يوضح انه لا توجد نية لان يستجيب لمطالبهم علي أن الندب للمحاكم يضر بمصالح المتقاضين ويحقق عدالة منقوصة . وشن الخبراء خلال وقفتهم هجوما حاداً علي وزير العدل وهتفوا ضده وشدد الخبراء علي تمسكهم بمطالبهم . في حين اتهمت وزارة العدل المعتصمين من الخبراء بأنهم فئة قليلة خارجة علي الشرعية وستفعل نصوص مواد القانون ضدهم إذا لم يفضوا اعتصامهم ويلتزمون بما صدر عن مساعد وزير العدل لشئون الخبراء والطب الشرعي من قرارات لصالح الخبراء ، من ناحية أخري أكد الخبراء استمرارهم في الاعتصام حتى تلبي العدل جميع مطالبهم وأكدوا أن قطاع الخبراء لم يحيل أكثر من ٤٠ آلف قضية إلي المحكمة للفصل فيها نظراً لامتناعهم عن إنجاز القضايا من الشهر الماضي مستمرين في سياسة عدم إنجاز القضايا من أغسطس الجاري حتى تستجيب العدل لمطالبهم كما يحملونها مسئولية مصالح المتقاضين . وقال رئيس نادي الخبراء إن المفاوضات التي تمت بينه وبين مساعد وزير العدل للتنمية الإدارية أسفرت عن زيادة الحوافز الصباحية والمسائية للخبراء مع وعود بتنفيذ باقي طلباتهم إلا أن الخبراء أصروا علي صدور قرارات وزارية مكتوبة بمطالبهم لضمان تنفيذها حيث أنهم فقدوا الثقة في المسئولين بالوزارة ومستمرون في الاعتصام حتى تستجيب الوزارة لهم ، من جانبهم أكد الخبراء أن الاعتصام مستمر في رمضان وسيتخذون وسائل تصعيدية أخري بعد رمضان كالإضراب عن الطعام في حالة تعنت الوزارة أو رفضها الاستجابة لهم . وفي قرر وزير العدل منح مكافأة مالية قدرها ٢٠٠٠ جنيه لكل خبير من الخبراء المتميزين في عدة مكاتب بعد صدور إحصائيات الإنجاز الشهرية التي وصفها مساعد الوزير لقطاعي الخبراء والطب الشرعي بأنها كشفت عن ارتفاع يفوق معدلات الإنجاز المطلوبة من الخبراء خلال الفترة الأخيرة . بينما نظم عشرات من خبراء

وزارة العدل بالإسكندرية وقفة احتجاجية رمزية أمام محكمة محرم بك استمرت قرابة عشر دقائق فقط بعد نجاح ضباط الأمن في فضها . وأكد الخبراء أن الوقفة الرمزية كان الهدف منها توصيل رسالة إلي وزير العدل بان جميع الخبراء بالمحافظات متضامنون مع مطالب زملائهم بالقاهرة وانه في حال عدم حسم الموقف سريعا سوف تتصاعد الاحتجاجات في المحافظات . وأشار الخبراء إلي أن الاحتجاجات بالإسكندرية سوف تتزايد أمام المحكمة الابتدائية ومجمعات المحاكم إذا لم يتم حل الأزمة . ومن جانبهم أكد الخبراء المعتصمون علي سلالم وزارة العدل آن معدل إنجازهم خلال الشهر الماضي يوليو صفر وليس كما يردد المسئولون بالوزارة أن معدل إنجاز شهر يوليو شهر اعلي المعدلات مؤكدين أن تعنت وزير العدل ومساعديه في عدم الاستجابة لمطالب الخبراء المشروعة تسبب في تعطيل مباشرة ٤٠ آلف قضية خلال شهر يوليو فقط وقال الخبراء إذا كان لهم مطلب غير مطالبهم سيكون بضرورة تفعيل تشريع قانون محاسبة الوزراء بمجلس الشعب لمحاسبة وزير العدل لتسببه في تعطيل مصالح المتقاضين وتعطيل العدالة . وفي تصعيد جديد من جانب وزارة العدل ضد الخبراء للضغط عليهم لإنهاء اعتصامهم الذي دخل يومه الـ ٤٢ علي سلالم الوزارة أصدر رئيس قطاع الخبراء بالوزارة تعليمات لرؤساء مكاتب الخبراء علي مستوي محافظات الجمهورية يبلغهم فيها بأن الوزارة أرجات التوقيع علي اللائحة التنفيذية الخاصة بقرارات الحوافز الصادرة عن الوزارة وانه لا داعي للعجلة بشأنها باعتبار انه سيتم العمل بها اعتباراً من ٢٠٠٩/١٠/١ . ومن ناحية أخري واصل رؤساء المحاكم سحب القضايا من مكاتب الخبراء وتسليمها للخبراء المنتدبين في المحاكم لمباشرتها حيث أرسل رئيس محكمة دمنهور موظفين بالمحكمة لمكتب خبراء دمنهور لسحب قضايا الجنح الزراعية والقضايا الهندسية المدنية المتعلقة بالهدم والإزالة والترميم من مكاتب الخبراء لتسليمها للخبراء المنتدبين في المحاكم للقيام بها . ومن جانبهم اعتبر الخبراء أن هذه الخطوات تأتي في اتجاه الضغط عليهم لإجبارهم علي فض الاعتصام وان سحب القضايا من مكاتب الخبراء لوضعها في يد الخبراء المنتدبين في المحاكم يهدف لتصفية مكاتب الخبراء مؤكدين أن ما قام به رئيس محكمة دمنهور من سحب القضايا الهندسية مخالف للكتاب الدوري رقم ٩ لسنة ٢٠٠٩ الخاص بالجنح الزراعية فقط دون غيرها وأعلن الخبراء مواصلة عدم مباشرتهم للقضايا وعدم إنجاز شهر أغسطس كما حدث في الشهر الماضي بالرغم من الضغوط التي يمارسها رئيس القطاع علي رؤساء المكاتب لتتبع عملية الإنجاز وكشف احد الخبراء عن مسئولين بالوزارة طالبوهم بكتابة كشوف إنجاز وهمية عن شهر يوليو الماضي لتقديمها للرأي العام لبيان أن الخبراء يواصلون عملهم وان المعتصمين مجرد قلة . ومن جانبه قال رئيس نادي الخبراء أن هناك أزمة ثقة بين الخبراء والمسئولين بوزارة العدل خاصة مع عدم الاستجابة لأي مطلب رغم اعتصام الخبراء لأكثر من ٤٠ يوما علي سلالم الوزارة مضيفاً كيف يثق الخبراء في الوزارة ولا تزال قرارات الندب لعشرات

الخبراء تصدر كل يوم للمحاكم رغم أن إلغاء الندب للمحاكم هو احد المطالب الأساسية للخبراء . فيما أقام ما يزيد علي ١٠٠٠ خبير وقفتهم الاحتجاجية علي سلالم الوزارة انضم إليهم زملاؤهم الوافدون من الإسكندرية والدقهلية واستقبلهم الخبراء المعتصمون بالتصفيق الحاد واخذوا يهتفون . بينما تلقي عدد من خبراء وزارة العدل المعتصمون تهديدات عبر تليفوناتهم المنزلية من جانب مسئولين بالوزارة وقطاع الخبراء بالفصل والعزل من وظيفتهم إذا لم يقوموا بتقديم كشوفات إنجاز شهر يوليو الماضي وذلك بهدف إجهاض اعتصامهم حسبما يقول الخبراء ، تأتي هذه التهديدات حلقة في سلسلة الخطوات التصعيدية التي اتخذتها وزارة العدل مؤخراً ضد الخبراء حيث تلقي عدد منهم في مكاتب الزقازيق وفاقوس ومنيا القمح بالشرقية وكذلك بمكتب الإسماعيلية تهديدات علي تليفوناتهم المنزلية بالفصل والعزل من وظائفهم . وتابع احد خبراء محافظة الشرقية أن مساعد الوزير ورئيس القطاع بالوزارة أصدرا تعليمات للمفتشين بالمرور علي المكاتب وتهديد الخبراء في جميع مكاتب الخبراء بالشرقية حيث قاموا بتهديدهم أما الإنجاز أو توقيع جزاءات عليهم . وتسبب التفتيش المفاجئ في عودة عدد كبير من خبراء العدل المعتصمين علي سلم الوزارة بميدان لاظوغلي إلي مكاتبهم في جميع إنحاء المحافظات خشية التعرض لعقوبات . وان خبراء الشرقية وكفر الشيخ والدقهلية أول من عادوا إلي أعمالهم لإنجاز القضايا وإرسال إحصائية شهر يوليو إلي مصلحة الخبراء لإرسالها إلي وزارة العدل . ومن جهته أكد عضو اللجنة المنسقة للاعتصام أن قرار التفتيش المفاجئ هو وسيلة ضغط جديدة من الوزارة لإجبارهم علي العودة إلي العمل مشيراً إلي أن القرار يثبت بالفعل أن الخبراء نجحوا في اعتصامهم لأنه من المفترض أن تكون إحصائية الإنجاز تم إرسالها إلي مصلحة الخبراء منذ ٣١ يوليو الماضي أي أن الوزارة فشلت في تحقيق هدفها لمدة تزيد عن أسبوعين . من ناحية أخري كشفت اللجنة المنسقة عن تبرع ٣ من الخبراء بميزانية شهر رمضان وإعداد موائد إفطار جماعية تضم اسر المعتصمين . واصل خبراء وزارة العدل اعتصامهم الذي دخل يومه الخمسين علي التوالي علي سلالم وزارة العدل في أول أيام شهر رمضان حيث نظموا حفل إفطار جماعياً بمشاركة زوجاتهم وأبنائهم وعدد من الشخصيات العامة منهم أعضاء مجلس الشعب ويؤدي الخبراء عقب الإفطار صلاة الغائب علي زميلهم الخبير الحسابي بمكتب خبراء أسيوط الذي توفي في حادث سيارة أثناء توجهه لمحطة القطار بأسيوط لحجز تذاكر سفر إلي القاهرة لمشاركة الخبراء المعتصمين علي سلالم الوزارة حفل الإفطار . علي جانب آخر أكدت مصادر أن وزير العدل سوف يحضر بنفسه أو من ينوب عنه إفطار الخبراء ، كما تعاقدت اللجنة المنسقة للاعتصام مع احد مطاعم السيدة زينب لتجهيز ٧٠٠ وجبة إفطار للمعتصمين . هذا وقد أعلن ١٥ نائباً من أعضاء مجلس الشعب أنهم سيتقدمون بطلب لرئاسة الجمهورية لتحديد موعد عاجل مع الرئيس من أجل عرض مطالب خبراء وزارة العدل المعتصمين علي السلالم الخارجية لوزارتهم . إلي هذا أصدرت نقابة

المحامين بياناً أعلنت تضامنها مع مطالب الخبراء الرئيسية مناشدة الوزارة إلغاء القرارات التي أصدرتها والتي تسببت في اشتعال الأزمة الأخيرة ، كانت النقابة قد شكلت لجنة من الأعضاء لدراسة أسباب الأزمة القائمة بين الخبراء والوزارة المتمثلة في الكتابين الدوريين رقمي ٨و٩ الصادرين عن التفتيش القضائي بالوزارة بالإضافة إلي ندب الخبراء إلي المحاكم وانتهت اللجنة حسب البيان إلي أن الكتاب رقم ٨ باطل ومخالف للقانون ويجب إلغاؤه لان تطبيقه يبطئ الفصل في القضايا مما ينعكس سلباً علي مصلحة المتقاضين ووكلائهم . وقد قرر خبراء وزارة العدل تعليق اعتصامهم بداية شهر سبتمبر الذي بدأوه قبل شهرين وحددوا مهلة تكفي للوصول إلي تفاهم بشأن مطالبهم المهنية والمادية كما ابدي الخبراء عزمهم التقدم باقتراح بمشروع قانون بتعديل المرسوم الذي يعملون به علي أن تدفع به الحكومة ومجلس الشعب في الدورة البرلمانية المقبلة ، كان رئيس مجلس الشعب التقي وفداً ممثلاً للخبراء المعتصمين في مكتبه للاستماع إلي مطالبهم والتفاوض معهم بشأن حل مشاكلهم وفض اعتصامهم . وأصدر عقب اللقاء بياناً صحفياً جاء فيه أن جلال المهام الملقاة علي عائق الخبراء بوصفهم مساعدين للعدالة تتطلب دراسة مطالبهم بكل عناية ودقة لذلك فقد اجتمع رئيس مجلس الشعب مع رئيس النادي وممثلين عن خبراء وزارة العدل كما حضر اللقاء الأمين العام لمجلس الشعب حيث قدموا مذكرة بمطالبهم التي تنحصر في أمرين الأول مهني وقانوني ويتصل ببعض القرارات الوزارية التي يرون أنها متعارضة مع قانوني الإثبات والمرافعات والمرسوم الملكي ، أما الأمر الثاني فيتعلق بالمعاملة المهنية للخبراء وذكر البيان انه بالنسبة للمطلب الأول للخبراء فقد قرر رئيس مجلس الشعب إحالة الأمر بصفة عاجلة إلي مكتب اللجنة التشريعية للمجلس لبحثه من الناحية القانونية . وأخيراً وبعد ٦٠ يوما من النوم علي السلالم الخارجية لوزارة العدل غادر الخبراء المعتصمون احتجاجا علي سياسة الوزارة ضدهم السلالم التي وقفوا وأكلوا وشربوا وناموا عليها وجمعوا أغراضهم ورفعوا لافتاتهم بعد قبولهم تعليق الاعتصام مؤقتا وبعد تدخل رئيس مجلس الشعب . رغم أن مبادرة رئيس مجلس الشعب جاءت متأخرة ٦٠ يوما كما انه تعامل مع قبولهم تعليق الاعتصام في بداية لقاءه بهم علي انه واقع سيقبلونه حتما حتى من قبل أن يستمع لهم فاستدعي المستشار الإعلامي للمجلس لتصوير اللقاء وأذاع بيان تعليق الاعتصام في التليفزيون المصري وبثته وكالة الأنباء الرسمية إلي جميع الصحف قبل أن يقرأه رئيس نادي الخبراء علي المعتصمين إلا أنهم قبلوا المبادرة وشكروا رئيس مجلس الشعب علي لقاؤهم كما عاتبهم لأنهم لم يلجأوا له من البداية واستنكر طريقة اعتصامهم وانتهي اللقاء علي طلب الرئيس تعليق الاعتصام وإصداره تكليفا لوكيل اللجنة التشريعية بمجلس الشعب بتشكيل لجنة عاجلة مكونة من وفد من الخبراء واحد مساعدي وزير العدل واحد أعضاء اللجنة التشريعية بالمجلس لدراسة مطالب الخبراء القانونية وإقرار اللائحة التنفيذية لقرارات الحوافز الجديدة بما يتفق مع مصلحتهم وقبل أن

يغادر الوفد المجلس قال لهم رئيس مجلس الشعب إذا لم تتحقق مطالبكم فسأسمح لكم بالاعتصام داخل المجلس . هذا وقد تصاعدت أزمة خبراء وزارة العدل من جديد خلال شهر أكتوبر بعد المذكرة التي تقدم بها وزير العدل وتفيد بحل الأزمة وصدور قرارات بإلغاء الكتاب الدوري رقم ٢٠٠٩/٨ جاء في المذكرة اعتراضات علي القرارات والمكاتبات الصادرة من وزارة العدل الخاصة بحل أزمة الخبراء وأوضحت أن القرار رقم ١٨٢١ الصادر من مساعد وزير العدل في ٢٧ من الشهر الماضي بشان قيام رؤساء المحاكم الابتدائية بإرسال صورة رسمية طبق الأصل من القضايا لا يعد تعديلا للكتاب الدوري رقم ٨ لسنة ٢٠٠٩ أو استبدالا لمحتوي مضمونه ، وتضيف المذكرة الاعتراضية أن ما صرح به الوزير من قرار خاص بالنواحي المالية ما هو إلا قرارات سابقة ولاحقه من مساعد وزير العدل لشئون الطب الشرعي ولا يمكن تنفيذها علي ارض الواقع لان الحافز يرتبط مباشرة بالإنجاز مما يعني التفرقة بين فئة من الخبراء عن أخري ، ويضيف أما قرار بدل العلاج فقد تم رفعه إلي ٦٠ جنيها فقط ويتساءل هل يعقل أن يفرق الوزير في المرض والعلاج بين قاض وخبير وموظف ، ويشير إلي أن الوزير يتعمد التحدث لرئيس البرلمان عن سعيه لحل الأزمة في حين يصر مساعدوه علي تطبيق المادة ١٥٥ من قانون الإثبات بالمخالفة للقانون وهذا ما حدث في خطاب مساعد الوزير إلي رئيس القطاع في ٢٧ من الشهر الماضي الذى يؤكد فيه انه يرجي المتابعة والتنفيذ ، فقد أرسل لرؤساء المحاكم الابتدائية ضرورة إرسال لمكاتب الخبراء صورة رسمية طبق الأصل من القضايا التي يندب السادة الخبراء فيها بينما ينفي تصريح الوزير بإنشاء مكاتب خبراء داخل المحاكم مؤكدا أن مكتب خبير يعني هيكلا وظيفيا من رئيس مكتب ومدراء عموم وخبراء وسكرتارية ولم يحدث في الأساس ذلك لأنه لو كانت هناك مكاتب للخبراء داخل المحاكم ما اعتصمنا علي سلم الوزارة يوما ، وكشف رئيس نادي الخبراء عن لقاءه برئيسة اللجنة التشريعية بالبرلمان لاستكمال بعض الأوراق الخاصة بأزمة الخبراء ، بينما ناشد رئيس اللجنة بالسماح له كمفوض عن الخبراء لحضور اجتماع اللجنة للرد علي تصريحات الوزير المغالطة للرأي العام ولكن رئيسة اللجنة التشريعية رفضت مؤكدة أن الأوراق المطلوبة من الخبراء تم استيفاؤها ومن ثم لن يكن هناك داع لامتثال أي وفد من الخبراء أمام اللجنة . فيما ينذر بانفجار أزمة للخبراء من جديد هدد ٣٠٠٠ خبير بالاعتصام داخل مجلس الشعب خلال شهر ديسمبر إذا لم يوف رئيس مجلس الشعب بوعده السابق لهم فى حل أزمتهم أثناء انعقاد الدورة البرلمانية الحالية ، وأشار الخبراء إلى أن لجنة الفتوى والتشريع بوزارة العدل وضع مشروع قانون الخبراء لعرضه على مجلس الشعب قامت بتأجيل مناقشة المشروع للمرة الثالثة مما يعد بمثابة مماطلة واستهانة بحقهم فى القانون . وفى سياق متصل انقسم الخبراء بين مؤيد للعودة إلى الاعتصام المفتوح من جديد على سلم وزارة العدل وبين معارض للرأى

مقررين الاكتفاء بتنظيم وقفة احتجاجية أمام البرلمان تعقبها خطوات تصعيدية أخرى فى حالة عدم التوصل إلى حلول [١٨٣].

تجمهر أعضاء هيئة التدريس بجامعة عين شمس ونظموا وقفة احتجاجية أمام مجلس الشعب ضد قرار رئيس الجامعة بنقلهم إلى وظائف إدارية بالكادر العام ، وكان رئيس الجامعة قد استند فى قراره إلى نص المادتين ١٥٥، ١٥٦ من قانون تنظيم الجامعات والتى تؤكد ضرورة حصول المعيد على درجة الماجستير خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه وحصول المدرس المساعد على درجة الدكتوراه خلال خمس سنوات منذ تعيينه مدرسا مساعدا [١٨٤] .

اعتصم نحو ٣٠٠ موظف وفنى بقسم الأشعة فى مستشفى جامعة المنصورة إثر الإعلان عن إصابة ٤ ممرضات بفيروس أنفلونزا الخنازير ، وأعلن المعتصمون احتجاجهم على ما وصفوه بـ "نقص الإجراءات الوقائية فى التعامل مع حالات الإصابة بالمرض" مما يعرضهم للإصابة بالعدوى [١٨٥] .

اعتصمت أخصائيات التمريض بكلية التمريض التابعة لجامعة المنصورة داخل الكلية وذلك احتجاجاً علي قرار رئيس الجامعة بنقلهم وتوزيعهم من العمل علي تدريب الطالبات بكلية التمريض إلي العمل في المستشفيات . هذا ويبلغ عدد أخصائيات التمريض بالكلية ١٠٧ أخصائية يقومون بتدريب طالبات الكلية علي أعمال التمريض، كما يتواجدون معهم في المعامل والسكاشن، وفي أثناء تدريبهم في المستشفيات ، وقد فرض رئيس الجامعة طوقا امنيا عليهن داخل كلية التمريض وأمر بقطع الكهرباء وإغلاق الحمامات ونقل الدراسة من الكلية إلى المبنى القديم ، وتعيش المعتصمات ظروفا صعبة أثناء الاعتصام بعد أن قررن النوم على الأرض فى طرقات الكلية ورفضن فض اعتصامهن قبل تراجع رئيس الجامعة عن قراره، وأصيبت أحدى المعتصمات بإجهاض وفقدت أخرى الوعى وبلعت إحداهن دبوسا أثناء نومها ونقل الإسعاف الأولى والثانية إلى مستشفى الطوارئ الذى رفض استقبالها ، فى حين رفضت المعتصمات فض الاعتصام قبل صدور قرار من رئيس الجامعة بإلغاء ندبهن ومساواتهن بأعضاء هيئة التدريس ، بينما فشلت جميع محاولات فض الاعتصام ورفض رئيس الجامعة قبول أى وساطة أو حلول وإصراره على قرار نقلهن جميعا إلى مستشفيات جامعة المنصورة ، وخرج وفد من اسر المعتصمات لتقديم شكوى للنائب العام وعمل وقفة احتجاجية أمام دار القضاء العالى تنديدا بما وصفوه تعنت رئيس الجامعة وتعسفه مع الأخصائيات خصوصا أن معظمهن حصل على الماجستير من الكلية أثناء عمله ، فى حين أكد محامى المعتصمات انه تم الاعتداء على ثلاثة

---

[١٨٣] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٢/٢٠

[١٨٤] الأهالى ٢٠٠٩/١٢/٢٣

[١٨٥] المصرى اليوم ٢٠٠٩/١٢/٢٥

من المعتصمات من أفراد الأمن الذين وضعتهم الكلية على حواجز حديدية لمنعهن من الخروج والدخول . وقد بدأت بعض المعتصمات إضرابا متتابعا عن الطعام لحين إلغاء قرار النقل [١٨٦] .

تجمهر المئات من موظفي الهيئة القومية للبريد احتجاجا علي تردي أوضاعهم الوظيفية وطالبوا بمساواة رواتبهم بأجور موظفي الشركة المصرية للاتصالات وتعيين العمالة المؤقتة وزيادة الحوافز السنوية بعد أن قام رئيس قطاع مناطق بريد القاهرة الكبري بعقد اجتماعا عاجلا مع مديري المكاتب البريدية بالقطاعات المختلفة وحذرهم من إتمام هذا الإضراب وشدد علي ضرورة فتح مكاتب البريد من السابعة صباحا بدلا من الثامنة لإجهاض الاضرابات وتكليف مفتشين بمراقبة عمل الموظفين . علي أن يتم أخطار مدير عام المنطقة بالموقف العام للموظفين الساعة السابعة والنصف ثم التاسعة ثم العاشرة صباحا كما نص الاجتماع علي انه في حالة تردد الصحافة علي مكاتب البريد يتم الرد بالصيغة التالية " المكتب يعمل بصورة عادية وليس لدينا أي علم بحدوث إضراب " . أكد احد موظفي مكتب الحركة برمسيس أنه بمجرد وصوله إلي مكتبه وجد قوات الأمن منتشرة في الطرقات بالإضافة إلي وجود مفتش يراقب عمله مع منع الرد علي الاتصالات التليفونية ومن يخالف ذلك يتعرض لجزاء لن يقل عن خصم ٥ أيام من الراتب . أما في مركز الحركة بالعتبة فقد منع رجال الأمن ومباحث البريد دخول أي فرد للهيئة ما لم يثبت أنه أحد الموظفين . فيما شهدت محافظة كفر الشيخ اكبر الوقفات الاحتجاجية حيث تجمع أكثر من ٨٠٠ موظف وعامل من مكاتب بريد المحافظة وهتفوا بسقوط رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد ورئيس اللجنة النقابية ورددوا شعارات جماعية وأعلن المحتجون أنهم سيظلون في وقفتهم الاحتجاجية حتى الثالثة ظهرا ، وبعد ذلك سيصعدون الأمور حتى يحصلوا علي حقوقهم ، وخلت المكاتب من الموظفين الذين خرجوا جميعها للمشاركة في الوقفة الاحتجاجية ، وأكد مدير الطرود بمنطقة كفر الشيخ للبريد علي المطالبة بمساواة موظفي البريد بموظفي السنترالات وتعيين أبناء العاملين وتثبيت المؤقتين وصرف الأرباح أسوة بالهيئات الأخرى والبنوك والسنترالات ورفع لائحة الجزاءات التعسفية والنظر للأجور المتدنية التي لم يتم رفعها منذ عام ٩٩ ، وفي دمياط انتظم حوالي ٧٠٠ من العاملين بمكاتب البريد في عملهم منذ الصباح علي مستوي ٥٣ فرعا بنطاق المحافظة وشهدت المكاتب ازدحاما شديدا لصرف المعاشات الشهرية خاصة المكتب الرئيسي بدمياط الذي ازدحم بالعشرات لصرف المعاش ، هذا وقد اعتصم ما يزيد علي ١٥٠٠ موظف أمام منطقة بريد كفر الشيخ للمطالبة بالإفراج عن زميلهم بالإسماعيلية المعتقل بتهمة التحريض علي الإضراب وسب رئيس الهيئة فيما انضم إليهم ما يزيد علي ١٢٠٠ موظف بقطاع التوفير بالقللي وتظاهروا علي سلالم المبني . وفشل رئيس هيئة البريد في

---

[١٨٦] الدستور ٢٠٠٩/١٢/٢٦

إجهاض إضراب كفر الشيخ بإرسال ٦ أتوبيسات من موظفي بريد القاهرة لتشغيل مكاتب بريد كفر الشيخ إلا أن الموظفين تنبهوا لما يخطط له وأغلقوا مكاتب البريد وفشلت جهود رئيس النقابة العامة ورئيس قطاع شمال وغرب الدلتا خلال مفاوضاتهما مع الموظفين . وحصرت اللجنة المشرفة علي الإضراب مطالب الموظفين في ٨ مطالب هي صرف بدل مخاطر لموظفي الشباك بالمكاتب وزيادة الأجور اعتبار من أول يوليو بما فيها العمالة المؤقتة وصرف نسبة من الإرباح السنوية بما يعادل ١٠٠ يوم وصرف حافز التميز بالكامل دون وضع حد ادني أو أقصي وإلغاء لائحة الجزاءات والتقارير السنوية وتثبيت المؤقتين اعتبارا من أول يوليو وتعيين أبناء العاملين وتسوية العاملين الحاصلين علي مؤهل عال أثناء الخدمة . وفي القاهرة شهد قطاع التوفير في القللي مفاجأة من العيار الثقيل حيث تظاهر الموظفون علي السلالم وفي الطابقين العاشر والسادس عشر رغم انتشار مباحث البريد في المبني من السابعة صباحا ودارت مفاوضات بين مباحث البريد والموظفين بان يتم فض الإضراب مقابل ان يلتقي بهم رئيس الهيئة للتفاوض بشان مطالبهم . وفي الإسكندرية شهدت هيئة البريد حالة من التوتر وذلك بعد أن حكمت مباحث البريد قبضتها علي الهيئة وقامت بمجموعة من التحريات للكشف عن أعضاء اللجنة العليا للإضراب أو المتصلين بهم من الإسكندرية الأمر الذي آثار سخط العاملين بالهيئة. وأجبرت مباحث امن الدولة الموظفين علي صرف معاش يوم ٣٠ قبلها ب ٦ أيام منذ يوم ١٤ من الشهر الجاري الأمر الذي أدي إلي إجهاض أي ترتيبات للإضراب بالإسكندرية . وفي الفيوم منعت الإجراءات الإدارية المشددة والتهديدات موظفي البريد بالفيوم من المشاركة في الإضراب . هذا وقد تظاهر العشرات من موظفى البريد بمختلف المحافظات أمام المقر الرئيسي لهيئة البريد بميدان العتبة خلال شهر يوليو للمطالبة بزيادة الأجور وتثبيت المؤقتين وطالبوا كذلك بسقوط رئيس هيئة البريد ورئيس النقابة ورفع المتظاهرون لافتات للمطالبة بوقف التحقيقات التعسفية مع زملائهم إضافة إلي عودة المنقولين علي خليفة الاضربين السابقين في شهر مايو الماضي . يأتي هذا في الوقت الذي منعت فيه أجهزة الأمن وإدارة الهيئة الموظفين العاملين بالمقر الرئيسي من النزول للانضمام إلي زملائهم المتظاهرين وأغلقوا أبواب المكاتب . فيما رفضت إدارة الهيئة التفاوض معهم ، وقال مسئول الأمن بالمبني أن رئيس الهيئة يوجد في رحلة إلي ايطاليا ونائبه في لقاء مع الوزير بالقرية الذكية . وأكد مسئول بالهيئة بوجود نائب رئيس الهيئة في مقر الهيئة بمكتبه مع عدد من ضباط مباحث البريد وأمن الدولة . وقد انهي موظفو الهيئة احتجاجهم وانتهي في اليوم نفسه أمام مقر الهيئة بالعتبة بعد تقديم مذكرة إلي رئيس مجلس إدارة البريد تتضمن مطالبهم المتمثلة في رفع الأجور وتثبيت العمالة المؤقتة وإلغاء لائحة التقارير السنوية وإلغاء القرارات التعسفية بنقل بعض العمال وصرف بدل مخاطر ومساواة العاملين بالبريد بهيئة الاتصالات ، جدير بالذكر أن الإدارة كانت ترفض مقابلة اللجنة العليا التي شكلها ٦ آلاف عامل والتي

أصدرت سلسلة من البيانات تهدد فيها بالإضراب في حال عدم تنفيذ المطالب المشروعة التي لم يتحقق منها شئ حتى الآن . وقد قرر مدير منطقة بريد الفيوم إحالة أكثر من ٣٢ من موظفي البريد للتحقيق لاشتراكهم في اعتصام عمال البريد حيث قام باستدعاء ١٨ من الموظفين وقام بتهديدهم بالنقل والتشريد في حال رفضهم الإبلاغ عن أسماء المشاركين في الاعتصامات ومن الذي قام بإبلاغهم عن هذا الاعتصام وطالبهم بضرورة كتابة أسماء جميع الحاضرين من الفيوم والذين تجاوز عددهم ١٢٠ موظفاً تمهيداً لإحالتهم إلي التحقيق ، كما قام اثنان من المحققين من القاهرة بالتحقيق مع ٤ من أعضاء اللجنة النقابية لبريد الفيوم نشرت صورهم علي صفحات الجرائد والفضائيات ، إلا أن خطابات التحقيق وصلت لهم متأخرة بصورة متعمدة حتى يتم مجازاتهم دون إجراء أي تحقيقات معهم ، وقد تقدم ٥ من موظفي البريد بشكوى لنيابة الفيوم الإدارية ضد مدير منطقة بريد الفيوم يتهمونه فيها باستغلال منصبه وقيامه بممارسة ضغوط عليهم واتهم الموظفون مدير المنظمة بإرهابهم وقيامه بحملة تأديبية ضدهم والتحقيق معهم عدة مرات . وفي تصعيد جديد من جانب هيئة البريد تجاه عمال وموظفي الهيئة صدر قرار في شهر أغسطس بفصل عامل من عمله بالهيئة في كفر الشيخ بعد استمراره في العمل أربع سنوات متصلة كما أحالت عددا من العاملين للمحاكمة التأديبية جاء ذلك اثر توجه وفد يضم ما يقرب من ٣٠٠ عامل من البريد في المحافظات إلي مقر الهيئة لتقديم مذكرة للإدارة تضمنت المطالبة بمساواة العاملين بالبريد بزملائهم في الشركة المصرية للاتصالات في الأجور إذ أنهم يتبعون نفس الجهة الإدارية وتثبيت العمالة المؤقتة التي يصل عددها لأكثر من ٥ آلاف عامل وموظف وإلغاء لائحة تقرير الكفاءة السنوية التي تتيح فصل العاملين بالبريد ، وأكد احد قيادات اللجنة العليا لعمال البريد المشكلة من ممثلين مختارين من المحافظات أن الهيئة بهذا التصعيد تغلق باب التفاوض مع العاملين وتدفعهم لتصعيد احتجاجاتهم ، وأضاف أن محاولة إرهاب عمال البريد بهذه الطريقة انتهاك صارخ لحق العمال في التعبير عن رأيهم والمطالبة بحقوقهم بالطرق المشروعة وسوف نرد علي هذه الانتهاكات الصارخة بتصعيد احتجاجاتنا وليس أمامنا سوي استخدام حقنا الكامل والشرعي في الإضراب عن العمل لمواجهة هذا التعسف . أقام عدد من موظفى هيئة البريد خلال شهر ديسمبر دعوى قضائية ضد رئيس الهيئة للمطالبة باعتبار يوم السبت من كل أسبوع إجازة عن العمل والمطالبة بصرف مقابل مالى عن ساعات العمل التى يعملون بها بعد ساعات العمل الرسمية أضاف إلى صرف بدل عدوى ، فى حين أقام عدد أخر من موظفى الهيئة بإقامة دعاوى قضائية جديدة ضد رئيس الهيئة أمام مجلس الدولة بسبب الوساطة والمحسوبية فى حركة الترقيات الأخيرة بالهيئة ، وأرسل عدد آخر من الموظفين بمنطقة بريد بنى سويف منشورا إلى زملائهم بمختلف محافظات الجمهورية ، قالوا فيه أن الهيئة تمر

الآن بأصعب وأتعس الأوقات بسبب انتشار الرشوة والمحسوبيات على أيدى كبار المسئولين بالهيئة [١٨٧].

اعتصمت أكثر من ٢٥٠ مدرسة مفصولة بديوان عام محافظة كفر الشيخ احتجاجا على قرار فصلهن بعد أن عملن بالمدارس لمدة شهر ، بعد موافقة محافظ كفر الشيخ على عملهن بالحصة قبل زيارة رئيس الوزراء وتم توزيعهن على المدارس ثم فوجئن بفصلهن بدعوى أن المحافظة لا تتحمل صرف مرتباتهن وتم إخلاء طرفهن [١٨٨] .

اعتصم أكثر من ٣٥٠ مدرسا ومدرسة من مركز طامية أمام المجلس الشعبى المحلى بمحافظة الفيوم مطالبين بمساواتهم بباقى زملائهم الذين سيتم تعيينهم وذلك بعد صدور أمر بتعيينهم ولم ينفذ من قبل مديرية التربية والتعليم بالفيوم ، واعترضوا على تعيين ٥٠٠ مدرس جديد بالواسطة على حد قولهم ورفعوا شعارات تطالب بتدخل المسئولين لحل مشكلتهم والظلم الواقع عليهم ، من جانبها أكدت وكيل وزارة التربية والتعليم بالفيوم أن الموضوع يتم مناقشته لصدور أمر تنفيذى لتعيين هؤلاء المدرسين الأمر الذى لم يصدر إلا بعد اعتصام المدرسين أمام المجلس الشعبى المحلى [١٨٩] .

---

[١٨٧] الدستور ٢٠٠٩/١٢/٢٥

[١٨٨] الدستور ٢٠٠٩/١٢/٣٠

[١٨٩] الدستور ٢٠٠٩/١٢/٣٠

ثانياً : القطاع الخاص

شهد القطاع الخاص خلال عام ٢٠٠٩ (١٧٦) احتجاجاً عمالياً تنوعت ما بين إضراب واعتصام وتجمهر وتظاهر . وقد تنوعت هذه الاحتجاجات ما بين (٦٥) حالة تجمهر و(٥٤) حالة اعتصام و(٤١) حالة إضراب و(١٦) حالة تظاهر .

وقد شهد شهرى يناير وفبراير أعلى معدلات للاحتجاج حيث بلغت (٢٧) احتجاجاً لكل منهما تمثلت فى (٢٩) حالة تجمهر و(٧) حالات اعتصام و(١٣) حالة إضراب و(٥) حالات تظاهر. بينما شهد شهر نوفمبر اقل معدلات للاحتجاج حيث بلغت (٤) احتجاجات تمثلت فى حالتى لكل من التجمهر والاعتصام .

وقد تنوعت أسباب احتجاجات القطاع الخاص وكانت أقوى هذه الاحتجاجات بسبب عدم صرف المستحقات المالية حيث شكلت (٣٨) احتجاجاً ، وتعسف وتعنت الإدارات والشركات وغيرها (١٩) احتجاجاً ، والفصل تعسفى (١٨) احتجاجاً ، يليها غلق وتصفية المصانع والمحلات والمخابز والجرائد وغيرها (١٣) احتجاجاً ، وفرض وتسجيل غرامات ومخالفات على السائقين (٨) احتجاجات ، وضعف الأجور (٤) احتجاجات ، ونقل المواقف أو المصانع (٣) احتجاجات ، يليها احتجاجان لكل من الاستيلاء على ارض ملك الشركة أو بيعها والمطالبة بالمساواة فى الأجور والمطالبة بإنشاء نقابة موحدة أو خاصة ووقف مركبات التوك توك أو مصادرتها ، واحتجاج واحد لكل من الاستغناء عن العمالة وتغير حركة تشغيل السيارات وصدور قرار بتحصيل مبالغ مالية وتعرضهم للابتزاز من خلال تحصيل غرامات وإلغاء عربات الكارو ومنعهم من دخول الشركة وطرد العمال من العمل بالميناء وتغيير العقود من شاملة إلى مؤقتة ونقل الباعة من منطقة السوق إلى مناطق ضيقة وحظر استيراد السيارات برسم رمزى والاعتداءات الأمنية عليهم وإعطاء تقديرات وهمية لأنشطتهم وتخفيض الأجور والتفاوت فى صرف العلاوة الدورية وتدهور الصناعة وعدم سداد مديونية الشركة لدى التأمينات وإنشاء مخابز عملاقة بالمحافظة والإيقاف عن العمل وإلغاء الاتفاقية بين الضرائب والنقابة والضغط على العمال لتقديم استقالاتهم والمطالبة بإلغاء رسوم عبور البضائع والمطالبة بزيادة التعريفة وعدم تخصيص أماكن لممارسة نشاطهم ومنع خروج العمال من الاستراحة وإجراء تحقيق مع بعض السائقين وتحرير محاضر بعدم وجود تراخيص وبيع محلاتهم بالمزاد العلنى والمطالبة بصرف رصيد الأجازات وتخفيض عدد عربات النوم وإزالة المصانع وزيادة رسوم الميزان ووقف نشاط الشركة والمطالبة بزيادة الأجور وفرض رسوم جديدة عليهم وإقامة مطبات صناعية عشوائية من قبل الأهالى والمطالبة بزيادة الحد الأدنى لمعاش العمالة غير المنتظمة واستبعادهم عن مكان أعمالهم دون

بديل ونقل الخيالة والباعة خارج هضبة الهرم وقيام الجمعية بالتجارة فى أجهزة الحاسب وإلغاء المقطورات وتغيير عقود العمل واستثنائهم من قانون التأمينات الاجتماعية وانتهاء عقد الفندق وفرض الشركة توقيع عقود جديدة وعدم التعيين وبيع وحدات سوق الجملة الجديد ولإيقاف تصريح بإقامة مصنع جديد يجاور الشركة والمطالبة باستثناء بعض التكاليف فى الإقرارات وتحصيل رسوم إضافية وزيادة رسوم البونات وتأخر صرف الأجور ونقل إلى مقر ليس فى القاهرة والمطالبة بإقرار الدعم لمنتجى الألبان البدرة ولإلزام الشركات بتوريد إنتاجها لهيئة السلع التموينية والإجبار على تقديم استقالتهم وتوقيع خصومات بصفة يومية وفرض تبرع أجبارى على سائقى التاكسى وقصر تسليم حصص اسطوانات الغاز على المستودعات الرئيسية وإزالة أكشاك الباعة الجائلين ومطاردة شرطة المرافق ومصادرة الحناطير ومصادرة سيارات النصف نقل ولقيام احد الشركات الخاصة بنقل الركاب والمطالبة بإعادة فتح ملف التأمينات والمطالبة بقانون إنشاء نقابة للمأذونين والمطالبة بالنقل لهيئة السكك الحديدية .

وقد قام عمال القطاع الخاص بـ (٣٨) احتجاجاً بسبب عدم صرف المستحقات تنوعت ما بين (٨) حالات تجمهر و(١٧) حالة اعتصام و(١٢) حالة إضراب وحالة واحدة تظاهر .

وقد قاموا بـ (١٩) احتجاجاً بسبب تعسف وتعنت الإدارات والشركات تنوعت ما بين (٧) حالات تجمهر و(٦) حالات لكل من الاعتصام والإضراب .

كما قاموا بـ (١٨) احتجاجاً بسبب الفصل التعسفى تنوعت ما بين (١٢) حالة تجمهر و(٣) حالات اعتصام وحالتى اضراب وحالة واحدة تظاهر .

وقد قاموا بـ (١٣) احتجاجاً بسبب غلق وتصفية المصانع والمحلات والمخابز والجرائد وغيرها تنوعت ما بين (٣) حالات تجمهر و(٦) حالات اعتصام و(٤) حالات تظاهر .

كما قاموا بـ (٨) احتجاجات بسبب فرض وتسجيل غرامات ومخالفات على السائقين تنوعت ما بين حالتى اعتصام و(٦) حالات إضراب .

كما قاموا بـ (٤) احتجاجات بسبب ضعف الأجور تنوعت ما بين حالة واحدة تجمهر و(٣) حالات إضراب .

كما قاموا بـ (٣) احتجاجات بسبب كل من نقل المواقف أو المصانع والمطالبة بالمساواة فى الأجور تنوعت ما بين حالتى تجمهر و(٣) حالات اعتصام وحالة واحدة إضراب .

كما قاموا باحتجاجان بسبب كلا من المطالبة بإنشاء نقابة ووقف مركبات التوك توك أو مصادرتها والاستيلاء أو بيع أراضى الشركات تنوعت ما بين حالة لكل من التجمهر والتظاهر و(٤) حالات اعتصام .

وقد قاموا باحتجاج واحد بسبب كل من الاستغناء عن العمالة وتغير حركة تشغيل السيارات وصدور قرار بتحصيل مبالغ مالية وتعرضهم للابتزاز من خلال تحصيل غرامات وإلغاء عربات

الكارو ومنعهم من دخول الشركة وطرد العمال من العمل بالميناء وتغيير العقود من شاملة إلى مؤقتة ونقل الباعة من منطقة السوق إلى مناطق ضيقة وحظر استيراد السيارات برسم رمزى والاعتداءات الأمنية عليهم وإعطاء تقديرات وهمية لأنشطتهم وتخفيض الأجور والتفاوت فى صرف العلاوة الدورية وتدهور الصناعة وعدم سداد مديونية الشركة لدى التأمينات وإنشاء مخابز عملاقة بالمحافظة والإيقاف عن العمل وإلغاء الاتفاقية بين الضرائب والنقابة والضغط على العمال لتقديم استقالاتهم والمطالبة بإلغاء رسوم عبور البضائع والمطالبة بزيادة التعريفة وعدم تخصيص أماكن لممارسة نشاطهم ومنع خروج العمال من الاستراحة وإجراء تحقيق مع بعض السائقين وتحرير محاضر بعدم وجود تراخيص وبيع محلاتهم بالمزاد العلنى والمطالبة بصرف رصيد الأجازات وتخفيض عدد عربات النوم وإزالة المصانع وزيادة رسوم الميزان ووقف نشاط الشركة والمطالبة بزيادة الأجور وفرض رسوم جديدة عليهم وإقامة مطبات صناعية عشوائية من قبل الأهالى والمطالبة بزيادة الحد الأدنى لمعاش العمالة غير المنتظمة واستبعادهم عن مكان أعمالهم دون بديل ونقل الخيالة والباعة خارج هضبة الهرم وقيام الجمعية بالتجارة فى أجهزة الحاسب وإلغاء المقطورات وتغيير عقود العمل واستثنائهم من قانون التأمينات الاجتماعية وانتهاء عقد الفندق وفرض الشركة توقيع عقود جديدة وعدم التعيين وبيع وحدات سوق الجملة الجديد ولإيقاف تصريح بإقامة مصنع جديد يجاور الشركة والمطالبة باستثناء بعض التكاليف فى الإقرارات وتحصيل رسوم إضافية وزيادة رسوم البونات وتأخر صرف الأجور ونقل إلى مقر ليس فى القاهرة والمطالبة بإقرار الدعم لمنتجى الألبان البدرة ولإلزام الشركات بتوريد إنتاجها لهيئة السلع التموينية والإجبار على تقديم استقالتهم وتوقيع خصومات بصفة يومية وفرض تبرع أجبارى على سائقى التاكسى وقصر تسليم حصص اسطوانات الغاز على المستودعات الرئيسية وإزالة أكشاك الباعة الجائلين ومطاردة شرطة المرافق ومصادرة الحناطير ومصادرة سيارات نصف النقل ولقيام احد الشركات الخاصة بنقل الركاب والمطالبة بإعادة فتح ملف التأمينات والمطالبة بقانون إنشاء نقابة للمأذونين والمطالبة بالنقل لهيئة السكك الحديدية تنوعت ما بين (٣١) حالة تجمهر و(١٤) حالة اعتصام و(١١) حالة إضراب و(٩) حالات تظاهر .

وسوف نستعرض الاحتجاجات على النحو التالى :

تجمهر نحو ٤٠٠ عامل وموظف بمصنعي أم جي أم انداية التابعين لمجموعة تصنيع الزجاج بمنطقة أبو زعبل وهددوا باعتصام مفتوح احتجاجا علي قرار رئيس مجلس الإدارة المجموعة إيقاف المصنعين لمدة ٦ أشهر وقال موظف فوجئنا ونحن ذاهبون إلي المصنع في أبو زعبل بقرار رئيس مجلس الإدارة غلق المصنع ووقفنا عن العمل خلال هذه الفترة مع منحنا راتبنا الأساسي بصفة شهرية دون البدلات أو الحوافز وقال مدير قسم المطبوعات بالمصنع منذ شهر يوليو الماضي تم وقف إنتاج نوع من الزجاج تربلكس رغم انه لا يوجد خط إنتاج تربلكس أخر

في المصنعين الآخرين كما طلب منا إنتاج نوع أخر يدعي سيكوريت ينتجه مصنع آخر يتبع المجموعة وكان الهدف من ذلك إظهار أمرين : الأول أن هناك عمالة زائدة في المصنع والثاني أن المصنع لا ينتج شيئا والمنتجات مدون عليها اسم مصنع آخر بالرغم من أنها من إنتاج مصنعنا وعملنا وقال : مدير التسويق بالشركة أن رئيس مجلس إدارة الشركة يريد أن يغلقها ويشرد العمال بحجة انه يمر بضائقة مالية علي الرغم من انه ألان ينشئ مصنعا جديدا لصناعة الأدوية [١٩٠] .

اعتصم نحو ١٠٠ من أعضاء نقابة المهن الموسيقية بوسط الدلتا داخل مقر النقابة بمدينة طنطا في محافظة الغربية احتجاجا علي قرار نقيب الموسيقيين باختيار رئيس للجنة إدارة شئون النقابة بعد إقالته للمجلس السابق ، وقال النقيب السابق انه تم حل مجلس النقابة قبل قرار النقيب بعد تقدم بعض الأعضاء باستقالاتهم لوقوع خلاف بين الأعضاء ومخالفات مالية ارتكبها أمين الصندوق للمجلس المنحل الذي اختياره النقيب رئيسا للجنة إدارة شئون النقابة وهو ما أثار حفيظة الأعضاء [١٩١].

تجمهر العاملين بشركة أجريوم للمنتجات النتروجنينية وذلك نظرا لحالة الغموض حول موقفهم وعدم صدور قرارات بشأنهم من مسئولي شركة موبكو خاصة مع قراره الأخيرة ، من جانبها أرسلت إليهم تطمينات شفوية بعدم وجود نية للاستغناء عنهم رغم صدور قرار استحوذ موبكو علي كامل أسهم شركة اجريوم بأرض جزيرة رأس البر قد أثار شكوك المجتمع الدمياطي وقوي المعارضة واللجنة الشعبية للدفاع عن البيئة والتي شككت جميعها في نية الشركة بالاحتفاظ بموقعها القديم واستخدامه كمخازن للامونيا خاصة مع غموض مصير قطعة الأرض التي تمتلكها الشركة القابضة للبترو كيماويات ومساحتها ١٥٠ ألف متر مربع كانت تمتلكها شركة الرحاب السعودية وكان محافظ دمياط قد أكد استرداد موقع اجريوم القديم لصالح محافظة دمياط لإقامة مشروعات سياحية ويلزم قيام وزارة الإسكان بمخاطبة وزارة البترول لاسترداد الأرض والتفاوض حول التعويضات الأزمة لوزارة البترول بعد تخليها عن الأرض التي أكد رئيس جهاز التعمير بمدينة دمياط الجديدة عدم استردادها حتى ألان نافيا امتلاك اجر يوم لها كمخازن طاقة بعد قرار المجلس الأعلي للطاقة بإلغاء اجريوم وتخصيص هذه الأرض للمشروعات السياحة لإنهاء حالة الاحتقان الشعبي الذي استمر لأكثر من عام[١٩٢].

أضرب ما يقرب من ٨٨ سائق ميكروباص اعتراضاً علي قرار إدارة موقف عبود بتغيير حركة تشغيل السيارات المتجهة إلي خط دمنهور بالبحيرة حيث قررت إدارة الموقف تغيير حركة

---

[١٩٠] المصري اليوم ٢٠٠٩/١/١
[١٩١] البديل ٢٠٠٩/١/١
[١٩٢] نهضة مصر ٢٠٠٩/١/٢

التشغيل بثلاث سيارات بيجو مقابل اثنين ميكروباص وهو ما أثار غضب السائقين لأن ذلك لم يطبق علي باقي المحافظات بالموقف أو خطوط محافظة البحيرة الأخرى مثل خط الدلنجات وأبو المطامير وشبراخيت ومركز بدر فجميع سيارات الخطوط حسب أسبقية الوقوف ، وأكد أحد سائقي خط دمنهور أن إدارة الموقف تتخذ أساليب قهرية في التعامل معهم مثال ذلك أن مركز إيتاي البارود له حوالي ٦٥ سيارة تأتي جميعاً من إيتاي إلي عبود وتعود من عبود إلي دمنهور وذلك وفقاً لرغبة إدارة الموقف ، واتهم رجال إدارة الموقف بتقاضي رشاوى من السائقين[١٩٣] .

اعتصم صحفيو قيادات جريد الوفد بمقر الجريدة وأعلنوا الدخول في إضراب عن الطعام فى حل عدم حل مشاكلهم والاستجابة لجميع مطالبهم التي وصفها بأنها مطالب عادلة لإصلاح الجريدة والحزب وكذلك إلغاء جميع القرارات التي اتخذتها بعض قيادات الجريدة وتعين بعض الموالين في مناصب قيادية بالجريدة ، في نفس السياق انتقل مأمور ورئيس مباحث قسم الدقي لمقر الجريد بناء علي أوامر النيابة العامة لإثبات حالة المعتصمين وتحرير محضر بالواقعة من جانبهم رفض المعتصمون ما سموه المفاوضات غير المباشرة التي يقوم بها قيادات الحزب لإنهاء الاعتصام مقابل الاستجابة لبعض مطالبهم وقال نائب رئيس التحرير إنهم لن يتنازلوا عن مواقفهم إلا عندما يتم الاستجابة لجميع مطالبهم وتابع أن هذه المطالب لا تتعلق بشخص أو مجموعة أشخاص داخل الجريدة وإنما تتعلق بمطالب عامة لكل العاملين بالحزب والجريدة ومنعت إدارة الحزب الصحف ووسائل الأعلام من الدخول إلي مقر الجريدة لتغطية اعتصام الصحفيين حتى أنهم قاموا بإغلاق البوابة في وجه الصحفيين علي الرغم من عقد ندوة لوزير الاستثمار داخل مقر الحزب وفى نفس السياق أصدرت مكاتب الحزب في الإسكندرية وبورسعيد والغربية بيانات تأييد وتضامن مع المعتصمين أكدوا فيها انضمامهم إلي زملائهم في الدعوة إلى تنفيذ مطالبهم المشروعة علي حد وصفهم فيما وقد انهي قيادات وصحفيو الجريدة اعتصامهم بعد أربعة أيام علي الاعتصام بعد توصلهم لاتفاق علي إنشاء صندوق زمالة للصحفيين بدفعة أولي تقدر ب ٢٥٠ مليون جنيه إضافة إلي الاتفاق بزيادة رواتب الصحفيين بالجريدة وتخفيف وطأة تدخل الحزب في شئون الجريدة من جانبه أكد نائب رئيس التحرير أن الاتفاق مع رئيس الحزب لم تتحقق جميع مطالبهم ومازالت هناك مطالب مشروعة لم تحقق بعد وسوف نسعى للحصول عليها لافتا إلي إن الأمر لم ينته ولابد من وجود قانون يحكم الجريدة وليس مجموعة من إتباع رئيس الحزب وأضاف أن مفاوضاتهم مع رئيس الحزب استمرت أكثر من ٦ ساعات وبناء عليها تم الاتفاق علي المطالب[١٩٤] .

---

[١٩٣] الدستور ٢٠٠٩/١/٢

[١٩٤] الدستور ٢٠٠٩/١/٣

أضرب ١٥٧ عاملا في شركة موبيكا للمقاولات عن العمل بمقر الشركة احتجاجا علي تخصيص نسبة تتراوح بين ٥٠ % و ٧٠% فقط من الحوافز في حين أن حوافزهم علي الأساس تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ % والتي أعادوا الحصول عليها علي مرحلتين الأولي تشمل المرتب والأخري الحوافز وقال أحد العاملين المتضررين إن ٦٥% من عمال الشركة رفضوا تقاضي مرتباتهم اعتراضا علي خفض نسبة الحوافز وأعلنوا تنظيم وقفة احتجاجية إمام مجلس الشعب للمطالبة بصرف مستحقاتهم بما فيها الحوافز وأشار إلي أن العاملين سبق أن أرسلوا عددا من الشكاوى والمذكرات بالواقعة إلي كل من مكتب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ورئيسي مجلسي الشعب والشورى دون استجابة وقال أخر من العاملين المضربين انه تم تعيينه بالشركة من ١٦ أكتوبر ١٩٧٩ كعامل فني نجارة إلا إن إدارة الشركة أجبرته علي تقديم استقالته في ٣٠ نوفمبر الماضي علي وعد بصرف جميع مستحقاته وأبرزها مكافأة نهاية الخدمة إلا أن الشركة صرفت له ما يعادل نصف قيمة مستحقاته وعندما رفض تقديم استقالته طلبوا منه الاستمرار في العمل مقابل عدم صرف الحوافز المستحقة له وأضاف أن المرتب الذي أتقاضاه حاليا لا يكفيني في ظل غلاء المعيشة وقال العاملون في المذكرة التي بعثوا بها إلي رئاسة مجلس الوزراء انه منذ شهر مايو ٢٠٠٨ تسعي احد فروع شركة موبيكا للاستغناء عن كوادره الفنية وكشفوا إن مدير عام الموارد البشرية بالشركة دائما ما يخطر العاملين بان صاحب العمل سيقوم بتصفية عمالة الشركة من المهندسين والمحاسبين والفنيين وعمال الأمن والعتالين وذلك لإجبارهم علي تقديم استقالاتهم وأشاروا إلي إن بعض هؤلاء الموظفين قدموا استقالاتهم وعند تسلمهم الشيكات الخاصة بمكافأة نهاية الخدمة فاجئوا بصرف نصف شهر أو شهر علي المرتب الأساسي فقط علما بان بعض العاملين تتراوح مدة خدمتهم بين ١٥ و ٢٥ عاما [١٩٥] .

تجمهر سائقي التاكسي في مدينة الأقصر وهددوا بالدخول في اعتصام مفتوح إمام مبني المجلس الأعلي للمدينة إذا لم يتدخل رئيس المجلس من أجل إلغاء قرار غرفة شركات السياحة ويقضي بإلزام أي تاكسي أو أتوبيس سياحي يحمل سائحين في جولات خارج المدينة بضرورة الحصول علي تصريح من الغرفة مقابل سداد ٦٠ جنيها وقال السائقون : أن الغرفة وضعت رجال أمن من جانبها داخل الأكمنة للتأكد من تنفيذ قرارها . وأضافوا انه في حالة اكتشاف عدم حصول صاحب التاكسي علي تصريح من الغرفة يتم أعدته إلي الأقصر مرة أخري ومنعه من الخروج وان آلاف السائحين الأجانب يزرون المدينة بعيدا عن برامج الشركات السياحية ويستأجرون سيارات التاكسي والتجول بها لرخص أسعارها . وأضافوا ان قرار الغرفة يشكل عبئا أضافيا علي السائح وسيؤدي إلي ارتفاع أسعار الرحلات المتجهة من الأقصر إلي المدن

[١٩٥] البديل ٢٠٠٩/١/٤

السياحية المجاورة مما يجعل السائحين يعزفون عن القيام بهذه الرحلات ويؤدي إلي توقفهم عن العمل [١٩٦] .

تجمهر نحو ٢٥٦٧ عاملا بشركة بتروجيت فرع المعدية الواقع بمنطقة الطالبية بشرق الإسكندرية بسبب قرار وزير البترول والثروة المعدنية الصادر مؤخرا بفصلهم من الشركة وضمهم إلي شركة خدمات البترول البحرية بالمنطقة نفسها مما سوف يتسبب في إهدار ٢٠٠ مليون جنيه سنويا علي الدولة ، يوفرونها للشركة من جراءة وظيفتهم . وأرسل العاملون المتضررون استغاثة عاجلة إلي الرئيس مبارك ورئيس الوزراء يطالبونهما بالتدخل الفوري لإلغاء القرار الذي يتسبب في تشريدهم من جانبه تقدم نائب الأخوان المسلمين ببيان عاجل إلي رئيس الوزراء ووزير البترول يطالب فيه بضرورة أعادة النظر ودراسة القرار قبل تطبيقه خاصة انه يضيع علي الدولة هذه الأموال . يقول نائب رئيس نقابة العاملين بالشركة لشؤون الفرع ان وزير البترول والثروة المعدنية أصدر قرارا بتشكيل لجان من الوزارة والشركة لحصر المعدات والعاملين والمنشات الموجودة وإخلاء مبدئي للفرع ، تمهيدا لتنفيذ قرار الفصل عن الشركة الأم "بتروجيت " وضمنا إلي شركة خدمات البترول البحرية بالمنطقة نفسها خلال شهر يناير المقبل . وأضاف أن الفرع يضم ٥٦٧ عاملا مثبتا و٢٠٠٠ عامل بعقود مؤقتة، مشيرا إلي أن مهام عملنا هي تصميم مشروعات خدمية ونساهم في توفير دخل سنوي يتعدى الـ ٢٠٠ مليون جنيه ، مؤكدا رفضه القرار الذي يتسبب في إهدار هذه الأموال وضياعها علي الدولة وقال أن القرار صدر دون دراسة ، لان الشركة المراد إلحاقنا بها (شركة خسرنه) منذ إنشائها ووزير البترول يريد دعمها وإعادة نشاطها مرة أخري ، لكن هذا لن يكون علي حساب أسرنا وأولادنا خاصة ونحن نعمل بها منذ يزيد علي ٣٠ عاما علي الناقل. وقرر العمال تنظيم وقفات احتجاجية مبدئية ضد هذا القرار ، علي أن يتم اتخاذ جميع الإجراءات القانونية المشروعة للدفاع عن حقوقهم المهددة بالضياع . وأوضح أحد العمال ، أن شركة خدمات البترول البحرية فضلا عن أنها منشاة حديثا في عام ٢٠٠١ بعد استقلالها عن شركة بتروجيت وبالتالي لا توجد بها معدات ولا أجهزة ، يستطيع أن يتعامل معها العاملون ببتروجيت . وقال مصدر مسئول بالفرع أن العاملين بالفعل ينتابهم قلق وخوف من هذا القرار ، فضلا عن انه مازال الموقف غامضا بالنسبة لهم ، مشيرا إلي أن موقفهم تجاه القرار يأتي في إطار أنهم متفهمون أن نجاحهم يمكن في الإبقاء علي أماكنهم [١٩٧] .

تجمهر أكثر من ١٣٠٠ عامل بشركة النصر للسيارات أمام مقر الشركة مطالبين بحقوقهم في أموال صندوق التأمينات بالشركة بعد خروجهم علي المعاش المبكر إجبارياً منذ ديسمبر الماضي . قال عدد كبير منهم انه تم إجبارهم من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة النقابية للتوقيع

---

[١٩٦] البديل ٢٠٠٩/١/٧

[١٩٧] المصري اليوم ٢٠٠٩/١/١٠

علي استمارات المعاش المبكر تمهيداً لبيع الشركة لأحد رجال الأعمال كوسيط لبيعها لإحدى الشركات الماليزية . أضافوا أن مجلس إدارة الشركة أجبر العاملين الذين خرجوا علي المعاش في الاستمرار في العمل حتى نهاية هذا العام دون تحرير عقود مؤقتة تثبت حقوقهم وربط صرف باقي مكافأة نهاية الخدمة بالانتهاء من تسليم الشركة للتعاقدات علي سيارتها بالسوق المحلي[١٩٨] .

تظاهر أكثر من ٢٠٠ من أصحاب محال بيع قطع غيار الدراجات البخارية والعاملون بها بمحافظة الفيوم أمام مكتب المحافظ احتجاجاً علي قراره بإغلاق محالهم وتشميعها منذ أكثر من ٤٠ يوماً بالرغم من أنها مرخصة منذ أكثر من ثلاثين عاماً بحجة إن هذه المحال تقوم بتجميع الدرجات البخارية وبيعها كاملة ، الأمر الذي أحدث فوضي في شوارع الفيوم بسبب كثرة الدراجات البخارية وقد طالب المتظاهرون بتدخل الرئيس مبارك لإعادة فتح محالهم ، فيما أكد مسئول بمحافظة الفيوم إن الموتوسيكلات تتسبب في فوضي كبيرة داخل المحافظة بعد زيادة إعداد الدراجات البخارية بصورة مفزعة وصل إلي ١٢٠ إلف دراجة بخارية[١٩٩] .

تجمهر ٣٦ شاباً من أصحاب " الدي جي " وتقدموا ببلاغ إلي المحامي العام بالمنيا ضد نقابة المهن الموسيقية يؤكدون فيه تعرضهم للابتزاز والتهديدات بالحبس وفرض ٥٠٠ جنيه سنوياً و ٥٠ جنيها علي كل مناسبة علي الرغم من عدم خضوعهم لضريبة النقابة . وللمطالبة بسداد رسوم سنوية باعتبارهم يستخدموا آلات موسيقية . وقال أحد الشباب : بعد أن كنت أدفع ٢٠ جنيها كغرامة تشغيل الدي جي فوجئت بمحصل جديد لنقابة المهن الموسيقية من محافظة سوهاج يطلب مني سداد مبلغ ٥٠٠ جنيه سنوياً بالإضافة إلي ٥٠ جنيها عن كل مناسبة ، ومن جانبه قال رئيس لجنة نقابة المهن الموسيقية بالمنيا ، أن مجموعة أتت من محافظة أخري وادعت صلتها بنقيب الموسيقيين ، وعملت لوائح جديدة أدت إلي شكوى العاملين في المجال . وأكد الممثل القانوني للنقابة أنه لا يوجد نص صريح في القانون ينص علي أن أصحاب الدي جيهات تابعون لنقابة المهن الموسيقية [٢٠٠].

تجمهر أكثر من ألفي شخص من أصحاب العربات الكارو وتجمعوا إمام مجلس مدينة الفيوم احتجاجا علي قرار المحافظ بإلغاء العربات الكارو واستبدالها بالتروسكلات وتوقيع عقوبة فورية علي من يخالف القرار بغرامة ٢٠٠ جنيه ومصادرة العربة . وفور صدور هذا القرار قام عدد كبير من أصحاب الكارو برفع عدة دعاوى لإبطاله مما دفع السكرتير العام بالمحافظة للجلوس معهم ومحاولة إثنائهم عن هذه الدعاوى بتوفير البديل ، وهو تروسكل بالتقسيط علي أن يبدأ

---

[١٩٨] نهضة مصر ٢٠٠٩/١/١٣
[١٩٩] الدستور ٢٠٠٩/١/١٣
[٢٠٠] البديل ٢٠٠٩/١/١٤

القسط بعد عام من تشغيله يقول أحد السائقين ليس لنا مصدر رزق إلا هذه العربة فمنذ تخرجي عام ١٩٨٤ وحتى ألان لم استطع الحصول علي عمل فقمت بشراء هذه العربة واذهب إلي شادر الخضار وشراء بعض الخضراوات والذهاب بها إلي السوق لبيعها وبعد ذلك اذهب إلي ميدان الشيخ حسن في انتظار زبون يرغب في نقل أي شي ويكمل أخر ليقول هم يحاولون إغراءنا ولكن كيف نسدد الإقساط بعد ذلك هذا خلاف المخالفات التي سوف توقع من قبل المرور لان مجلس المدينة عايز يسلمنا للمرور ويريح دماغه ويقولوا لنا بيعوا هذه العربات نبيعها لمين إذا كان سيحرم سيرها وفي نفس الوقت لا ينفع معي التروسيكل للآني أقوم بنقل غرف النوم من النجار إلي الدهان ثم بعد ذلك أعيدها إلي النجار مرة أخري والتروسيكل لا يصلح لمثل هذه الأغراض خلاف ارتفاع التكلفة ويكمل نقلة العربة الكارو التي تكلف الزبون خمسة جنيهات سوف تتعدي العشرين جنيها وبعدين هما قالوا ممنوع السير في بعض الشوارع ولم نمانع فلماذا المنع النهائي وماذا نعمل بعد إلغائها [٢٠١] .

تجمهر ٢٩ عاملا من عمال شركة الإسماعيلية للدواجن وحرروا محضرا في قسم شرطة فايد اتهموا فيه إدارة الشركة بمنعهم من الدخول واثبات توقيعهم في دفتر الحضور وتمت إحالة المحضر إلي النيابة ، وقال مدير النيابة إن مسئولي الأمن في الشركة أكدوا أنهم ينفذون تعليمات رئيس مجلس الإدارة بعدم دخول العمال الـ ٢٩ لأنهم لم يحصلوا علي الجرعة الخاصة بتطعيم العمال ضد أنفلونزا الطيور ، وهو ما نفاه العمال ، متهمين إدارة الشركة بمحاولة منعهم من التوقيع ، تمهيدا لفصلهم بحجة الغياب ، وقرر مدير النيابة استدعاء رئيس مجلس الإدارة لسؤاله عن الواقعة [٢٠٢] .

اعتصم أكثر من ٣٠ من سائقي التوك توك بميدان ليلة القدر بمدينة ٦ أكتوبر احتجاجا علي مطاردات أمناء الشرطة المستمرة لهم وإجبارهم علي دفع " إتاوة " وقضاء بعض مصالحهم الشخصية وطالبوا بتدخل محافظ ٦ أكتوبر ، والموافقة علي وضع لوحات معدنية علي مركباتهم ووضع ضوابط لسير المركبات . وطالب سائق بوضع حد لمطاردات الشرطة المتكررة ومصادرة مركباتهم ووضع لوحات معدنية لجميع المركبات لتحديد هوية المقصرين ومحاسبتهم ، مشيرا إلي أن هذه المركبات وفرت الفرص لآلاف الشباب . من جانبه قال مسئول بالإدارة العامة للمرور ، أن لجنة النقل والمواصلات أوصت بتقنين أوضاع هذه المركبات ، مؤكدا انه تمت مناقشة وضع لوحات معدنية لتحديد هوية المركبات وقائدها ووضع الضوابط والقواعد لتنظيم سير المركبات ، علي أن يجدد محافظ ٦ أكتوبر ذلك بقرار منه . وأضاف انه لابد أن يكون قائد المركبة حاملاً

[٢٠١] الاهالى ٢٠٠٩/١/١٤
[٢٠٢] البديل ٢٠٠٩/١/١٤

رخصة مهنية موضحا انه من المقترح الترخيص ل ١٠ آلاف توك توك بمدن ومراكز المحافظة وبدون فترة زمنية للترخيص [٢٠٣] .

تجمهر سائقي وأصحاب السيارات " الدوبل كابينة " العاملون في ميناء نويبع ونظموا وقفة احتجاجية أمام الوحدة المحلية لمدينة طور سيناء احتجاجا علي محاولة طردهم من الميناء ورفض المسئولين استخراج خطوط سير لسياراتهم أسوة ببقية السيارات وقال صاحب سيارة : أن عدد السيارات التي تعمل بدون خط سير ١٤ سيارة دوبل كابينة فقط ، ونحن نعمل منذ سنوات بالميناء وأرقام السيارات التي نمتلكها والترخيص مستخرجة من مرور نويبع ومعظمنا اشتري سيارات جديدة بالقسط لتطوير السيارات القديمة ونطلب عمل خطوط سير لسياراتنا التي هي مصدر رزقنا الوحيد وطالب عضو مجلس الشعب بالمحافظة المسئولين بعمل خطوط سير للسيارات موضحا إن سيارات النقل بصفة عامة من حقها العمل في أي محافظة وان بعض هذه السيارات يستحق أصحابها خطوط سير والبعض الأخر لا يستحق مشيراً إلي إن هناك شكاوى قدمت ضد أصحاب السيارات النقل خاصة الدوبل كابينة بسبب خطفهم الركاب من إمام " الأجرة " [٢٠٤] .

أضرب أكثر من ٣٥ سائق أجرة في قري شرق النيل بالمنيا عن العمل احتجاجاً علي تجاوزات ضابط المرور ضدهم ، وما وصفوه ب " الإتاوات " التي تفرض عليهم يومياً واستمرار الضباط في سحب رخصهم . وقال أحد السائقين المضربين أنهم قرروا الإضراب خاصة يوم الجمعة الذي يشهد وفود أعداد أكبر من أهالي مدينة المنيا والمركز المحيطة بها وأضاف أن السائقين يسعون من الإضراب لأن يدرك رجال المرور أن السائقين يفتعلون أزمة فعلية وأنهم يرفضون معاملتهم معاملة وصفوها ب " السخرة " . ومن جانبه أكد رئيس اللجنة النقابية لعمال النقل البري أنه تلقي العديد من شكاوى سائقي سيارات الشرق وأنه سيقدم بها في مذكرة ، إلا أن السائقين لم يتحملوا ضغوط ضباط المرور وقرروا الإضراب عن العمل في أهم أيام التشغيل بالنسبة للشرق الأمر الذي تسبب معه الإضراب في توقف الحياة بالشرق[٢٠٥] .

تجمهر العاملون بمشروع المحاجر التابع لديوان محافظة الفيوم وهددوا بالاعتصام لإصرار المدير التنفيذي وفقاً للعاملين علي تغيير عقود تعيينهم من عقود شاملة إلي عقود مؤقتة ، وأضاف العاملون أن المدير التنفيذي للمشروع ، هددهم بطرد نحو ٥٠٠ من العاملين في حالة رفضهم تغيير العقود بالإضافة لإجبارهم علي توقيع استقالة مسبقة من العقد الجديد وأوضح العاملون بقسمي التحصيل والتفتيش بالمناطق الثلاث بالمشروع ، كوم أوشيم ودمو وقلمشاة أنهم

---

[٢٠٣] البديل ٢٠٠٩/١/١٤

[٢٠٤] البديل ٢٠٠٩/١/١٤

[٢٠٥] البديل ٢٠٠٩/١/١٧

فاجئوا بوجود استمارة " ٦ " ضمن الأوراق الجديدة المطلوب توقيعها ، والتي تمنح المدير التنفيذي للمشروع الحق في فصلهم قبل توقيع حق التجديد . نفي المدير التنفيذي للمشروع ، هذا الأمر وقال إن المشكلة افتعلها بعض العاملون بعد توقيع جزاءات قانونية عليهم ، موضحاً أن لا أحد يملك فصل العاملين سوي اللجنة الخماسية . وأوضح المشرف العام علي المشروع أن العقود التي وقعها العاملون في بداية عملهم كانت عقوداً مؤقتة وكانت تجدد من تلقاء نفسها ، وأضاف إنه علي العامل أن يقوم بالتوقيع علي العقد عند التجديد لضمان حقوقه[٢٠٦] .

تجمهر عمال شركة سيراميكا كليوباترا بالعين السخنة في السويس والبالغ عددهم ٤ آلاف عامل وهددوا بالدخول في إضراب عن العمل احتجاجاً علي ما وصفوه بالإجراءات القمعية لإدارة الشركة والمتمثلة في إلغاء الوجبات الغذائية المقررة للعاملين وفقاً لأحكام قانون العمل وحرمان العمال المغتربين عن الإقامة لإجبارهم علي الاستقالة . وزيادة ساعات العمل إلي ١٢ ساعة بدلاً من ٨ ساعات فضلاً عن توفير وسائل مواصلات بالرغم من وجود الشركة في منطقة نائية بالعين السخنة . وقالت مصادر من العمال : إن رئيس مجلس إدارة المجموعة عقد اجتماعاً برؤساء الأقسام والمديرين بمصالح الشركة بالسويس وطالبهم فيه بإقناع العمال . وأضاف العمال أن الشركة ألغت تيسير خط سيارات إلي الإسماعيلية واقتصرت علي الوردية الأولي سيراميك السويس لإلزام العمال القادمين من الإسماعيلية بتدبير مواصلاتهم إلي موقع العمل الذي يبعد ١٣٠كيلو عن مواطنهم ، من جانبه نفي رئيس الشركة إصداره قرارات بزيادة ساعات العمل أو إلغاء الوجبة ونفي استقالة العمال [٢٠٧].

تظاهر نحو آلف مواطن من أصحاب المخابز بالجيزة والقاهرة أمام الغرفة التجارية بميدان الجيزة احتجاجا علي قيام وزارة التضامن الاجتماعي بإغلاق مخابزهم بعد توقيع غرامات بمبالغ مالية ضخمة عليهم وتسبب التظاهر في إلغاء وزير التضامن الاجتماعي اجتماعه الذي كان مقررا أن يلتقي فيه رؤساء شعبة المخابز بالغرفة التجارية لحل هذه الأزمة واضطر لمغادرة المكان فور وصوله وطالب المتظاهرون بإلغاء الغرامات الموقعة عليهم حتي يتمكنوا من إعادة فتح مخابزهم مرة أخري وقال صاحب مخبز بكفر طهرمس أن وزير التضامن خدعهم بعد أن أوهمهم بالتوقيع علي عقد مع الوزارة تضمن بندا بتوقيع أقصي عقوبة عليهم في حالة التأخير في الإنتاج أو عدم الوفاء بالكميات المقررة وطالب بضرورة فسخ هذا العقد فورا حتي يتسني لهم معاودة العمل مرة أخري وقال صاحب مخبز أخر بمنطقة الطوابق بفيصل انه فوجئ بمطالبته بسداد غرامة قدرها ٣٥ آلف جنيه بحجة تأخره في الإنتاج وأحاط المتظاهرون بوزير التضامن الاجتماعي أثناء مغادرته مقر الغرفة ورددوا في صوت واحد هتافات طالبته بإلغاء العقود الموقعة

---

[٢٠٦] البديل ٢٠٠٩/١/٢٣

[٢٠٧] البديل ٢٠٠٩/١/٢٤

مع الوزارة فلم يتلفت لهم أحد . هذا وقد تجمهر عدد من أصحاب المخابز في محافظة الجيزة فى نهاية شهر يناير وتصفحوا بمجموعة من التظلمات إلي وزير التضامن احتجاجاً علي تعسف مفتشي التموين ضدهم ، وقيامهم بتحرير المحاضر الكيدية ، نتيجة امتناع أصحاب المخابز عن دفع ما وصفوه ب " الإتاوة التي يطلبها مفتشو التموين " مطالبين الوزير بالنظر في تظلماتهم والعمل علي إيجاد حلول لها . قال صاحب مخبز في مركز أطفيح أن اثنين من مفتشي التموين بالمديرية قاما بتحرير ١٣ محضراً ضده خلال فترة وجيزة بسبب رفضه دفع " الإتاوة " حتى وصلت ديون المخبز إلي ٨٥ ألف جنيه وهو نفس ما حدث مع عدد من زملائه أصحاب المخابز حسب قوله مضيفاً أن الكثيرين من أصحاب المخابز مهددون بالإفلاس نتيجة عدم قدرتهم علي سداد مديونياتهم . مشيراً إلي أن وزارة التضامن الاجتماعي لا توفر لهم المساعدات الكافية لاستمرارهم في إنتاج رغيف الخبز ، فضلاً عن تقاعسها في دفع تكاليف إنتاج الرغيف . بالإضافة إلي تباطؤهم في صرف فروق أسعار السولار [٢٠٨].

تظاهر نحو ٢٠٠ بائع أمام مكتب أمن الدولة بكوم أمبو التابع لمحافظة أسوان احتجاجاً علي قرار مجلس مدينة كوم أمبو بنقلهم من منطقة السوق التي يعملون بها منذ عشرات السنين إلي مناطق ضيقة ، وقال الباعة أن تلك المناطق التي سوف ينقلون إليها هي أملاك شخصية لمواطنين بينهم وبين المجلس مصالح شخصية ، قال بائع متجول : فور سماعنا القرار توجهنا إلي مكتب امن الدولة بصفته جهة عليا يمكنها وقف قرار النقل ، وبالفعل وإثناء تجمهرنا إمام المكتب طلب نائب المكتب ٤ أفراد للتحدث معهم ، وبعد عرض الموقف وعد بحل المشكلة مع رئيس المجلس خلال ساعات ، وأضاف بائع آخر : يريدون نقلنا لمنطقة يمتلكها أشخاص معينين لهم علاقة بالمجلس ، وفي المنطقة نفسها هناك قطعة ارض ملك عضو مجلس شوري من الحزب الوطني رفض تواجد أي بائع بجوار أرضه رغم أن الباعة كانوا متواجدين في شارع عمومي [٢٠٩].

أضرب ١٥٠ سائقاً بموقف أحمد حلمي من محافظات القاهرة والقليوبية والمنوفية في إضراب مفتوح عن العمل احتجاجاً علي ممارسات ضباط وعساكر المرور في ظل قانون المرور الجديد . وقد تجمع السائقون المضربون عند نفق فيكتوريا في شارع أحمد حلمي بعد تهديدهم بالاعتقال إذا لم يتراجعوا عن الإضراب . وأكد السائقون أنهم يطالبون فقط بالعدل والرحمة حيث إن موقفهم سليم وأضافوا أنهم بعد تطبيق قانون المرور الجديد " مش عارفين يأكلوا عيش " في ظل المخالفات الجزافية المبالغ فيها التي يحصلها منهم ضابط المرور متهمين الضباط والعساكر

---

[٢٠٨] البديل ٢٠٠٩/١/٢٤
[٢٠٩] البديل ٢٠٠٩/١/٢٥

خصوصاً في الأزبكية وموقف عبود وكذلك قيام عدد من الضباط والأمناء باحتجاز عدد من الميكروباصات في الموقف لصالح الميكروباصات التي يمتلكونها[٢١٠].

تجمهر تجار في بورسعيد وهددوا بتصعيد احتجاجاتهم ضد قرار وزارة المالية بحظر استيراد السيارات برسم رمزي أو نقل ملكيتها . قال التجار إن القرار توثيق لما كان مجلس الشعب قد أوصي به في مشروع الحكومة ، الذي اعتمد مد العمل بالمنطقة الحرة ٣ سنوات ، مع حظر استيراد السيارات برسم المنطقة الحرة ، وهو النظام الذي يستفيد منه أبناء بورسعيد أو المقيمون فيها لمدة تزيد علي ١٠ سنوات مقابل استيراد السيارات برسم المنطقة الحرة " رسم جمركي رمزي " من جانبه أرسل مدير الجهاز التنفيذي للمنطقة الحرة لمدينة بورسعيد منشوراً إلي رئيس الإدارة المركزية لجمارك بورسعيد ، أكد فيه أنه اعتباراً من ٢٣ يناير الجاري ، لن يكون للجهاز التنفيذي للمنطقة الحرة أي صلاحيات قانونية لجميع التصرفات الخاصة بوسائل النقل ، ومن بينها سيارات الركوب وأن الجهاز غير مسئول عن أي شهادات جمركية وغيرها تقدم للجهاز بعد ذلك التاريخ لو كانت هذه الشهادات قيدت بتاريخ سابق [٢١١].

تجمهر العشرات من المصورين الصحفيين ونظموا وقفة احتجاجية أمام نقابة الصحفيين للتنديد بالاعتداءات الأمنية عليهم إثناء ممارستهم عملهم والتي زادت حدتها في الشهور الأخيرة ، وقد استغل المصورون احتفال رجال الشرطة بعيدهم القومي لإعلان رفضهم للسلوك القمعي للعديد من رجال الأمن في التعامل معهم ، وقام المصورين بتوزيع بياناً طالبوا فيه قوات الأمن بعدم التعرض للمصورين إثناء ممارستهم عملهم . ومن جانبه قال رئيس شعبة المصورين الصحفيين : أن هذه الوقفة كان مقرر عقدها منذ أربعة اشهر ، لكننا قررنا تأجيلها حتى نسلك جميع الطرق المشروعة لذا قمنا بإرسال مذكرة إلي نقيب الصحفيين ليتدخل لوقف الانتهاكات التي يتعرض لها المصورون الصحفيون لكنه لم يحرك ساكنا[٢١٢] .

تجمهر عشرات من أصحاب مزارع الدواجن وهددوا بالتوقف عن الإنتاج اعتراضاً علي التقديرات الوهمية لأنشطتهم من جانب قسم الإنتاج الحيواني بمديرية زراعة بور سعيد وقد صرح رئيس شعبة الثروة الداجنة بالغرفة التجارية ببورسعيد بأن رئيس قسم الإنتاج الحيواني يقول بيانات وهمية عن طاقة عنابر الدواجن بالمزارع إلي الضرائب من مكتبه دون أن يعاين المزارع ، وأضاف أن جميع التقديرات ثبت كذبها نظراً لعدم وجود أوامر شغل بالمديرية أو سيارة لنقل المعاينين للمزارع . وتساءل علي أي أساس قامت الضرائب بتقدير أرباح أصحاب المزارع الذين لم يحصلوا علي التعويضات المقررة لهم في إعقاب أزمة أنفلونزا الطيور حتى الآن [٢١٣].

---

[٢١٠] الدستور ٢٠٠٩/١/٢٦
[٢١١] المصري اليوم ٢٠٠٨/١/٢٦
[٢١٢] الدستور ٢٠٠٩/١/٢٦
[٢١٣] المسائية ٢٠٠٩/١/٢٨

اضرب أكثر من ٢٠٠ سائق ميكروباص في محافظة الجيزة عن العمل احتجاجاً علي تسجيل غرامات تراوحت بين ٧٠٠ و ١٢٠٠ جنيه علي عدد منهم وقالت الشرطة ، إنهم وقفوا في مواقف عشوائية ، والقبض علي ٢٨٨ سائقاً بسبب تعثراهم في دفع الغرامات ، وسحب رخص قيادتهم ورخص السيارات وحبس السائقين الذين يعملون علي خطوط " فيصل – التحرير " و " كوبري الخشب – الدقي " وبولاق الدكرور – رمسيس " وميدان لبنان – إمبابة " . كما قام سائقو موقف بولاق الدكرور بالإضراب عن العمل والانتظام داخل الموقف وقامت قوات الأمن بفض تجمهرهم والقبض علي ٣٠ سائقاً منهم وجمع سائقو الجيزة ما يقرب من ٢٠٠ رخصة قيادة وقامت مجموعة منهم بتسليمها إلي إدارة مرور الجيزة وإعلامها بامتناع السائقين عن العمل بسبب ممارسات رجال المرور . وطالب السائقون بإلغاء بند الغرامة الفورية الذي يؤدي إلي حبسهم في قانون المرور الجديد بالحبس . وشهد شارع فيصل حالة من الازدحام الشديد إثر قيام مجموعة من السائقين العاملين علي خط " التحرير – نهاية فيصل " بتوقيف سيارتهم في مناطق متفرقة من الشارع وإضرابهم عن العمل . وأضاف عدد من السائقين أنهم فاجئوا ، بقيام أفراد شرطة المرور وسيارات الدوريات بأخذ رخصهم وفرض غرامات كبيرة عليهم أو التهديد بعقوبة الحبس أثناء إنزالهم وتحميلهم الركاب في منطقة كوبري الخشب ومناطق أخري . ومن جانبه قال مدير إدارة الشرطة المتخصصة بالقاهرة أن القانون حدد عقوبة المخالف بالحبس أو الغرامة المالية في مخالفات السير عكس الاتجاه أو القيادة بدون رخص ، وان هناك مخالفات تنتهي بالتصالح ودفع نصف غرامة الحد الأدنى " فورياً " وأكد مدير الإدارة العامة لمرور الجيزة أن عدد المخلفات في الجيزة ، وقال إن القانون لا يوجد به مجال الوساطة أو المحسوبية وأضاف إن الحملات المرورية ليست " هوجة " سرعان ما تختفي وإنما هي أسلوب عمل جديد أعدت وزارة الداخلية . ومن جانب أخر قال مصدر مسئول بإدارة مرور القليوبية : إنه تم تحرير ١٩٦ مخالفة سير عكس الاتجاه خلال الشهر الحالي وتم عرض السائقين المخالفين علي النيابة لتحديد جلسة لمحاكمتهم . ونفي رئيس مباحث مرور القاهرة ، ما يدعيه البعض من عدم تطبيق القانون الجديد علي الجميع وقال : لدينا يومياً ما بين ٣٥٠ حالة يتم تطبيق القانون عليها وأحالتها لنيابة القاهرة وأضاف أن الرخص لا تتم استعادتها بالواسطة وإنما يتم التصالح مع المخالفين خلال الـ٣ أيام الأولي لسحب الرخصة بعد دفع الحد الأدني من الغرامة[٢١٤] .

اعتصم العاملون بفندق النيل القاهرة هيلتون النيل سابقاً البالغ عددهم ٨٦٠ عاملاً أمام الفندق ورفضوا السياسة التي تريد شركة الإدارة الجديدة "ريتز كارلتون" تطبيقها علي الرواتب والأجور التي أدت إلي تخفيض رواتبهم عن شهر يناير بنسبة ٨٠% ، عما كانوا يتقاضونه في

[٢١٤] البديل ٢٠٠٩/١/٢٨

ظل الإدارة السابقة وقال الأمين العام لنقابة العاملين بالسياحة والفنادق إن المشكلة تفجرت عندما اكتشف العاملون الذين يتقاضون رواتبهم بنظام البنط ، أن الإدارة الجديدة أجرت تغييراً علي قيمة البنط من ٢٧ جنيها و٣٠ جنيها إلي ٦ جنيهات ، وهو الأمر الذي سيؤدي إلي خسائر للعاملين في رواتبهم تصل إلي ٨٠% موضحاً أن حجة الشركة في ذلك أن نسبة الإشغال ضعيفة بسبب الأزمة المالية العالمية ، وأنها في مرحلة تجديد وتطوير للفندق ، هذا وقد تدخل رئيس شركة الفنادق في المشكلة وتم التوصل إلي ١٨ جنيها خلال فترة الأزمة والتطوير ، يعود بعدها لوضعه الطبيعي بعد أن يكتمل تطوير الفندق ويعمل بكامل طاقته وقد تجمهر أكثر من ٧٠٠ عامل في الفندق وأضربوا عن العمل بعد قرار الإدارة بتسريح نحو ٤٠ عاملاً مؤقتاً وخفض مرتباتهم بنحو ٧٥% مقارنة بالعام السابق[٢١٥].

اعتصم ١٢٠ عاملا بمصنع رودتكس للصباغة والتجهيز بالعاشر من رمضان احتجاجا على عدم صرف العلاوة الدورية لهم من قبل الإدارة [٢١٦] .

تظاهر ٢٥٠٠ مهندس وفني وعامل بورش الشركة المصرية للخدمات " سيعاف " المخصصة لتصنيع العربات العادية والمكيفة الخاصة بالقطارات احتجاجاً علي عدم صرف الحوافز والبدلات وقام المتظاهرون بالتعدي علي رئيس مجلس الإدارة والقوا عليه الصناديق الخشبية وطلبوا تدخل وزير النقل لحل مشكلتهم ، وتدخل مدير امن بني سويف ومدير المباحث الجنائية ومأمور مركز الواسطي ومأمور السكة الحديد وتمت السيطرة علي الموقف وفض التظاهر[٢١٧] .

أضرب عمال الوردية الصباحية في مصنع " CMP " أحد مصانع مجموعة رويال للكيماويات في المنطقة الصناعية جنوب محافظة بورسعيد احتجاجاً علي التفاوت في صرف العلاوة الدورية السنوية ، فيما نفي مدير أمن المصنع حدوث أي إضرابات وقال العمال إن إدارة الشركة منحت البعض ٧٠ جنيها رغم حداثتهم في العمل فيما منحت ٤٠ جنيها للقدامى ، من جانبها قررت إدارة المصنع فصل ٢٥ عاملاً من وردية الصباح وكلفت زملاءهم في الوردية المسائية باستثناء العمل لحين توفير عمالة جديدة[٢١٨] .

أضرب نحو ٩٠٠ سائق سيارة ميكروباص بموقف عين شمس بمحافظة القاهرة عن العمل احتجاجاً علي ما وصفوه بفرض غرامات عليهم من قبل ضباط وأمناء المرور بدعوى ارتكاب مخالفات مرورية وامتد الإضراب ليشمل السائقين علي خطوط رمسيس وجسر السويس والسلام والأزبكية وحضر إلي موقع الإضراب مأمور ورئيس مباحث قسم عين شمس وطالب السائقين بفض الإضراب ووعدهم بتنفيذ مطلبهم والمتمثل في رفع الغرامات عنهم ورفض السائقون الامتثال

---

[٢١٥] البديل ٢٠٠٩/١/٣٠
[٢١٦] الدستور ٢٠٠٩/١/٣٠
[٢١٧] المسائية ٢٠٠٩/٢/٢
[٢١٨] المصري اليوم ٢٠٠٩/٢/٢

لطلبات رئيس المباحث ووصفوا وعوده بالوهية وأصروا علي مواصلة إضرابهم لحين تنفيذ مطلبهم . وأجري مأمور القسم اتصالات هاتفية بعدد من السائقين وهددهم بالاعتقال في حال عدم فض الإضراب [٢١٩].

تجمهر ألف من صناع وتجار الأثاث بدمياط وهددوا بتصعيد احتجاجاتهم ضد ما وصفوه ب " القتل العمد " من الحكومة لصناعة تمثل مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي يصل إلي ٥ مليارات جنيه ، وناشدوا الرئيس مبارك بسرعة التدخل لإنقاذ صناعة الأثاث خصوصاً بعد إغلاق مئات الورش وهروب العمالة خارج المحافظة ، مما يهدد الآلاف من أبناء دمياط بالإفلاس والتعرض للحبس بعد تراكم المديونيات ووجود آلاف القضايا والأحكام الصادرة ضد هؤلاء الصناع ، وهو ما جعل بعضهم يشكل لجنة شعبية باسم " اللجنة الشعبية لإنقاذ صناع الأثاث الدمياطي " وأرسلوا العديد من الشكاوى والمذكرات لرئيس الوزراء ووزير التجارة والصناعة ووزير القوي العاملة والهجرة ومحافظ دمياط للاستغاثة من تدهور الصناعة واستمرار الركود الذي تشهده المحافظة منذ شهور ، من جانبه أكد أمين صندوق مساعد الغردقة أن وفداً من الغردقة توجه إلي القاهرة لحضور اجتماع لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب لبحث الترتيبات اللازمة لتطوير هذه الصناعة من خلال تخفيض الجمارك علي الأخشاب المستوردة والمستخدمة في صناعة الأثاث لتصبح ٥% بدلاً من ١٠% تماشياً مع التعريفة الجمركية التي أعلنها رئيس الوزراء [٢٢٠].

اعتصم ٢٠٠ عامل من عمال الشركة العربية للراديو والترانزستور "تليمصر" فرع الإسماعيلية لليوم الثالث علي التوالي احتجاجاً علي تعسف الشركة ورفضها منح ٦٥ عاملاً من المحالين للمعاش المبكر حقوقهم دفعة واحدة ومنع العمال من دخول المصنع والتوقيع في دفتر الحضور والانصراف وسحب أتوبيس الشركة بداية من شهر يناير الماضي . وقال رئيس اللجنة النقابية بالشركة إن العمال مستمرون في اعتصامهم حتى تتمثل إدارة الشركة لمطالب العمال وإعادة حقوقهم المالية وإن المحالين للمعاش المبكر فاجئوا بعدم صرف مستحقاتهم المالية دفعة واحدة وهي ٥٠ إلف جنية وان الشركة ستمنحهم شيكات تستحق الصرف بعد ثمانية أشهر . وقال عضو اللجنة الإدارية للعاملين بالشركة إن المصنع تحول إلي " خرابة " منذ ١٠ أعوام بعد قيام صاحب الشركة الجديد بتفكيك المصنع وبيع أثاث مكاتب الشركة وإيقاف نشاطها بهدف تطفيش العمال [٢٢١] .

تجمهر نحو ٣٠٠ سائق حنطور بمدينة أسوان وطالبوا بإنشاء نقابة موحدة لهم أسوة بالسائقين في المدن الأخري ، وكذلك لحمايتهم من بطش رجال شرطة المرافق ومجلس المدينة

---

[٢١٩] البديل ٢٠٠٩/٢/٣

[٢٢٠] نهضة مصر ٢٠٠٩/٢/٤

[٢٢١] البديل ٢٠٠٩/٢/٥

الذين يحررون محاضر تسول لهم إلي جانب الاعتداء عليهم بدنياً . ويقول سائق حنطور : ما دفعنا إلي المطالبة بعمل نقابة موحدة ما حدث مؤخراً من رجال شرطة المرافق بالتعاون مع مجلس المدينة عندما حاولوا اخذ عربة الحنطور الخاصة بزميل لنا وعندما رفض تسليمها لهم اعتدوا عليه بالضرب مما أدي إلي كسر أسنانه ، وفي أثناء حدوث ذلك تم الاعتداء علي سائق حنطور أخر مما أدي إلي إصابته بنزيف نقل علي إثره إلي مستشفي أسيوط وبعد يومين فارق الحياة ، ولذلك نطالب بعمل نقابة تأتي لنا بحقوقنا في حالة حدوث أي اعتداء من هذا النوع[٢٢٢].

تجمهر عمال شركة المصابيح الكهربائية وهددوا بتنظيم اعتصام مفتوح واحتجاز إدارة الشركة لحين سداد مديونية الشركة لدي التأمينات احتجاجاً علي الحكم بحبس رئيس اللجنة النقابية واتهامه بالاستيلاء علي مستحقات العاملين في الإقساط التأمينية وأنه فوجئ بحضور وحدة تنفيذ الأحكام للقبض عليه لتنفيذ حكم بالحبس ثلاث سنوات أو سداد غرامة بتهمة استقطاعه حصة من أجور العمال المؤمن عليهم والتي تبلغ ١٢٤ ألفا و ٨٦٩ جنيها وأنه ملتزم بسداد تلك المبالغ للهيئة العامة للتأمينات بصفته رئيساً للشركة وليس عضو اللجنة النقابية طبقاً لما جاء في مذكرة التبديد الخاصة بتنفيذ الحكم . وأوضح أنه حصل علي خطاب من وزارة القوي العاملة لرئيس هيئة التأمينات تعلمه فيه بأنه مفوض من الوزارة فى التعامل مع هيئة التأمينات والتوقيع لدي التأمينات عن العمال وليس له أي علاقة بموضوع المديونيات السابقة لدي التأمينات والمسئول عنها هو إدارة رامي لكح . مشيراً إلي أن التأمينات اعتبرتني كبش فداء لديون رامي لكح الذي استولي علي حقوق العمال ومليارات الدولة وهرب لفرنسا . وتابع : إن ما حدث هو تصفية حساب من التأمينات معي لأنني دافعت عن العمال بعد رفع التأمينات أسماءهم في عام ٢٠٠٦ بأثر رجعي وأثرت علي نفسي تحمل كامل المسئولية في التوقيع عن العمال لدي التأمينات بصفتي رئيس اللجنة النقابية وعضو اتحاد عمال العاشر . وقال إن العمال فاجئوا بأن حجم مديون الشركة بلغ ١٠ ملايين و ٢٠٠ إلف جنيه علي الشركة مؤكداً أن العمال ثائرون منذ سماع الخبر وهددوا بالاعتصام بالشركة وحجز إدارة الشركة داخلها لحين قيام إدارة الشركة بسداد مديونيات التأمينات القديمة لدي التأمينات [٢٢٣].

اعتصم مئات من سائقي الميكروباص وسيارات الأجرة والملاكي أمام إدارة مرور بين السرايات بالجيزة وافترشوا الأرض احتجاجاً علي ما وصفوه ب " التعنت " في تطبيق قانون المرور الجديد ، مؤكدين أن هذا القانون تسبب في احتجاز أكثر من ٣٠٠ سائق علي مدار الأيام الثمانية الماضية ، وتوقيع غرامات قالوا إنها وصلت إلي ٣١٥٠ جنيها للفرد الواحد بسبب مخالفات السير عكس الاتجاه . وهدد المعتصمون بمواصلة اعتصامهم أمام إدارة المرور ، وتصعيده إلي

---

[٢٢٢] البديل ٢٠٠٩/٢/٧

[٢٢٣] البديل ٢٠٠٩/٢/٨

الإضراب في حالة استمرار حبس ذويهم . في السياق ذاته أضرب المئات من سائقي الميكروباص في حتى الهرم وشمال الجيزة عن العمل احتجاجاً علي ما اعتبروه " تعسفاً " في عقوبات قانون المرور الجديد ، مؤكدين أنها أدت إلي حبس واحتجاز الكثير منهم في الآونة الأخيرة وفرض غرامات باهظة عليهم ، من جانب أخر تقدم عدد من أعضاء المجلس الشعبي المحلي في المحافظة بطلبات إحاطة حول الأزمة التي تحدث حالياً في منظومة النقل بمحافظة الجيزة ، بسبب تشديد قانون المرور ومطاردة أصحاب الميكروباصات مما أدي إلي حدوث خلل في المنظومة حسب وصفهم[٢٢٤] .

تجمهر ٦ عمال من العاملين بشركة إفكو للزيوت بالسويس بعد أن قامت إدارة الشركة بفصلهم تعسفيا ومنعتهم من دخول الشركة والتوقيع في كشوف الحضور والانصراف ، وحرر العمال المفصولون ٥ محاضر بمكتب العمل بمنطقة عتاقة ومحضراً بقسم شرطة عتاقة رقم ٤٤٩ لسنة ٢٠٠٩ ضد إدارة الشركة الهندية والعضو المنتدب وقال احد العمال المفصولين إن الإدارة منعتنا من دخول الشركة بعد جمعنا توقيعات من عمال الشركة ، البالغ عددهم ٨٠٠ عامل لتأسيس لجنة نقابية تدافع عن حقوقنا [٢٢٥].

تجمهر العاملين في شركة إلف اوميجا لإنتاج الملابس والواقعة بمدينة ٦ أكتوبر وذلك لإجبارهم التوقيع علي استقالتهم . وكان ضابط أمن الدولة المسئول عن المصانع بالمدينة قد استدعي العمال في أعقاب تنظيمهم لعدة وقفات احتجاجية للتعبير عن رفضهم لقرارات الفصل التعسفي التي صدرت بحقهم من قبل الإدارة القبرصية للشركة . القصة بدأت عندما فوجئ عمال الشركة والبالغ عددهم ٧٠٠ عامل بتوقيع الشركة خصومات بحقهم وصلت نسبتها إلي ٢٥% من قيمة مرتباتهم فقاموا بتنظيم وقفة احتجاجية وإضراب عن العمل بمقر الشركة ، وحضر الوقفة ممثل عن مكتب القوي العاملة بالمدينة ، وتم تحرير محضر بمطالب العمال التي تمثلت في صرف العلاوة الاجتماعية لعام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٠% من أساس المرتب بالإضافة إلي تحديد عدد ساعات العمل بما مضي عليه قانون العمل وهي ٨ ساعات ، حيث إن إدارة الشركة تجبرهم علي العمل لمدة ٩ ساعات ، كما طالب العمال إدارة الشركة بالتامين عليهم ، حيث فاجئوا بأن الشركة لم تؤمن عليهم رغم أن الإدارة تقوم بخصم قيمة نسبتهم من التامين من المرتبات ، كما طالب العمال بالحصول علي رصيد أجازاتهم الاعتيادية والعارضة التي ترفض الشركة منحها لهم ، إلا إن العمال فاجئوا في اليوم التالي لذلك باتخاذ إدارة الشركة قرارات بالفصل التعسفي بحق مائة عامل تحت زعم تحريض عمال الشركة علي التجمهر والإضراب عن العمل ، فقام العمال المتضررون بتحرير محضر بمنعهم من دخول الشركة في قسم ثان أكتوبر تحت رقم ٩٠٦ لعام

---

[٢٢٤] المصري اليوم ٢٠٠٩/٢/٩
[٢٢٥] البديل ٢٠٠٩/٢/٩

٢٠٠٩ وطلب منهم مأمور القسم إرسال متحدثين باسمهم لمقر جهاز امن الدولة ، وقابلوا ضابط امن الدولة المسئول عن الشركة الذي رفض مطالبهم تحت زعم تعرض الشركة لخسارة ١٧ مليون جنيه خلال العام الجاري ووعدهم بالتدخل مع إدارة الشركة للموافقة علي عودتهم للعمل وإلغاء قرارات الفصل ، إلا إن العمال الذين صمموا علي مطالبهم فاجئوا في اليوم التالي باستدعائهم من قبل الضابط نفسه واجبرهم علي التوقيع علي استقالتهم [٢٢٦].

تجمهر ١٧٠ مواطنا من أصحاب المحلات في موقف سيارات قنا وأعلنوا إغلاقهم محلاتهم لأجل غير مسمي احتجاجاً علي قرار المحافظ نقل موقف السرفيس – حيث تقع محلاتهم – إلي مكان أخر ، مما أدي إلي توقف حركة البيع والشراء في تلك المحلات التي تعتمد أساسا علي الركاب ، وهددوا برفع دعاوى قضائية علي المحافظ ورئيس المدينة . وقال أحد أصحاب هذه المحلات : لم تمر ستة شهور علي افتتاح رئيس الوزراء هذه المنطقة ، لكن منذ نقلت المحافظة الموقف توقفت تقريباً حركة البيع والشراء فأغلقت المحل ، وتحولت إلي بائع جائل ، مما عرضني لمحاضر في شرطة المرافق ، وصلت غراماتها إلي ١٠ آلاف جنيه ، رغم إننا ابلغنا المحافظة إننا لا نريد هذه المحلات[٢٢٧].

تجمهر أصحاب المخابز في المنيا وهددوا بالإضراب العام عن العمل احتجاجاً علي قرار المحافظ إنشاء ٣ مخابز عملاقة لإنتاج مليون رغيف يومياً دون أن تكون هناك زيادة مناسبة في حصة المنيا من الدقيق مما يعني أن المحافظة ستقوم باستقطاعيها من حصص بقيه المخابز . وقال عدد من أصحاب المخابز في المنيا أن حصة المحافظة من الدقيق لا تكفي الطلب اليومي أصلا ، بينما يقرر المحافظ إنشاء ٣ مخابز تعمل بكفاءة " ٢٠ سير " مقامة علي عشرة أفدنة في المنيا ، وأبو قرقاص ، وسمالوط كمرحلة أولي دون أن يوفر لها حصتها المناسبة ، واعتبروا قرار المحافظ عقاباً لهم علي رفضهم استلام دقيق فاسد كانت مديرية التموين تحاول توزيعه بالقوة . وكشف عدد منهم أن هناك مخابز مقامة منذ ١٥ عاما لا يتجاوز حصة الواحد منها ٣ أجولة ونصف جوال وتمارس مديرية التموين لعبة الكراسي معها ، فتتعمد إغلاق بعض المخابز لفترة مؤقتة تحت أي دعوى لتمنح حصصها لمخابز أخري ، ثم تفتحها وتغلق غيرها وهكذا . ويضيف وكيل الشعبة أن قرار إنشاء هذه المخابز جاء في الوقت الذي وافقت فيه محافظة المنيا علي افتتاح عدد ١٦٩ مخبرا طبقيا بسعر عشرة قروش للرغيف دون أن يكون لها اشتراكات وان أصحاب هذه المخابز تكلفوا الكثير لإنشائها ، وتشغيل مخابز المحافظة في وقت افتتاحها سيكون سبباً في توقف إنتاجها وغلقها من جديد[٢٢٨].

---

[٢٢٦] الكرامة ٢٠٠٩/٢/٩

[٢٢٧] البديل ٢٠٠٩/٢/١٠

[٢٢٨] البديل ٢٠٠٩/٢/١٠

تجمهر ٣٠٠ عامل بشركة طيبة للتجارة والتوزيع إحدى شركة مجموعة جهينة أمام مكتب العمل بمدينة الشيخ زايد احتجاجاً علي قرار الإدارة بإيقافهم عن العمل تمهيداً لتسريحهم دون أسباب واضحة . قال العمال إنهم فاجئوا بقرارات الإيقاف وإعلان الإدارة عن عدم صرف المكآفات والأرباح ، وأكدوا أنهم حرروا محضراً ضد المسئولين في قسم شرطة الشيخ زايد برقم ٣٦٨ إداري يوم ٢٠٠٩/٢/٢ وقالوا إن مباحث أمن الدولة تقوم حالياً بدور المفاوض لحل الأزمة [٢٢٩].

أضرب السائقون علي خط المنصورة – دمياط عن العمل وتضامن معهم زملاؤهم علي خط جمصة – بورسعيد احتجاجاً علي قيام إدارة الموقف بإدخال ٢٧ سيارة جديدة للعمل علي الخط زعماً بان هذه السيارات تحمل كارتة مجمعة ، بينما قال السائقون المضربون أنها لم تحصل علي موافقة اللجنة العليا للمواقف بالمحافظة ، فضلاً عن أنها كانت تعمل بخطوط أخري . السائقون قالوا : أن إدخال السيارات الجديدة مقابل ٥ آلاف جنيه عن كل سيارة بمساعدة عدد من عمال الكارتة مما تسبب في عدم وجود مكان لسيارات الموقف وأكد احد السائقين أن عدد السيارات وصل إلي ٢٣٠ سيارة لدرجة أنني انتظر من الواحدة ظهراً ولم يأت دوري إلي الآن حيث تقوم بعض السيارات بسرقة الركاب من خارج الموقف ، بينما لا تتدخل الشرطة بحجة أن عملهم داخل الموقف فقط وأن العمل يتوقف تماما بعد السابعة مساء لبعد الموقف عن المدينة وعن الجامعة ، فضلاً عن استغلال سائقي التاكسي للركاب حيث تصل الأجرة إلي ١٠ جنيهات من المنصورة إلي موقف طلخا مما يجعل الركاب تلجأ لمواقف أخري بجانب أن وجود أسلاك كهرباء الضغط العالي أعلي الموقف تهدد حياتهم ، حيث أن سقوط أحد الأسلاك يكفي لتدمير الموقف بأكمله علاوة علي عدم وجود مظلة ، حيث نقف طوال النهار في الشمس بالإضافة إلي عدم وجود تحديث للسيارات وأكد مدير الموقف أنه صدر قرار من المحافظ باستبعاد بعض السيارات ورفعنا العديد من الشكاوى لكننا في انتظار الرد[٢٣٠] .

أضرب أكثر من ٨٥ سائق سيارة ميكروباص تعمل بالخطوط الداخلية والامتناع عن العمل بسبب قرار المحافظ بالعمل بالتعريفة القديمة وهي ٣٥ قرشاً مطالبين بزيادتها إلي ٥٠ قرشاً . وفشل التلاميذ في الذهاب إلي مدارسهم والموظفون إلي المصالح الحكومية وارتفعت نسبة الغياب في المدارس والإدارات والمصالح الحكومية واستخدام البعض الدرجات والسير علي الأقدام في المناطق القريبة . وكان أهالي مدينة سفاجا قد فاجئوا صباح اليوم بامتناع سائقي السرفيس الداخلي عن العمل إلا بعد الموافقة علي مضاعفة الأجرة[٢٣١] .

---

[٢٢٩] الأهالي ٢٠٠٩/٢/١١
[٢٣٠] الدستور ٢٠٠٩/٢/١٣
[٢٣١] الدستور ٢٠٠٩/٢/٢٣

أضرب عمال شركة " ميجا تكس " للغزل والنسيج عن العمل لليوم العاشر أمام باب الشركة بسبب ما وصفوه ب " تعنت الإدارة معهم ومنعهم من دخول الشركة لتسلم العمل واستبدال نحو ١٥٠ عاملاً وعاملة منهم بعمال هنود ، وقالوا إن رواتبهم تصل إلي ثلاثة أضعاف ما يتقاضونه من أجور ومازال العمال وعددهم ٤٠٠ عامل يتلقون وعودا من مكتب العمل بالسادات بحل مشاكلهم دون جدوى . وقال عدد من المعتصمون إن الحزب الوطني في مدينة السادات قام بإرسال كشفين بعدد ١٠٠ عامل هندي لسد العجز في العمل في المصنع وتجاهل تشغيل العمال المصريين الذين مازالوا يقفون في الشمس أمام المصنع لليوم العاشر دون تدخل حقيقي من وزارة القوي العاملة أو مكاتب العمل بالمنوفية لحل مشاكلهم . وأشار العمال إلي أنهم قاموا بمقابلة أمين الحزب الوطني بالسادات لحل مشكلتهم ولكنهم فاجئوا بعد اللقاء بإرسال كشفين بكل واحد ٥٠ عاملاً لتسليم العمل بدلاً منهم مؤكدين أنهم سيواصلون الإضراب والدخول في الاعتصام بعد تحرير مذكرة رسمية لوزيرة القوي العاملة[٢٣٢] .

اضرب عمال شركة السويدي للكابلات المتخصصة شارك فيه نحو ٨٠٠ عامل بعد فشلهم في مقابلة صاحب الشركة ، للتفاوض معه علي مطالبهم ، منها مساواتهم بالفنيين الجدد من حيث الرواتب والأمتيازات وعودة الإضافي والموقوفين عن العمل وإلغاء خطة تطفيش ١٤٠ عاملاً . قال العمال إن المدير العام للشركة أغلق علي مجموعة من المضربين باب مطعم الشركة ومنع العاملين به من تقديم الطعام وقطع المياه والتيار الكهربائي عنهم ، كما تم إغلاق أبواب الشركة علي العمال ومنع الصحفيين من الدخول مما أدي إلي إصابة أحد العاملين بحالة إغماء استدعت نقله إلي المستشفي إلا أنهم منعوا سيارة الإسعاف من الدخول لنقله . وبعد التفاوض مع مدير الموارد البشرية قام مجموعة من العمال بنقله علي أكتافهم . وقال أحد المضربين أنه يعمل بالشركة منذ ١٥ عاماً إلا أنه لا يتقاضى أكثر من ٧٠ جنيه وإن متوسط الأجور يتراوح بين ٤٠٠ و ١٠٠٠ جنيه في حين أن من تم تعيينهم مؤخراً تتراوح رواتبهم بين ٢٠٠٠ ، ٢٥٠٠ جنيه . وأضاف عامل أخر : أن هناك خطة لتطفيش ١٤٠ عاملاً تم تسريح ١١٦ منهم بحجة أنهم عمالة زائدة علي الرغم من احتفال الشركة في شهر يوليو الماضي بتحقيق مليار جنيه مبيعات . وأضاف أنه أوقف مهندسين عن العمل لمشاركتهم في الاعتصام بمشاركة ثلاثة فنيين آخرين وأكد العمال أنهم لن يفضوا إضرابهم إلا بعد التفاوض مع صاحب الشركة أو من ينوب عنه والاستجابة لمطالبهم [٢٣٣].

أضرب العاملون بنقابة الإسكندرية عن العمل وفقاً لقرارات الجمعية العمومية الطارئة للصيادلة بالنقابة العامة في ١٣ فبراير الماضي كمرحلة أولي للإضراب ، فيما وزعت النقابة منشوراً علي

---

[٢٣٢] البديل ٢٠٠٩/٢/١٥

[٢٣٣] البديل ٢٠٠٩/٢/١٥

أصحاب الصيدليات حول آلية الإضراب التي تبدأ بتعليق الصيدلية بوستر الغلق علي بابها نصها " صيدليات الإسكندرية مغلقة يوم الاثنين ١٦ فبراير ٢٠٠٩ من الساعة العاشرة وحتى الثانية ظهرا احتجاجا علي الجباية التي تفرضها مصلحة الضرائب علي الشعب المصري " . كما حذرت النقابة في منشورها من الانسياق وراء الشائعات التي ترددها وسائل الإعلام الحكومية كما دعت النقابة في منشورها أصحاب الصيدليات بارتجاع الأدوية الموجودة بالصيدليات (المخزون) وعدم شراء أدوية جديدة كنوع من الاحتجاجات والتهديد الفعلي بالإضراب الكلي عن العمل . هذا وقد أكد الأمين العام للنقابة بالإسكندرية : أن النقابة دعت جموع الصيادلة للاعتصام داخل مقر النقابة بالإسكندرية وعن تشكيل لجنة في النقابة لتنظيم الإضراب ، وتشكيل لجنة دائمة لإدارة الأزمة ، مشيراً إلي انه تم التنبيه علي أصحاب الصيدليات بعدم قبول نماذج المحاسبة التي ستصدرها المصلحة والطعن عليها ، والإصرار علي تقديم الإقرارات وفق الاتفاقية وعدم تقديمها إلا في أخر شهر مارس بعد تعليمات النقابة . إما في محافظة الغربية فقد أعلن أصحاب الصيدليات التزامهم بدعوة الإضراب العام ، وقال نقيب صيادلة الغربية إن صيدليات الغربية بالكامل وعددها ٣ آلاف صيدلية سوف تغلق أبوابها اليوم والذي سيشارك فيه ما يقرب من ٥ آلاف صيدلي طيلة اليوم وذلك لو استمرت الأزمة ولم تقدم الحكومة حلا لها . وفي المنوفية قرر مجلس نقابة الصيادلة الفرعية بالمنوفية برئاسة نقيب المنوفية وأمين عام نقابة الصيدلة بالمنوفية الدخول في إضراب بشكل كامل في جميع صيدليات المحافظة طبقاً لقرار الجمعية العمومية للنقابة العامة للصيادلة احتجاجاً علي قرار مصلحة الضرائب بإلغاء الاتفاقية بينها وبين النقابة العامة . وقد قرر المجلس في اجتماعه كان أهمها إخطار جميع شركات الأدوية التي يتم التعامل معها بالمحافظة لوقف الشيكات المستحقة لدي الصيادلة لحين انتهاء أزمتهم مع مصلحة الضرائب وكذلك قام المجلس بتشكيل لجان متابعة لسير الإضراب الذي يشمل المحافظة بأكملها وتوقيع عقوبات علي المخالفين . وكذلك قرر مجلس النقابة الفرعية بالمنوفية تنظيم وقفة احتجاجية إمام مبني نقابات المهن الطبية بالمنوفية يشارك فيها عدد كبير من الصيادلة وقد قامت النقابة اليوم بتعليق لافتات تقول " نقابة الصيادلة بالمنوفية تنفذ قرار الجمعية العمومية بإغلاق جميع الصيدليات اليوم . وقد قامت النقابة الفرعية بالمنوفية بتوزيع بيان علي صيدليات المحافظة علي مدي يومين لتوضيح آخر مستجدات الأزمة وكذلك العقوبات التي ستوقع علي الصيدلة المخالفين وقد قامت النقابة الفرعية أيضا بتجهيز لافتات موحدة تعلق علي جميع الصيدليات المشاركة في الإغلاق وقرار الاعتصام ، فيما أعلنت الجمعية العمومية لنقابة الصيادلة بمحافظة مطروح عن الدخول في إضراب مفتوح للصيادلة بمشاركة حوالي ١٠٠ صيدلية علي مستوي مراكز ومدن المحافظة الثمانية من بينهم حوالي ٣٥ صيدلية بمدينة مرسي مطروح العاصمة . وأكد نقيب صيادلة مطروح : انه تقرر الجمعية العمومية بدء الإضراب بلا

أي استثناءات تضماننا مع جميع صيادلة مصر وذلك بغلق جميع الصيدليات وان من سيخالف القرار سيتعرض لعقوبات نقابية صارمة في الوقت ذاته أكد فيه وكيل وزارة الصحة والسكان بمحافظة مطروح إن صيدليات وزارة الصحة جاهزة لأي طوارئ وقادرة علي توفير كل أنواع الأدوية الضرورية للمرضي من خلال صيدليات المستشفيات والمراكز الطبية التي يبلغ عددها قرابة الـ ٢٠ صيدلية داخل المستشفيات العامة والمتخصصة والمراكز الطبية علي مستوي المحافظة مما يعني عجز وزارة الصحة عن مد أهالي مطروح بالأدوية . وفي دمياط أعلنت النقابة الفرعية لصيادلة دمياط الإضراب فضلا عن الدخول في اعتصام مفتوح وإغلاق جميع الصيدليات وأكد نقيب صيادلة دمياط أن النقابة ستقوم بوقف تقديم الإقرارات الضريبة حتى ٣٠ مارس وإعادة مستحقات شركات الأدوية لديها . وفي المنيا قررت النقابة الفرعية لصيادلة المنيا إغلاق الصيدليات والتوقف عن العمل لأجل غير مسمي وأكد وكيل نقابة الصيادلة بالمنيا إن موقف الصيادلة ثابت من الإضراب ولا تراجع عنه حتى إنهاء الأزمة مع وزارة المالية . وفي سياق متصل أعلن مجلس نقابة الصيادلة بكفر الشيخ عن إغلاق ١٤٠٠ صيدلية بالمحافظة ، مشيراً إلي تشكيل ثلاث لجان بالمحافظة لمتابعة تنفيذ الصيادلة للإضراب [٢٣٤].

تجمهر عمال الشركة الفرنسية الصناعية جاكوب دبلاتون لسعي إدارة الشركة إلي تسريح عمالها عن طريق الضغط عليهم لتقديم استقالتهم بداً من مسلسل الضغط منذ تحويل مشرف عام الأقسام الميكانيكية إلي التحقيق بشكوى كيدية ولم يسفر التحقيق عن أدانته بشيء فجري إعطاؤه إجازة مدفوعة الأجر حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٨ ثم قامت الإدارة بخصم الحافز الشهري ، وكذا عدم صرف العلاوة الدورية والإرباح المنصرفة لجميع العاملين وإيداعها كأمانة لدي الإدارة المالية بالشركة [٢٣٥].

تجمهر عدد كبير من تجار سوق الجملة بالمنصورة " أكبر سوق لتجارة الخضار والفاكهة بمحافظات الدلتا " ونظموا وقفة احتجاجية للمطالبة بحل شعبة الخضار والفاكهة بالغرفة التجارية للمطالبة بإلغاء الرسوم المفروضة علي عبور البضائع من وإلي السوق فيما وصفوه ببلطجية الأبواب ، واتهموا الغرفة التجارية باتخاذ قرار لزيادة الرسوم دون أدني دراسة للسوق في ظل حالة الكساد التي يعانيها التجار ، وأعطوا مهلة لمدة يوم واحد لمسئولي الغرفة بعدها سيدخلون في إضراب مفتوح إذا لم تحل مشاكلهم [٢٣٦] .

تجمهر ٢٧٠ عاملا من مصنع " الشكاير " بسبب قيام رئيس مجلس الإدارة بنقلهم إلي مصنع يقع في منطقة مهجورة بالعاشر عقاباً لهم علي اعتراضهم علي العمل لمدة ١٢ ساعة يومياً

---

[٢٣٤] الدستور ٢٠٠٩/٢/١٦
[٢٣٥] البديل ٢٠٠٩/٢/١٧
[٢٣٦] الدستور ٢٠٠٩/٢/١٩

مقابل ٢٥% زيادة فقط في الأجر الأساسي بالمخالفة لقانون العمل بالا تزيد عدد ساعات العمل عن ٤٢ ساعة أسبوعيا بما يعني ٧ ساعات يومياً واضطر ١٦٣ عاملاً إلي تقديم استقالتهم بسبب الممارسات التعسفية معهم ، كما تم نقل ١٣ عاملا آخرين إلي جراج الشركة بجسر السويس في حين أنهم يسكنون وعائلاتهم في محافظة الشرقية بخلاف كونهم عمالة ماهرة ، تم تجميدهم بدون عمل في هذا الجراج . وإمعانا في التعسف فقد تم حرمان هؤلاء العمال من ركوب أتوبيسات الشركة في مقابل بدل انتقالات ٧ جنيهات في اليوم يتم إنفاق أضعافها في المواصلات في حين أن مرتباتهم تتراوح ما بين ٢٥٠ و ٣٠٠ جنية فقط [٢٣٧].

تجمهر ٥٣ عاملاً مؤقتاً في مصنع فيبر بورد نجع حمادي للأخشاب بعد أن أصدرت إدارة المصنع قراراً بفصلهم دفعة واحدة بدعوى الأزمة المالية العالمية . وأكد العمال الذين يعملون بعقود مؤقتة وجميعهم من أبناء مركز دشنا حيث يقع المصنع أن الإدارة تتعمد الاستغناء عن العمال الذين ينتمون لمحافظة قنا وتبقي علي أبناء محافظات الوجه البحري ، خاصة محافظة الغربية مسقط راس مدير المصنع ، وأضافوا أنهم تقدموا بشكاوى إلي مكتب العمل ووزيرة القوي العاملة دون أن يتلقوا أي استجابة مما دع العمال إلى التهديد بالإضراب [٢٣٨] .

تجمهر عمال الشركة الهندية لإنتاج الملابس الجاهزة بعد الاستغناء عن ٣٠٠ عامل وعاملة وطردهم مرة واحدة للاستفادة من قرارات الإعفاء الضريبي التي منحتها مصر للشركات الأجنبية لمدة سبع سنوات يقوم بعدها صاحب المصنع بالتخلص من العمالة بعد قراره بغلق مصنعه وإعادة افتتاحه مرة أخري تحت مسمي جديد يكون نجح بعدها بالتهرب من الضرائب ويستفيد بإعفاء ضريبي جديد [٢٣٩].

تجمهر أكثر من ٣ إلف من سائقي السيارات النقل والأجرة في مراكز بسيون وكفر الزيات وقطور بالغربية وهددوا بالإضراب التام عن العمل أسوة بسائقي المقطورات احتجاجاً علي ما سموه تعنت بعض رجال المرور ضدهم بتبرير مخالفات لم يرتكبوها ، قال السائقون : أن بعض أمناء الشرطة وعساكر المرور يسئيون استخدام سلطاتهم ، ويحررون مخالفات ضدهم رغم عدم ارتكابهم لها [٢٤٠].

تجمهر أكثر من ٣٠٠٠ عامل وعاملة فى شركة دوربى للملابس الجاهزة بالمنطقة الصناعية بالإسماعيلية احتجاجا على تسريحهم ومنعهم من دخول مقر الشركة [٢٤١] .

---

[٢٣٧] الأسبوع ٢٠٠٩/٢/٢٠
[٢٣٨] البديل ٢٠٠٩/٢/٢١
[٢٣٩] الوطني اليوم ٢٠٠٩/٢/٢٤
[٢٤٠] المصري اليوم ٢٠٠٩/٢/٢٧
[٢٤١] الدستور ٢٠٠٩/٢/٢٨

تظاهر ٢٢٧ من أصحاب الأكشاك المحترقة فى الإسكندرية أمام ديوان المحافظة احتجاجا على عدم تخصيص أماكن بديلة لممارسة نشاطهم مرة أخرى [٢٤٢] .

اضرب ١٧ مدربا من جهاز السباحة بمقر النادى الأهلى بمدينة نصر بالقاهرة احتجاجا على عدم صرف رواتبهم المتفق عليها مع إدارة النادى [٢٤٣] .

تظاهر نحو ٣٠٠ عامل من عمال شركة " كابسي للبويات " في مقر المصنع جنوب مدينة بورسعيد ، احتجاجاً علي قرار الإدارة بمنع خروج عمال الوردية الثانية من الاستراحة حتى موعد بدء الوردية ، وهو القرار الذي اعتبره العمال إهانة وتحويل المصنع إلي سجن ومن يعترض يتعرض لجزاءات وخصومات تعسفية[٢٤٤] .

اعتصم عمال مصنع " يورتكس " للملابس الجاهزة لليوم الثاني علي التوالي ، ونظم العمال وقفة احتجاجية أمام المصنع احتجاجاً علي اعتداء مدير أمن المصنع بالضرب علي احدي العاملات فضلاً عن إجراءات التفتيش الذاتي للعمال[٢٤٥] .

أضرب نحو ٤٠٠ عامل من عمال شركة " أبو السباع " للبويات بالمحلة الكبري عن العمل احتجاجاً علي ما وصفوه بأنه تجاهل إدارة الشركة لاتفاقية العمل الجماعي ، التي كان من المقرر تجديدها في يناير الماضي ، وطالب العمال بزيادة أجورهم وتنفيذ الاتفاقية[٢٤٦] .

أضرب عمال شركة هيبي فأرم للأدوية عن الطعام لليوم الثالث علي التوالي رغم وعود من مديرية أمن قنا لهم ، حيث طالب العميد عمال المصنع بفض اعتصامهم وانتظار وفد قالت الشركة إنه قادم من القاهرة للتفاوض مع العمال وارتفع عدد العمال المضربين إلي ٣٦٦ عاملاً من إجمالي ٤٠٠ عامل في المصنع ، وأكد العمال أن الإدارة لم ترسل أي وفود للتفاوض ومازالت ترفض إعطاءهم مستحقاتهم المالية ونقل ٨ عمال للمستشفي بعد إصابتهم بحالة إعياء شديدة جراء الإضراب عن الطعام وقال العمال أن مستشفي قوص العام امتنع عن استقبال المصابين الجدد [٢٤٧].

اعتصم ٤٥٠ عامل بمصنع الأدوية بالمنطقة الصناعية بكلاحين قفط بمحافظة قنا بعد توقف رواتب العمال منذ شهر يناير الماضي وهروب المدير ونائبه من المصنع عندما التقي العمال مع رؤساء الأقسام للمطالبة برواتبهم المتأخرة والذين أبلغوهم بتحديد موعد مع مدير المصنع لستة أفراد من المصنع فقط إلا أن العمال رفضوا خشية تقديمهم ككبش فداء للعمال وأصروا علي مشاركة عدد كبير في الاجتماع الذي حضره وكيل وزارة القوي العاملة ورئيس المباحث ومكتب

---

[٢٤٢] الدستور ٢٠٠٩/٢/٢٨
[٢٤٣] الدستور ٢٠٠٨/٢/٢٨
[٢٤٤] البديل ٢٠٠٩/٣/٦
[٢٤٥] البديل ٢٠٠٩/٣/٦
[٢٤٦] البديل ٢٠٠٩/٣/٦
[٢٤٧] البديل ٢٠٠٩/٣/٦

عمل فقط ورئيس مكتب الاستثمار بالمصنع ووافقت الإدارة علي دخولهم بشرط أن يتحدث خمسة عمال بلسان الجميع وفي الاجتماع لم يتحدث مدير المصنع في مشكلة تأخر الرواتب وبدا في توجيه اتهامات لبعضهم بالتجمهر وأهان آخرين وسط الحضور الأمر الذي رفضه العمال وتركوا القاعة إلا إن الأمن نجح في إقناع العمال بالجلوس مرة أخري ليتحدد الثاني من مارس أخر مهلة ليتقاضى العمال مرتباتهم المتأخرة . وبدا العمال في اعتصام بالمصنع وإضراب ثلاثة من العمال عن الطعام ودخلوا مستشفي فقط المركزي وهم في حالة إعياء شديدة وأخر في حالة إغماء[٢٤٨] .

تجمهر ٤٠٠ عامل من العاملين بفنادق والشركات السياحية احتجاجاً علي عمليات التسريح التي يتعرضون لها ، حيث انخفضت نسبة الإشغالات والحجوزات لتصل إلي ١٠% من نسبة العام الماضي بسبب الأزمة المالية العالمية ، وطالب أصحاب الشكاوى بالرجوع لعملهم أو الحصول علي مستحقاتهم[٢٤٩] .

تجمهر عمال شركة سترو مصر التي أنشأها عدد من رجال الأعمال علي مساحة عشرة آلاف متر بالعاشر من رمضان بهدف صناعة ملح الليمون ورفضت وكيل وزارة القوي العاملة مقابلة وفد من العمال بدعوى عدم مسئولية الوزارة عن مشاكلهم . كان العمال قد أعلنوا عن رغبتهم في تقديم مذكرة للوزارة حول عدم صرف أجورهم و مستحقاتهم المالية منذ ٢٧ شهراً هو تاريخ تصفية الشركة في مارس ٢٠٠٧ . جدير بالذكر أن الشركة قد صدر لها قرار تصفية من جانب الجمعية العمومية التي عينت رئيس مجلس وزارة مصر الأسبق " كمصفي " للشركة وبيع أرضيها وصرف مستحقات العمال وعددهم ٢٠٥ عمال ، وذلك قبل نهاية شهر فبراير ٢٠٠٨ ، وحتى الآن لم يتم صرف هذه المستحقات الأمر الذي يهدد حتى بضياع حقوقهم التأمينية [٢٥٠] .

أضرب أكثر من ٥٠٠ عامل بالشركة العربية للألمونيوم بالمنطقة الصناعية بالإسماعيلية أمام المصنع احتجاجاً علي سوء الأوضاع بالشركة وعدم حصولهم علي مستحقاتهم ، قال العمال أن الإضراب جاء نتيجة التعسف ضدهم من قبل إدارة الشركة حيث أكدوا إن إدارة الشركة رفضت من قبل صرف العلاوة الدورية والتي تصرف لهم خلال شهر ديسمبر من كل عام بنسبة ٧% وعدم صرف العلاوة الاجتماعية التي أقرتها الدولة من قبل بقيمة ٣% بالإضافة إلي عدم تعديل نظام الحافز بصرفه علي المنتج وأوضحوا أيضا إن الإدارة لم تقم حتى ألان بصرف رصيد الأجازات والمتراكم منذ ثلاث سنوات ويتم صرفها بدلات .وأشار عضو اللجنة النقابية إلي إن أوضاع أكثر من ٣٠% من عمال الشركة والعاملين بعقود مؤقتة مهددون بالطرد وتصفيتهم في

---

[٢٤٨] الأهالي ٢٠٠٩/٣/١١
[٢٤٩] الأهالي ٢٠٠٩/٣/١١
[٢٥٠] الأهالي ٢٠٠٩/٣/١١

أي وقت ، وكشف عن عدم قيام الإدارة بصرف مهمات الأمن الصناعي من أحذية وملابس ، فتوعد العمال توسيع دائرة الإضراب حتى تقوم الإدارة بالاستجابة إلي مطالبهم[٢٥١].

أضرب ما يقرب من ٣٠٠ سائق عن العمل بخطوط مواقف الأرياف بمدينة دسوق محافظة كفر الشيخ وسيارات السرافيس داخل المدينة احتجاجا علي قيام إدارة مرور دسوق بتحصيل مخالفات جزافية دون وجه حق ، كما قام بعض سائقي سيارات الميكروباص والتي تعمل علي خط دسوق كفر الشيخ بالاحتجاج علي الأكمنة الموجودة بالخط حيث يقوم ضابط المرور بتحصيل رسوم جزافية تتراوح قيمتها ما بين خمسين جنيهاً وعشرون جنيها دون وجه حق وفورية مما جعل السائقين يقومون بالإضراب عن العمل وأصاب الحياة بقرية سنهور بالشلل التام[٢٥٢] .

أعتصم عدد من سائقي تاكسي العاصمة بموقف سفنكس بعد أن أجرت إدارة شركة سيتي كاب تحقيقاتها معهم وقال السائقون : إن الإدارة اتهمتهم بإثارة الشغب في الشركة وتحريض السائقين علي الإضراب عن العمل ، وانتهي التحقيق بإنذار السائقين بالفصل وتم نقل ثلاثة منهم إلي موقف الترجمان وخمسة إلي موقف غمرة . وقال أحد السائقين بعد ظهور الإضراب في الجرائد فوجئنا بتحويلنا إلي الشئون القانونية للتحقيق معنا بتهمة إثارة الشغب والتحريض علي الاعتصام ، وأكدنا في التحقيقات أننا أضربنا للحصول علي مرتباتنا وتساءلنا لماذا لم تحققوا مع كل السائقين الذين اضربوا عن العمل ؟ موضحاً أن مدير التشغيل في الشركة اخبرهم بان هذا التحقيق مجرد إجراء قانوني [٢٥٣].

تظاهر العشرات من أصحاب المحلات التجارية بالبدرشين بمحافظة أكتوبر احتجاجاً علي اقتحام شرطة المرافق محلاتهم والاستيلاء علي ما بداخلها وتحرير عدة محاضر لهم بحجة عدم وجود تراخيص مطالبين بتدخل محافظ ٦ أكتوبر وإنقاذهم من الجحيم . وقال صاحب محل اقتحمت شرطة المرافق العديد من المحلات عنوة واستولت علي بضاعتها بزعم عدم وجود تراخيص رغم مرور أكثر من ٣٠ سنة علي إقامة هذه المحلات ، ووصف الحملات بأنها يومية ومتكررة ومفزعة مؤكداً تحرير شرطة المرافق محضرين في وقت واحد ، أضاف إلي اخذ أسماء التجار وتحرير محاضر دون وجه حق ، لافتا إلي إن تجاوزات الشرطة تجاوزات الحد ومحذراً من انفجار الأوضاع ما لم يتدخل محافظ أكتوبر[٢٥٤] .

اعتصم أكثر من ٣٠٠ سائق ميكروباص بالفيوم أمام ديوان عام المحافظة احتجاجا علي قيام المحافظ بنقل موقف القاهرة من مكانه القديم إلي المقر الجديد بالخواتم حيث سيكلفهم هذا السير مسافة أكثر من ٣٠ كيلو متر علي الطرق الدائري الأمر الذي يؤدي إلي مشاجرات بينهم وبين

---

[٢٥١] الدستور ٢٠٠٩/٣/١٦
[٢٥٢] الأهالي ٢٠٠٩/٣/١٨
[٢٥٣] البديل ٢٠٠٩/٣/١٨
[٢٥٤] البديل ٢٠٠٩/٣/١٩

الركاب بسبب رغبة الركاب في النزول وسط المدينة وفي ميدان المسلة وكذلك سيؤدي طول المسافة إلي زيادة الأجرة [٢٥٥].

تظاهر ما يزيد علي ٢٥٠ من تجار سوق العبور أمام مبني محافظة القاهرة للمطالبة بعزل رئيس مدينة العبور وتمليكهم المحال التي يعملون بها ، وإلغاء قرار المحافظة بإخلاء محالهم تمهيداً لبيعها بالمزاد العلني . واصطحب التجار زوجاتهم وأولادهم ورفعوا لافتات وقابل وفد من المتظاهرين محافظ القاهرة الذي طالبهم بفض الاعتصام قبل أن يجتمع معهم ومن جانبه أحال محافظ القاهرة مطالب التجار للمستشار المالي والقانوني لدراستها وحلها فوراً ودراسة إمكانية تمليك المحال مشيراً إلي أن المحافظة ستلتزم بإحكام القضاء ، وستجدد حق الانتفاع للتجار رغم الطعن علي تلك الأحكام[٢٥٦].

اعتصم نحو ١٠٠٠ عامل من عمال شركة أسمنت طرة احدي مجموعة " إيطالي شمنت " خلال شهر فبراير مطالبين بصرف رصيد الأجازات السنوية علي الأجر الشامل التي تقدر بحوالي ٢.٥ مليون جنيه ، طبقاً لما جاء في فتوى وزارة القوي العاملة التي قضت بصرف مستحقاتهم وأتهم العمال رئيس اتحاد العمال بأنه السبب في كل المشاكل التي يعاني منها عمال المجموعة الإيطالية بأكملها بصفته عضواً بمجلس إدارة المجموعة وقال نائب رئيس اللجنة النقابية : لجانا للاعتصام بعد أن يئسنا من الحصول علي مستحقات العمال بالطرق السلمية بداية من الأرباح التي كنا قد أقمنا دعوى قضائية للمطالبة بها منذ ثلاث سنوات ، وفي النهاية رفضت بدعوى عدم الاختصاص . وطالب بتعديل اتفاقية العمل الجماعية وإضافة بند الأرباح للعاملين بنسبة ١٠% طبقاً لقانون العمل ، وصرف رصيد الأجازات السنوية عن ثلاث سنوات ماضية علي الأجر الشامل لفتوى وزارة القوي العاملة التي لم تعلنها الشركة وطبقاً لقانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ ، الذي ينص علي أن صاحب العمل يلتزم بصرف البدل النقدي لرصيد الأجازات كل ثلاث سنوات علي الأكثر واللائحة الداخلية للشركة الخاصة بقواعد صرف رصيد الأجازات أو الأجر المقابل علي الأجر الشامل . وأنهي العمال اعتصامهم بعد إصدار إدارة الشركة منشوراً بصرف رصيد الأجازات علي الأجر الشامل خلال أيام طبقاً لما جاء في فتوى وزارة القوي العاملة . بينما تظاهر المئات من العمال المحالين للمعاش أمام الشركة خلال شهر مارس للمطالبة بمستحقاتهم التي تقدر بمليار و ١٠٨ ملايين جنيه تتمثل في الإرباح المرحلة منذ عام ١٩٩٠ والتي تقدر بنحو ٢.٥ مليارات جنيه ، والحوافز المجمدة منذ عام ٢٠٠٥ والتي تفوق الـ ٢٠٠ مليون جنيه بخلاف الإرباح المحققة عن تلك السنوات[٢٥٧].

---

[٢٥٥] الأهالي ٢٠٠٩/٣/٢٩

[٢٥٦] المصري اليوم ٢٠٠٩/٣/٢٢

[٢٥٧] البديل ٢٠٠٩/٣/٣٠

اعتصم أكثر من ٥٠٠ عامل بشركة أبيلا مصر في الصالة الرئيسية بمحطة مصر للسكك الحديدية في القاهرة احتجاجا علي تخفيض هيئة السكك الحديدية عدد عربات النوم بالقطارات بمعدل ٤ عربات من كل قطار وقال العمال الذين يعملون بالشركة التي تدير قطارات النوم أن هذا التخفيض يعني تخفيض الحوافز التي يحصلون عليها وقال مسئول نوم أن الهيئة خفضت عربات النوم في ٣ قطارات فقط حيث استبدلتها ب " كراسي جلوس " مما ترتب عليه تخفيض حافز رسم الخدمة وبدلات السفر بالإضافة إلي البقشيش الذي يدفعه الراكب للعمال [٢٥٨].

تجمهر ٢٥٠ عاملا وعاملة تم فصلهم بشركة بتشينو للأدوات الكهربائية بمدينة السادات بدعوى تحقيقها خسائر نتيجة الأزمة المالية العالمية . وفوجئ العاملون بقرار إدارة الشركة التي قال لهم أنهم لا يعملون لديها وان عقود عملهم موقعة مع شركة " توت بيرنس " لتوريد العمالة والتي يقع مقرها في الدقي وأكد العاملون أنهم يعملون بشركة بتشينو منذ أكثر من ٥ سنوات وإنهم لا يعرفون حتى مقر شركة توريد العمالة وقالوا أن مكتب عمل السادات رفض تحرير شكوى ضد شركة بتشينو بدعوى إن عليهم التوجه لمكتب عمل الدقي حيث مقر الشركة التي يعملون بها وقال مسئول قطاع النسيج باتحاد عمال مدينة السادات أن الشركات وخاصة الأجنبية مثل بتشينو تلجا لشركات توريد للهروب من مسئولياتها القانونية تجاه العمال[٢٥٩].

اعتصم نحو ٦٠٠ عامل فى شركة الملكة للأدوات الصحية فى الفيوم احتجاجا على عدم صرف العلاوة السنوية مطالبين بزيادة المرتبات والحافز الشهرى [٢٦٠] .

اعتصم أكثر من ٤٠٠ عامل من العاملين بالمصرف المتحد فى فروع المنصورة وسوهاج والشرقية والإسكندرية وأسيوط احتجاجا على تمييز إدارة البنك فى الأجور والترقيات بين الموظفين [٢٦١] .

تظاهر ٢٠٠ عامل بقسم المغسلة والصنفرة بمصنع سبأ للملابس الجاهزة فى بورسعيد احتجاجا على فصل زميلهم تعسفيا من العمل [٢٦٢] .

تظاهر عمال وأصحاب ٤٠ مصنعا للطوب الطفلى فى قرية جرزا بمحافظة بنى سويف احتجاجا على قرار وزير الزراعة بإزالة مصانعهما لإقامة منطقة صناعية [٢٦٣] .

اضرب نحو ٥٠٠ عامل من الأمن والنظافة فى شركة الإسماعيلية سرفيس عن العمل احتجاجا على عدم صرف رواتبهم المتأخرة منذ ديسمبر الماضى [٢٦٤] .

---

[٢٥٨] البديل ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٢٥٩] البديل ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٢٦٠] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٢٦١] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٢٦٢] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٢٦٣] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٢٦٤] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠

اعتصم نحو ٢٠ عاملاً بشركة تيرتورز ترافكو السياحية بالغردقة أمام ديوان عام المحافظة للمطالبة بلقاء محافظ البحر الأحمر والتدخل لأعادتهم إلي العمل مرة أخري بعد إن تم استبدالهم بعمالة أخري تركية وأوكرانية دون الحصول لهم علي تصاريح عمل أو إقامة [٢٦٥] .

أضرب أصحاب محاجر الحجر الجيري إضراباً مفتوحاً اعتراضاً علي زيادة رسوم الميزان عند بوابة القاهرة علي طريق العين السخنة التابعة لمحافظة حلوان وتعبيراً عن سخطهم من تزايد الرسوم . وهذه ليست الزيادة الأولي فقد تم رفع سعر ترخيص المحجر الواحد إلي ٢٥ إلف جنيه بعد أن كان ١٢ إلف جنيه كما تم تخفيض مساحة المحجر من ٥٠٠٠ إلف متر مربع إلي ٢٥٠٠ بعمق متر فقط ، وهذا كان سبباً في تأثر الصناعة والعمالة مما اضطر لتخفيض العمالة لتحقيق ربح بسيط بالإضافة إلي أن مشروع المحاجر ابلغ الضرائب أن إيجار المحجر ٤ آلاف جنيه فقط فأين باقي الـ ٢٥ إلف جنيه التي يدفعوها مما سبب لهم مشكلة مع الضرائب وارتفعت قيمة الكارتة المجمعة من ٢٥ جنيها منذ ٣ سنوات إلي ٥٥ جنيها كرسم ميزان للسيارة نصف النقل و ١١٠ جنيهات للسيارة النقل في النقلة الواحدة إلي إن فوجئنا بزيادة رسم الميزان – الذي لا يوجد أصلاً – إلي ١٢٠ جنيها للسيارة نصف النقل الواحدة بالإضافة إلي مشاكل حمولات السيارات فيتم رفع الرسم طبقاً لنوع الحمولة إذا لم تدفع يتم حجز السيارة ، وإذا كانت مقاسات الحجر المحمل من الجبل مختلفة اكبر من المعتاد يتم دفع رسوم أضافية [٢٦٦].

اعتصم ٢١ عاملا بشركة السويس للنترات بالسويس " سيتكو السعودية " إمام مقر محافظة السويس احتجاجا علي فصلهم من الشركة دون وجه حق ، معتبرين ذلك تعسفا ضدهم [٢٦٧].

اعتصم المئات من العاملين بشركة أسمنت حلوان احتجاجاً علي رفض الشركة الإيطالية " إيطالي سمنت " صرف مستحقاتهم المالية عن الأرباح عن العام المالي الماضي . وأكد العاملون أن إدارة الشركة قررت تخصيص نحو ٢٨ مليونا لصرف الأرباح للعاملين البالغ عددهم ١٧٠٠ عامل بواقع ١٢ شهرا ، ونصيب العمال منها ١٠% وفقا لما تنص علية المادة ٤١ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وذلك بعد خصم مصاريف الإنتاج . واتهم العمال إدارة الشركة بالتآمر عليهم لصالح الشركة الأجنبية المالكة لمجموعة " السويس للاسمنت " والتي تضم شركات حلوان وطرة السويس للاسمنت . وأشاروا إلي إن حقوقهم في الأرباح تصل لنحو ١٨.٥ شهر في حين إن الشركة تريد صرف ما يعادل اجر ١٢ شهرا فقط بالمخالفة للقانون . وأكد العمال أن قرارهم بتنظيم الاعتصام تم لإجهاض محاولة الشركة إقرار الإرباح لهم بشكل نهائي وأشار رئيس اللجنة النقابية بالشركة إلي إن النقابة قامت بإرسال مذكرة رسمية للإدارة في أول ابريل عقد نشر

---

[٢٦٥] المصرى اليوم ٢٠٠٩/٤/١

[٢٦٦] الأهالي ٢٠٠٩/٤/٨

[٢٦٧] المصري اليوم ٢٠٠٩/٤/١٣

الميزانية ، وتجاهلت الشركة الرد علي النقابة ، وهو ما فهمه العمال بأن الشركة سوف تقوم بالمماطلة في صرف مستحقات العاملين وعدم تطبيق القوانين المصرية التي تخضع لها وسوف تصرف لهم نسب التوزيع التي تم اعتمادها في الميزانية . وأكد أن العمال قرروا عدم الانتظار لحين اعتماد قيمة الأرباح ، خاصة أن وقتها سوف ترفض الشركة صرف أي جنيه أخر . وأكد إن العمال سوف يواصلون الاعتصام لحين انتهاء الجمعية العمومية وإقرار كامل مستحقاتهم المالية من أرباح العام الماضي[٢٦٨] .

اعتصم عمال شركة " شاهي " للملابس احتجاجا قرار الشركة بوقف نشاطها وتسريح ٢٧٠ عاملاً بعد اعتصام العمال داخل الشركة بالمنطقة الحرة بمدينة نصر اعتراضاً علي تأخر صرف رواتبهم الشهرية كانت إدارة الشركة قد وعدت العمال بصرف الرواتب بمجرد انتهاء احدي رسائل التصدير ، إلا أن العمال فاجئوا في نهاية الأسبوع بامتناع الشركة عن صرف الرواتب كما فاجئوا ببعض رجال الأعمال الذين يرغبون في شراء ماكينات الشركة وتبين أن صاحب الشركة يرغب في بيعها والتخلص من العمال ، فقام العمال بالتجمع أمام مكتب رئيس مجلس الإدارة فما كان منه إلا أن اتصل بالأمن وتمت مساومة العمال علي إنهاء الاعتصام ، إلا أنهم رفضوا حتى توقيع تعهد بسداد رواتبهم قبل منتصف ابريل حيث تردد أن صاحب الشركة أراد التخلص من العمالة التي لها أكثر من عشرة أعوام داخل الشركة تحت شعار الأزمة الاقتصادية[٢٦٩].

إضراب العاملين بشركة الشرق الأوسط لاستصلاح الأراضي عن الطعام لعدم صرف مستحقاتهم ، وقد بدا العاملون بموقع الشركة في توشكي الإضراب عن الطعام واستمروا لمدة ثلاثة أيام وانتقل عدد منهم إلي المستشفي في حالة إعياء شديد فيما اجتمع مدير الموقع بالعاملين ووعدهم بصرف حقوقهم ، يذكر أن شركة الشرق الأوسط تعاني من مشاكل كثيرة تزايدت مع الإدارة الجديدة وقد وجه أعضاء الجمعية العمومية إلي رئيس مجلس إدارة اتحاد المساهمين خطاباً جاء فيه أن الخسائر وصلت إلي ٧٤.٤٧٩ مليون كان يمكن تفاديها بالإدارة الجديدة وبلغ إجمالي حقوق المساهمين ٧ ملايين جنيه بالموجب وبذلك تصبح قيمة السهم الدفترية ١.٠٧٥ جنيه من اصل مبلغ ١٠ جنيهات القيمة الاسمية للسهم بخسارة قدرها ٨.٩٢ جنية للسهم مما تسبب في الضرر البالغ بمصالح المساهمين ، وتضمن خطاب أعضاء الجمعية العمومية معلومات أخري عن الأوضاع في الشركة منها تراجع قيمة الأصول مما يعني الفشل في تحقيق الخطة الاستثمارية للشركة والإضرار بمصالح المساهمين وتحميل الشركة خسائر بمبلغ ٩.٥ مليون جنيه عبارة عن المبالغ الذي تم إعدامه بعد التخرج مع الشركة السعودية " شركة الرياض والكنانة

---

[٢٦٨] المصري اليوم ٢٠٠٩/٤/١٥
[٢٦٩] الأهالي ٢٠٠٩/٤/١٥

" وذلك دون العرض علي الجمعية العامة ، أضاف إلي سوء الإدارة مما تسبب في سحب الأعمال من الشركة في سابقة لما تحدث من قبل مثل سحب العمل في منطقة الضبعة والعالمين ومنطقة الفرافرة ، وانتقد أعضاء الجمعية العمومية إصرار مجلس الإدارة علي عدم اتخاذ أي إجراءات حاسمة ورادعة مع من تسببوا في خسائر فادحة للشركة سواء كانت هذه الخسائر بسبب الإهمال أو التعدد مما اضر بحقوق المساهمين [٢٧٠].

اعتصم عمال شركة اريسكو اسيد لإنتاج حديد التصنيع مطالبين باضافة ٢٢% من الزيادة السنوية إلى المرتب الأساسى وتثبيت العمالة المؤقتة [٢٧١] .

اعتصم عمال شركة كازارين للمنسوجات فى السادس من أكتوبر مطالبين بتنفيذ الاتفاقية الموقعة بين اللجنة النقابية وادارة الشركة والتى تقضى بصرف مستحقات العاملين المتأخرة منذ عام ٢٠٠٧ [٢٧٢] .

تظاهر نحو ١٠٠ عامل بحديقة هابى داى بحلوان احتجاجا على قرار رئيس مجلس مدينة حلوان بإغلاق الحديقة وتشريد عمالها البالغ عددهم ٢٥٠ عاملا [٢٧٣] .

تجمهر نحو ١١٧ من أصحاب المخابز بكفر الدوار ونظموا وقفة احتجاجية أمام مجلس المدينة احتجاجا على فرض رسوم جديدة عليهم تحت مسمى "عمولة توزيع" بأثر رجعى من عام ٢٠٠٠ [٢٧٤] .

اضرب السائقون العاملون علي طريق قنا – نقادة عن العمل لمدة ٤ ساعات احتجاجاً علي إقامة الأهالي المطبات صناعية عشوائية أمام منازلهم وبطرق غير قانونية تهدد سياراتهم بالإتلاف ، قام المسئولون أمام هذا الإضراب بإزالة عدد من هذه المطبات والتي تهدد بكوارث ليلاً وإضرار بالسيارات وكشف هذا الإضراب للسائقين عن تخاذل المسئولين أمام زيادة عدد المطبات الصناعية العشوائية أمام منازلهم علي الطرق السريعة[٢٧٥] .

تجمهر ٢٥٠ عاملاً من شركة اسمنت العامرية بالإسكندرية أمام محكمة العمال بالمنشية إثناء نظر القضية التي أقاموها ضد إدارة شركة سمبر البرتغالية التي اشترت " اسمنت العامرية " للمطالبة بحقوقهم في الإرباح التي اقرها القانون ، كذلك المطالبة بحقوقهم الأخري[٢٧٦].

---

[٢٧٠] الأسبوع ٢٠٠٩/٤/١٧
[٢٧١] الدستور ٢٠٠٩/٤/٣٠
[٢٧٢] الدستور ٢٠٠٩/٤/٣٠
[٢٧٣] الدستور ٢٠٠٩/٤/٣٠
[٢٧٤] الدستور ٢٠٠٩/٤/٣٠
[٢٧٥] نهضة مصر ٢٠٠٩/٥/١٩
[٢٧٦] الأهالي ٢٠٠٩/٥/٢٠

اضرب ٤٥٠ عاملاً من شركة ليزر للأحذية بالمنطقة الصناعية بالإسماعيلية عن العمل احتجاجاً علي الأجور المتدنية وهتف العمال ضد سياسات صاحب العمل إيطالي الجنسية بحرمانهم من بدل ساعات العمل الإضافية وتفضيل العمالة الأجنبية عليهم [٢٧٧].

اضرب عمال مصنع " المنصورة أسبانيا " عن العمل لليوم الثالث من شهر مارس في حين قررت إدارة المصنع فصل خمس عاملات بتهمة تحريض العمال علي الإضراب فحررت العاملات المفصولات محاضر بالقوي العاملة والشرطة ضد إدارة الشركة بعد صدور القرار المفاجئ بفصلهن كما اتهمت العاملات رئيس الشركة ومدير المصنع بمحاولة التخلص منهم واتهمت العاملات وكيل وزارة القوي العاملة بالمحافظة بالتخلي عنهم ، كما تظاهر ٣٠ عاملاً وعاملة من المؤقتين وتشاجروا مع مدير المصنع بعد محاولته إخراجهم من المصنع خوفا من القوي العاملة بعد كشف الصحافة عدم التامين عليهم وإصر العمال علي عدم الخروج مهددين بتحرير محاضر ضده . ومن جانبه أكد رئيس اللجنة النقابية بالمصنع إن إدارة المصنع تسعي لإغلاقه في وجه العمال وفصل جميع العاملات تمهيدا لبيعه وان هناك وفداً من اللجنة النقابية سيتوجه إلي النقابة العامة لوضع حد لممارسات إدارة الشركة ، وتظاهر عمال المصنع إمام العنبر الرئيسي وطالبوا بالسماح لهم بالخروج من المصنع لعرض مشاكلهم علي محافظ الدقهلية إلا إن قوات الأمن تصدت لهم ومنعتهم من الاقتراب من البوابة الرئيسية والظهور إمام كاميرات الإعلاميين وواصل مدير عام الشركة رفضه دخول الصحفيين إلي الشركة أو الحديث مع أي من العمال وهدد من يتحدث إلي الصحفيين بالفصل من الشركة ، هذا وقد أضرب نحو ٢٣٠ من عمال الشركة عن العمل داخل المصنع احتجاجاً علي عدم صرف رواتبهم عن شهر ابريل طبقاً للاتفاق الذي تم بينهم وبين المصرف المتحد (المالك الرئيسي) بعد رفض المشتري الجديد صرف رواتبهم . وأعلن العمال عن دخولهم في اعتصام مفتوح في الشارع المواجه لمبني المصرف المتحد ، وأكد رئيس اللجنة النقابية بالمصنع أن إدارة المصرف المتحد تراجعت عن الاتفاق الذي تم معهم خلال اعتصامهم الأخير لصرف رواتبهم المتأخرة لمدة ٣ شهور . ورفض مدير المصنع خروج العاملين ، كما منع دخول الصحفيين وأكد مدير القوي العاملة بالمحافظة انه تم تحرير ١٠ محاضر مخالفة ضد إدارة المصنع لرفضها صرف مستحقات العمال وفصل أعضاء من اللجنة النقابية والعمال تعسفياً[٢٧٨] .

تجمهر العاملين بالنقابة العامة للبناء والأخشاب التابع لاتحاد العمال هددوا بالاعتصام للمطالبة بزيادة الحد الأدنى لمعاش العمالة غير المنتظمة من ١٢٠ إلي ٤٠٠ جنيه شهرياً مع توفير الرعاية الصحية لهم وقال رئيس النقابة العامة للعاملين بالبناء والأخشاب إن قطاع العمالة

---

[٢٧٧] الأهالي ٢٠٠٩/٥/٢٠

[٢٧٨] المصري اليوم ٢٠٠٩/٥/٢٤

غير المنتظمة هو أكثر القطاعات تضررا لافتا إلي وجود مشاكل مستمرة مع التأمينات وطالب والسعي نحو زيادة الحد الأدنى للأجور إلي ٦٠٠ جنيه شهرياً ليتناسب مع نفقات المعيشة مشيراً إلي إن قطاع العمالة غير المنتظمة مهدد بالتشرد . مضيفاً أن العمالة المنتظمة تشمل نصف مليون عامل فقط في جميع الشركات بالمحافظات[٢٧٩].

أضرب أكثر من آلف عامل بمجزر النوبارية كوكى التابعة لشركة القاهرة للدواجن عن العمل احتجاجا على رفض إدارة المجزر تنفيذ مطالبهم التى تتمثل فى صرف البدلات والحوافز [٢٨٠].

أضرب أكثر من ٢٥٠٠ عامل بشركتى العامرية للصناعات الدوائية والمصرية الأوربية للأدوية عن العمل احتجاجا على عدم صرف مستحقاتهم من صافى أرباح ٢٠٠٨ ورفض الإدارة منح العمال نسبتهم من الإرباح التى تصل إلى ١٠% [٢٨١] .

تظاهر أكثر من ١٠٠ بائع متجول بسوق السلام فى طنطا محافظة الغربية احتجاجا على قيام المحافظة باستبعادهم من شارع الخان دون توفير مكان بديل لهم [٢٨٢] .

تجمهر عدد كبير من الخيالة بمنطقة الهرم وعبروا عن غضبهم الشديد جراء قرار رئيس المجلس الأعلي للآثار نقلهم والباعة الجائلين خارج منطقة هضبة الهرم وأشار عدد من الباعة إلي أن قرار النقل سيغلق أبوابا ظلت مفتوحة علي أيدي السياح . وقال عضو رابطة الخيالة لسنا معترضين علي قرار التنظيم بشأن خضوع الخيالة للأشراف من الطب البيطري وشرطة السياحة لكن لا داعي لتحملنا مهمة النظافة لأنها ليست عملنا وأكد عدم مبالغة الخيالة في الخضوع لاشتراكات نظافة تضاف إلي اشتراك رخصتهم إذا لزم الأمر [٢٨٣] .

اعتصم أكثر من ١٠٠ عامل وصاحب شركة يمثلون ٢٥ شركة من شركات الحاسب الآلي بأسيوط أمام مقر جمعية رجال الأعمال بحضور قيادات شعبة الحاسب الآلي بالغرفة التجارية بالمحافظات وسط حصار امني مشدد رداً علي قيام الجمعية بالتجارة في أجهزة الحاسب الآلي وتحقيق أرباح تصل إلي ٣٥% بالمخالفة لقانون الجمعيات ، وقال رئيس شعبة الحاسب الآلي بالغرفة التجارية أن جمعية رجال الأعمال خالفت قواعدها من مساعدة فئات المجتمع إلي محاربة التجار بالمحافظة بعد أن قامت باستغلال أموال المعونات التي تصل إلي ١٢٥ مليون جنيه في تجارة الكمبيوتر وبيع الأجهزة دون فواتير وعدم سداد الضرائب مما يصعب المنافسة لدي التجار وشباب رجال الأعمال ، وكشف عن قيام الجمعية ببيع الأجهزة عن طريق عقود قروض حسب نشاط المشروع وبالتقسيط ، وأوضح أن تجار الأجهزة سوف يصعدون من احتجاجهم أن لم

---

[٢٧٩] نهضة مصر ٢٠٠٩/٥/٢٤
[٢٨٠] الدستور ٢٠٠٩/٥/٣٠
[٢٨١] الدستور ٢٠٠٩/٥/٣٠
[٢٨٢] الدستور ٢٠٠٩/٥/٣٠
[٢٨٣] الدستور ٢٠٠٩/٦/١١

تتدخل وزارة التجارة لوقف نزيف الخسائر التي أطاحت بجميع الشركات بأسيوط في ظل راس المال الكبير للجمعية والتي احتكرت تجارة الأجهزة ، مما تسبب في قطع أرزاق الكثير من شباب الخرجين الذين فشلوا في الحصول علي فرص في ظل الأزمة الاقتصادية التي نمر بها . من جانبه صرح رئيس مجلس إدارة الجمعية بان أصحاب الشركات تقدموا بـ ١١ شكوى للجهات الرقابية والنيابة العامة ضد الجمعية لكن تم حفظ هذه الشكاوى[٢٨٤] .

تجمهر ٢٦ عاملاً بالإسماعيلية وتقدموا بشكوى إلي المسئولين بالمحافظة ومكتب الشكاوى والمحافظ يتضررون فيها من قرار فصلهم من العمل لقيامهم بتقديم واجب العزاء في زميلتهم التي توفاها الله خلال شهر فبراير وبعد أن وعدتهم الشركة بتدبير سيارة لتوصيلهم إلي سرادق العزاء تراجعت إدارة الشركة . وعرض العمال علي الإدارة بتعويض هذا اليوم بالعمل يوم الجمعة ولكنهم فاجئوا بقرار فصلهم ، هذا وقد نجح مكتب الشكاوى بالمنطقة الحرة في إعادة ٢٦ عاملاً للعمل مرة أخري دون توقيع جزاءات عليهم . وقد ناشد العاملون بالمناطق الصناعية والحرة بالإسماعيلية محافظ الإسماعيلية بالعمل علي الحفاظ علي حقوق العمال وتفعيل القوانين في هذا الشأن مع توحيد عقود العمل وعمل حملات مكثفة من مكاتب العمل للتفتيش الدوري علي المصانع والشركات الاستثمارية[٢٨٥] .

اعتصم أكثر من ٣٠٠ من الممثلين الكومبارس بوسط البلد للمطالبة بإنشاء نقابة خاصة بهم بعد رفض نقابة الممثلين ضمهم إليها وقال احد المعتصمين إننا فقط نحتاج تصريحاً من نقيب الممثلين ومن المصنفات الفنية بإنشاء هذه النقابة وأحنا هنعمل كل حاجة فيها وأحنا اللي هنبنيها وعن المكان الذي سوف يتخذونه مقرا للنقابة قال إننا نملك الكثير من الأسطح علي البيوت صالحة لان نبنيها وتكون مقر لنا يعني مش هنكلف حد حاجة . وطالب المعتصمون بعض من الفنانين بتولي منصب نقيب هذه النقابة . كما طالب المعتصمون بلائحة لزيادة أجورهم خاصة انه لا توجد أي هيئة أو جهة تحقق أو تحكم في مشاكلهم مع المنتجين ، كما أكدوا أنهم ممثلون ويجب أن يتم التامين عليهم ضد المخاطر التي يتعرضون لها . وأكد مجموعة الكومبارس والريجيستيرات المعتصمين أنهم حاولوا مقابلة نقيب الممثلين أكثر من مرة لكن الإجابة دائما " ليس لدية وقت لمقابلتنا " والمح عدد كبير منهم إلي أنهم سيتجهون للقضاء للحصول علي حقهم في إنشاء نقابة تمثلهم وللحصول علي حقوقهم المالية [٢٨٦].

تجمهر أكثر من ٤٠٠ عامل من العاملين بشركة النوبارية للهندسة الزراعية والميكنة ونظموا وقفة احتجاجية خلال شهر يناير لعدم صرف رواتبهم وغلق الشركة منذ الأول من شهر ابريل

---

[٢٨٤] الدستور ٢٠٠٩/٦/١٢
[٢٨٥] نهضة مصر ٢٠٠٩/٦/١٣
[٢٨٦] الدستور ٢٠٠٩/٦/١٤

٢٠٠٨ حتى الآن وذلك بعد قيام النائب العام بسحب وإنهاء مهمة المفوض الذي كان قد تم تعيينه لإدارة الشركة من قبل وزارة القوي العاملة بعد قيام صاحب الشركة بإغلاق الشركة خلال عام ٢٠٠٦ ، من جانبه أكد نائب رئيس نقابة العاملين بالشركة إن الشركة كانت ملك الحكومة " قطاع عام " وقد تم بيعها ضمن برنامج الخصخصة عام ١٩٩٨ إلي رجل الأعمال والذي قام بإغلاقها من نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٥ حتى ابريل ٢٠٠٦ وعندما نظمنا احتجاجا أمام مكتب النائب العام قامت وزارة القوي العاملة بطلب تعيين مفوض من قبل النائب العام لإدارة شئون الشركة والذي استمر في أداء عمله من نهاية ابريل ٢٠٠٦ حتى فبراير ٢٠٠٨ وذلك بعد أن قام النائب العام بإصدار قرار بإنهاء مهمة المفوض وتسليم الشركة إلي رجل الأعمال ومنذ ابريل ٢٠٠٨ حتى الآن لم يتسلم رجل الأعمال الشركة ومازالت الشركة مغلقة ولم يتم طرح أجور العاملين بالشركة والذين يزيد عددهم علي ٥٠٠ عامل ، هذا وقد تظاهر نحو ١٠٠ عامل بالشركة خلال شهر يونيو أمام مجلس الشعب احتجاجاً علي إغلاق المصنع وعدم صرف أجورهم منذ ١٦ شهراً ، وطالب المعتصمون نواب البرلمان من أعضاء مجلس الشعب بالتدخل من أجل إصدار قرار بإعادة فتح الشركة ، وتعيين مفوض عام لها بدلاً من رجل الأعمال المالك لنحو ٧٥% من أسهم الشركة هو وأسراته ، وذلك من خلال شكوى رسمية تم التقدم بها للمجلس وموقع عليها من جميع العاملين . واتهموا وزيرة القوي العاملة بالتنصل من وعودها لهم ، وتجاهل مطالبهم بالتدخل لإعادة فتح الشركة مرة أخري خلال الاعتصام الذي قاموا به أمام مقر القوي العاملة ورفضت الوزيرة مقابلتهم علي حد قولهم [٢٨٧].

إضراب نحو ستين ألفاً من سائقي وأصحاب الشحنات عن العمل لليوم الرابع علي التوالي خلال شهر فبراير احتجاجاً علي قرار الحكومة إلغاء المقطورات واستمرت حالة التوقف في معظم القطاعات الحيوية حيث أصيب قطاع البناء والتشييد بالشلل التام نتيجة نفاذ كمية الأسمنت من الأسواق ووصل سعر طن الأسمنت إلي ٩٠٠ جنيه في محافظات الصعيد و٨٣٠ جنيهاً للطن في الوجه البحري وارتفعت خسائر قطاع الموانى إلي ٤٥٠ مليون جنيه نتيجة تكدس السفن وتوقف عمليات النقل ، كما شهدت أعداد من محطات البنزين نقصاً حاداً في البنزين والمواد البترولية وخاصة محطات شركة موبيل للبترول ، وتوقف نقل المواد البترولية إلي المحافظات البعيدة مثل أسوان وحلايب ومطروح والتي تعتمد علي النقل بالشحنات وليس عبر أنابيب النقل . وتوقف أعمال نقل الحديد من ميناء دمياط إلي مصانع الحديد والصلب في السويس والمحافظات حيث توقفت شركة " سيسكو ترانس " عن أعمال نقل الحديد . وفي السويس والإسماعيلية وبورسعيد والمنصورة شهدت الطرق توقفاً تاماً لسائقي الشاحنات وانخفض دخل بوابات الهيئة

[٢٨٧] المصري اليوم ٢٠٠٩/٦/١٨

العامة للطرق والكباري بنسبة ٦٠% واستدعت مديرية أمن السويس ١٥ من سائقي وأصحاب الشاحنات للضغط عليهم لفض الإضراب ومحاولة الوصول لحل للأزمة إلا أن السائقين رفضوا فض الإضراب كما استدعت مديريات الأمن السائقين في عدد من المحافظات وألقت القبض علي ٦٤ منهم بتهمة التحريض علي الإضراب وأعلن السائقون استمرارهم في الإضراب شهراً حتى إلغاء القانون . وفي السياق ذاته بدأت جولة مفاوضات ثانية موسعة بحضور ٣٠ من أصحاب الشاحنات ممثلين عن محافظات مختلفة وبحضور رئيس لجنة النقل والمواصلات بمجلس الشعب ، في مقر اتحاد الصناعات للتفاوض حول إنهاء الإضراب ووضع حلول مرضية للسائقين وأصحاب الشاحنات ولم تنته هذه المفاوضات ، وفي الغربية قررت نيابة زفتي حبس ١١ من سائقي سيارات النقل والمقطورات لمدة ١٥ يوماً علي ذمة التحقيقات إثر إعمال التجمهر التي شهدته مدينة زفتي واقتحام مبني محكمة زفتي لإخلاء سبيل المتهمين من سراي النيابة بالقوة الأمر الذي استدعي تدخل قوات الشرطة والأمن المركزي للسيطرة علي الموقف وتفريق المتظاهرين خاصة بعد محاولة بعضهم حرق الإطارات علي طريق السكة الحديد وتعطيل حركة القطار المتجه من المنصورة إلي الإسكندرية . وأكد بعض المواطنين أن الأحداث بدأت عقب قيام لجنة من المرور ومجلس المدينة بتحرير محاضر إشغالات طريق لسيارات النقل الواقفة بالطرق مما أدي إلي نزع السائقين للوحات المعدنية من علي السيارات وتحرير محاضر إشغالات ضدهم وتم القبض علي ٣٥ سائقاً وبعدها اندلعت شرارة الإحداث حينما حاول ٢٠٠ مواطن اقتحام مبني المحكمة حتى تمكن الأمن من السيطرة علي الأوضاع وفي كفر الشيخ تسبب الإضراب في توقف العمل في مضارب الأرز والمطاحن وحاول أصحاب المضارب إقناع أي سائقي بتحميل الأرز من مضربه لمحافظات مجاورة ولكن دون فائدة . وقال عضو المجلس المحلي بالمحافظة أن إضراب السائقين اضر بإعمال الصرف الصحي بمدن كفر الشيخ والمقرر الانتهاء منها في شهر أبريل القادم مشيراً إلي أن السائقين امتنعوا عن نقل المواد المستخدمة في عمليات الصرف الصحي وتوقف العمل بمشروع مبارك لإنشاء المساكن في مراكز دسوق وبلطيم ومطوبس وغيرها من المراكز المتعددة . وفي بني سويف ألقت قوات الأمن القبض علي ٤ من سائقي النقل بتهمة تحطيم السيارات غير الملتزمة بالإضراب ومحاولة إيقاف سيارات النقل علي الطريق الصحراوي الغربي المنيا – بني سويف وتحطيم زجاج السيارات التي ترفض الوقوف . وفي المنيا ألقت أجهزة الأمن القبض علي ٢٥ سائقاً من أصحاب المقطورات والمعلنين إضرابهم عن العمل في ملوي والمنيا والعدوة ومغاغة ومحاولة إجبارهم علي خرق هذا الإضراب وتسيير سيارتهم . وقال رئيس رابطة النقل بمركز سمالوط انه تلقي تهديدات من رئيس مباحث المركز باعتقاله وأصحاب الشاحنات المضربين حال استمرارهم في الإضراب ، وفي القليوبية امتنعت نحو إلف سيارة نقل ثقيل مرخصة عن العمل تماماً منذ بداية الإضراب وقال وكيل الغرفة

التجارية بالبحر الأحمر أن مواد البناء من اسمنت ورمل وزلط اختفت من المحافظة منذ بدء إضراب سائقي النقل الثقيل لان المحافظة تعتمد بنسبة ١٠٠% علي جلب هذه المواد من المحافظات المجاورة مثل قنا وسوهاج والسويس . وخلا ميناء سفاجا تماماً من سيارات النقل الثقيل التي تنقل القمح من صوامع الميناء إلي محافظتي قنا وسوهاج . من ناحية أخري تأثرت أسواق الخضار والفاكهة بمدينة الغردقة بالإضراب واعتمدت المحلات بشكل كامل علي ما لديها من مخزون . بينما تجمهر سائقو النقل الثقيل بالشرقية وأعلنوا استعدادهم للبدء في إضراب عن العمل في أعمال النقل مما قد يهدد بتوقف حركة البناء باعتبار أن معظم السيارات التي تعمل في نقل الرمال والحديد والأسمنت وباقي متطلبات البناء وذلك احتجاجاً علي تقصير مدة السماح بتسيير المقطورات من أربع سنوات إلي سنتين الأمر الذي اعتبره السائقون تخبطا حكومية ينتج عنه تحملهم خسائر مالية تقدر بالملايين مؤكداً بدء تنفيذ القانون في الأول من مارس عام ٢٠١١ لحماية أرواح المواطنين . هذا وقد تجمهر أصحاب المقطورات مرة أخرى خلال شهر يونيه وهددوا بالإضراب وجاء ذلك علي لسان رئيس شعبة موارد البناء بغرفة القاهرة التجارية أثناء اجتماع الشعبة وقال : أن اللجنة الوزارية التي أمر الرئيس مبارك بتشكلها عقب الإضراب الأول لأصحاب المقطورات لحل المشكلة قبل بداية الإضراب الذي من المتوقع أن يكبد التجار والمنتجين والمستهلكين أيضاً خسائر فادحة . وقال نائب ثاني رئيس الشعبة : أن غرفة القاهرة بالتعاون مع الجمعية العامة للنقل البري وقسم السيارات بجامعة عين شمس وأستاذ الطرق أعدت دراسة عن إمكانية تشغيل المقطورات علي الطرق المصرية بداية من التوكيلات والشركات المنتجة للمقطورات وانتهت الدراسة إلي أن المقطورات أمنة علي الطرق ، مؤكداً أن المقطورات تعمل في العالم كله وهي أقل خطورة من التريللات ، وأكد أن قانون إلغاء تراخيص المقطورات صدر بحجة عدم أمان المقطورات علي الطرق المصرية . وعلي صعيد أخر طالبت الشعبة بإلغاء العقوبة البدنية " الحبس " علي التجار المخالفين والاكتفاء بالعقوبة المالية أسوة بما يحدث مع المنتجين في قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ، مستنكرة معاملة التجار بمرسوم قانون ٩٥ لسنة ٤٥ وهو مرسوم ملكي يقضي بعقوبة الحبس للتجار في حالة المخالفة[٢٨٨] .

اعتصم العاملون بشركة عمر أفندي أمام فروع الشركة الكائن بشارع شريف خلال شهر مارس احتجاجاً علي سياسة الشركة التي قالوا أنها تسببت في خسارتها وتدهور وضعهم الوظيفي والاجتماعي ، وطالب العاملون بالشركة برفع رواتبهم وإعادة صرف الحوافز الممنوحة لهم علي الأرباح الأخري التي كانوا يتحصلون عليها في المواسم والمناسبات وأيضا إعادة نقلهم

[٢٨٨] الدستور ٢٠٠٩/٦/١٩

بمواصلات الشركة ، وعدم تهديد العمالة المؤقتة بالفصل والمساواة بين العاملين القدامى والجدد الذين يتقاضون رواتب ضخمة رغم قلة خبراتهم مقارنة بالقدامى . وقد التقي وفد مكون من ممثلي العاملين وأعضاء اللجنة النقابية بالشركة وزيرة القوي العاملة لبحث المشكلة وذلك بالتزامن مع اجتماع أخر عقده مالك الشركة مع بعض ممثلي العاملين للوصول إلي حل للازمة . كانت الوزيرة قد وعدت بالعمل علي حل الأزمة ، واتهم الموظفون إدارة الشركة بالتسبب في خسائر كبيرة لها وإغلاق فروع بالمحافظات بلغت عشرين فرعاً من جملة ٨٣ فرعاً ، منها فرع السنبلاوين بالدقهلية وفرع رأس البر ومرسي مطروح ، وأكد العاملون أن إدارة الشركة تقوم بالاتجار في بضائع صينية لا يقبل عليها المستهلك المصري بسبب رداءتها وهو ما جعل عمولتهم في الأرباح تقل بصورة كبيرة مقارنة بعمل الشركة في بضائع متنوعة المنشأ قبل بيعها للمستثمر السعودي ، وقال العاملون أن مديري الفروع يقومون حالياًَ بتهديد العمالة المؤقتة بالفصل وذلك حتى لا يطالبوا بمستحقاتهم ، كما اتهموا إدارة الشركة باستمالة اللجنة النقابية بالشركة والحصول علي ولأنها بعد صرف بدلات نقدية لأعضائها في شكل " مجهود غير عادي . هذا وقد تجمهر عمال الشركة خلال شهر يونية بعد أن بدا مالك الشركة المرحلة الأخيرة لتصفية الشركة حيث يخطط لبيع الفروع التي يصل عددها إلي ٨٢ فرعاً وأصدر قراراً بعدم تشغيل أجهزة التكييف بالفروع وتخفيض الإضاءة ووقف الإسانسيرات بحجة توفير أموال الصيانة نتيجة الأزمة الاقتصادية . وأوضح موظف بإدارة المخازن بالشركة أن الإدارة ترفض صرف علاوة الـ ١٠% في يوليو القادم مما دفع العاملين بالشركة للتهديد بالاعتصام أمام وزارة الاستثمار ووزارة القوي العاملة لافتا إلي أن هناك نية حقيقة لتصفية أفرع الشركة وهو مخالفة لعقد الخصخصة المبرم ما بين المستثمر السعودي والحكومة المصرية . وأشار إلي أن الإدارة لم تدفع صيانة التكيف منذ خصخصة الشركة والتي تقدر بنحو ٨٠٠ جنيه مما أدي لتخفيض الإضاءة . وتوقف الاسانسير وهذا جعل الزبائن ينصرفون عن الشراء من أفرع الشركة . ومن جانبه نفي المسئول بالشركة اتهامات العاملين مؤكداً أن الشركة حريصة علي دعم العمال وزيادة مرتباتهم والدليل علي ذلك أنه تم توقيع اتفاقية عمل جماعي وصرف منحة ٧٥ جنيها تصرف لهم حتى سبتمبر المقبل وبعدها يتم إقرار نظام جديد للحوافز بالإضافة إلي ضخ بضائع بالفروع تصل قيمتها إلي ٦٠ مليون جنيه [٢٨٩].

تجمهر ٦ عمال بالمصرف المتحد احتجاجا علي فصلهم تعسفيا بدون مخالفة جنائية وإجبار

٦ عمال آخرين علي الخروج بنظام المعاش المبكر بدون الحصول علي معاش بسبب عدم قضاء المدة القانونية المستحقة للمعاش ، وأكد العمال المفصولين في المذكرة المرسلة لرئيس

[٢٨٩] نهضة مصر ٢٠٠٩/٦/٢٣

مجلس الشعب أنهم قاموا ببيع عفش منازلهم بعد عجزهم عن تلبية احتياجات أسرهم . وذكر العمال في مذكرتهم أن الإدارة استغلت قانون العمل الحالي بعدم إعادة العامل المفصول تعسفياً بالقطاع الخاص أو الاستثماري إلي عمله بالمنشاة وكذلك بطء إجراءات التقاضي أمام المحاكم العمالية عكس ما يحدث في قانون العاملين المدنيين بالدولة وأحكام القضاء الإداري التي تلزم بعودة العمال المفصولين إلي عملهم بالجهات الحكومية [٢٩٠].

اضرب أكثر من ١٥٠ من العاملين بشركة جرين لأند للموارد الغذائية بالعاشر من رمضان عن العمل احتجاجا علي ضعف رواتبهم وسوء الخدمة العلاجية بمستشفي التامين الصحي وعدم توافر الأدوية[٢٩١].

أضرب سائقو النقل الجماعي للأتوبيسات المعروفة ب " MCV " والبالغ عددهم ٥٠٠ سائق احتجاجاً علي عدم صرف جميع المستحقات المالية فضلاً عن تردد إنباء عن تسريح عدد من السائقين مما سبب حالة من الارتباك في الحركة المرورية بالإسكندرية خاصة مع زحام شهر رمضان . واعتصم السائقون في جراج الشركة بمنطقة الكيلو ٢٦ التابعة لحي العامرية فيما أكد السائقون أن الأزمة بينهم وبين إدارة الشركة بدأت عند تسليم الرواتب الشهرية إذ فاجئوا بفرض خصومات علي الرواتب وصلت إلي ٣٠٠ جنيه فضلاً عن تردد إنباء داخل الشركة عن تسريح عدد من السائقين بعد تسريح أكثر من ١٥٠ سائقاً منذ شهور قليلة بالإضافة إلي صدور قرار بإحلال ٦٠ سيارة قديمة وعدم استبدالها بأخري حديثة مما أدي إلي خفض عدد الأتوبيسات لتصل إلي ١٤٠ أتوبيسا فقط كما قامت الشركة بإلغاء ١١ خطأ للأتوبيسات الأمر الذي يؤكد مخطط الشركة لتسريح السائقين [٢٩٢].

اعتصم المئات من العاملين بمراكز الغوص بشرم الشيخ فى جنوب سيناء أمام المستشفى الدولة احتجاجا على قرار وزير السياحة بإغلاق مراكز الغوص [٢٩٣] .

اعتصم عمال شركة الحديد والصلب الوطنية احتجاجا على محاولات إدارة الشركة المساس بالعلاوات والإرباح والأجور ومد ساعات العمل بحجة تراجع الإنتاج [٢٩٤] .

أضرب سائقو الميكروباص بالمنوات فى ٦ أكتوبر عن العمل احتجاجا على قرار سرفيس أبو النمرس بإلزامهم بدفع ٣٧٠ جنيها قيمة السرفيس عن ٣ اشهر بالإضافة إلى ٣٧٠ جنيها كان قد دفعها لسرفيس الجيزة [٢٩٥] .

---

[٢٩٠] الأهالي ٢٠٠٩/٦/٢٤
[٢٩١] المصري اليوم ٢٠٠٩/٦/٢٤
[٢٩٢] الدستور ٢٠٠٩/٦/٣٠
[٢٩٣] الدستور ٢٠٠٩/٦/٣٠
[٢٩٤] الدستور ٢٠٠٩/٦/٣٠
[٢٩٥] الدستور ٢٠٠٩/٦/٣٠

أضرب بعض العاملين فى جريدة الوطنى اليوم عن الطعام احتجا على فصل ٤٠ عاملا منهم فصلا تعسفيا بعد ٤ سنوات من العمل بالجريدة [٢٩٦] .

تظاهر العشرات من سائقى التوك توك من مركزى طامية وأبشواى بمحافظة الفيوم أمام ديوان المحافظة احتجاجا على قرار المحافظ بوقف مركباتهم غير المرخصة لمدة ٦ اشهر[٢٩٧].

اعتصم عمال شركة هكت لمناولة وتدوال الخامات التى تعمل داخل مصانع حديد عز فى السويس احتجاجا على تغيير عقود العمل التى يعملون بها [٢٩٨] .

تجمهر عمال شركة ليسيكو لصناعة السيراميك بمنطقة خورشيد بالإسكندرية وطالبت وزيرة القوي العاملة والهجرة بضرورة التدخل لإنهاء ملف المشاكل العالقة بين إدارة الشركة والعمال خصوصا بعد أن قامت إدارة الشركة بفصل ٦ عمال منهم بعد عرض مطالبهم الخاصة بصرف بدل طبيعة العمل التي تقدرها إدارة المصنع بنحو ٦ قروش للقطعة الواحدة بقسم التحميل وبمبلغ ١٠ قروش للقطعة بقسم الرش ومكافأة إجمالية ١٨ جنيها بقسم الكنترول [٢٩٩].

اعتصم محررو جريدة " البديل " لليوم الثالث علي التوالي وأعلنوا عن تنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر نقابة الصحفيين للمطالبة بعودة جريدتهم المتوقفة عن الصدور منذ ابريل الماضي وأكد المحررون في بيان لهم رفضهم مساومة إدارة الجريدة بالعودة للصدور مقابل تقديم استقالات جماعية وتمسكوا بقرارات الجمعية العمومية السابقة التي أقرت إصدار الجريدة أسبوعياً بشكل مؤقت وحذر الصحفيون من خطورة إغلاق الجريدة بشكل نهائي خاصة أن تراخيصها ينتهي خلال أيام ، من ناحية أخري يجري عدد من رجال الأعمال اتصالات مع رئيس مجلس إدارة جريدة الدستور لشراء الجريدة التي تعاني من تعثر مالي خطير يهدد استمرارها مما اضطر صاحبها للبحث عن وسيلة لتمويلها أو البيع[٣٠٠].

تجمهر عمال وموظفو شركة مرقص لمنتجات لحوم الخنازير أمام الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية للمطالبة باستثنائهم من قانون التأمينات الاجتماعية الجديدة الذي وصفوه بأنه بمثابة قرار إعدام لهم وذلك بعد أن أرغمتهم الشركة علي تقديم طلبات خروج معاش مبكر نظراً للخسائر التي تعرضت لها بعد قرار الحكومة بإعدام الخنازير وأوضح العمال أنهم وقعوا أوراق خروجهم علي المعاش المبكر يوم ٣١ مايو ولكن الحكومة تصر علي تطبيق قانون التأمينات الاجتماعية الذي صدر يوم ٩ يونيو مما يضعهم تحت طائلة خصم يتراوح بين ٤٦ و٨٢% . وقال احد العاملين أن الدولة لم تكتف بأنها حكمت علي مهنتنا بالإعدام بقرار ذبح الخنازير الذي أغلق كل

---

[٢٩٦] الدستور ٢٠٠٩/٦/٣٠
[٢٩٧] الدستور ٢٠٠٩/٦/٣٠
[٢٩٨] الدستور ٢٠٠٩/٦/٣٠
[٢٩٩] الدستور ٢٠٠٩/٧/٣
[٣٠٠] نهضة مصر ٢٠٠٩/٧/٤

المصانع والشركات التي تعمل في هذا المجال وإنما تطاردنا الآن في مصدر داخلنا الوحيد وهو المعاش فقد وقعنا جميعاً علي طلبات خروج علي معاش مبكر يوم ٣١ مايو وبعدها استكملت الشركة باقي الإجراءات وأرسلت إلي هيئة التأمينات فرفضت تسلم أوراقنا جميعاً في الوقت نفسه ما تأخر انتهاء الإجراءات القانونية اللازمة وفوجئنا بهم يؤكدون لنا انه سيطبق علينا قانون التأمينات الجديد الذي سيخصم من رواتبنا أكثر من النصف[٣٠١].

اعتصم نحو ثلاثة آلاف عامل بشركات بناء السفن بالحوامدية من قرار الدكتور محافظ ٦ أكتوبر والمتضمن إغلاق أربع شركات لصناعة السفن والمراكب السياحية بمدينة الحوامدية لمزاولتها العمل دون ترخيص وقطع التيار الكهربائي عنها فضلا عن إضرار البيئة التي سببتها لمياه النيل مطالبين بسرعة حل مشكلاتهم المترتبة علي تنفيذ قرار المحافظ ومؤكدين انه كان من الضروري رصد معاناتهم بعيدا عن موقف شركاتهم . أكد العاملون في شكواهم انه خلال شهر مايو ٢٠٠٩ تم توجيه اتهام إلي شركات صناعة السفن من قبل وزارة شئون البيئة بأنها تقوم بتلويث وإلقاء مخلفات في مياه النيل وكان ذلك جراء رصيد مدير محطة تنقية المياه بالحوامدية بقعة زيتية كبيرة علي سطح النيل بجوار سفن تلك الشركات وإبلاغ الجهات المعنية بذلك وبعد البحث والمعاينة تبين أن تلك البقعة الزيتية ناتجة عن تسرب بعض بقع الزيت عند تمويل احد الصنادل النهرية الخاصة بشركة السكر للصناعات التكاملية بالسولار وبتاريخ ٢٠٠٩/٥/٨ تم إحالة رئيس شركة السكر بالحوامدية للنيابة بناء علي المخالفات المحررة من وزير الدولة لشئون البيئة وثبوت مخالفة تلك الشركة وعليه تمت تبرئة شركات بناء السفن من تلك المخالفات مع العلم بان الزيت ومنتجات البترول لا يوجد لها استخدام في الإعمال التي تقوم بها . يقول العاملون أن الأمر لم ينته عند هذا الحد حيث فوجئنا بقيام المحافظ بإصداره قرارا بإغلاق تلك الشركات ومنعها من مزاولتها لإعمالها وقطع التيار الكهربائي عنها بناء علي المحاضر المحررة من رئيس مجلس مدينة الحوامدية التي اتهم فيها شركات بناء السفن بإلقاء مخلفاتها بجوار المصرف الموجود بمنتصف الطريق المؤدي للشركات وهو الأمر الذي يترتب عليه الإضرار البالغ للبيئة وهو أيضا غير مقبول منطقيا حيث أن جميع مخلفات هذه الشركات عبارة عن حديد وأخشاب وهي مخلفات تقدر بأموال فكيف تقوم تلك الشركات بإلقائها ففي واقع الأمر تقوم الشركات بجمع الأطنان من هذه المخلفات وبيعها بآلاف الجنيهات ولا توجد مخلفات أخري من أي نوع لهذه الشركات لكي تلقيها بالطرق أما ذكر وجود مخلفات بجوار المصرف فما هي إلا مخلفات للصحاب المباني المجاورة للطرق والتي تقوم بإعمال هدم وترميم وصيانة وغيرها وبناء عليه فان تلك المخلفات تعد مخلفات إفراد لا شركات ولكن دون استجابة وبالتالي توقف تلك

[٣٠١] المصري اليوم ٢٠٠٩/٧/٦

الشركات عن العمل بل ومطالبة العاملين بالتوجه إلي صندوق الطوارئ بوزارة القوي العاملة للحصول علي مبلغ ١٥ جنيها للعامل وهو ما رفض تنفيذه العاملون وتم توفير مولدات طاقة لتشغيل بعض أجزاء من تلك المصانع حتى لا يترتب علي توقفها خسائر فادحة وتوقيع غرامات تأخير عليها من المتعاملين مع الشركات وأصبح ما لا يقل عن ثلاثة آلاف أسرة تحصل علي قوت يومها من تلك المصانع مهددة بالتشريد والبطالة يؤكد العاملون علي بطلان قرار المحافظ لابتناه علي أسباب غير منطقية وذلك لعدم جدية الأسباب التي صدر من اجلها هذا القرار المترتب عليه تشريد للاف الأسر حيث تضمن القرار عدة أسباب لمخالفة شركات بناء السفن الأول هو مزاولتها العمل بدون ترخيص وهو مردود عليه بان تلك الشركات حاصلة علي ترخيص بإقامة مرسي وورشة لإصلاح السفن علي أملاك خاصة علي نهر النيل بالبر الغربي بالحوامدية صادر من وزارة الموارد المائية والري والإدارة العامة لحماية النيل بالقاهرة الكبري وترخيص دائم صادر من وزارة الإسكان والمرافق محافظة الجيزة مدينة الحوامدية بتشغيل مصنع لإصلاح السفن وبنائها وغيرها من الترخيص وهو ما ترتب عليه اعتصام المئات من العمال أمام المجلس المحلي لمدينة الحوامدية في محاولة لمنع الجهات التنفيذية من تنفيذ هذا القرار لما سوف يترتب علي تنفيذه من عواقب وخيمة عليهم وعلي أسرهم التي ليس لديها مصدر آخر من الرزق غير المتوافر من العمل لدي تلك الشركات [٣٠٢].

أضرب عشرات العمال بمخازن مصنع سيراميك الفراعنة بالمنطقة الصناعية بكوم أوشيم في الفيوم عن العمل لليوم الثالث علي التوالي أمام مكتب العمل بالمنطقة الصناعية احتجاجاً علي ضعف رواتبهم والمطالبة بزيادتها وصرف الحوافز والمستحقات المتأخرة كما طالبوا بمساواتهم بالمعينين الجدد وحاول عدد من المسئولين بوزارة القوي العاملة بالفيوم فض إضراب العمال لكن دون جدوي وأصر العمال علي إضرابهم لحين حل مشكلتهم[٣٠٣] .

تجمهر ٥٥ عاملاً بفندق نفرتيتي ونظموا وقفة احتجاجية ضد سياسة التطفيش التي تنتجها الشركة المؤجرة للفنادق مهددين بالإضراب عن العمل لعدم حصولهم علي مستحقاتهم المالية منذ ابريل الماضي [٣٠٤].

اعتصم نحو ١٦٠٠ عامل بشركة النقل والهندسة بمنطقة سموحة شرق الإسكندرية احتجاجاً علي قرار بيع أراضي المقر الرئيسي للشركة والانتقال إلي المقر الجديد في منطقة العامرية غرب المدينة . وتسبب القرار في إحداث أزمة بين رئيس الشركة القابضة والعاملين الذين قرروا تنظيم اعتصام مفتوح في مقر الشركة احتجاجاً علي عملية البيع . ورفع العمال لافتات احتجاجية خلال

---

[٣٠٢] نهضة مصر ٢٠٠٩/٧/٧

[٣٠٣] المصري اليوم ٢٠٠٩/٧/٧

[٣٠٤] المصري اليوم ٢٠٠٩/٧/٧

الاعتصام داخل ارض المقر الرئيسي بمنطقة سموحة نندوا فيها بقرار البيع مطالبين بتدخل الرئيس مبارك ووزير الاستثمار وأمين السياسات بالحزب الوطني للحفاظ علي حقوقهم ووقف ما سموه " الصفقة الموجهة " لخدمة مصالح عدد كبير من رجال الأعمال علي حساب حقوق العمال المهدرة [٣٠٥].

تجمهر العاملون بشركة الملح والصودا " اميثال " وهددوا بالاعتصام داخل الشركة بمنطقة شكشوك بمحافظة الفيوم وذلك لإيقاف تصريح بإقامة مصنع جديد يجاور منطقة الشركة والمعروف باسم مصنع الخرافي . قال العمال أن المصنع يمثل ضرباً وتهديداً للصناعة الوطنية في الوقت الذي تحقق فيه الشركة أرباحاً مرتفعة مع جودة المنتج من ملح بورنو وهو احد المنتجات التي يتم تصديرها بالأسواق الخارجية ويشتهر في الدول العربية والأوروبية والأفريقية . طالب العمال بتثبيت العمالة المؤقتة التي تعمل بنظام المكآفات الشاملة وصرف الحوافز والبدلات وعشرة اشهر أرباحا سنوية بشكل منتظم كما كان يتبع في الماضي بالإضافة إلي تعيين أبناء العاملين مثل الشركات الأخرى أكد العمال أن أحوال الشركة ساءت منذ تعيين مجلس إدارة جديد للشركة من ثمانية اشهر حيث اتخذت الإدارة الجديدة العديد من القرارات التعسفية ضد العمال والتي كان منها إيقاف مستحقات العمال من الإرباح والمكآفات والحوافز مما أدي إلي انتشار حالة من الاستياء والتذمر الأمر الذي دعا أعضاء اللجنة النقابية إلي المطالبة بحقوق العمال الضائعة خاصة في ظل تعنت الإدارة في التفاوض مع اللجنة النقابية التي من المفترض أنها تمثل العمالة شرعياً . أضافوا أن لائحة الأجور بالشركة تغتصب حقوق العمال المادية حيث يتقاضي عمال الأنفار الذين يعملون بنظام الإنتاج في الورديات جنيهاً واحد مقابل كل طن يقومون بتعبئته من منتج الملح أي ما يعادل ١٥ جنيهاً يومياً ويتقاضي آخرون أجراً شهرياً ثابتاً ١٤٨ جنيهاً مقابل تعبئة ٦ أطنان ملح يومياً [٣٠٦]

تجمهر نحو ٢٠٠ عامل أمام فندق كايروتيل بعد أن فاجئوا بقوات أمن حلوان تمنعهم من دخول الفندق لصدور حكم عن محكمة جنوب القاهرة بتسليم الفندق إلي أكاديمية السادات للعلوم الإدارية وطالب الأمن من رئيس مجلس الإدارة الفندق إخلاءه من السياح ونقلهم إلي أي فندق تابع للشركة وقال احد العاملين بالفندق انه يعمل في الفندق منذ ٢٠ عاماً وفوجئ بان العقد المبرم بينه وبين الفندق به بند يؤكد أن العقد ينتهي بانتهاء عقد المنشاة وأكد مصدر امني انه تم إخطار رئيس مجلس الإدارة منذ صدور الحكم وطلب رئيس مجلس الإدارة فترة لنقل مواعيد الإفراج والحجوزات إلي فندق آخر ، من ناحية أخري أكد العاملون أنهم فاجئوا بحضور إدارة تابعة لأكاديمية السادات تقوم بجرد الفندق والإطلاع علي الأوراق والمستندات الخاصة بالفندق

---

[٣٠٥] المصري اليوم ٢٠٠٩/٧/١٤

[٣٠٦] نهضة مصر ٢٠٠٩/٧/١٩

وأكد رئيس مجلس إدارة شركة كايروسيتي للاستثمار العقاري وكايروتيل المعادي ترافل انه قام بتأجير الفندق من الأكاديمية عام ١٩٢٠ حتى عام ٢٠٠٠ وان الفندق عندما تسلمه كان عبارة عن دار ضيافة وفوجئ في عام ١٩٩٤ بان الأكاديمية تطلب من المحكمة فسخ العقد واستمرت القضية في المحكمة حتى حكمت بتسليم الفندق لأكاديمية السادات [٣٠٧].

أضرب العاملون في شركة محمود عبد السلام المتخصصة في صيانة قطارات النوم عن العمل وذلك بعد أن صعدت إدارة الشركة الإجراءات ضدهم وقررت تشغيل عمالة جديدة تقوم بصيانة قطارات النوم كما هددتهم في الوقت نفسه بفصل أي عامل يرفض العمل . وكان نحو ٢٠٠ عامل بالشركة قد نظموا إضراباً عن العمل بعد رفض الإدارة صرف الحوافز والمكآفات المتأخرة لهم . وقال عدد من العاملين بالشركة أن هناك مفاوضات بين اللجنة النقابية بوزارة القوي العاملة وإدارة الشركة علي الموافقة علي مطالبنا والتي تتركز في صرف حافز طبيعة العمل ليكون ٨٠% من الأجر الأساسي بدلاً من ٤٠ جنيهاً أسوة بالعاملين بالسكة الحديد كما ترفض الشركة صرف المكآفات عن عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ وترفض أيضاً صرف بدل وجبة كما أنهم لم يصرفوا لنا العلاوات بداية من ٢٠٠٢ وأضافوا أن الشركة رفضت جميع قرارات وزارة القوي العاملة والنقابة العامة للعاملين بالسكة الحديد والموافقة علي مطالبنا وقالوا أنها غير ملزمة . من ناحية أخري أكدت شركة ابيلا مصر التي تدير عربات النوم أن عمال شركة محمود عبد السلام ليست لهم علاقة بشركة ابيلا وليست طرفاً في النزاع القائم حالياً وقالت الشركة في بيان لها أن شركة ابيلا متعاقدة مع السكة الحديد كشركة إدارة قطارات النوم وشركة محمود عبد السلام شركة صيانة لعربات النوم . وصرح مصدر رسمي بهيئة السكة الحديد بان شركة محمود عبد السلام ملتزمة بعقد مع السكة الحديد تكون مسئولة فيه عن صيانة العربات وعن عمالتها ويحق لنا فسخ التعاقد في حالة عدم صيانة العربات والقطارات الأسباني التي تقوم بتشغيل قطارات النوم بينما اعتصم عمال الصيانة بعربات النوم بالقاهرة وهددوا بالإضراب عن العمل لحين تنفيذ مطالبهم بصرف العلاوات الاجتماعية وتجديد مكافأة نهاية الخدمة يأتي هذا في الوقت الذي زاد فيه عدد العمال المعتصمين بالورش بعد أن توفد عدد من العمال الذين لم يحضروا إلي مكان الاعتصام في اليوم بسبب سفرهم علي القطارات وأكد العمال أن شرطة السكة الحديد حاولت طردهم من الورش إلا أنهم أصروا علي المبيت لحين تنفيذ مطالبهم وأضافوا انه حتى الآن لم يتفاوض معهم أي مسئول بالشركة بينما يحاول احد أعضاء النقابة العامة للعاملين التفاوض مع إدارة الشركة واعترف عضو النقابة للعمال بحقهم فيما يطلبون واستغاث العمال برئيس الجمهورية للتدخل لتنفيذ مطالبهم خاصة أن كل المسئولين تخلوا عنهم ولم يردوا علي طلباتهم مؤكدين أنهم أرسلوا

[٣٠٧] الدستور ٢٠٠٩/٧/٢١

شكاوى إلي وزير القوي العاملة ووزارة النقل والاتحاد العام لعمال مصر وكل هذه الجهات لم تنصفهم وهدد العمال بتصعيد احتجاجهم والبدء في إضراب عن الطعام في حال استمرار الإدارة في تعنتها معهم ورفضها مطالبهم المشروعة [٣٠٨].

اعتصم حوالي ٦٠٠ عامل بشركة كوونا داخل الشركة بالإسكندرية احتجاجا علي تعسف الإدارة في عدم صرف الإرباح أو ضم علاوة الرئيس البالغة ١٠% إلي أساسي الراتب واستمر الاعتصام الذى شارك فيه ممثلون عن اتحاد المساهمين واللجنة النقابية بالشركة [٣٠٩].

اعتصم عمال شركة دبى العالمية والبالغ عددهم ١٢٠٠ عامل بالعين السخنة وذلك بسبب فرض الشركة توقيع العمال علي عقود جديدة لا تضمن أي حقوق أو مستحقات لهم . فوجئ العاملين بأن الشركة الجديدة تسعي لتصفية عدد كبير من العمال خلال الفترة القادمة بل فاجئوا بأنهم مطلوب منهم التوقيع علي بنود عقود جديدة تشمل بنود غريبة من بينها إلغاء سنوات العمل الماضية وتمكن الإدارة من فصل العمال أو نقلهم دون إخطار لأي فرع بنفس الراتب وطالب العاملون بالميناء بإنشاء نقابة للعاملين تبحث مشاكلهم بعيداً عن الإدارة كما طالبوا بتغيير إدارة الموارد البشرية لأنها لا تعمل لصالح العاملين [٣١٠].

اعتصم نحو ٢٥٠ من عمال " سامو تكس للنسيج " بالمحلة الكبري بطريق المنصورة احتجاجاً علي رفض إدارة المصنع صرف العلاوة الاجتماعية المقررة بواقع ١٠% متهمين مديرية القوي العاملة بالغربية بتجاهل مطالبهم مهددين بقطع الطريق في حال عدم الحصول علي حقوقهم [٣١١].

اعتصم عمال شركة كورونا للحلويات والشيكولاته احتجاجا على عدم قيام إدارة الشركة بصرف أرباح لهم توازى نسبة الأرباح فى الشركات العالمية [٣١٢] .

تجمهر ٥٥ عاملا من العاملين بفندق نفريتتى محافظة المنيا احتجاجا على تسريحهم من العمل بحجة شراء أجهزة تنظيف [٣١٣] .

اعتصم نحو ٢٠٠٠ عامل على المعاش من شركة ايديال فى الشرابية بالقاهرة احتجاجا على قرار المحكمة بأحقية رئيس مجلس إدارة الشركة فى التصرف فى أراضى الشركة [٣١٤] .

---

[٣٠٨] المصري اليوم ٢٠٠٩/٧/٢١
[٣٠٩] المصري اليوم ٢٠٠٩/٧/٢٧
[٣١٠] الدستور ٢٠٠٩/٧/٢٧
[٣١١] المصري اليوم ٢٠٠٩/٧/٣٠
[٣١٢] الدستور ٢٠٠٩/٧/٣٠
[٣١٣] الدستور ٢٠٠٩/٧/٣٠
[٣١٤] الدستور ٢٠٠٩/٧/٣٠

اعتصم صحفيو جريدة المسائية أمام مجلس الشورى احتجاجا على قيام رئيس تحرير الجريدة باستبعاد ٢٤ صحفيا وصحفية من التعيين بعد دمج جريدة المسائية فى مؤسسة أخبار اليوم وكذلك عدم صرف مرتبات شهر يونيو [٣١٥] .

تظاهر نحو ١٠٠ تاجر خضراوات وفاكهة بمحافظة كفر الشيخ أمام ديوان المحافظة مطالبين بوقف مزاد بيع وحدات سوق الجملة الجديد [٣١٦] .

تجمهر المقاولون في الجمعية العمومية الأخيرة وأكد أنهم سيبدأون إضراباً عن العمل يضم ٣٤ آلف مقاول من أعضاء الاتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء إذا لم تستجب وزارة المالية لمطالبهم باستثناء بعض التكاليف في إقرارات المقاولين من الفواتير مهددين بإحداث شلل في حركة البناء والتشييد في مصر . وفي اتجاه لاحتواء الأزمة يسعي اتحاد المقاولين لعقد اجتماع مع وزير المالية لبحث مشكلة الطرق المحاسبية للممولين والمقاولين للفواتير الضريبية لبعض السلع والخدمات التي يصعب استخراج فواتير لها مثل الرمل والزلط ، وقال مصدر مسئول بالاتحاد انه تتم تقديم مذكرة بالمشكلة التي واجهت المقاولين مع مصلحة الضرائب في مجلس الشعب وتم تحويلها إلي لجنة الإسكان لبحثها خاصة أنها تخص حوالي ٣٤ آلف مقاول من أعضاء الاتحاد ، وأضاف أن رئيس مصلحة الضرائب لم يحسم القضية وأكد انه يطبق القانون الذي ينص علي استثناء نسبة ٧% من التكاليف بدون فواتير . وأوضح أيضاً أن المشكلة في الثقافة الضريبية لدي المقاولين غير منتشرة وان نسبة كبيرة من المعاملات تتم بدون فواتير مطالباً بمهلة تصل إلي ٣ سنوات لتنفيذ الأسس المحاسبية الجديدة للمقاولين [٣١٧].

أضرب سائقو نقل المحاجر في قريتي بني خالد التابعة لمركز سمالوط والبهنسا في بني مزار عن العمل لليوم الثاني احتجاجاً علي مطالبة مسئولي الكارتة لهم بتنفيذ قرار محافظ المنيا بتحصيل الرسوم المقررة علي أصحاب المحاجر بواقع ٢٠ جنيهاً عن كل آلف بلوك حجري يتم نقلها وهدد سائقو النقل بالتظاهر أمام مبني ديوان المحافظة حال فشلهم في التوصل إلي حل يرضيهم [٣١٨].

اعتصم عمال شركة السويس للأسمدة بالسويس لليوم الخامس علي التوالي وبدأوا في الإضراب عن العمل خلال شهر يوليو وأعلنوا أنهم سوف يدخلون في إضراب عن الطعام لحين الحصول علي حقوقهم المهدرة داخل الشركة منذ سنوات عديدة وأكد العمال أنهم لم يطلبوا سوي ابسط الحقوق والتي تمثلت في تثبيت العمالة بالشركة وزيادة الراتب الأساسي وزيادة بدل الورديات وزيادة بدل طبيعة العمل والمطالبة بعلاج اسر العاملين وتوفير سبل حماية للعمال وهو

---

[٣١٥] الدستور ٢٠٠٩/٧/٣٠
[٣١٦] الدستور ٢٠٠٩/٧/٣٠
[٣١٧] العربي ٢٠٠٩/٨/٢
[٣١٨] المصري اليوم ٢٠٠٩/٨/٣

ما رفضته الشركة وتقدم العمال ببعض المطالب من بينها رفع قيمة الراتب الأساسي أسوة بالشركات العاملة بنفس الصناعات وطالبوا بحصولهم علي نسبة من الإرباح بما لا يقل عن ١٠% من صافي الإرباح القابلة للتوزيع وفقاً للمادة ١٥٩ من قانون الشركات لسنة ١٩٨١ ورفع بدل طبيعة العمل الـ ١٠٠% من الأساسي لظروف العمل الشاقة في هذه الصناعة التي اعترفت بها الدولة ممثلة في وزيرة القوي العاملة مطالبين بمنح العمال ٧ أيام زيادة علي رصيد الأجازات علاوة علي زيادة بدل الورديات من ١٧.٥ جنيه في الشهر إلي ١٠ جنيهات في اليوم فلا يعقل أن يكون بدل الورديات ٥٩ قرشاً في اليوم ولا يمكن احتساب ساعات العمل الليلي كالنهاري بالإضافة إلي المطالبة بزيادة بدل المخاطر وتعميمها علي كل العاملين لتكون ٣٠٠ جنيه في الشهر وكذلك تطبيق نظام العلاج لأسر العاملين عن طريق التعاقد مع احدي شركات الرعاية الطبية وطالبوا بالحصول علي بدل سكن للمغتربين أو بدل سفر فالشركة بها عدد كبير من العمال المغتربين الذين يعانون من مشاق ومصاريف الإقامة والسفر وفي نهاية المطالب طالب العمال بصرف مبلغ تعويض لزميلهم المتوفي لا يقل عن ٥٠ آلف جنيه وأشار العمال إلي أنهم سيقومون باعتصام مفتوح والإضراب عن العمل حتى تتم الاستجابة لمطالبهم . وفشلت مديرة مكتب القوي العاملة بالسويس في حل أزمة العمال وباءت كل المحاولات بالفشل بعد إصرار العمال علي الاعتصام ، ومن جهة أخري أدان المرصد العمالي ممارسات إدارة الشركة ضد العمال وأكد في تقريره أن عمال الشركة بدأوا اعتصامهم احتجاجاً علي عدم وجود لائحة تنظيم علاقة العمال بالإدارة الأمر الذي يطلق يد الإدارة في فرض الخصومات وتدني البدلات التي يحصل عليها العمال وتدني مستوي الراتب الأساسي الذي لا يتجاوز الـ ١٢٠ جنيهاً الأمر الذي يضعف من التأمينات التي يحصلون عليها والتي يتم حسابها علي أساس الراتب بالإضافة إلي نظام العقود المؤقتة لمدة عام يتم فصلهم وإعادة تعيينهم بموجبه . هذا وقد أصر عمال الشركة علي الاعتصام والإضراب الذي تواصل علي مدار ٩ أيام علي التوالي دون توقف وبلا رجعة مؤكدين أنهم سيدخلون في اعتصام مفتوح وإضراب تام عن العمل لحين استرداد حقوقهم المسلوبة داخل الشركة وبالرغم من الضغوط الشديدة التي يتعرض لها العمال لإنهاء الاعتصام والإضراب الذي يتسبب في خسائر فادحة تقدر ب ١٠ ملايين رفض العمال فض الإضراب إلا بعد حصولهم علي مستحقاتهم واجتمعت لجنة مشكلة من القوي العاملة بالقاهرة وكذلك مديرية القوي العاملة بالسويس ومدير المصانع لكن المفاوضات باءت بالفشل وسط إصرار العمال علي رفع قيمة الأساسي المتهالك أسوة بالشركات المجاورة والعاملة بنفس الصناعات فضلاً عن بعض المطالب التي زعمت الشركة تنفيذها ولم تطبق حتى الآن من بينها توفير سيارة إسعاف وسيارة إطفاء ، الجدير بالذكر أن عمال الورديات الأخري الذين كانوا متغيبين خلال الأيام الماضية اشتركوا وانضموا إلي زملائهم في الإضراب وحاولت الشركة منعهم من الاعتصام أمام مبني

الشركة ولكن دون جدوي وأكد العاملون استمرارهم في الإضراب دون توقف مهما كانت الضغوط وطالبوا بتدخل وزيرة القوي العاملة لحل مشكلتهم ، في السياق نفسه منعت قوات الأمن وفد مجموعة تضامن من زيارة عمال السويس للأسمدة المعتصمين فيما أكد العمال أن نفس الموقف تكرر مع ثلاثة نواب مجلس شعب حضروا لزيارتهم . هذا وقد اضرب نحو ٤٥٠ عاملاً من المصنع عن العمل لليوم الثاني علي التوالي احتجاجاً علي تدهور أوضاعهم المالية والوظيفية وأصدر المركز المصري للدفاع عن الحماية القانونية في السويس بيانا للتضامن مع العاملين بالشركة وتنفيذ مطالبهم المنصوص عليها بقانون العمل والاتفاقيات الدولية الموقعة عليها الحكومة ، من جانبه أكد العضو المنتدب بالشركة وجود امن صناعي جيد لافتا إلي أن الرواتب التي يتقاضونها وان كانت محدودة لكنه ليس في استطاعتهم منحهم أكثر من ذلك بسبب كساد السوق المحلية . ودخل إضراب عمال الشركة عن العمل يومه الـ ٢٠ علي التوالي بداية لشهر أغسطس وقد نتج توقف العمل بالشركة عن خسائر قدرت بنحو ٢٠ مليون جنيه وسط تجاهل إدارة الشركة لمطالب العمال وأكد العمال بعد فشل المفاوضات بين القيادات العمالية والنقابة العامة التي طالبتهم بوقف الإضراب والتفاوض مع إدارة الشركة لإيجاد حل وسط يرضي جميع الإطراف وأنهم مصرون علي استمرار الإضراب لحين تحقيق مطالبهم . بينما تحولت الشركة إلي ثكنة عسكرية في ظل وجود مكثف لقوات الأمن المركزي وامن الشركة أحاط بالعمال لإجبارهم علي إنهاء الإضراب المتواصل منذ ٢١ يوما بعد إعلان العمال الدخول في إضراب عن الطعام ولجأت الشركة للاستعانة ببعض العمالة من اجل تشغيل المصنع . وكشف العمال عن أن ٩٠% أصيبوا بأمراض صدرية مزمنة وتأخر في الإنجاب وعقم نتيجة تعرضهم للأتربة والغازات الناتجة عن صهر الكبريت مثل غاز الفلور والامونيا علاوة علي حدوث حالات اختناق في حين أن الشركة ليس بها عيادة مجهزة لإسعاف العاملين ويزورها طبيب لمدة ٣ ساعات فقط أسبوعياً وقالوا أن سيارة الإسعاف الوحيدة التي حصلوا عليها بعد اعتصام عام ٢٠٠٧ لا تزال بلا سائق وغير مجهزة علي الإطلاق . وشكا العمال من أن المياه التي تصل إليهم ويستخدمونها للشرب تأتي في تنكات مواد ملتهبة تسبب لهم اضطرابات في المعدة وأمراضاً خطيرة علاوة علي أن بدل الورادي لا يتجاوز ١٧ جنيهاً في الشهر كله في حين أن باقي العاملين في الشركات الأخري يحصلون علي ١٧ جنيها في اليوم فضلاً عن تجديد عقود العمال كل سنة حتى تضيع حقوقهم في التأمينات وابدي العمال تظلمهم من عدم وجود لائحة قانونية للشركة علي مدار ٥ سنوات وطالبوا ببدل للمخاطر التي يتعرضون لها . من ناحية أخري قامت إدارة الشركة بمنع دخول أي عامل يخرج لشراء أطعمة أو متطلبات العمال يتم منعه من الدخول مما دفع باقي العمال إلي المبيت أمام سور الشركة لمشاركة زملائهم في الإضراب كما تم تضييق الخناق علي بعض المنظمات الحقوقية منعا للحديث مع العمال ولم تكتف إدارة الشركة برفض الاستجابة لمطالب

العاملين فقامت بتحرير محاضر بقسم شرطة عتاقة ضد عدد منهم لإجبارهم علي فض الإضراب . هذا وقد انهي عمال الشركة إضرابهم ابعد الضغوط الأمنية الشديدة التي تعرض لها العاملون وفرض كردون امني علي جميع مداخل ومخارج الشركة لوقف الإضراب فوراً ، وابدي العمال استياءهم لعدم تحقيق مطالبهم وإجبارهم علي وقف الإضراب دون الاكتراث بأحوال العاملين السيئة حيث قدموا شكاوى عديدة لوزيرة القوي العاملة والنقابة العامة للكيماويات مطالبين بالتدخل والتحقيق في المخاطر التي يتعرض لها العمال من جراء التلوث البيئي مؤكدين أنهم لن يتراجعوا عن المطالبة بجميع حقوقهم [٣١٩].

اضرب ١٣٠٠ عامل بشركة مصر الدولية للسيراميك بقويسنا للمطالبة بصرف العلاوة الاجتماعية المتأخرة ورفع الأجور والحوافز في مواجهة تعسف الإدارة التي أمرت أمن الشركة باحتجاز عمال الوردية الليلية وإبلاغ القوي العاملة بتغيب العمال عن العمل [٣٢٠].

تجمهر نحو ٧٠٠ عامل بشركة مصر المنوفية للغزل والنسيج بالمنطقة الصناعية بمدينة قويسنا خلال شهر فبراير وهددوا الدخول في إضراب مفتوح عن العمل والاعتصام بمصانع الشركة بعد عجز إدارة الشركة عن صرف مستحقات العمال المقررة بناء علي تعهدات من الإدارة وهو الشهر السادس علي التوالي الذي تتأخر فيه إدارة الشركة عن صرف مستحقات العمال . وقد اعتبر العمال أن إلغاء الوردية الثالثة ودمج عمالها في الورديتين الأولي والثانية هو خطوة ضمن مخطط تصفية الشركة ، حيث أدت إلي تقليل ساعات العمل بالمصنع ، مما يؤدي إلي خفض الإنتاج وزيادة خسائر وديون الشركة وبالتالي تسريح العمال . وناشد العمال وزيرة القوي العاملة بسرعة التدخل لحماية الشركة وحل أزمة كل شهر مؤكدين أنهم أعطوا الإدارة مهلة لصرف المستحقات كاملة هذا وقد تقدم عمال الشركة بشكوى لمدير مديرية التأمينات الاجتماعية يطالبون فيها بضم العلاوتين الدورية والاجتماعية واللتين رفض مكتب تأمينات مدينة قويسنا التابعين له ضمهما . وقال العمال إن مسئولي المكتب أكدوا لهم أن الشركة مدينة للتأمينات الاجتماعية ، الأمر الذي يستوجب عدم ضم العلاوات السابق ذكرها ، حتى تدفع الشركة مديونيتها ورغم ذلك قامت الهيئة بضم بعض العلاوات دون البعض الأخر . واتهم العمال مكتب التأمينات بالتلاعب بهم وعدم تنفيذ القانون حيث إن قرار مكتب التأمينات لا يستند إلي أي مادة من مواد قانون التأمينات الاجتماعية الذي يعطي للتأمينات الحق في الحجز علي الشركة التي لا تفي بالتزاماتها تجاه الهيئة . وقد اضرب ٦٥٠ عاملاً بالشركة مرة أخرى خلال شهر أغسطس احتجاجاً علي رفض الإدارة صرف العلاوة الاجتماعية علي أساس الراتب واكتفائها بصرف ٢٥

[٣١٩] الدستور ٢٠٠٩/٨/٤
[٣٢٠] الدستور ٢٠٠٩/٨/٤

جنيهاً شهرياً كبديل عن العلاوة بعد ١٥ يوماً من التفاوض بين العمال والإدارة حيث أكد العمال أن الشركة لديها من الأصول غير المستعملة ما يكفي لسداد مستحقاتهم [٣٢١].

تظاهر أكثر من ٣٠٠ عامل بمصنع أمان سيوة للمياه المعدنية لليوم الرابع علي التوالي داخل زمام المصنع بعد صدور القرار الإداري رقم ٦ لسنة ٢٠٠٩ بغلق المصنع وتشميعه بالشمع الأحمر بسبب تقاعس مكتب خدمة المستثمرين بمحافظة مطروح عن إنهاء جميع الإجراءات الخاصة بالمصنع مع احدي الجهات مما أدي إلي غلق المصنع بعد تشغيله وإنتاجه منذ عام ، الأمر الذي يهدد بتشريد ٣٠٠ أسرة . واحتشد عمال المصنع في ساعة مبكرة داخل المصنع رافعين لافتات، كما أعلن العمال الدخول في اعتصام مفتوح وإضراب عن الطعام داخل المصنع في حال عدم السماح بإعادة تشغيل المصنع وعودة العمال إليه مرة أخري بعد أن أصبحوا الآن في الشارع دون أي مصدر رزق بديل لهم . وقال مالك المصنع فوجئت بقرار إداري من احدي الجهات بغلق المصنع بسبب تقاعس مكتب خدمة المستثمرين بالمحافظة والمنوط به إنهاء جميع إجراءات المصنع بالرغم من أنني تعاقدت مع محافظة مطروح في ٢٠٠٦ لإنشاء مصنع أمان سيوة ونفذت كشركة مساهمة مصرية كل بنود التعاقد وصرفت ٣٥ مليون جنيه علي الإنشاءات والتجهيزات . وشعرت بأن هناك اتفاقاً ضمنياً لعدم إنهاء باقي إجراءات المصنع لدى احدي الوزارات [٣٢٢].

اضرب نحو ٦٠٠ من سائقي سيارات النقل والعتالين العاملين في محاجر المنيا عن العمل واعتصامهم احتجاجاً علي قرار المحافظ بزيادة رسوم البونات التي يتم تحصيلها من سياراتهم من ٢٥ جنيهاً إلي ٧٠ جنيهاً في النقلة الواحدة وأكد المحتجون أنهم لن يفضوا إضرابهم إلا بعد تخفيض الرسوم مناشدين الرئيس التدخل لدي المسئولين بالمنيا ليرأفوا بأحوالهم المالية[٣٢٣].

اعتصم عمال شركة أبو السباع للنسيج بالمحلة الكبري عن العمل لليوم الخامس علي التوالي احتجاجا علي تأخر صرف مستحقاتهم المالية وحاصرت قوات الأمن المركزى مقر الشركة وأعادت تشغيل الطريق بعد أن تسبب العمال في أحداث حالة من الارتباك [٣٢٤].

تجمهر ٣٥٠ موظفاً من العاملين بشركة النيل للاتصالات " رينجو " وهددوا بالاعتصام أمام الشركة المصرية للاتصالات بعد تردي أوضاعهم المالية وإفلاس الشركة وأكد العاملون أن الشركة المصرية للاتصالات وافقت علي ضم شركة " ميناتل " إليها وإلحاق جميع العاملين بها إلا أنها رفضت ضم عمال " رينجو " وأصبحوا مهددين بالتشرد وأكد العمال أنهم لم يتقاضوا مرتب شهر يوليو وطالبتهم الإدارة بالاعتصام أمام الشركة المصرية لأنها لا تملك مسئولية

---

[٣٢١] الدستور ٢٠٠٩/٨/٤
[٣٢٢] الدستور ٢٠٠٩/٨/٩
[٣٢٣] المصري اليوم ٢٠٠٩/٨/٩
[٣٢٤] المصري اليوم ٢٠٠٩/٨/١٧

استمرارهم في العمل بعد التنافس الشديد بين شركات المحمول مما قلل فرصة تليفونات الخدمة العامة في سوق العمل الأمر الذي أدي إلي تعرض الشركة لخسائر مادية فادحة أدت إلي إفلاسها وتوقفها عن العمل نهائياً [٣٢٥].

تجمهر العشرات من صحفيي جريدة التعاون والمجلة الزراعية التابعين لمؤسسة دار التعاون ونظموا وقفة احتجاجية أمام نقابة الصحفيين اعتراضاً علي قرار رئيس مؤسسة الأهرام بنقل الصحفيين إلي مقر مطابع المؤسسة بقليوب ووصف الصحفيون قرار رئيس المؤسسة بأنه التفاف علي شرعية قرار المجلس الأعلي للصحافة بدمج صحفيي التعاون والمجلة الزراعية بمؤسسة الأهرام وأكدوا أن هذا القرار بمثابة تمييز وإهانة لزملاء المهنة الواحدة وعقد الصحفيون لقاء مع نقيب الصحفيين والسكرتير العام اللذين أكدوا لهم مساندة النقابة لقضيتهم كما أعرب النقيب عن رفضه قرار النقل واعتبر مبررات الأهرام بعدم وجود مكان بمقر المؤسسة بالجلاء لاستقبال صحفيي دار التعاون أنها حجة مردودة عليها بان تقوم المؤسسة بالبحث أو إيجار مكان آخر لهم بالقاهرة وليس بالقليوبية كما قام كل من النقيب ووكيل النقابة بعقد لقاء بالأهرام مع مدير عام الأهرام لإقناعه بالعدول عن القرار وكان من المفترض حضور ممثلي إصدارات دار التعاون هذا اللقاء إلا أنهم رفضوا ذلك بدعوي انه ليس به جديد وانه سيقوم بشرح مبررات النقل ويعدد مزايا المكان عن القرار [٣٢٦].

تجمهر أعضاء منتجي الألبان المصرية أميا وهددوا بالاعتصام أمام مجلس الوزراء لحل الصراع الدائر بينهم وبين أصحاب مصانع الألبان الذي تسبب في أزمة جديدة تهدد قطاع الثروة الحيوانية بالانقراض التام بعد تخاذل رئيس الوزراء عن اعتماد الدعم للمنتجين لحمايتهم من جشع المصنعين ف ٣٠ مليار جنيه هي حجم الثروة الحيوانية في مصر مهددة بالضياع وتشريد مالا يقل عن مليون عامل يعملون بالقطاع من عمال وفلاحين وأطباء بيطريين . قال رئيس مجلس إدارة الجمعية المصرية لمنتجي الألبان "أميا" أن رئيس الوزراء تجاهل المذكرة المقدمة من وزير الزراعة ووزير التجارة بإقرار الدعم لمنتجي الألبان البدرة المستوردة والتي يدعمها الاتحاد الأوروبي أن المزارع غير قادرة علي المقاومة والصمود بسبب الخسائر الفادحة ويلجأ البعض حالياً إلي تصفية المزارع وبيعها بالكامل خاصة في ظل ارتفاع أسعار الأعلاف ورفض المصانع استلام الألبان من المنتجين بسعر ٢.٧٠ جنيه والذي يعد التكلفة الفعلية بسعر اللبن ويصرون علي ٢.٣٠ جنيه رغم أنهم لم يخفضوا سعر البيع للمستهلك والذي وصل إلي ٧ جنيهات للكيلو [٣٢٧].

---

[٣٢٥] الأسبوع ٢٠٠٩/٨/٢١
[٣٢٦] الدستور ٢٠٠٩/٨/٢٠
[٣٢٧] الكرامة ٢٠٠٩/٨/٢٤

تجمهر رؤساء اللجان النقابية بشركات مضارب الأرز الثماني وأعلنوا في اجتماع طارئ بمقر النقابة العامة البدء في إضراب واعتصام شامل بجميع الشركات الثماني في غضون ١٠ أيام احتجاجاً علي إلزامها بتوريد إنتاجها لهيئة السلع التموينية ومنعها من التصدير ، فيما أكدت وزارة التجار أنها ستحدد الأسبوع المقبل سعر شراء مخزون المضارب الحكومية من الأرز بجانب الاتفاق علي آلية جديدة يتم التعامل بها في الفترة المقبلة مع شركات المضارب سواء الحكومية أو الخاصة . وقال رئيس اللجنة النقابية بشركة مضارب الدقهلية أن رؤساء اللجان قالوا في مذكرة رفعوها إلي رئيس النقابة العامة للعاملين بالصناعات الغذائية انه بعد استنفاد جميع الطرق للوصول إلي حل لمشكلة الأرز وتوقف هذه الشركات عن الإنتاج منذ ٦ اشهر[٣٢٨].

تجمهر أكثر من ٢٠٠ عامل من العاملين علي الباخرتين السياحيتين " أني " و " أتون " بالأقصر وتقدموا بعدة شكاوى إلي اتحاد عمال مصر ووزارة القوي العاملة بعد إجبارهم علي تقديم استقالاتهم . علاوة علي سوء المعاملة وعدم صرف مستحقاتهم ومرتباتهم وكانت الأزمة قد بدأت عندما كانت الباخرتان مملوكتين للشركة المصرية للسياحة والفنادق " إيجوث " وتعملان في مجال السياحة مع فنادق شيراتون العائمة وتم تأجيرها إلي شركة " رويال فلاش " في ١٥ مارس ٢٠٠٠ إلي أن تم بيعها إلي شركة " سلشكن " للاستثمار السياحي في أغسطس ٢٠٠٤ وتم الاتفاق علي أن يحصل العاملون علي جميع الحقوق والمزايا التي كانوا يتقاضونها في السابق ومنها منحة شهر رمضان وعيد الفطر وعيد الأضحي إضافة إلي العلاوات الاجتماعية ونسبة ١٢% خدمة وفور انتقال الملكية إلي الشركة الجديدة فوجئ العاملون بسوء المعاملة لإجبارهم علي ترك العمل بالشركة وإجبار البعض منهم علي تسوية معاشهم المبكر دون الحصول علي مكافأة نهاية الخدمة وازدادت الأزمة عندما تسبب حريق في الباخرة " أني " في ٣١ مارس ٢٠٠٩ وتوقفت المركب عن العمل وتم سحبها بكل طاقمها من أسوان إلي القاهرة وهي في حالة يرثي لها وتم بعدها وقف جميع مرتبات ومستحقات العاملين مما دعا العاملين إلي التهديد بالاعتصام حتى يحصلوا علي جميع مستحقاتهم [٣٢٩].

أضرب العاملون في شركة النظافة الإيطالية عن العمل بمحافظة الجيزة مما أدي إلي انتشار جبال القمامة في بعض شوارع الأحياء الراقية التي تتولي الشركة مسؤولية نظافتها مثل الدقي والعجوزة والمهندسين وشمال الجيزة فيما تبادلت الشركة والمحافظة الاتهامات حول المسئول عن الإضراب وتقدم سكان الأحياء الراقية التي تضم العديد من السفارات والشركات والنوادي بشكوي جماعية إلي محافظ الجيزة لسرعة حل الأزمة مع الشركة خصوصاً بعد تراكم أكوام هائلة من القمامة أمام منازلهم . ورغم دخول إضراب الشركة أسبوعه الثاني وتزايد استغاثات المواطنين فان

---

[٣٢٨] المصري اليوم ٢٠٠٩/٨/٢٥

[٣٢٩] الأسبوع ٢٠٠٩/٨/٢٨

الجهات المسئولة لم تتحرك وأوضح مصدر مسئول بالشركة أن سبب الإضراب هو الخصومات التي توقعها هيئة النظافة والتجميل بصفة يومية علي الشركة دون وجه حق بحجة القصور في العمل وتقوم هيئة النظافة بالامتناع عن دفع مستحقات الشركة وتطالبها بالقيام علي ثلاث ورديات وأشار إلي أن الشركة الإيطالية أثبتت نجاحها في العديد من الدول الأوروبية وأشادت الأجهزة التنفيذية هناك بكفاءتها في العمل نظراً لأنهم يتفهمون أن كل عمل يقابله اجر [٣٣٠].

تجمهر سائقو التاكسي بمدينة الإسماعيلية وهددوا بالإضراب عن العمل وتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر ديوان عام محافظة الإسماعيلية احتجاجاً علي قرار محافظ الإسماعيلية بفرض تبرع إجباري قدره ٣ آلاف جنيه علي أصحاب السيارات الأجرة لمن يقوم بتحديث مواتير السيارات للعمل بالغاز الطبيعي وأكد السائقون أن قرار المحافظ مخالف لتوجهات الحكومة بالحد من التلوث الناتج من عادم السيارات وتوجيه أصحاب السيارات الأجرة لتغيير عمل السيارات بالغاز الطبيعي بدلاً من البنزين في محاولة لحماية البيئة وتقدم عضو مجلس الشعب عن حزب الوفد بالإسماعيلية بسؤال عاجل لرئيس الوزراء ووزير التنمية المحلية مؤخراً لقيام محافظ الإسماعيلية بفرض تبرع إجباري للمستشفي العام علي أصحاب السيارات الأجرة . وأكد أن وزارة المالية تقوم بمساعدة أصحاب السيارات الأجرة في محافظاتي القاهرة والجيزة بتحديث سياراتهم ووضع إعلانات علي السيارات وتصل المساهمة إلي أكثر من ١٠ آلاف جنيه لتشجعهم علي تحديث سياراتهم وطالب بوقف هذه الإتاوة وتصحيح الأوضاع طبقاً لتوجيه الحكومة في هذا الشأن ووضع حد للمخالفات الصارخة لمحافظ الإسماعيلية من وقت لأخر والتي تثير الزوابع والبلبلة بين مواطني الإسماعيلية[٣٣١]

اعتصم نحو ٣٠٠ عامل فى شركة هيما بلاستيك فى المنطقة الصناعية بأبو الريش احتجاجا على عدم صرف العلاوة السنوية بنسبة ١٠% لهذا العام وتعنت إدارة الشركة معهم [٣٣٢] .

اعتصم نحو ١٠٠ عامل من شركة النصر للغزل والبولستر فى العاشر من رمضان احتجاجا على طردهم من المصنع وقيام رجال الأمن بمنعهم من الدخول [٣٣٣] .

اعتصم أصحاب ٢٨٠ " توك توك " من حي المطرية بزوجاتهم وأبنائهم أمام ديوان عام محافظة القاهرة للمطالبة بالإفراج عن " عرباتهم " التي سحبتها المحافظة منذ مايو الماضي وأودعتها في ساحة بالسيدة زينب ورفع المعتصمون لافتات وقالوا أنهم لا يزالون يسددون أقساط تلك التكاتك التي يبلغ ثمنها ما بين ١٦و٢٢ آلف جنيه وقال احد المعتصمين أن حي المطرية سحب ٢٨٠ توك توك منذ شهر مايو الماضي دون أن يوضح السبب وعندما سألنا رئيس الحي

---

[٣٣٠] المصري اليوم ٢٠٠٩/٨/٢٩
[٣٣١] الدستور ٢٠٠٩/٨/٣٠
[٣٣٢] الدستور ٢٠٠٩/٨/٣١
[٣٣٣] الدستور ٢٠٠٩/٨/٣١

قال لنا أن المحافظ هو المسئول عن ذلك . وكان محافظ القاهرة قد أصدر قراراً منذ عامين بمنع سير عربات التوك توك داخل المحافظة ومصادرتها وحينما قيل له أن باقي المحافظات لم تتخذ قراراً بهذا الشكل رد قائلاً كل محافظ حر في محافظته [٣٣٤].

اعتصم عدد كبير من متعهدي توزيع اسطوانات الغاز بالدقهلية أمام محطة تعبئة الغاز الرئيسية بطلخا احتجاجاً علي قرار وزارة البترول الذي أصدرته بمنع تسليم حصص اسطوانات الغاز لهم وقصر تسليمها علي المستودعات الرئيسية فقط . ورفض المتعهدون السماح لسيارات المستودعات المحملة بأنابيب البوتاجاز بالخروج من المستودع مهددين بتفجيرها في حالة الخروج وفشلت جهود الأمن في فض اعتصام الموزعين أو تحريك سيارات الغاز ومنع متعهدو التوزيع دخول أي سيارة إلي المحطة أو الخروج منها مهددين بتفجير اسطوانات الغاز بسبب قرار الوزارة الذي وصفوه ب " الجائر " وانه يؤدي إلي احتكار الموزعين الرئيسيين للأنابيب وانتقلت إلي مكان الاعتصام قوات من الأمن بالإضافة إلي سيارات مطافئ تحسباً لحدوث اشتباكات وفشلت جهود الأمن في فض الاعتصام [٣٣٥].

اضرب العمال في شركة " بسكو مصر " وعددهم نحو ٢٥٠٠ عامل بمقر الشركة بالأميرية في قلب القاهرة لمدة أربع ساعات احتجاجاً علي ما وصفوه باضطهاد يتعرضون له وانتقاص لحقوقهم تضاعف في شهر رمضان الكريم وذلك قبل أن يعودوا مرة أخري إلي استئناف أعمالهم بعد جولة مفاوضات واجتماعات تمت بشكل عاجل للنظر في مطالبهم من قبل إدارة الشركة واللجنة النقابية والعاملين أنفسهم أسفرت عن التحرك للاستجابة لمطالبهم . الإضراب تم لامتصاص السلبيات التي نتجت عنه من حيث التأثير علي الإنتاج خاصة انه يأتي والشركة التي تم خصخصتها منذ عام ٢٠٠٥ تعد طلبات من إنتاجها لحساب برنامج الغذاء العالمي للعراق وقطاع غزة فضلاً عن الانهماك في إعداد " كعك العيد " خلال الشهور الثلاثة الأخيرة للوفاء باحتياجات الأسواق المحلية والخليجية والعالمية . الأزمة بدأت مع أيميل ملتبس وصل إلي العمال قبل أيام كما يقول رئيس اللجنة النقابية للعاملين يتضمن العمل يومي الجمعة والسبت وخصم الإضافي من الحوافز وهو الأيميل الذي تسبب كما يقول في غضب العمال وأعقبه صدور بيان توضيحي حاول إزالة اللبس . ويضيف لن يتم احتساب ساعة الأكل ضمن ساعات العمل وستبقي الساعة المرنة في الحضور والانصراف كما هي كما أن عدد أيام الأجازات السنوية سيستمر ٣٧ يوماً للعمال وهي أمور تمثل حقوق العمال في الشركة فأنهم يعانون من انتقاص مستمر لحقوقهم منذ تم خصخصة

---

[٣٣٤] المصري اليوم ٢٠٠٩/٩/٢

[٣٣٥] المصري اليوم ٢٠٠٩/٩/٢

الشركة حتى جاء القرار الأخير بحرمانهم من إجازة الجمعة والسبت والتقليل من حوافزهم مشدداً علي ضرورة استمرار الحوافز متغيرة فكلما زاد الإنتاج يجب أن تزيد الحوافز[٣٣٦].

تجمهر العشرات من الباعة الجائلين بمنطقة المرج الجديدة ونظموا وقفة احتجاجية أمام مكتب النائب العام مطالبين بإقالة محافظ القاهرة لمخالفته اللوائح والقوانين عندما أصدر قراراً بإزالة أكشاكهم المقامة داخل قطعة ارض غير مملوكة للدولة شمل البلاغ الذي تسلمه النائب العام المساعد ومدير المكتب الفني والموقع من ١٥٠ بائعاً وبائعة علي تفاصيل الواقعة حيث أكدوا انهم كانوا يقفون بطريقة عشوائية بجوار محطة المترو وفي عام ٢٠٠٢ استأجروا قطعة ارض ووافق لهم محافظ القاهرة السابق علي إنشاء سويقة ومظلات لإضفاء الشكل الجمالي علي المكان وبعد ٧ أعوام دون مشاكل وهم يقومون بسداد جميع المستحقات المالية التي تطلبها الحكومة منهم وجاء المحافظ الحالي في ٨ أغسطس الماضي ودون سابق إنذار وقام بإزالة السويقة وتشريد ١٥٠ أسرة تعيش منها وذلك بحجة الاعتداء علي حرم الصرف الصحي تارة ولإنشاء ساحة انتظار عامة بالرغم من أنهم قدموا له كل المستندات التي تثبت أن هذه الأرض ملكية خاصة وان هناك ارض مملوكة للدولة علي بعد ١٥٠ متراً من السويقة وأنهم قاموا باستخراج التراخيص ويسددون الرسوم لذلك طالبوا بإقالته وجلسوا علي سلالم دار القضاء هم وأطفالهم حاملين اللافتات التي استغاثوا فيها بالرئيس مبارك والنائب العام لإعادة مصدر رزقهم ليتمكنوا من إطعام أطفالهم وطالبوا بالتحقيق مع محافظ القاهرة لمخالفته القانون[٣٣٧].

اعتصم نحو ٢٥٠ عاملاً بشركة مينوتكس للبطاطين بمدينة قويسنا أمام مبني محافظة المنوفية احتجاجاً علي امتناع إدارة الشركة عن صرف راتبي شهري يوليو وأغسطس الماضيين وكذلك عدم صرف العلاوة الاجتماعية وتجاهل إدارة الشركة لظروفهم المعيشية والتهرب منهم والامتناع عن الجلوس مع العمال أو سماع مشاكلهم [٣٣٨].

اعتصم ٣٢٠ عاملاً في مجموعة تصنيع الزجاج "GMC" في مقرات الشركة الثلاثة في طريق مصر إسماعيلية الزراعي خلال شهر فبراير احتجاجاً علي قرار غلق المصنع وتسريح جميع العاملين وتأخر صرف مستحقاتهم المالية . وقال أحد العمال أن مالك المصنع تقدم بطلب إلي وزارتي الصناعة والقوي العاملة طلب فيه غلق المصنع وقدم مستندات تثبت تعرضه لخسائر كبيرة وأن العمال واجهوا مالك المصنع بمستندات تثبت عدم تعرضه لخسائر وتحقيق المصنع مكاسب معقولة . وأضاف أن المكاسب التي تحققت ساعدته علي فتح مصنعين آخرين بجوار المجموعة وقال إن مالك المصنع يهددهم بأمن الدولة لفض الاعتصام وعدم التحدث إلي الإعلام

---

[٣٣٦] الأهرام ٢٠٠٩/٩/٧
[٣٣٧] الدستور ٢٠٠٩/٩/٨
[٣٣٨] الدستور ٢٠٠٩/٩/١٣

أو المسئولين في وزارتي الصناعة والقوي العاملة . وأشار إلي أن العمال رشحوا سبعة منهم لتشكيل لجنة نقابية وتقدموا بمذكرة إلي النقابة العامة للكيماويات لإثبات رسمية اللجنة للتمكن من مخاطبة المسئولين . هذا وقد اعتصم عمال الشركة مرة أخرى خلال شهر سبتمبر بسبب قرار صاحب الشركة علي إغلاقها بادعاء أنها تحقق خسائر وقد نجح العمال في إثناءه عن ذلك حيث كشف العمال عن الملايين من الإرباح التي حققتها الشركة خلال الأعوام الماضية وذلك حتى يتمكن من الحصول علي موافقة الحكومة بتسريح العاملين وإغلاق الشركة لحين تغيير النشاط . وقد انحصرت مطالب العمال في ستة مطالب مشروعة ومستحقة وهي علي التوالي وحسب الأهمية صرف الرواتب المتأخرة كاملة والتعامل مع العمال من خلال اللجنة النقابية وتعديل الرواتب بحيث يمثل حدها الأدني مبلغا مناسبا للعامل العادي وصرف الرواتب المدرجة بالعقود (الوهمية علي حد قول العمال) وليس الرواتب التي يتقاضونها بمعني أن هناك رواتب مدرجة في عقود التأمينات علي خلاف الرواتب التي يتقاضاها العمال وإقرار وفد من العمال بنتيجة العمال بأنفسهم ليتحدث باسم العمال أمام الإدارة وان يحصل هذا الوفد علي صفة رسمية حتى يستطيع التحدث باسم العمال أمام وزارة القوي العاملة واتحاد العمال ووزارة الصناعة . قال العمال ان رئيس مجلس إدارة الشركة تقدم بطلب إلي وزارة القوي العاملة لغلق المصنع وتسريح العمال وأورد بالمذكرة المقدمة مستندات تفيد بان المجموعة تحقق أرباحا طائلة وهو ما دلل عليه العمال بأنه قد أنشا مصنعين آخرين بجوار المجموعة لتصنيع زجاج السيارات متسائلين عن مبرر إنشاء آخرين لنفس الصناعة إذا كان المصنع لا يحقق الإرباح المطلوبة إلا انه تراجع عن موقفه إزاء ضغوط العمال المتتالية بفضحه وتقديم المستندات الدالة علي تحقيق المجموعة أرباح وعليه سحب مذكرة الغلق من وزارة القوي العاملة [٣٣٩].

اعتصم العاملون بفروع شركة آمون للتوزيع بالقاهرة والإسكندرية والمنصورة وأسيوط احتجاجاً علي صدور قرار مفاجئ بتصفية الشركة ونقلهم للعمل بالشركة المتحدة لتوزيع الأدوية وكانت الأزمة قد بدأت فور صدور قرار مفاجئ فى ٢٠٠٩/٨/٣١ بنقل جميع الأدوية من فروع الشركة إلي المقر الرئيسي للشركة بالعبور وتم بالفعل نقل جميع الأدوية وقام السائقون بتسليم سياراتهم للمسئول في القاهرة في يوم ٢٠٠٩/٩/١ وفوجئ العاملون بمدير عام الشركة يعلن عن تصفية فروع الشركة المتحدة لتوزيع الأدوية كل منهم حسب بلده ومنطقة سكنه دون اخذ موافقة العاملين كما قام بصرف شهرين عن كل سنة خدمة من تاريخ إبرام العقد الجديد من تاريخ ٢٠٠٧/٢/١ وتجاهل مدة الخدمة الطويلة لقدامي العاملين ، ويؤكد العاملون أن النقل الأخير للشركة المتحدة

[٣٣٩] العربي ٢٠٠٩/٩/١٣

لتوزيع الأدوية انتقال مرحلي لمدة شهر أو أكثر وبعدها سيتم الاستغناء عنهم وتشريد أولادهم وتركهم وحدهم في وجه إدارة جديدة لشركة جديدة[٣٤٠].

تجمهر عدد من العمال بشركة عز الدخيلة للحديد والصلب بالإسكندرية وهددوا بتصعيد احتجاجاتهم ضد إدارة الشركة في حالة إصرارها علي عدم توفيق أحوالهم المالية واعترض العمال علي الأسلوب الجديد لتوزيع الإرباح التي تطبقه إدارة الشركة بشكل سنوي بعد أن كانت أرباح توزع بشكل ربع سنوي وأكد العمال أن توزيع الإرباح بشكل سنوي من شأنه أن يلقي بهم جميعاً خلف أسوار السجون حيث قام اغلبهم بشراء سلع معمرة بأسعار مرتفعة من الشركات التي تعاقدت معها شركة عز بالتقسيط الشهري معتمدين في دفع الأقساط علي صرف الأرباح كل ٣ شهور [٣٤١].

أضرب نحو ٧ آلاف عامل وعاملة في شركة النصر للمنسوجات والملابس " كابو " في الإسكندرية عن العمل احتجاجاً علي عدم صرف منحة العيد واستبدال سلفة بها تعادل ١٥ يوماً من راتب كل عامل ، قال العمال أن الإدارة قررت صرف ١٥ يوماً سلفة بمناسبة عيد الفطر المبارك عندما طالبوها بصرف المنحة إلا أن الإدارة قررت عدم صرف المنحة والاكتفاء بالسلفة التي سيتم خصمها من راتب ٦ اشهر تبدأ من الشهر المقبل وأضاف العمال أن قيمة السلفة لا تتجاوز ٧٠ و ٨٠ جنيهاً موضحين أن راتب العامل الذي امضي ٣٤ سنة في الشركة لا يتجاوز ٥٣٠ جنيهاً مؤكدين أن ميزانية الشركة أكدت وجود ٣٥ مليون جنيه صافي أرباح إلا أن العمال لا يصرفون أي أرباح منذ عام ١٩٩٧ عندما تم بيع الشركة [٣٤٢].

اعتصم مئات العمال بشركة " أبو السباع " للوبريات في الغربية وقطعوا الطريق بين المحلة والمنصورة خلال شهر يوليو احتجاجاً علي عدم صرف رواتبهم منذ أكثر من ٣ اشهر لعمال اليومية وشهرين لعمال الإنتاج . وكان العمال قد نظموا اعتصاماً بمقر المصنع وأوقفوا الماكينات وامتنعوا عن العمل ورفضوا تدخل مسئولي القوي العاملة ومكتب العمل لفض الاعتصام بعد ان طالبهم أصحاب الشركة بالتوقيع علي " استمارة ٦ " أكد العمال أن أصحاب الشركة يشغلونهم ١٢ ساعة ولا يحتسبون لهم ٤ ساعات وقتاً أضافياً ويجبرونهم علي الخروج من الشركة عند مرور لجأن تفتيش من مكتب العمل أو الأمن الصناعي أو القوي العاملة وطالب العمال بتدخل وزيرة القوي العاملة لحل مشكلتهم خاصة بعد تهديدهم بالفصل مؤكدين فشل مديرية القوي العاملة بالمحافظة في احتواء الأزمة .بينما تظاهر العمال مرة أخرى خلال شهر سبتمبر احتجاجاً علي تأخر صرف رواتبهم وحاول أكثر من ١٠٠ عامل قطع طريق طنطا المنصورة أمام حركة

---

[٣٤٠] الكرامة ٢٠٠٩/٩/١٤

[٣٤١] نهضة مصر ٢٠٠٩/٩/١٥

[٣٤٢] المصري اليوم ٢٠٠٩/٩/١٦

السيارات لولا تدخل قوات الأمن التي أجبرتهم علي العودة إلي ساحة المصنع حتى لا تتأثر حركة المرور بين محافظتي الغربية والدقهلية وهتف العمال ضد الشركة وإدارتها التي دأبت علي تأخر صرف رواتبهم بعد قيام العمال بالإضراب والتظاهر وقام محافظ الغربية بالاتصال بإدارة الشركة التي تمكنت من تدبير الأموال اللازمة لصرف المرتبات وفور وصول مندوب الصرف تجمع العمال حوله وبدأوا في صرف حقوقهم بالفعل .هذا وقد حدثت حالة من الاستنفار الأمني شهدتها مدينة المحلة الكبري بعد أن قام ما يقرب من ٥٠٠ عامل من عمال الشركة بتنظيم وقفة ضخمة بشوارع المحلة وذلك بعد أن استمر إضرابهم أسبوعاً كاملاً دون جدوي احتجاجاً علي عدم صرف الرواتب واستدعت الأجهزة الأمنية العشرات من السيارات المصفحة والمدرعات التي تمركزت بشوارع المحلة خشية انضمام الجماهير إلي العمال [٣٤٣].

اعتصم نحو ٧٠٠ عامل في شركة الغزل والنسيج بالمنطقة الصناعية الأولي بمدينة السادات في المنوفية داخل مقر الشركة للمطالبة بالعيدية والعلاوة الاجتماعية وأعلنوا إضرابهم عن العمل وقطعت إدارة الشركة الكهرباء عن المصانع لمنع العمال من تشغيل الماكينات . أكد العمال أنهم فاجئوا بقطع الشركة الكهرباء عن المصانع لمنعهم من تشغيل الماكينات الأمر الذي دفعهم إلي الاعتصام داخل المصانع بعد أن أكد لهم رئيس مجلس الإدارة أنهم في إجازة مفتوحة تخصم من رواتبهم . وأضافوا بان الشركة تتعمد " تطفيش " العمال وتسريحهم رغم أنها تحقق مكاسب وهي الشركة الوحيدة التي تعمل في المنطقة وتصدر كل إنتاجها ورغم ذلك رواتبنا متدنية فراتب الواحد منا لا يزيد علي ٤٠٠ جنيه . وناشد العمال وزيرة القوي العاملة ورئيس اتحاد العمال التدخل لتحسين أوضاعهم ، من جانبه أعلن رئيس النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج عن تشكيل لجنة من أعضاء النقابة بمحافظة المنوفية للتفاوض مع العمال وإدارة الشركة للتوصل إلي حل وسط لإنهاء الإضراب [٣٤٤].

تجمهر سائقي الحناطير بالإسكندرية بسبب مطاردة شرطة المرافق لهم ومصادرة عربات الحنطور وقالوا أنهم بصدد تنظيم وقفة احتجاجية أمام ديوان المحافظة ، وأكد سائقو الحناطير إلي أن شرطة المرافق بدأت منذ شهرين عدة حملات لمطاردتهم في الطرقات وإجبار السائحين علي النزول من الحنطور لمصادرته علي الرغم من حصولهم علي تراخيص بمزاولة المهنة من الأحياء التابعين لها وقال عدد منهم أن طريقة القبض علي الحناطير أصابت السائحين بالهلع حيث تقوم شرطة المرافق بمحاصرة الحنطور أثناء سيره في جولة مع جروب سياحي ويقوم احد العساكر بالقفز داخل الحنطور وإجبار السائق علي الوقوف والسائح علي النزول مما دفع عدداً من السائحين الإيطاليين والفرنسيين للتوجه إلي القنصليات التابعين لها لتقديم شكاوى ضد

---

[٣٤٣] الدستور ٢٠٠٩/٩/١٩

[٣٤٤] المصري اليوم ٢٠٠٩/٩/٢٥

الشرطة لمعاملتهم معاملة غير حضارية والاعتداء علي حرياتهم الشخصية . كما أكد سائقو الحنطور أنهم لا يستلمون إيصالات بقيمة الغرامات التي يدفعونها فضلاً عن استلامهم الحناطير بحالة متردية وبعد حدوث تلفيات كبيرة بها[٣٤٥].

تجمهر ما يقرب من ٥٠ سائقا لتاكسي العاصمة بجراج غمرة القاهرة فوجئوا بصدور قرارات بفصلهم من الشركة خلال اليومين الماضيين وقال السائقون أن قرارات الفصل جاءت بشكل تعسفي دون أبداء أسباب مطالبين بالحصول علي مستحقاتهم وراتبهم مع الإشارة في الوقت نفسه إلي عجزهم عن مقاضاة الشركة بسبب إجبارهم علي توقيع طلب استقالة وإيصال أمانة بمبلغ ٥٠٠٠ جنيه قبل توقيع عقد تسليم العمل ، يقول احد السائقين انه فوجئ بقرار فصله من الشركة حين توجه لتسليم عمله دون أن يفسر له المسئولون سبب القرار مع العلم انه لم يحدث أي تلفيات في السيارة التي يعمل عليها بالإضافة إلي تحقيقه إيراداً يصل إلي ٤٢٥ جنيهاً يومياً وهو ما يرد علي الشائعات التي انتشرت في الجراج مفسرة سبب الفصل بانخفاض الإيرادات ، من ناحية أخري اعترف مدير التشغيل بشركة تاكسي العاصمة بفصل ٥٠ سائقاً خلال الأيام الماضية وبرر سبب الفصل بإحداث السائقين تلفيات في سيارات الشركة وهو ما يعود علي الشركة بالخسارة موضحاً أن قرارات الفصل جاءت بعد منح السائقين فرصة لتعلم القيادة في المعاهد المتخصصة خاصة أن اغلبهم لا يستطيع القيادة بشكل سليم مما يؤدي إلي حدوث التلفيات في السيارات وقال أن قرارات الفصل صدرت والشركة في حاجة ماسة لسائقين الأمر الذي دفعها لنشر إعلانات في الصحف تطلب سائقين جدداً مشيراً إلي أن إجمالي عدد السائقين الذين يعملون بالشركة بعد صدور قرارات الفصل وصل إلي ٨٨٧ سائقاً يعملون خلال ورديات علي ٤٢٣ سيارة مع دخول سيارات جديدة للخدمة في الفترة المقبلة . فى حين اعتصم أكثر من ٢٠ سائقاً لتاكسي العاصمة بسيارتهم أمام مبني محافظة القاهرة احتجاجاً علي إصدار الشركة قراراً يقضي برفع الإيراد من ٣٨٠٠ جنيه إلي ٤٨٠٠ شهرياً مما دفع السائقين إلي الاعتصام لعدم قدرتهم علي تحقيقه مع دخول فصل الشتاء وظهور التاكسي الأبيض الذي قالوا انه قضي علي مستقبل سياراتهم . وكان عدد من السائقين الذين يعملون بجراج المعادي قد تجمعوا وقرروا التوجه إلي محافظة القاهرة للاعتصام أمامها بعد أن فصل ٢٦ سائقاً منهم عقاباً لهم علي اتصالهم بالصحافة علي حد تعبيرهم وطالب السائقون المحافظ بإلغاء القرار وتقاضي رواتبهم في مواعيدها وتمزيق الشركة الاستقالات المقدمة مسبقاً إضافة إلي إيصالات الأمانة التي وقعوا عليها قبل تسلمهم العمل في الشركة . من جانبه نفي مدير التشغيل بالشركة صدور قرارات من هذا النوع كما نفي ما يردده السائقون من تأخر رواتبهم مؤكداً أن الشركة تصرف الراتب في

[٣٤٥] الدستور ٢٠٠٩/٩/٢٧

العاشر من كل شهر مشيراً إلي انه سيحيل المعتصمين إلي الشئون القانونية للتحقيق معهم في تركهم لعملهم دون استئذان ومخالفة قرارات التشغيل بالشركة [٣٤٦].

تجمهر ٥٠٠ عامل بالشركة الاقتصادية للتنمية الصناعية "المصبغة" بالعاشر من رمضان وهددوا بالاعتصام احتجاجا على تراجع وزيرة القوة العاملة لوعودها لهم بصرف إعانة من صندوق الطوارئ بالوزارة لكى يتمكنوا من صرف رواتبهم التى تقدر بـ ٢٨٠ الف جنيه[٣٤٧].

تجمهر أكثر من ٢٠٠ عامل من العاملين بمصنع بنيان للمنتجات الأسمنتية (ذ.م.م) والواقع عند الكيلو ٣٦.٥ طريق السويس وتقدموا باستغاثة وناشدوا إنقاذهم من التشريد وقطع أرزاقهم كما ناشدوا مجموعة المستثمرين الذين ضخوا استثمارات فاقت ٥٠ مليون جنيه في هذا الصرح العملاق إنقاذهم والإسراع في حل مشاكلهم مع جهات الإدارة التي تمنعنهم من الوصول للمصنع وتهددهم كل لحظة وتوفيق أوضاعهم خوفا من التشريد والتعرض لعقوبات جنائية لارتباط المصنع بعقود مع جهات عديدة علما بأنهم يعملون في هذا المصنع الذي تم شراؤه من الشركة العامة للثروة المعدنية قطاع الأعمال وذلك أسهاما في حل مشكلة تجريف الأراضي وتوفير احتياجات السوق المصري من البدائل الأخري الأفضل للبيئة والبناء طبقا للقرار الوزاري رقم ٣٥٥ لسنة ٨٥ والقرار ٨٣ لسنة ١٩٨٩ حيث قدر احتياج السوق المصري بما يساوى ٩٠٠٠ مليون طوبة سنويا وطبقا لبرنامج الخصخصة تمت تصفيتها وطرح مصنع الطوب الأسمنتي بطاقة إنتاجية ٣٣ مليون طوبة سنويا وتم شراء المصنع من الشركة العامة للثروة المعدنية في المزاد العلني عام ٢٠٠٥ ونظرا لان المصنع فريد من نوعه ولم يستعمل من قبل ولوجود حاجة ماسة في السوق للطوب الأسمنتي وتماشيا مع برنامج سيادتكم الانتخابي لإنشاء آلف مصنع تقدمنا بطلب للشركة القابضة للصناعات المعدنية لإعادة تشغيل المصنع وتمت الموافقة عليه من مجلس إدارة الشركة القابضة للصناعات المعدنية برقم ٢٢٩ بتاريخ ٣١ أكتوبر عام ٢٠٠٥ وبناء علي ذلك قامت الشركة العامة للثروة المعدنية بمخاطبة الجهات المعنية في الدولة لإعادة التشغيل ووافقت جميع الجهات وتم تحديد المساحة الفعلية اللازمة لتشغيل المصنع من خلال عقد اجتماعات من لجان عديدة من جهات مختلفة وتم تحديد المساحة وتمت إقامة الأسوار وعلي اثر ذلك قمنا بشراء المنشات المدنية الواقعة تحت المصنع وكذلك حق الانتفاع ووضع اليد من الشركة العامة للثروة المعدنية بعد تعميمها بواسطة الهيئة العامة للخدمات الحكومية وكذلك تم شراء الجمالونات المعدنية الخاصة بالمصنع وبناء عليه تم البدء في تحديث المصنع وضخ استثمارات فاقت ال٥٠ مليون جنيه وتحول المصنع إلي قلعة صناعية وأصبح من اكبر مصانع الطوب الأسمنتي في مصر وذلك من خلال تكوين شركة أموال ذات مسئولية محدودة بوزارة

---

[٣٤٦] المصري اليوم ٢٠٠٩/٩/٣٠

[٣٤٧] الدستور ٢٠٠٩/٩/٣٠

الاستثمار وبعد كل ذلك فوجئنا ببعض الجهات تطالبنا بنقل المصنع رغم كل الموافقات التي حصلنا عليها والتى تم علي أساسها تشغيل المصنع [٣٤٨].

تجمهر العاملين بشركة جلوب للغزل والنسيج والصباغة بمدينة السادات لرفض المستثمر التركي مالك الشركة زيادة رواتب العاملين التي وعد بها العمال منذ ستة اشهر ، كان المستثمر التركي قد بدا نشاطه في مدينة السادات منذ عام وقام بتعيين أكثر من ١٠٠٠ عامل برواتب تتراوح بين ٢٥٠و٤٠٠ جنيه مع وعد بزيادة الرواتب بعد ستة اشهر من التشغيل لكنه عاود رفض ذلك بحجة أن هناك أزمة مالية عالمية أثرت علي الشركة بينما أكد العمال أن إنتاج الشركة في تزايد مستمر وان صفقات التصدير لا تتوقف للعديد من دول العالم وقد فوجئ العمال بمنشور من الإدارة يؤكد رفض صرف أي زيادات وان مستوي الرواتب الموجودة بالشركة هو المتاح ومن لا يرضي بذلك فعليه ترك الشركة دون صرف أي مستحقات وأكدت الإدارة أن صاحب المصنع ينوي تصفية النشاط بدعوى الأزمة المالية العالمية من جانبها أكدت إدارة الخدمات النقابية والعمالية تضامنها الكامل مع مطالب عمال الشركة المشروعة ودعت في بيان جميع القوي الديمقراطية في المجتمع إلي التضامن مع عمال الشركة محذرة من تنامي ظاهرة استخدام أصحاب الأعمال للازمة المالية العالمية لطرد العمال دون صرف مستحقاتهم [٣٤٩].

تجمهر موظفي شركة استثمار عقاري وقاموا بتوجيه نداء إلي وزيرة القوي العاملة بعد تصفيتهم وإنهاء خدمتهم فجأة وبدون سابق إنذار من شركة يملكها احد أعضاء مجلس الشعب وأصدر قرار بفصل ٦٠ موظفا بالشركة ما بين مهندس ومشرف وفني وعامل وطردهم من الموقع بطريقة مهينة دون صرف مستحقاتهم رغم أن كل المستغني عنهم قضوا في الشركة ما بين السنة والثلاث سنوات ولم يستطيعوا صرف مستحقاتهم كاملة وهي حوافز شهر سبتمبر إضافة إلي مكآفات نهاية الخدمة شهرين من الراتب الأساسي عن كل سنة خدمة إضافة إلي نصيبهم من صندوق الزمالة علما بأنهم عندما توجهوا لصرف راتب الشهر الأخير وجدوا الصرف مشروطا بالتوقيع علي ورقة تفيد بصرفهم لجميع مستحقاتهم وإلا فلن يتم الصرف وهو ما رفضوه [٣٥٠].

تظاهر نحو ٢٠٠ من ملاك سيارات نصف النقل أمام ديوان عام محافظة الإسكندرية احتجاجا علي مصادرة سياراتهم وإيداعها بمستودع حفظ السيارات وأكد ملاك السيارات أن ضباط مباحث المرور وضباط شرطة المرافق يطاردون سياراتهم ويصادرونها بزعم تحميل مخلفات وإلقائها بالشوارع والميادين العامة وأضافوا أنهم يقومون بنقل الردم والمخلفات الناتجة عن رصف الشوارع

---

[٣٤٨] الاسبوع ٢٠٠٩/١٠/٢
[٣٤٩] العربي ٢٠٠٩/١٠/٤
[٣٥٠] الدستور ٢٠٠٩/١٠/١٠

تحت أشراف ممثل من ديوان عام المحافظة إلا أن الأماكن المخصصة لإلقاء تلك المخلفات مغلقة بقرار من محافظة الإسكندرية الأمر الذي يدفعهم إلي إلقاء المخلفات في أماكن مهجورة مشيرين إلي أن ضباط المرور وشرطة المرافق يقومون بالاستيلاء علي جميع السيارات حتى الفارغة منها وكشف ملاك السيارات عن أن المحافظة أصدرت قرارا بعد فترة حجز السيارة المصادرة ٣اشهر مع فرض غرامات تتراوح بين ٥ آلاف و٧ آلاف جنيه مشيرين إلي أن كل سيارة يعمل بها سائقان وأكثر من ٧ عمال لحمل المخلفات وان مصادرة السيارة الواحدة تؤدي إلي تشريد نحو ١٠ اسر ، من جانبه التقي محافظ الإسكندرية السائقين وأكد تنظيم عملية مصادرة السيارات المخالفة وأشار إلي انه بصدد إصدار قرار بعدم مصادرة أي سيارة مخالفة إلا بعد تصويرها أثناء المخالفة وأوضح انه سيقوم بإسناد مهمة مصادرة السيارات إلي مباحث المرور فقط واستبعاد شرطة المرافق من تلك المهمة [٣٥١].

أضرب سائقو الميكروباص في موقف مدينة دمنهور محافظة البحيرة بالإضراب عن العمل احتجاجا علي قيام ثلاث شركات قطاع خاص بنقل الركاب عبر أكثر من ٤٠ أتوبيسا [٣٥٢].

تجمهر أكثر من ٦٠٠ عامل من عمال شركة أمونسيتو ونظموا وقفة احتجاجية أمام مقر النقابة العامة للغزل والنسيج بشبرا المظلات احتجاجا عدم صرف رواتبهم وذلك وفقاً لقرار وكيل وزارة القوي العاملة للمفاوضة الجماعية، بعدم صرف الأجور إلا بعد التزام العمال بالحضور إلي المصنع والانصراف منه في مواعيد العمل الرسمية للشركة، رغم أن المصنع متوقف عن العمل منذ أكثر من سنة ورغم انقطاع المياه والكهرباء عنه وعدم وجود وسيلة لنقل العمال إلي مقر الشركة بمدينة العاشر من رمضان [٣٥٣] .

تجمهر ما يقرب من ٤٠٠ عامل وعاملة بإحدي مصانع المنطقة الحرة للاستثمار ببور سعيد عن العمل احتجاجا علي لتعنت إدارة المصنع التي ترفض صرف الحوافز لهم [٣٥٤].

تجمهر العشرات من أصحاب المخابز البلدية ونظموا وقفة احتجاجية خلال شهر أكتوبر أمام نادي الزراعيين ببنها محافظة القليوبية احتجاجا علي تعسف مديرية التموين وتجاهل شعبة المخابز بالغرفة التجارية لمطالبهم . فى حين تجمهر رئيس شعبة المخابز البلدية بمحافظة القاهرة فى شهر نوفمبر وهدد بإضراب عام للمخابز بالقاهرة وتوقف تام عن العمل ما لم تستجيب وزارة التضامن الاجتماعي لطلبات أصحاب المخابز وأكد أن طلبات أصحاب المخابز تشمل رفع الغرامات الجزافية وإلغاء العقد المجحف بين وزارة التضامن وأصحاب المخابز الذي وصفته الغرفة بأنه عقد إذعان وتوحيد الجهات الرقابية علي صناعة الخبز ووضع لائحة جزاءات جديدة

---

[٣٥١] الدستور ٢٠٠٩/١٠/١١
[٣٥٢] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٠/٢٥
[٣٥٣] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٠/٢٥
[٣٥٤] الاهرام ٢٠٠٩/١١/٥

وكشف عن انه كان من المقرر أن يبدأ إضراب المخابز يوم ٥ من نوفمبر الجاري إلا أن أجهزة الأمن أقنعت أصحاب المخابز بتعليقه بعد أن تلقت الغرفة وعودا من مسئولي وزارة التضامن ووزارة التضامن بتلبية مطالبهم ورفع الغرامات الجزافية التي تعرض لها أكثر من ٣ آلاف مخبز[٣٥٥].

اعتصمت شعبة الثروة الداجنة بغرفة القاهرة التجارية ونظموا وقفة احتجاجية لأصحاب محال الدواجن أمام اتحاد الغرف التجارية بالقاهرة للاحتجاج علي قرارات المحافظ بغلق المجازر الموجودة بالمحافظة بحجة مخالفتها للاشتراطات البيئية ، وقال رئيس شعبة الدواجن بالغرفة أن أكثر من ٦٠٠ تاجر دواجن من المتضررين بسبب غلق المجازر سوف يصعدون احتجاجاتهم ضد محافظ القاهرة وسيلجأون للقضاء لإلغاء قرار المحافظ وأضاف أن المفاوضات بين أعضاء الشعبة والمحافظ وصلت إلي طريق مسدود وقال أن المجازر المغلقة تعمل بتراخيص وتلتزم بالاشتراطات البيئية وأشار إلي أن وزير الصناعة والتجارة ووزير الزراعة وعد أعضاء الشعبة بالتوصل إلي حل للازمة بعد إعداد تقارير بيئية عن المجازر المغلقة ، من ناحيته قال وزير محافظ القاهرة أن قرار إغلاق مجازر الدواجن يرجع إلي اعتبارات تتعلق بالصحة العامة وخوفا علي صحة المواطنين في ظل انتشار مرض أنفلونزا الطيور والخنازير مضيفا انه شدد علي مديرية الشئون البيطرية بالقاهرة بعدم التهاون نهائيا في غلق المجازر المخالفة للاشتراطات الصحية والموجودة داخل الكتلة السكنية وأضاف المحافظ انه حذر رؤساء الأحياء بالقاهرة بعدم تربية الطيور بالمنازل وفوق أسطح العمارات[٣٥٦].

اعتصم أكثر من ١٨٠ عاملا بشركة المؤسسة المصرية الوطنية لاستخلاص الزيوت النباتية في الإسكندرية احتجاجا علي عدم صرف العلاوة الشهرية والحوافز الخاصة وعدم صرف ٣٠٠ جنيه منحة المدارس[٣٥٧].

اعتصم عشرات من صحفي جريدة الشعب الموقوفة التابعة لحزب العمل المجمد ونظموا وقفة احتجاجية علي سلالم نقابة الصحفيين خلال شهر يونيه للمطالبة بإعادة فتح ملف التأمينات لجميع العاملين بالجريدة بالإضافة إلي تنفيذ ١٤ حكماً قضائياً حصلت عليها الجريدة تقضي بعودتها للصدور بعد إغلاقها في مايو ٢٠٠٠ بموجب قرار من المجلس الأعلي للصحافة . وندد المشاركون بموقف مجلس نقابة الصحفيين تجاه قضيتهم وطالبوا النقيب والمجلس بالتحرك لإقرار حقوق الصحفيين بالجريدة ومطالبة الدولة بتنفيذ أحكام القضاء وتعديل الرواتب . كما دعا المشاركون إلي عقد جمعية عمومية غير عادية لنقابة الصحفيين للدفاع عن مهنة الصحافة التي

---

[٣٥٥] نهضة مصر ٢٠٠٩/١١/١٥
[٣٥٦] نهضة مصر ٢٠٠٩/١١/١٧
[٣٥٧] نهضة مصر ٢٠٠٩/١١/٢١

وصفوها بأنها تمر الآن بمرحلة حاسمة وأصبح الهجوم عليها هواية المسئولين وأكد الصحفيين أنهم معتصمون بشكل دائم داخل نقابة الصحفيين حتى يحصلوا علي جميع حقوقهم المشروعة والمثبتة بأحكام القضاء وإذا لم يتسن لهم تحقيق مطالبهم سوف يقومون بجميع أشكال التصعيد والمتمثلة في الاعتصام أمام مجلس الشورى والشعب وأيضا رئاسة الجمهورية . هذا وقد قام صحيفو الجريدة المتوقفة عن الصدور بالتجمهر خلال شهر يوليو وهددوا باستمرار احتجاجهم بعدما أضاءوا الشموع في وقفة احتجاجية أمام مجلس الشعب مؤكدين أنها رسالة لرئيس المجلس الأعلي للصحافة لبحث إغلاق الجريدة الناطقة باسم حزب العمل " المتجمد " ورفع المحتجون لافتات وقال احد الصحفيين بالجريدة أن مطالبنا المشروعة تتلخص في ثلاثة بنود هي تسوية رواتبنا المجمدة منذ ٩ أعوام وتحديدا من ٢٠ مايو ٢٠٠٠ إضافة إلي فتح ملف التأمينات للصحفيين وتنفيذ ١٤ حكما قضائيا بعودة صحفية الشعب مرة أخري أو تسكيننا في صحف أخري ، أضاف انه غير دستوري أن يتم إغلاق صحيفة بقرار إداري وسنواصل اعتصاماً في مبني النقابة حتى الموت لو لم يتم حل مشكلتنا . قام العشرات من صحيفة الجريدة خلال شهر أغسطس بقطع طريق شارع قصر النيل خلال وقفتهم الاحتجاجية بالفوانيس أمام مجلس الشوري علي اثر قيام رجال الأمن بمنع مراسلي الفضائيات ووكالات الأنباء من التصوير والتعامل معهم بقسوة مما أثار حفيظة الصحفيين المحتجين ودفعهم لكسر الكردون الأمني المفروض عليهم وقطع الطريق حيث أصيبت حركة المرور بالشلل لبعض الوقت قبل إقناع المحتجين بإخلاء الطريق ، وندد المحتجون بمماطلة رئيس المجلس في تنفيذ وعده بإعادة فتح الملف التأميني للصحفيين والذي تم إغلاقه بشكل غير قانوني وتشكيل لجنة لتسوية أجورهم الموقوفة منذ إغلاق الجريدة . قال صحفيو الجريدة المعتصمون خلال وقفة احتجاجية بنقابة الصحفيين فى شهر سبتمبر أنهم بصدد الإضراب عن الطعام حتى صدور قرار من المجلس الأعلي للصحافة بإنهاء جميع مشكلات الصحفيين من رواتب وتأمينات وقال احد الصحفيين المعتصمين بعد أن تأكدنا أن نقيب الصحفيين يتنصل من جميع وعوده ويرفض الاستجابة لمطالبنا نفكر جديا في الدخول في إضراب عن الطعام ورفعوا لافتات للمطالبة بترشيح احدهم رئيس تحرير الجريدة المتوقفة كنقيب للصحفيين ، وقال عضو مجلس النقابة أزمة جريدة الشعب كان من الممكن أن تحل منذ بدايتها ولكن ما تم من مناورات من جانب النقيب عطل حل الأزمة قبل أيام من الانتخابات القادمة لاستغلالها للدعاية فقط وأضاف أن الدولة استطاعت دمج ٥٠٠ صحفي بمؤسسات أخري وكان من الممكن حل الأزمة بدمج صحفيي الشعب الـ ٣٠ داخل أي مؤسسة قومية وكان صحيفو الشعب قد حددوا لعقد وقفتهم الاحتجاجية بالتزامن مع انعقاد اجتماع هيئة مكتب النقابة إلا أن هيئة المكتب قررت بشكل مفاجئ إلغاء اجتماعها ولم يحضر احد من أعضائها وذلك خلال شهر أكتوبر . واصل صحيفو الجريدة تصعيد إضرابهم عن الطعام خلال شهر ديسمبر

وذلك بعد مرور أكثر من ٥ أيام على بدء اعتصامهم حيث ارتفع عدد المضربين عن الطعام إلى ٧ صحفيين بينهم صحفى فى حالة خطرة تم نقله إلى المستشفى ، كما انضم إلى المضربين رئيس تحرير جريدة الأسبوع الذى أعلن تضامنه مع صحفى الشعب وحقهم فى الحصول على مطالبهم المشروعة سواء المتعلقة بفتح ملفهم التأمينى أو تسوية أجورهم أو حتى حقهم فى ممارسة المهنة بعد أن أغلقت جريدتهم لأسباب لا علاقة لهم بها[٣٥٨].

اعتصم أكثر من ١٠٠ مأذون شرعى من مختلف محافظات الجمهورية أمام مجلس الشعب للمطالبة بتمرير مشروع القانون الخاص بإنشاء نقابة لهم ، وقال المعتصمون أن رئيس اللجنة الدينية بمجلس الشعب تقدم بمشروع قانون إنشاء نقابة المأذونين الذى تمت الموافقة عليه فى لجنتى الاقتراحات والشكاوى ولجنة الخطة والموازنة حيث تضمن مشروع القانون أن تكون جميع الموارد المالية النقابية ذاتية وبدون أن تتكفل الدولة أى أعباء مالية ، إلا أن ممثل الحكومة بلجنة القوى العاملة رفض تمرير القانون بدعوى أن المأذونين ليس لهم راتب ولا يمارسون عملا حرا ، وتقدم ممثلون عن المأذونين بسمنود وطوخ وقويسنا والفيوم والمنيا ودكرنس والإسماعيلية بمذكرة إلى رئيس مجلس الشعب يطالبون فيها بالموافقة على تمرير المشروع بما يتوافق مع نص المادة ٥٦ من الدستور المصرى التى تنص على إنشاء النقابات والاتحادات على أساس ديمقراطى [٣٥٩] .

تجمهر ٤٠٠٠ عامل من عمال الشركة المصرية للغازات الطبيعية "جاسكو" وهددوا بالاعتصام أمام مقر الشركة وأمام مقر وزارة البترول بالقاهرة بعد أن أظهرت الإدارة الجديدة بالشركة تعنتا فى عدم صرف المستحقات المالية للعمال ، وناشد العمال وزيرة القوى العاملة للتدخل فى إنهاء أزمتهم خاصة أن رئيس مجلس الإدارة خالف اللوائح الخاصة بالشركة ، إضافة إلى تأخر المستحقات المالية وذلك بوقف مكافأة العيد ووقف صرف بدل الانتقال وبدل الوجبات [٣٦٠] .

اعتصم العاملون بمصنع البوتاجاز بمطروح وهددوا بتصعيد اعتصامهم ونقله لمكان آخر بعيدا عن ديوان عام محافظة مطروح بعد تجاهل المسئولين حل مشكلة تأخر صرف الحوافز الشهرية ، وأكد عمال المصنع البالغ عددهم ٨٠ عاملا أن إجمالى مرتب كل عامل يبلغ ٨٠٠ جنيه إلا أن مسئولى المصنع صرفوا ٢٥٦ جنيها فقط ولم يتم صرف الـ ٢٠٠% حوافز ولا الـ ١٠٠% بدل المخاطر مشيرين إلى أنهم يقومون بإنتاج حوالى ٥ آلاف اسطوانة وان الغاز يؤثر على صحتهم طوال اليوم ولا يقومون بصرف بدل وجبة لهم مثل اى مصنع [٣٦١] .

---

[٣٥٨] الدستور ٢٠٠٩/١٢/٨
[٣٥٩] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٢/١٢
[٣٦٠] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٢/١٢
[٣٦١] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٢/٢٠

أضرب عمال مصنع ميتكو "شركة بورسعيد للملابس الجاهزة سابقا" ونظموا وقفة احتجاجية أمام المصنع اعتراضا على ما وصفوه بتعسف وتعنت المدير الإدارى للمصنع وتهديده بالفصل لمن يعترض على طريقته فى التعامل ، وأوضح العمال أن مستحقاتهم مهدرة حيث لم يحصلوا على العلاوة الدورية السنوية أو الحوافز والساعات الإضافية والبدلات ، كما تم منع الأجازات ويتم توقيع خصم مضاعف من المرتب بشكل جزائى ، كما لا يسمح للمرضى بالعلاج بنظام التامين الصحى ، وهدد العمال باستمرار الإضراب والاعتصام بالمصنع لحين إيجاد حل لمشكلاتهم والحصول على حقوقهم وتغيير إدارة المصنع الحالية . وقد قام امن الدولة ببورسعيد بفرض حصار حصار على عمال المصنع كما وجدت سيارتا أمن مركزى بجوار المصنع وحضر مندوب عن مديرية القوى العاملة فى محاولة لاحتواء وامتصاص غضب العمال خوفا من تصاعد وتطور الأحداث بصورة خطيرة يصعب السيطرة عليها [٣٦٢] .

تجمهر ٢٦٦ عاملا بالشركة المصرية الألمانية لصيانة الخطوط الحديدية "اجيركو" فرع المنيا وهددوا بالاعتصام المفتوح فى حالة عدم الاستجابة لمطلبهم بنقلهم إلى الشركة المصرية المملوكة إلى هيئة السكك الحديدية ذات الكادر الوظيفى والدرجة ، كان العاملون قد أرسلوا العديد من الاستغاثات إلى الجهات الرقابية ورئاسة الجمهورية ورئيس السكك الحديدية [٣٦٣] .

أضرب سائقو الميكروباصات بالإسكندرية عن العمل مما تسبب فى تكدس آلاف المواطنين بشوارع الإسكندرية احتجاجا على استمرار مصادرة سياراتهم وإيداعها وحدة حفظ السيارات التابعة لمحافظة الإسكندرية والشهيرة بـ"الحضانة" فضلا عن فرض غرامات مالية باهظة على الرغم من صدور ٣ أحكام قضائية تلزم محافظة الإسكندرية وإدارة المرور بإلغاء "الحضانة" ، هذا وقد قررت نيابة شرق الإسكندرية حبس ١١ سائقا بعد القبض عليهم خلال الإضراب ووجهت لهم النيابة مجموعة من التهم منها الامتناع عن العمل بقصد تعطيل حركة المواصلات فى المدينة والتحريض على الإضراب ، ومن ناحية أخرى نظم العشرات من سائقى الإسكندرية وقفة احتجاجية أمام محكمة الإسكندرية الكلية احتجاجا على استمرار حبس زملائهم السائقين الذين تم القبض عليهم ، وهددوا بالبدء فى إضراب عام عن العمل لمدة ٤٨ ساعة متتالية احتجاجا على استمرار العمل بوحدة التحفظ على السيارات [٣٦٤] .

اعتصم ما يقرب من ٥٠٠ عامل من عمال الشركة الاقتصادية أمنسيتو العالمية إحدى الشركات التابعة لرجال الأعمال السورى عادل أغا أمام مجلس الشورى احتجاجا على وقف صرف مستحقاتهم المالية منذ يونيو ٢٠٠٨ بعد هروب مالكها خارج مصر بسبب فشله فى سداد

---

[٣٦٢] الشروق ٢٠٠٩/١٢/٢٢
[٣٦٣] العربى ٢٠٠٩/١٢/٢٧
[٣٦٤] الدستور ٢٠٠٩/١٢/٢٩

مديونياته لبنك مصر والتى وصلت إلى ٩٠٠ مليون جنيه ، هذا وقد نقل العمال اعتصامهم أمام مجلس الشعب ، وقال نائب رئيس اللجنة النقابية أن العمال لن يفضوا الاعتصام إلا بعد أن تتم تصفية الشركة ويحصلوا على حقوقهم أو إعادة تشغيل الشركة مرة أخرى ، مضيفا أن وزيرة القوى العاملة طلبت مقابلة مجموعة من اللجنة النقابية للتفاوض معهم ، هذا وقد تدخلت الوزيرة حيث وعدتهم بصرف شهرين من رواتبهم والسعى لوضع حل لازمتهم فقام العمال بفض الاعتصام وقرروا معاودة الاعتصام إذا لم يتم تمكين بنك مصر من إعادة تشغيل الشركة مرة أخرى [٣٦٥] .

[٣٦٥] الشروق ٢٠٠٩/١٢/٢٩

ثالثاً : قطاع الأعمال العام

شهد قطاع الأعمال العام خلال عام ٢٠٠٩ (٦٧) احتجاج عمالى بقطاع الأعمال العام ما بين تجمهر واعتصام وإضراب وتظاهر وشكلت الاحتجاجات (٢٨) حالة تجمهر و(٢١) حالة اعتصام و(١٢) حالة إضراب و(٦) حالات تظاهر .

وشهد شهر أكتوبر أعلى معدلات الاحتجاج فبلغ (١٣) احتجاجاً لكل منهم حيث تمثلت فى (٥) حالات لكل من التجمهر والإضراب و(٣) حالات اعتصام .

وكان اقل معدلات الاحتجاجات فى شهرى مايو ونوفمبر فشهد احتجاج واحد لكلا منهم تمثل فى حالة لكل من التجمهر والاعتصام والإضراب والتظاهر .

وكانت أقوى الاحتجاجات خلال هذا العام بسبب عدم صرف المستحقات المالية حيث شكلت (١٦) احتجاجاً ، يليها كل من تعسف الإدارة والمطالبة بزيادة الأجور (٤) احتجاجات ، وكل من عدم التعيين والفصل التعسفى والنقل التعسفى وبيع ارض الشركة (٣) احتجاجات ، يليهم احتجاجان لكل من تخفيض الأجور والإجبار على الخروج إلى المعاش المبكر وتردى الأوضاع المالية للشركة أو العاملين ، يليهم احتجاج واحد لكل من ضعف الأجور وعدم إحلال وتجديد الوحدات المتهالكة وصرف الرواتب بالنظام الآلى وعدم تحديد موقفهم والجهة التابعين لها والمطالبة بالحصول على المعاش الأسرى ولتحرير تجارة الدقيق المدعم وعدم ضم مدة الخدمة العسكرية لمدة العمل والمطالبة بإقامة العضو المنتدب وعدم التثبيت والتهديد بالطرد وتقليص أيام الأجازات وعدم تجديد الترخيص لأتوبيسات الشركة وزيادة ساعات العمل والمطالبة بالمساواة فى الأجور وعدم أحالتهم إلى المعاش المبكر وتصدير الأرز مما يهدد بتوقف الشركات وعدم استرداد احد فروع الشركة وتعديل مواعيد صرف الأجور وعدم إلغاء قيمة المخالفات المرورية وتدهور أحوال الشركة ووقف حركة الترقيات ودمج الشركات وحجب عقود التمليك النهائية للوحدات السكنية وغلق وحدة السماد بالشركة وإيقاف عن ممارسة العمل النقابى .

هذا وقد قام قطاع الأعمال العام بـ (١٦) احتجاجاً بسبب عدم صرف المستحقات المالية تنوعت ما بين (٤) حالات تجمهر و(٥) حالات لكل من الاعتصام والإضراب وحالتى تظاهر.

كما قاموا بـ (٤) احتجاجات بسبب كل من تعسف الإدارات المطالبة بزيادة الأجور تنوعت ما بين (٥) حالات تجمهر وحالة واحدة لكل من الاعتصام والإضراب والتظاهر .

وقاموا بـ (٣) احتجاجات لكل من عدم التعيين والفصل التعسفى والنقل التعسفى وبيع أراض الشركة تنوعت ما بين (٥) حالات تجمهر و(٤) حالات اعتصام وحالتى إضراب وحالة واحدة تظاهر .

هذا وقد قام قطاع الأعمال العام باحتجاجين بسبب كل من تخفيض الأجور والإجبار على الخروج إلى المعاش المبكر وتردى الأوضاع المالية للشركة أو للعاملين تنوعت ما بين (٤) حالات تجمهر وحالة واحدة لكل من الاعتصام والتظاهر .

وقاموا باحتجاج واحد لكل من ضعف الأجور وعدم إحلال وتجديد الوحدات المتهالكة وصرف الرواتب بالنظام الآلى وعدم تحديد موقفهم والجهة التابعين لها والمطالبة بالحصول على المعاش الأسرى ولتحرير تجارة الدقيق المدعم وعدم ضم مدة الخدمة العسكرية لمدة العمل والمطالبة بإقامة العضو المنتدب وعدم التثبيت والتهديد بالطرد وتقليص أيام الأجازات وعدم تجديد الترخيص لأتوبيسات الشركة وزيادة ساعات العمل والمطالبة بالمساواة فى الأجور وعدم أحالتهم إلى المعاش المبكر وتصدير الأرز مما يهدد بتوقف الشركات وعدم استرداد احد فروع الشركة وتعديل مواعيد صرف الأجور وعدم إلغاء قيمة المخالفات المرورية المرورية وتدهور أحوال الشركة ووقف حركة الترقيات ودمج الشركات وحجب عقود التمليك النهائية للوحدات السكنية وغلق وحدة السماد بالشركة وإيقاف عن ممارسة العمل النقابى تنوعت ما بين (١٠) حالات لكل من التجمهر والاعتصام و(٤) حالات إضراب وحالة واحدة تظاهر .

وسوف نستعرض الاحتجاجات على النحو التالى :

تجمهر نحو ٣٥ موظفاً من أجمالي ٣٠٠ موظف بالشركة العامة لتجارة الجملة بالشرقية التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية وأقاموا دعوى قضائية ضد وزير الاستثمار يتهمونه فيها بالتواطؤ مع رئيس هيئة الرقابة الإدارية السابق ورئيس مجلس إدارة الشركة الحالي بعدم تنفيذ الأحكام الصادرة عن محكمة الازبكية بأحقيتهم في صرف الحوافز بنسبة٧٠% علي مدار ٧ سنوات والتي حرموا منها برغم امتلاكهم سندات قانونية فضلاً عن زيادة أرباح الشركة سنوياً بنسبة ١٠ ملايين جنيه علي الرغم من أن عدد العاملين بالشركة ٣٠٠ موظف قامت الشركة بصرف حوافزهم إلا أنها امتنعت عن الصرف ل ٣٥ موظفاً منهم[٣٦٦].

تجمهر بعض أعضاء اللجنة النقابية لشركة مصر لمعدات الغزل والنسيج وعمال في الشركة وهددوا بالاعتصام والإضراب عن الطعام في مقر وزارة الاستثمار احتجاجا علي تجاهل الوزارة والشركة القابضة الشكاوى التي تقدم بها مجلس إدارة الشركة واللجنة النقابية حول اقتحام مجموعة من المسلحين الشركة والاستيلاء بالقوة علي مساحة ارض ملك للشركة تقدر قيمتها ب ٥٠ مليون جنيه . وفوجي عمال الشركة يوم ٢٥ ديسمبر الماضي بمجموعة من البلطجة يستولون علي مساحة ١٣ فدانا ملك للشركة بمنطقة كفر العلو بحلوان ويطلقون عليهم الأعيرة النارية وذلك بعد قرار الشركة القابضة للصناعات الهندسية بيع ٥ أفدنة منها لصالح العمال ، وسارع

[٣٦٦] الدستور ٢٠٠٩/١/٣

أعضاء الجنة النقابية بتحرير محضر في قسم شرطة حلوان حمل رقم ١٨٣٤٢ بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٥ إلا أن المعتدين علي الأرض مازالوا حتى الآن يعتلون أسوار قطعة الأرض . وأرسل رئيس مجلس إدارة الشركة شكوى إلي وزير الداخلية ، قال فيها :أن عملية السطو تمت بالتواطؤ مع المسئولين في قسم شرطة حلوان ، وأوضح أن عملية الاستيلاء جرت أمام أعين رجال الشرطة ، علي الرغم من امتلاك الشركة المستندات الدالة علي ملكيتها قطعة الأرض وان الشركة اشترت الغرض من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي عام ١٩٧٦ بعقد مسجل ومشهر برقم ٥٠٨ بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٨٠ في مكتب شهر عقاري القاهرة ، وأضاف انه فوجئ بأكثر من مائة شخص مسلح يحطمون باب الشركة الحديدي الخلفي من الناحية الغربية ، ويستولون علي الأرض بالقوة علي الرغم من قيام رجال القسم ، بعد إبلاغ النيابة ، بإخراج المسلحين يوم ٢٦ ديسمبر ، إلا إننا فوجئنا بعودة أكثر من ٢٠٠ شخص مسلح صباح يوم ٢٧ والاستيلاء مرة أخري علي الأرض بحضور ٤ أمناء شرطة من القسم ، وهدموا سور الشركة الغربي وحطموا الباب الحديدي ، ورغم إبلاغ الشركة قسم الشرطة مرة أخري رسميا إلا أن أحدا لم يتحرك وأكد في بلاغه أن المسلحين أصبحوا قريبين جدا من مخازن الشركة ومصانعها باعتبار أن الأرض تقع داخل أسوار الشركة ، مما يعرض المخزون والإنتاج الذي تتجاوز قيمته ملايين الجنيهات لإخطار السرقة والنهب بل يعرض مصانع الشركة بالكامل للتخريب . وأكد رئيس اللجنة النقابية بالشركة أنه مر أكثر من أسبوعين علي قيام المسلحين بالاستيلاء علي ارض الشركة ، وعلي الرغم من تقديمنا شكاوى عديدة لكل المسئولين بالدولة ، إلا انه لم يتحرك احد حتى الآن لحماية المال العام ، وهو ما يشير إلي أن هناك تواطؤا واضحا من الجميع لتسهيل الاستيلاء علي الأرض التي هي ملك للشركة منذ عام ١٩٧٦ ولدينا جميع المستندات التي تدل علي ذلك ، مشيرا إلي أن هناك أقاويل تؤكد أن هناك شخصية مهمة تقف وراء ما يحدث وهي التي تحمي هؤلاء [٣٦٧] .

تجمهر العاملون بشركة مياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة الشرقية للمطالبة برفع مستحقاتهم من الحوافز الشهرية إلي نسبة ٧٥% من الراتب أسوة بالعاملين بالمحليات . وأكد الموظفون في مذكرة تقدموا بها إلي محافظ الشرقية أن العاملين بجميع فروع الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي علي مستوي الجمهورية يحصلون علي هذه النسبة من الحوافز ماعدا موظفي شركة الشرقية دون أسباب واضحة . وطالب العاملين بضرورة تنفيذ اللائحة المالية للشركة عليهم بكل بنودها دون تأخير وصرف مقابل الساعات الزائدة علي مواعيد العمل الرسمية كأجر إضافي أسوة ببقية الشركات المماثلة[٣٦٨].

---

[٣٦٧] البديل ٢٠٠٩/١/١٠

[٣٦٨] المسائية ٢٠٠٩/١/١٥

تجمهر العاملين بشركة مصر إيران للغزل والنسيج بالسويس نتيجة تدهور أحوال الشركة وغرقها في الديون بعدما ظلت لسنوات احدي قلاع الصناعة الوطنية في سوق الغزل داخلياً وخارجياً ، واحتلت مرتبة متقدمة في التصدير والجودة ، وتسابقت الشركات الأوروبية والمحلية لشراء إنتاجها ، غير أن رئيس الشركة القابضة للغزل والنسيج الذي تركت له الإدارة مقاليد الأمور تلاعب بمصائر ٣٢٠٠ عامل وفني حتى بأن المستقبل مظلما لآلاف الأسر التي أصبحت مهددة بالتشرد بسبب السقوط المستمر للشركة[٣٦٩] .

تظاهر العشرات من عمال شركات البترول بالعريش وبور سعيد أمام وزارة البترول احتجاجاً علي عدم تعينهم بشركة بترول بلاكيم بعد تدريبهم وتعيين آخرين بدلاً منهم . وقال العمال أن وكيل الوزارة قام بسبهم أثناء لقاءهم به وتعدي علي أحدهم بالسب والضرب داخل مكتبه وحرر العمال مذكرة بالواقعة بقسم شرطة مدينة نصر أول . وكان نحو ٢٣٠ شخصاً من عمال بور سعيد والعريش قد تم تدريبهم بمركز تدريب العمالة الماهرة لقطاع البترول لمدة عامين كاملين من عام ٢٠٠٢ إلي ٢٠٠٤ وقامت شركة المشروعات البترولية بتروجيت بتوقيع عقد لهم لمدة عام مع وعد بالتعيين بعد انتهاء مدة العقد إلا أن الشركة قامت بتحرير عقود مؤقتة لهم لمدة ٤ سنوات ، ولم تعين أحداً رغم قرار وزير البترول وقام العمال بالاعتصام أمام مقر الوزارة في ٢٠٠٨/١١ ووزعوا بعدها علي شركات توريد العمال بعد استكتابهم لطلبات إخلاء طرف في شركة بتروجيت علي أمل التعيين في شركات بترول بلاكيم وشركة خليج السويس حيث فوجئ العمال بعد توزيعهم بتجاهل مدة خدمتهم السابقة وتعيين آخرين مكانهم[٣٧٠] .

تجمهر ٤٥٠٠ عامل في شركة الدلتا للأسمدة في مدينة طلخا التابعة لمحافظة الدقهلية وهددوا بالإضراب عن العمل احتجاجاً علي عدم استبدال مقدمة وحدة المصنع " طلخا ١ " بوحدة جديدة أمنة للتشغيل واقل استهلاكاً وتلوثاً للبيئة ، وحمل العمال وزير البيئة ، المسئولية الكاملة لما يحدث بسبب رفضه التام هذا الإحلال والتجديد رغم موافقات جميع الجهات المعنية، الأمر الذي أحدث تخوفات لدي العاملين من وجود نية لبيع المصنع ، خاصة بعد أن شوهد مستثمر عربي يجوب المصنع بعد الانهيار المتعمد للإنتاج وتهالك وحدة المصنع التي تعمل منذ أكثر من ٥٠ عاماً [٣٧١].

تجمهر العاملون بشركة الكوك ورفضوا قرار الشركة القابضة للصناعات المعدنية ووزير الاستثمار بصرف رواتبهم بدءاً من الشهر القادم بنظام الصرف الآلي (فيزا كارت) وهددوا بالاعتصام في حالة إصرار رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية ووزير الاستثمار علي

---

[٣٦٩] العربي ٢٠٠٩/١/١٨
[٣٧٠] البديل ٢٠٠٩/١/٢٠
[٣٧١] البديل ٢٠٠٩/١/٢٠

الصرف بهذه الطريقة. هذا وقد أعلنت اللجنة النقابية وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبون مساندتهم للعمال وتقدموا بشكاوى عديدة سواء للشركة القابضة أو وزير الاستثمار أكدوا فيها أن عمال الشركة الذين يبلغ عددهم ثلاثة ألف عامل يسكنون في القرى المحيطة بالشركة التي لا يوجد بها أماكن للصرف الآلي الأمر الذي يضطرهم إلي الذهاب لوسط القاهرة أو مدينة حلوان وسيكلفهم ذلك الحصول علي يوم إجازة من اجل الصرف ، هذا إلي جانب احتمال سرقة المرتبات في المواصلات العامة المزدحمة بشدة حسب رأي اللجنة النقابية ، كما أن معظم العاملين من كبار السن والمرضي ولا يستطيعون تحمل مشقة الذهاب لتقاضي رواتبهم من هذه المناطق البعيدة . وشددت اللجنة النقابية علي احتمال تعطل الماكينات الخاصة بالصرف أو سقوط النظام الآلي أو ابتلاع الماكينات لكروت الصرف في بعض الأحيان وكذلك تأخر بعض البنوك في صرف المرتبات في اليوم الأول من كل شهر[٣٧٢] .

اعتصم نحو ١٠٠ بحار أمام نقابة النقل البحري في بورسعيد لليوم الثاني علي التوالي للمطالبة بمستحقاتهم المالية المتأخرة لدي شركة القناة لرباط وأنوار السفن التابعة لشركة قناة السويس وبسبب قرارات الفصل التعسفي التي تعرضوا لها ، وكان البحارة قد تقدموا بشكوى إلي محافظ بورسعيد للتدخل وحل مشكلة ٤٠٠٠٠ بحار يطالبون النقابة العامة للنقل البحري بسداد مستحقاتهم المالية . وأكد رئيس البحارة أن المشكلة بدأت منذ سنوات طويلة وتقدمها بشكوى عام ١٩٩٥ فردت الشركة بإيقاف عدد كبير من البحارة عن العمل فأقاموا دعوى قضائية مما أثار إدارة الشركة ضدهم ، فلجأوا إلي تشريد العمال وفصلهم تعسفياً ، وأضاف أنه عام ١٩٩٨ أصدر المحافظ قراراً بتشكيل لجنة لبحث مشاكلهم وأمرت اللجنة بتشغيلهم علي السفن الأجنبية العابرة للقناة وبدلاً من أن يعمل رئيس النقابة علي مساندة البحارة أغلق مكتبهم وعاون الشركة علي تصفيتهم[٣٧٣].

اعتصم ١٠٣عمال في محطة معالجة الصرف الصحي ببورسعيد طالب العمال بتحديد موقفهم والجهة التي يتبعونها . وقال مدير الشئون الإدارية انه تم إنشاء المحطة برأسمال ٥٠٠ مليون جنيه وفرتها المعونة الأمريكية وتم تعيين العمال في شركة التمساح التابعة لهيئة قناة السويس قبل أن يتم إسناد المشروع لشركة التعمير والإسكان التي تنازلت عن إدارة المحطة لشركة إنتاج ومنها إلي أحد مقاولي الباطن ليتخبط العمال والفنيون والمهندسون ولا يعرفون الجهة التابعين لها وطالبوا وزير الإسكان بوقف إسناد المحطة لشركة الإسكان والإسراع في إنشاء الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي [٣٧٤].

---

[٣٧٢] الأسبوع ٢٠٠٩/١/٢٣
[٣٧٣] البديل ٢٠٠٩/٢/١٢
[٣٧٤] البديل ٢٠٠٩/٢/١٢

تظاهر نحو ٣٠٠ عامل من شركة الخدمات التجارية البترولية " بترو تريد " أمام مبني وزارة البترول في مدينة نصر وذلك للمطالبة بحصولهم علي المعاش الأسري أسوة بزملائهم المعينين . وقال أحد العمال المتظاهرين أن الشركة قامت بتعيينهم طبقاً لقرار وزير البترول بتعيين كل من يعمل بشركات البترول لمدة تزيد على السنوات الست لكنهم فاجئوا بانخفاض أجرهم الأساسي بعد التعيين إلي ١١٣ جنيها مقارنة ب ٢٥٦ جنيهاً للدفعات المعينة قبلهم ، هذا غير إلغاء مميزات مالية أخري مثل المعاش الأسري . وقال عامل أخر إنهم تفاوضوا مع مدير الشئون الإدارية الذي قال لهم : من لا يعجبه العمل بها يمكنه الاستقالة . وأضاف أن مساعد رئيس الشركة هددهم بإنهاء وقفتهم الاحتجاجية إلا تدخلت قوات الأمن لفضها بالقوة وهو ما حدث بعد ذلك فقام امن الوزراء وعناصر من وزارة الداخلية بتفريق المتظاهرين وتهديدهم باتخاذ إجراءات عنيفة معهم . هذا وقد اضرب نحو ٤٥ عاملاً بفرع بورسعيد عن الطعام أمام مجلس الشعب احتجاجاً علي إنهاء تعاقداتهم تعسفياًَ ، عقب مطالبتهم بالتعيين بعد ٩ سنوات علي عملهم بالنظام المؤقت وقال العمال إنه كان من المفترض تعيينهم في يوليو ٢٠٠٨ طبقاً لنصوص قانون العمل ، إلا أن رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة ، رفض قائلاً إن هذه هي سياسة الشركة وطالب العمال المضربون بتدخل وزيرة القوي العاملة ، وفى الإسماعيلية قام ٢٠٠ عامل فى الشركة بوقفة احتجاجية اعتراضا على قيام الإدارة بإرغامهم على توقيع عقود جديدة مجحفة بحقوقهم ، بينما قام نحو ٢٥٠ عاملا فى فروع الشركة بشبين الكوم والباجور وقويسنا بالاعتصام احتجاجا على محاولة الشركة إجبارهم على توقيع استقالات جماعية[٣٧٥].

اضرب نحو ٣٥ من عمال شركة جنوب الوادي للبترول في أسوان احتجاجاً علي عدم تعينهم بالشركة ورفض رئيس مجلس إدارة الشركة الاستماع لشكواهم بتدخل وزير البترول خاصة أنه صاحب قرار تعينهم في الشركة . وشمل الإضراب ١٨ سيدة بينهن عاملتان مهددتان بالإجهاض بسبب الإضراب فضلاً عن عامل يعاني من أمراض الكبد يرفض تلقي العلاج ، وعاملة أكد الأطباء أنها تعاني من الزائدة الدودية بينما تم نقل أحد العمال إلي مستشفي مبارك العسكري بعد أن فقد وعيه بسبب الإضراب . وانتقد العمال المضربون موقف اللجنة النقابية بالشركة وأكدوا أنها لم تزرهم حتى الآن رغم دخول الإضراب يومه الثالث ، في حين أكد أحد المسئولين في اللجنة النقابية للعاملين بالشركة إن هناك تعليمات مشددة تقضي بعدم زيارة أى نقابي للعمال المضربين في المستشفي . هذا وقد رفض العمال المضربون عن الطعام إنهاء إضرابهم بعد فشل المفاوضات التي أجراها معهم عدد من أعضاء مجلسي الشعب والشورى وسكرتير عام محافظة أسوان . وتقدم المفاوضون بعدد من العروض للعمال الموجودين في مستشفي أسوان التعليمي ،

[٣٧٥] البديل ٢٠٠٩/٢/١٧

وعرضوا علي العمال أن يتقدموا بشكل فردي بطلبات نقل من الشركة إلي أى من الشركات العاملة في المجال أو السماح لهم بالعودة إلي العمل وعدم احتساب أيام الإضراب غياباً وقد طلب العمال ضمان بعدم اضطهادهم من قبل الشركة حال عودتهم ، وعرضوا إنهاء إضرابهم مقابل زيارة نائب رئيس الشركة برفقة أعضاء مجلسي الشعب والشورى واحتواء المشكلة في حين شهد مستشفي أسوان التعليمي جهودا مكثفة للمساعدة الطبية والمفاوضات الإنسانية لإثناء أضربهم بينما تدهورت حالة ٤ نساء منهم إحداهن حامل ومازالت المفاوضات مستمرة لإقناعهم بوقف الإضراب بعد تدهور حالاتهم الصحية [٣٧٦].

تجمهر نحو ٦٠ ألف عامل في مطاحن شركات قطاع الأعمال العام وهددوا بتنظيم إضراب عام في حالة قيام الحكومة بتنفيذ مخططها لتحرير تجارة الدقيق المدعم استخرج ٨٢% والمستخدم في أنتاج الخبز البلدي . وأكد ممثلو العمال بالمطاحن أن الدولة تسعي من خلال خطة تحرير تجارة الدقيق إلي تشريد العمال بشركات قطاع الأعمال العام وزيادة أسعار رغيف الخبز البلدي والذي سوف ترتفع أسعاره مع توقف مطاحن الدولة عن قدرتها في منافسة مطاحن القطاع الخاص علي الطحن بعد تحرير تجارة الدقيق والتي أعلنت الحكومة عن تنفيذها علي أربع مراحل خلال عامين . واتهموا وزير التضامن الاجتماعي بإصدار قرارات والإعلان عن خطط " غير مدروسة " لصالح مطاحن القطاع الخاص مؤكدين رفضهم التام لما تم إعلانه بشأن تحرير تجارة الدقيق . وأكد رئيس النقابة العامة للعاملين بالمطاحن عن دعم النقابة العامة الكامل لموقف العاملين بالمطاحن من خطة تحرير تجارة الدقيق والتي أعلنها وزير التضامن معلنا عزم مجلس إدارة النقابة علي تنظيم وقفة احتجاجيا تأكيدا لرفضهم خطة تحرير تجارة الدقيق . وأضاف أن خطة تحرير الدقيق المخصص لإنتاج الخبز البلدي الذي يباع بخمسة قروش من شأنها خلق الاحتكار والمنافسة حول القمح مما سيكون له تأثير سلبي علي محدودي الدخل الذين يعتمدون في قوتهم علي رغيف الخبز المدعم وإن تحرير تجارة الدقيق في مصر سوف يؤدي لإحداث خسائر فادحة بشركات مطاحن قطاع الأعمال العام والخاص المنتجة للدقيق البلدي ٨٢% والتي أنفقت ملايين الجنيهات علي عمليات تطويرها لرفع كفاءتها الإنتاجية ، وهو ما سيؤثر سلباً علي أوضاع العاملين في هذه المطاحن ودخولهم من الأجور والحوافز والأرباح ، وأشار إلي أن النقابة العامة قامت بإرسال مذكرات عاجلة لرئيس مجلس الوزراء ووزراء الاستثمار والصناعة والقوي العاملة ورئيس اتحاد العمال وجميع المسئولين في مصر للمطالبة بالتراجع عن تنفيذ الخطة خاصة أن المزايا التي أعلنها وزير التضامن عن الخطة غير مجدية وأوضح انه إذا كان وزير التضامن يرى أن تحرير الدقيق سوف يضمن منع تسربه فان شركات المطاحن طالبت بالحصول

[٣٧٦] المسائية ٢٠٠٩/٢/٢١

علي القمح بالسعر الحر ، علي أن يتم الدعم في الحلقة النهائية لرغيف الخبز مع إعادة النظر في تكلفة الطحن ، كما أن هناك مواصفات محددة مسبقاً من وزارة التضامن الاجتماعى لا يمكن الحياد عنها ، بشان مواصفات الدقيق والخبز وبالتالي فلا علاقة للخطة بتحسين المواصفات . ومن جانبه قال نائب رئيس النقابة العامة إن تحرير الدقيق سوف يؤدي إلي خسائر كبيرة لشركات المطاحن التي أنفقت ٤٨٠ مليون جنيه استجابة لطلب الحكومة رفع الطاقة الإنتاجية للمطاحن ، كما أنه سيلقي الضرر علي النحو ٦٠ إلف عامل بهذه الشركات ، مطالباً باستمرار هيئة السلع التموينية في استيراد القمح من الخارج لضمان الاحتفاظ باحتياطي استراتيجي لا يقل عن أربعة شهور . وأشار إلي أن التحرير سوف يؤثر علي أسهم شركات المطاحن في البورصة وهو ما ظهر حالياً من جراء الإعلان عن خطة تحرير الدقيق [٣٧٧].

اعتصم ٥٠٠ عامل من العاملين في الشركة المصرية للأدوية لليوم الثالث علي التوالي احتجاجاً علي قرار بيع أرضي الشركة ٤٠٠ ألف متر والذي أصدره رئيس الشركة القابضة للأدوية . وقال المعتصمون : أن اعتصامهم مستمر حتى يتراجع مجلس إدارة الشركة عن قرار البيع . وأضاف عضو لجنة النقابة في الشركة إن موظفي الشركة لن يتراجعوا عن موقفهم بالتصدي لقرار البيع ، لافتاً إلي تحقيق الشركة أرباحا تقدر ب ١٦٨ مليون جنيه خلال العام الماضي فقط ، معلنا رفضه أن يكون تطوير الشركة سبباً في تشريد العاملين بها ، وأشار إلي أن الإدارة أنفقت حوالي ٥٠ مليون جنيه خلال السنوات الخمس الماضية علي تطوير الشركة والمخازن ، لافتاً إلي أن عدد المشاركين في الاعتصام يصل إلي ٥٠٠ عامل من مختلف القطاعات من بين ١٢٠٠ عامل ، مشيراً إلي أن رئيس الشركة توعد المعتصمين بخصم ٥٠%من الحوافز بزعم انقطاعهم عن العمل [٣٧٨].

تظاهر أكثر من ٥٠ عاملا في إدارة الصناعة بمصنع سكر أبو قرقاص بالمنيا أمام خزينة الشركة احتجاجاً علي خفض رواتبهم بمعدل ٥٠ جنيها ، ورفض العمال تسليمها وحاولوا الاتصال برئيس اللجنة النقابية للعاملين بالصناعة في المحافظة ، الذي أكد انه تلقي شكاوى من العمال بسبب خفض رواتبهم ، مضيفاً انه سوف يتدخل لدي إدارة الشركة في القاهرة لحل هذه المشكلة [٣٧٩].

أضرب عمال شركة معدات الغزل في حلوان البالغ عددهم ٤٠٠ عامل عن العمل وافترشوا أرض الشركة مطالبين بضرورة إلغاء قرار وقف الترقيات وما يترتب عليه ، وقال العمال إن إدارة الشركة أوقفت ترقياتهم بحجة وجود نزاع علي الأرض المقامة عليها كما قلصت الحوافز المقررة

---

[٣٧٧] المصري اليوم ٢٠٠٩/٢/٢١
[٣٧٨] البديل ٢٠٠٩/٢/٢٦
[٣٧٩] المصري اليوم ٢٠٠٩/٢/٢٧

لهم بنسبة ٤٠% . وذكر العمال إن إدارة الشركة أصدرت قراراً بنقل ٣٥ عاملاً من الشركة للعمل كإفراد أمن ، وهو ما يعني تعطل الإنتاج ، وبالتالي خفض الحوافز إلي ما يقرب من ٨٠% . وقال عضو اللجنة النقابية أن الإضراب جاء احتجاجاً علي سياسات الإدارة التي أدت إلي وقف ترقيات العاملين التي كان من المقرر إنجازها في ديسمبر الماضي كما أدت هذه السياسات إلي وقف ٤ خطوط لإنتاج الورق عن العمل مما تسبب في تخفيض الإنتاج لأكثر من النصف تقريباً بما يعادل ٤٠ طناً بدلاً من ١٩٩ طناً شهرياً ، وبناء علي ذلك قرر رئيس مجلس إدارة الشركة تخفيض حوافز العمال بنسبة ٤٠% . واتهم عضو مجلس إدارة الشركة أجهزة الأمن بالتواطؤ مع الأشخاص الذين اقتحموا ارض الشركة في ديسمبر الماضي واخرجوا العمال منها بعد الامتناع عن تنفيذ قرار المحامي العام لنيابات حلوان والنائب العام الذي يقضي بإعادة الأوضاع في الشركة إلي ما كانت عليه قبل ٢٥ ديسمبر الماضي . وأشار إلي إن المتعدين يخططون حالياً لتغيير معالم الأرض من خلال البناء عليها للتحايل علي قرار المحامي العام الذي أعطي قراراً لأرض فضاء وليس لأرض مبني عليها[٣٨٠].

تجمهر عمال الشركة المصرية لنقل الكهرباء قطاع شبكات شمال وجنوب سيناء والبحر الأحمر وهددوا بالإضراب عن العمل بسبب عدم تحقيق مطالبهم من قبل الإدارة وحلها حلا جذريا . وطالب العاملون بضم مدة الخدمة العسكرية لمدة العمل وتسوية الحالات التي حصلت علي مؤهل عال أثناء الخدمة وأيضاً صرف فروق صندوق الرعاية الاجتماعية وحافز ٨٠% جذب عماله للعاملين بقطاع سيناء وزيادة بدل الإنارة والإعاشة من ٢٥ جنيها إلي ٦٠ جنيها[٣٨١].

اعتصم أعضاء اللجنة النقابية بشركة مطاحن جنوب القاهرة بغرفة اللجنة بمقر الشركة مطالبين بإقامة العضو المنتدب ورفع الحافز . وكان العضو المنتدب قد قام بتجميد نشاط العمال لمطالبتهم برفع الحافز الشهري ١٠٠% وتطبيق قرار وزير الاستثمار رقم ٣٧ لسنه ٢٠٠٧ الخاص ببدل طبيعة العمل وزيادة بدل الوجبة ٩٠ جنيها أسوة بشركات الغزل والنسيج . وكانت اللجنة النقابية قد أرسلت من قبل عدة شكاوى للنقابة العامة رداً مما اضطرهم لبدء الاعتصام وكان عمال الشركة قد هددوا بالإضراب تضامنا مع اللجنة النقابية إذا لم تحقق الشركة مطالبهم .. جدير بالذكر أن قوات من الداخلية قامت بمنع دخول الصحفيين لمتابعة الاعتصام مما أدي إلي حدوث مشاحنات بين العمال والأمن وسرعان ما تدخل أعضاء النقابة لتهدئة الوضع[٣٨٢].

---

[٣٨٠] البديل ٤/ ٢٠٠٩/٣

[٣٨١] الأهالي ٢٠٠٩/٣/١٨

[٣٨٢] الأهالي ٢٠٠٩/٣/١٨

اعتصم عدد كبير من العاملين بشركة القاهرة للأدوية بسبب قيام الشركة القابضة للأدوية بالإعلان عن دمج الشركة مع الشركة العربية للأدوية وهددوا بتصعيد الاعتصام ليصل إلي إضراب عام . أكد العاملون أن الشركة القابضة للأدوية تسعي إلي تسريح العاملين بشركة القاهرة للأدوية بخروجهم علي المعاش المبكر وذلك بعد دمجهم مع الشركة العربية للأدوية وهذا بحجة التطوير وإعادة هيكلة الشركتين ، وأوضح المعتصمون أن الشركة القابضة كلفت من قبل لجنة محايدة لعمل تقرير عن صلاحية الأرض بالشركة العربية للأدوية لبناء مصنع جديد وانتهي التقرير بعدم صلاحية الأرض للبناء مما يدعو للشك في تقريرها وأضافوا إن قيام الشركة القابضة بحركة تعيينات وترقيات واسعة لعدد معين من عاملي وموظفي الشركة ما هو إلا مسكنات وسبل ضغط لإنهاء اعتصامهم إلا أنهم مستمرون في الاعتصام . من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة للأدوية انه لن يضار عامل واحد نتيجة دمج شركتي القاهرة والعربية للأدوية[٣٨٣] .

تجمهر أكثر من ٣٥٠٠ عامل بشركة حلوان الحديد والصلب خلال شهر فبراير بعد أن قررت إدارة الشركة حجب عقود التمليك النهائية للوحدات السكانية التي يقيم بها هؤلاء العمال وهددت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية بسحب الوحدات السكنية من العمال الذين تعتبرهم مخالفين ، وتقدم العمال بمذكرة عاجلة لوزير الاستثمار يتظلمون فيها من عدم استلامهم العقود النهائية للوحدات السكنية التي اشتروها من الشركة . وأكدوا أنهم سددوا جميع الأقساط والمقدمات بموجب إيصالات وبتخفيض ٣٥% بقرار من وزير الاستثمار لأبناء الشركة منذ ما يزيد علي ٣ سنوات ولديهم إيصالات تثبت صحة ذلك . من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة الشركة أن جميع العاملين يسكنون بالفعل بوحداتهم السكنية منذ ٣ سنوات وانه تم تحرير جميع عقود التمليك النهائية لهم علي أن يتسلموها فور تسديدهم للمتأخرات المتراكمة الكهرباء والمياه والتي تقدر بملايين الجنيهات وليس في وسع الشركة تحملها . إضافة أن الشركة أثبتت تجاوزات أكثر من ٦٠ عاملا من أصحاب الوحدات قاموا ببيع وإيجار الوحدات وجار اتخاذ جميع الإجراءات القانونية معهم . هذا وقد تظلم العمال في مذكرة عاجلة إلي وزير الاستثمار خلال شهر مارس من رفض مجلس إدارة الشركة تحرير عقود ٣٥٠٠ وحدة سكنية مشتريا من الشركة . قال العمال في المذكرة إنهم اشتروا تلك الوحدات السكنية منذ سنوات بتخفيض ٣٥% لأبناء الشركة ، وإنهم سددوا جميع الأقساط المستحقة إلا أن الشركة تتعسف بعدم تحرير العقود النهائية للاستلام ، وهم مهددون بالطرد في أي وقت ، وطالبوا بتدخل وزير الاستثمار للحصول علي مستحقاتهم . من جانبه أكد رئيس مجلس إدارة شركة حلوان للحديد والصلب أن جميع العقود جاهزة للتسليم ولكن بعد تسديد

[٣٨٣] نهضة مصر ٢٠٠٩/٣/٢٢

جميع العمال المتأخرات المتراكمة علي تلك الوحدات لشركتي الكهرباء والمياه التي استهلكوها منذ سنوات[٣٨٤] .

اعتصم نحو ٢٥٠ عاملا فى شركة مياه الشرب بالفيوم مطالبين بتثبيت العمالة المؤقتة وإقرار الترقيات المتوقفة منذ سنتين وصرف العلاوة الدورية المتوقفة منذ عام ٢٠٠٤ [٣٨٥] .

اعتصم نحو ٢٠٠ عامل فى الشركة المصرية لتجارة الأدوية احتجاجا على قرار رئيس الشركة القابضة للأدوية بيع ارض الشركة فى شبرا الخيمة لأحد المستثمرين [٣٨٦] .

تجمهر العاملون بشركة الغزل والنسيج بالمنيا بسبب تردي أوضاعهم المالية في الشركة حيث نظموا اعتصاما لعدة أيام احتجاجا علي عدم استجابة رئيس مجلس إدارة الشركة بسبب تصريحاته بأنه تمت الموافقة علي مطالبهم في حين أن الحقيقة غير ذلك . وقد تقدم العاملون بمذكرة إلي وزيرة القوي العاملة جددوا فيها مطالبهم لفض الاعتصام ، وقال عضو اللجنة النقابية أن مطالب العاملين تشمل ضرورة صرف العلاوة الدورية بنسبة ٣٠% بدلاً من ١٠% وصرف كافة المستحقات المتأخرة عن السنوات السابقة وشهور المناسبات وتشغيل المصانع بكافة طاقتها حرصاً علي استقرار العاملين وضرورة تدخل الجهاز المركزي للمحاسبات[٣٨٧] .

تجمهر العاملين بشركتي مصر كفر الدوار للغزل والنسيج والبيضا للمصبوغات بعد أن رفض عمال البيضا البالغ عددهم ١٤٠٠ عامل قرار رئيس مجلس الإدارة بنقلهم إلي شركة مصر للغزل والنسيج ، وقال عدد من العمال إن الإدارة تسعي للتخلص منهم لتسهيل عملية بيع أراضي الشركة والبالغ مساحتها ١٦٠ فدانا خاصة بعد قيام الإدارة بيع ٢٥ إلف متر من أراضي الشركة لأحدي شركات الاستثمار العقاري ، أكد مصدر باللجنة النقابية أن العمال لن يرضخوا لضغوط الإدارة بالنقل لأن هذا يمثل مرحلة جديدة في تصفية القلعة الصناعية بكفر الدوار وشدد المصدر علي حرص العمال علي التمسك ببقائهم في مصنعهم ، وأضاف أنهم قد يلجأون إلي الاعتصام داخل شركة البيضا في حال استمرار الإدارة في بيع أرضيها من اجل إنشاء أبراج سكنية [٣٨٨].

اعتصم ٣٠٠ عامل من عمال شركة الحفر المصرية أمام هيئة البترول وذلك للمطالبة بالعودة للعمل وصرف الآجر والمستحقات ، وقد عقد في نفس يوم الوقفة جلسة تفاوض بين إدارة الشركة الممثلة في المدير الإداري وأربعة من العمال وحضر اللقاء رئيس اتحاد عمال حلوان ورئيس النقابة العامة للعاملين بالبترول حيث أنه لا توجد نقابة للعاملين بالشركة رغم أن عدد العاملين بها أكثر من ٥ آلاف عامل، وكان التفاوض علي كيفية صرف حقوق العمال طبقاً لقانون

---

[٣٨٤] نهضة مصر ٢٠٠٩/٣/٢٥
[٣٨٥] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٣٨٦] الدستور ٢٠٠٩/٣/٣٠
[٣٨٧] الوطني اليوم ٢٠٠٩/٤/١٠
[٣٨٨] الأهالي ٢٠٠٩/٤/١٥

العمل، وصرف حقوق العمال في بوليصة التأمين، وبالنسبة لصندوق الزمالة أكتشف العمال أنه غير مسجل، بعد أن دفعوا اشتراكاتهم به لأكثر من ٢٠ سنة [٣٨٩] .

اعتصم حوالي ١٥٠ عاملاً بشركة غاز مصر بالإسكندرية أمام ديوان عام المحافظة بسبب خفض الشركة قيمة اليومية لكل عامل بمعدل ٥ جنيهات[٣٩٠].

اضرب أكثر من ٤٥٠ عاملا بمطاحن ناصر بأسوان التابع لمطاحن مصر العليا عن العمل احتجاجا على عدم زيادة المرتبات وصرف البدل النقدى للانتقال [٣٩١] .

اعتصم أكثر من ٣ آلاف عامل وعاملة بالشركة الصناعية بكفر الزيات داخل الشركة وهددوا بإلقاء زجاجات " ماء النار " التي يستخدمونها في عملهم علي وجه قوات الأمن التي حاصرت مقر الشركة في حالة تنفيذ القرار الذي أصدره محافظ الغربية بغلق وحدة السماد المحبب بالشركة لتشغيلها بدون ترخيص وعدم تنفيذ الاشتراطات الصحية والبيئية الأمر الذي يؤدي إلي انتشار ظاهرة التلوث البيئي بالمدينة . أكد العمال أن القرار الذي أصدره المحافظ غير مدروس وأن الوحدة المحلية بكفر الزيات قامت بتنفيذه دون أجراء دراسة أمنية للوضع ومن حق مجلس إدارة الشركة الطعن علي القرار بعد صدوره ولا يتم تنفيذه إلا بعد النظر في الطعن . وقد قام العمال بحمل زجاجات ماء النار وأشهروها في وجه قوات الأمن التي حاصرت المكان كما احتجز رئيس المدينة علي السلم داخل الشركة عقب دخوله لتنفيذ القرار الصادر الأمر الذي دعا قوات الأمن إلي الانسحاب خشية حدوث مصادمات بين الجانبين وقام رئيس المدينة بتحرير محضر في نيابة مركز كفر الزيات ، بينما ظل العمال معتصمين داخل الشركة حتى يصدر قرار بتأجيل التنفيذ لحين توفيق أوضاع الشركة [٣٩٢].

اعتصم نحو ألف عامل بمصنع الفيوم لسكر البنجر احتجاجا علي سوء معاملة العضو المنتدب للشركة لهم إذ قام بفصل ١٠ سائقين من الشركة لخلافهم مع أحد المهندسين التابعين له بعدما قام الأخير بسبهم أمام العمال . كما قام بنقل أحد الموظفين من العمل بالأمن الصناعي إلي عامل نظافة بمحطة الصرف الصحي بالشركة ومازال هذا العامل مضرباً عن الطعام ويرقد في مستشفي أطسا المركزي بعد أن ساءت حالته وتم نقله إلي غرفة العناية المركزة وبالرغم من هذا قامت الشركة بإنذاره بالفصل . وقد قام العمال بكتابة مذكرة إلي إدارة الشركة ببعض مطالبهم والمتمثلة في معاملتهم مادياً كبقية مصانع السكر بالدقهلية والدلتا وطالبوا في مذكراتهم بإبعاد العضو المنتدب عن الشركة مع أقربائه الذين يتقاضون عشرات الآلاف من

---

[٣٨٩] نهضة مصر ٢٠٠٩/٤/٢٨
[٣٩٠] المصري اليوم ٢٠٠٩/٥/٢٤
[٣٩١] الدستور ٢٠٠٩/٥/٣٠
[٣٩٢] الدستور ٢٠٠٩/٦/١١

الجنيهات كرواتب . كما طالب العمال بصرف حوافز الإنتاج الحقيقية والتي تم تخفيضها من ٥٨ شهراً العام الماضي إلي ٣٦ شهراً هذا العام رغم زيادة الإنتاج[٣٩٣] .

اعتصم ١٦ ألف عامل داخل مقر شركة الحديد والصلب احتجاجاً علي توقف الشركة وعدم صرف مستحقاتهم المتأخرة وقال رئيس النقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية إن النقابة سوف تتضامن مع عمال الشركة في إضرابهم بعد أن وصلت النقابة العامة مع المستثمر إلي طريق مسدود[٣٩٤] .

تجمهر أكثر من ٣ آلاف شاب من شباب الخرجين بالأقصر أمام شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالمدينة احتجاجاً علي ما وصفوه ب " التحايل " الذي تمارسه الشركة لاستبعادهم من المشاركة في اختبارات شغل الوظائف الجديدة والشروط التعجيزية التي وضعتها الإدارة لشغلها . كان الشباب قد فاجئوا عند توجههم إلي مقر الشركة لأداء اختبارات شغل الوظائف الجديدة بحرمان كل من تعدي الثلاثين من حضورها وهو ما دفع المئات منهم للتجمهر أمام مقر الشركة واصفين شرط السن الذي فاجئوا به صبيحة يوم أداء الاختبارات بأنه يهدف ل " تطفيشهم " بحسب قولهم . واستخدمت الشرطة وأفراد أمن الشرطة خراطيم المياه لتفريق المتظاهرين . وقال منسق اللجنة الشعبية لدعم ومناصرة القضايا الوطنية بالأقصر إن شرط إلا يكون المتقدم قد تجاوز الثلاثين عاما غير قانوني ويخالف الدستور مطالباً رئيس الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي بالتدخل وإتاحة الفرصة أمام كل المتقدمين لخوض اختبارات شغل الوظائف الجديدة [٣٩٥].

تجمهر ٤٠٠ من العاملين في شركة الغازات البترولية بالغربية ونظموا وقفة احتجاجية داخل مقر الشركة احتجاجاً علي تهديدهم بالطرد بعد توقف العمل بسبب عدم ربط مستودعات مركز ومدينة المحلة بالشركة وتخفيض الكمية الواردة من شركة بتروجاس من ١٦٠ إلي ١٢٠ طناً يومياً [٣٩٦].

تظاهر العشرات من عمال شركة الترسانة البحرية بالإسكندرية المحالين إلي المعاش المبكر والبالغ عددهم ٦ آلاف عامل أمام مقر الشركة القابضة للنقل البري والبحري التابعة لوزارة الاستثمار بالإسكندرية في أواخر شهر مايو مطالبين بصرف ٢٠ مليون جنيه كمستحقات حصلوا علي حكم لصالحهم بها في القضية رقم ٢٢١٣ لسنه ٧٤ نقض عمال من محكمة النقض دائرة العمال كما اتهم العمال إدارة الشركة بسرقة أموالهم . وأضاف عدد منهم أن سبب مماطلة إدارة الشركة تسديد مستحقاتهم هو محاولتهم الاستفادة من فوائد تلك المبالغ في البنوك لأطول فترة

---

[٣٩٣] الدستور ٢٠٠٩/٦/١٢
[٣٩٤] نهضة مصر ٢٠٠٩/٦/١٥
[٣٩٥] المصري اليوم ٢٠٠٩/٦/٣٠
[٣٩٦] المصري اليوم ٢٠٠٩/٧/٨

ممكنة فيما شكل العمال وفداً منهم بغرض مقابلة رئيس الشركة القابضة للنقل البري والبحري لعرض مطالبهم وأكدوا انه في حالة عدم التوصل لحل مع رئيس الشركة القابضة سيقيمون بأعمال تصعيدية ضد إدارة الشركة وضد وزارة الاستثمار . في حين نظم نحو ٢٠٠ من العمال اعتصاماً أمام الشركة القابضة للنقل البحري بشارع فؤاد احتجاجاً علي رفض " القابضة " تنفيذ الحكم الصادر للعمال برقم ٢ لسنة ٢٠٠١ في عام ٢٠٠٣ والقاضي بصرف بدل طبيعة العمل لنحو ٣٦٠٠ عامل هم مجموع عمال المعاش المبكر بالترسانة البحرية . وقدم العمال لرئيس الشركة القابضة صورة من حكم محكمة النقض رقم ٢٢١٣ / ٢٣٥٣ لسنة ٧٤ ق والقاضي برفض الطعن علي الحكم من جانب " القابضة " والاستمرار في تنفيذ الحكم ووعدت الإدارة بتنفيذ الحكم وأمهلت العمال حتى ٢٠ من يونيو الجارى . هذا وقد اعتصم أكثر من ٢٠٠ من عمال الشركة لليوم الثاني علي التوالي خلال شهر يوليو أمام الشركة القابضة للنقل البحري بسبب رفض الشركة تنفيذ حكم صادر لصالحهم باستحقاقهم صرف الفروق المالية عن بدل مخاطر العمل [٣٩٧].

اضرب موظفو دليل التليفونات المصرية للاتصالات عن العمل لمدة تزيد علي ساعتين اعتراضاً علي القرار المفاجئ لمدير عام الدليل بتقليص عدد أيام الإجازة لتكون يوما واحد بدلاً من يومين ، إضافة إلي مد ساعات العمل لمدة ساعة ونصف الساعة إضافية بشكل طارئ حتى شهر رمضان وأكد الموظفون انه ليست هناك ضمانات تؤكد أن القرار المفاجئ لمدة مؤقتة أم سيكون بصفة دائمة . وفور بداية إضراب الموظفين واغلبهم من السيدات ويصل عددهم في الوردية إلي ٢٥٠ موظفاً ابلغ مدير عام الدليل إدارة الأمن بسنترال الدقي التي تدخلت لإثناء الموظفين عن إضرابهم وتعطل الدليل ، وقال الموظفون أن عناصر من أمن الدولة وجدت بالمبني بعد الإضراب وكانوا يرتدون زيا مدنيا ، وتم إبلاغ نائب رئيس الشركة رئيس الشركة بما حدث وانتهت المفاوضات مع الموظفين إلي إلغاء القرار الخاص بتقليص أيام الأجازات وعودة العمل إلي طبيعته[٣٩٨] .

اعتصمت أكثر من ٤٥٠ عاملة في مصنع المرءات بشركة المحلة للغزل والنسيج احتجاجاً علي قرار نقلهم لبقية مصانع الشركة ورددت المعتصمات هتافات ضد المفوض العام لشركة غزل المحلة وحاصر الأمن إدارة الشركة منعا لحدوث أي أحداث شغب داخل مقر الشركة وتدخل الأمن في تهدئة المعتصمات وأكد لهن أن المفوض العام الغي قرار نقلهم إلا أنهن رفض فض الاعتصام حتى يتأكدن من أن قرار النقل قد تم إيقافه [٣٩٩].

---

[٣٩٧] المصري اليوم ٢٠٠٩/٧/٨
[٣٩٨] الدستور ٢٠٠٩/٧/١٦
[٣٩٩] العربي ٢٠٠٩/٧/١٩

تجمهر ٢٢ ألف عامل بشركات مضارب الأرز بالمحافظات وهددوا بالإضراب عن العمل وتنظيم اعتصام مفتوح احتجاجا علي قرارات تصدير الأرز التي تهدد هذه الشركات بالتوقف . أكد رئيس النقابة العامة للعاملين بالصناعات الغذائية أن النقابة العامة عقدت اجتماعاً موسعا مع اللجان النقابية بشركات الأرز لإنهاء هذه المشكلة وتم الاتفاق علي رفع مذكرة لوزيري الاستثمار والصناعة والتجارة ووزيرة القوي العاملة بضرورة حصول هذه الشركات علي حصة من تصدير الأرز حتى يمكنها الاستمرار في التشغيل وللحفاظ علي حقوق العمالة [٤٠٠].

اعتصم عمال الكراكات بهيئة قناة السويس بمواقع عملهم في بورسعيد والإسماعيلية والسويس للمطالبة بزيادة ساعات الراحة واحتجاجاً علي زيادة مدة ساعات العمل وأكدوا أنهم أرسلوا مذكرة عاجلة لرئيس هيئة قناة السويس ورئيس النقابة العامة للعاملين بالنقل البحري بمطالبتهم الخاصة بتعديل نظام العمل في إدارة الكراكات من ورديتين إلي ثلاث ورديات وفقاً لما كان معمولاً به سابقاً وكشفوا في مذكرتهم عن إصرار الهيئة علي تطبيق نظام ١١ ساعة عمل يقابله ١٢ ساعة راحة علي الرغم من انعقاد لجنة مشتركة بالهيئة ممثلة من إدارة الكراكات ومديرها مع أعضاء من لجنة النقابة وقد توصلوا إلي النظام المثالي للتشغيل هو يوم عمل يقابله يومان راحة أو مضاعفتها وأشاروا إلي أنهم ابلغوا جميع الجهات المعنية بقرار اعتصامهم المزمع تنفيذه حتى لا يلومهم احد علي حد قولهم مؤكدين أن حركة العمل بكراكات هيئة قناة السويس لن يتم تعطيلها ، ومن جانبه حذر رئيس نقابة عمال النقل البحري عمال الكراكات من الاعتصام بهيئة قناة السويس وإداراتها محظوراً نهائياً لكون الهيئة موقعا استراتيجيا محظوراً فيه الإضراب بقوة القانون [٤٠١].

تجمهر ٣٠٠ من العاملين في الشركة المصرية للنقل الجماعي التي تنقل الركاب بين أحياء القاهرة الكبري وهددوا بتنظيم اعتصام أمام مقر محافظة القاهرة بسبب رفض هيئة النقل العام تجديد الترخيص لأتوبيسات الشركة وعددها ٦٠ أتوبيساً انتهي عقدها مع الهيئة منذ أسبوع ومتوقفة في جراج البساتين ويتم دفع ٥٥٠٠ جنيه لها إيجاراً شهرياً وغير مسموح لهم بالعمل في أي مكان مشيراً إلي أن الشركة اشترت أسطول الأتوبيسات ولم تكن تتوقع أن تقف الأتوبيسات بعد ٦ سنوات فقط من التشغيل . وأشاروا إلي أن هيئة النقل العام تحصل علي ٦٠٠ آلف جنيه سنوياً من نسبة التذاكر السنوية لتشغيل الأتوبيسات [٤٠٢].

تجمهر ١٥٠ موظفاً ومهندساً وعاملاً من المعينين الجدد في شركة مياه الشرب والصرف الصحي وتقدموا بمذكرة إلي الرئيس أمين لجنة السياسات بالحزب الوطني وتداخلاتهم في تعيين

---

[٤٠٠] نهضة مصر ٢٠٠٩/٨/٢

[٤٠١] المصري اليوم ٢٠٠٩/٨/٨

[٤٠٢] المصري اليوم ٢٠٠٩/٨/١٢

الموظفين في الشركة واحتجاجاً علي قرار وزير الإسكان بفصلهم من العمل بعد تعيينهم واجتيازهم الاختبارات وحصولهم علي عدد من الدورات التدريبية [٤٠٣].

تظاهر نحو ١٢٠٠ عامل في مصنع سكر قوص بقنا فى نهاية شهر يوليه احتجاجاً علي وصف مدير المصنع لهم بالفئران التي لابد وان تدخل الجحور عقب اعتصامهم للتنديد بقراراته أكد العمال المتظاهرون أن مدير المصنع الغي أجازاتهم القانونية ووقع عليهم جزاءات كثيرة دون حق ونقل عدداً منهم تعسفياً لبعض المصانع في المحافظات المجاورة ولم يعدل في توزيع المكآفات السنوية عليهم وأشار المتظاهرون إلي أن رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وعدهم بالتدخل لحل المشكلة . هذا وقد اعتصم نحو ٨٠٠ عامل بمقر المصنع تضامنا مع سبعة من زملائهم تم استدعاؤهم للقاهرة للمثول أمام المستشار القانوني لشركة سكر قوص والذي فسره عمال المصنع المعتصمون انه محاولة للضغط عليهم وإقناعهم بعودة مدير المصنع المستبعد منذ نهاية يوليو الماضي بسبب سياسته التعسفية ضد العمال بحرمانهم من الأجازات القانونية وتوقيع الجزاءات الجزافية عليهم والتي وصلت إلي حرمان البعض من رواتبهم يذكر أن العمال السبعة الذين تم استدعاؤهم للقاهرة بناء علي أيعاز من مذكرة أمنية وغيرهم ممن سيتم استدعاءهم باعتبارهم المحركين للاعتصام مرة ثانية غير أن العمال علموا بخبر استدعاء زملائهم السبعة فجددوا اعتصامهم في استراحة الوردية الصباحية [٤٠٤] .

تجمهر نحو ٥٠٠ عامل بهيئة كهرباء الريف بأسوان وهددوا بالإضراب عن العمل في حال استمرار تجاهل إدارة الشركة لمطالبهم صرف الزيادة المقررة للبدل النقدي [٤٠٥].

اعتصم نحو ٤٠٠ عامل بشركة مياه الشرب والصرف الصحى فى الجيزة احتجاجا على عدم تلبية الإدارة لمطالبهم المتمثلة فى المساواة بزملائهم العاملين فى شركة مياه الشرب والصرف الصحى بالقاهرة فى صرف الشهور الاستثنائية والتوزيع العادل لحافز التحصيل وتثبيت العمالة المؤقتة وصرف الأرباح [٤٠٦] .

تجمهر أكثر من ١٦٦٠ عاملاً بشركة الوطنية لإنتاج إطارات السيارات "النقل والهندسة" وهددوا بالاعتصام احتجاجاً علي إصرار الشركة علي الاستعانة بالعمالة المؤقتة وممارسة كل الطرق لخروج العاملين المعاش المبكر وبسبب نقل ملكية أراضي تابعة للشركة القابضة الكيماوية . أكد العاملون انه كان يعمل بالشركة ما يزيد علي ٣٥٠٠ عامل وبأساليب الضغط خرج ١٨٤٠ عاملاً معاش مبكر منذ ٢٠٠٦ وتسعي حالياً لخروج باقي العاملين بهدف تصفية الشركة ، فيما أكد رئيس الشركة القابضة الكيماوية علي تصفية الشركة وأوضح العاملون أن نقل ملكية ٣ قطع

---

[٤٠٣] المصري اليوم ٢٠٠٩/٨/١٧
[٤٠٤] الأسبوع ٢٠٠٩/٨/٢١
[٤٠٥] المصري اليوم ٢٠٠٩/٨/٢٨
[٤٠٦] الدستور ٢٠٠٩/٨/٣٠

أراض إلي الشركة القابضة الكيماوية وبالقيمة الدفترية مخالف للقانون والذي ينص علي الأصول غير المستغلة فقط في حين أن الثلاث قطع التي تم نقل ملكيتها جميعاً مستغلة بالشركة فالقطعة الأولي مساحتها ٢٨ آلف متر تم بيعها بخمسة آلاف جنيه للمتر وتم أقامة أبراج سكنية عليها وأنها كانت مستغلة وعليها نادي الشركة وجراج ومخازن والي الآن لم يتم توفير بديل لتلك الأماكن كما وعد مجلس الإدارة من قبل والقطعة الثانية لم يتم عرضها للبيع ولكن تم عرض القطعة الثالثة ومساحتها ٣٢ آلف متر ومستغلة في صناعة مواد كيماوية خطرة مؤكدين أن الشركة تدرس حالياً نقل ملكية قطعة ارض رقم ٤ للشركة القابضة تمهيداً لبيعها علي الرغم من انه مقام عليها ورشة تصليح إطارات ومسجد ومخازن الكاوتش ويؤكد الخبراء أن مكانها الحالي مناسب جداً لبعدها عن المصنع [٤٠٧].

اعتصم أعضاء اللجنة النقابية فى مصنع الدلتا للصلب فى مقر النقابة العامة للصناعات الهندسية والمعدنية احتجاجا على قرار إيقاف رئيس اللجنة وأمين الصندوق ومساعد أمين الصندوق عن ممارسة النشاط النقابى [٤٠٨] .

اعتصم ٤٠٠ عامل في شركة النيل العامة للنقل النهري لليوم التاسع علي التوالي داخل مقر ورشتهم المركزية بإمبابة بسبب رفض إدارة الشركة تنفيذ قرار وزاري بإحالتهم إلي المعاش المبكر وأعلن المعتصمون دخولهم في إضراب مفتوح عن العمل والتوقف عن نقل البضائع والمواد الخام المقبلة من الإسكندرية إلي أسوان لحين تنفيذ قرار أصدره وزير الاستثمار في ٢٠٠٧ بفتح باب التقدم للمعاش المبكر دون التقييد بالسن في حال انضمام الشركة إلي أي جهة استثمارية أو حكومية ، قال احد المعتصمين أن رئيس الشركة وعد العاملين بقبول طلباتهم بمجرد انضمام الشركة إلي أي جهة حكومية أو استثمارية أخري لكنه عاد وتملص من وعوده بحجة عدم وجود أموال كافية لتوفير المعاشات وطلب منهم الانتظار لحين انعقاد الجمعية العمومية في ١٢ سبتمبر الجاري رغم أن الشركة انضمت بالفعل لأحدي الجهات الحكومية ومن المقرر تسليمها بما فيها من العمال خلال أيام وأضاف أن هناك حالة من انعدام الثقة بين العمال وإدارة شركتهم خاصة بعد كثرة الوعود التي قدمتها الإدارة دون تنفيذ مؤكداً أن إضراب العاملين عام في جميع الورش الفرعية للشركة من الإسكندرية إلي أسوان [٤٠٩].

تجمهر بعض العاملين بشركة التأمين العامة والشرق والأهلية ومصر للتامين احتجاجاً علي تردي أوضاعهم المالية منذ صدور القرار الجمهوري رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بإنشاء الشركة القابضة للتامين التي تتبعها شركات مصر للتامين والشرق للتامين والتامين الأهلية

---

[٤٠٧] الدستور ٢٠٠٩/٨/٣١

[٤٠٨] الدستور ٢٠٠٩/٨/٣١

[٤٠٩] المصري اليوم ٢٠٠٩/٩/٧

وكذلك قرار دمج شركتي الشرق للتامين والمصرية لإعادة التامين في شركة مصر للتامين الذي تم تنفيذه في الرابع من ديسمبر ٢٠٠٧ . وقال احد العاملين المحتجين انه عندما توجه مع زملائه إلي مقر الشركة القابضة للتامين بشارع طلعت حرب بوسط القاهرة فاجئوا بالمئات من قوات الأمن تحاصر المكان وتمنعهم من تنظيم وقفتهم الاحتجاجية . وأضاف أن كثيراً من العاملين بشركات التامين المدمجة في شركة مصر للتامين ساءت أحوالهم المعيشية بعد تدني دخولهم خاصة بعد قرار الدمج رغم أن قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٦ لسنة ٢٠٠٦ الخاص بإنشاء الشركة القابضة نص علي عدم تضرر أي عامل بالشركات المدمجة بأي شكل بعد القرار وهو ما يحدث عكسه الآن ، فيما أكد احد العاملين بشركة الشرق للتامين أن دخولهم قلت بشكل ملحوظ بعد دمج شركتهم الشرق للتامين في شركة مصر للتامين وهو ما ترتب عليه العديد من المشاكل المالية التي لحقت بنا كعاملين في الشركة وهو ما اثر بالطبع في حياتنا فكل واحد منا عليه التزامات مالية كثيرة وهذا الانخفاض قد يؤدي بالبعض منا إلي السجون لعدم وفائنا بالالتزامات التي علينا وأشار إلي أن العاملين ببعض شركات التامين العاملة تضرروا كثيراً من القرارات الحكومية الخاصة بإعادة هيكلة قطاع التامين في مصر وأنهم سيقومون بالعديد من الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات لرفع الضرر الواقع عليهم من جراء هذه القرارات [٤١٠].

اعتصم حوالي ١٠٠٠ من العاملين بشركة مياه الشرب بالقاهرة الكبري داخل مقر الشركة بشارع رمسيس احتجاجاً علي تجاهل الإدارة صرف مستحقاتهم المالية منذ أكثر من ٥ سنوات إضافة إلي حرمانهم من صرف شهرين مكافأة عن شهر رمضان والعيد وأعلن العمال رفضهم صرف شهرين من مكافأة الأداء وشددوا علي أهمية حصولهم علي مستحقاتهم المالية حتى يتمكنوا من تلبية مطالب أسرهم قبل العيد وطالبوا بصرف مستحقاتهم المتراكمة لدي الشركة منذ ٢٠٠٤ وعلي رأسها العلاوات الاجتماعية وتفعيل حركة الترقيات المجمدة منذ ٤ سنوات وتحقيق العدالة عند صرف الحوافز والمكآفات . واتهم العمال رئيس مجلس إدارة الشركة بالبذخ في الإنفاق علي تأثيث مكتبه ومنح المقربين منه مكآفات تصل نسبتها إلي ١٠٠% شهرياً . وحاصروه أثناء دخوله الشركة وهتفوا ضده وطالبوا بإسقاط مجلس الإدارة واللجنة النقابية بالشركة فيما طالب عضو مجلس إدارة الشركة العمال بفض الاعتصام ووصف مطالبهم به المشروعة ووعدهم بصرف المكآفات مشيراً إلي أن حركة الترقيات التي يطالب بها العمال أوشكت علي الانتهاء ووعدهم بصرف مستحقاتهم المتأخرة والمقدرة بحوالي ٣٠ مليون جنيه [٤١١].

أضرب ٩٥٠ عاملاً في شركة النيل لحلج الأقطان بالمنيا احتجاجاً علي رفض الشركة صرف الأرباح السنوية وتأخر صرف شهر ديسمبر. وقال المسئول الفني أن رئاسة مجلس إدارة الشركة

---

[٤١٠] الدستور ٢٠٠٩/٩/٨

[٤١١] المصري اليوم ٢٠٠٩/٩/١٥

تتعامل مع العمال بمنهج التطفيش حتى إنها أغلقت ٧ مصانع حديثة الإنشاء مكتملة المعدات وبها أكثر من معدة لم يتم تشغلها منذ تركيبها وخط إنتاجها مكتمل وذلك بهدف إظهار الشركة أمام الجميع بأنها تخسر لتبرير تصفية العمال وتقليص فروع الشركة من١٧ فرعاً إلي ٥ فقط وبياع أصول بقية الشركة وتشرد عمالها وتوزعهم علي الفروع الخمسة المتبقية وسحب قروضاً من البنوك علي أصول هذه الشركات ثم تباطأ في سدادها ليحجز عليها البنك وبيعها وبذلك لا يستطيع أحد مطالبته بتعويضات من العمال ، وقال أحد العمال إن تأخر صرف راتب شهر ديسمبر طريقة متعمدة وتحدث معنا للعام الرابع علي التوالي وكل عام نضرب للمطالبة بالأرباح حتى تتدخل الجهات المسئولة ومحافظ المنيا ويضطر رئيس مجلس الإدارة لصرف جزء من الأرباح ، أما هذا العام فقرر حجب راتب شهر ديسمبر حتى إذا طالبنا بحقوقنا من الأرباح السنوية صرف لنا راتب الشهر فقط ليتحايل علينا وعلي المسئولين . وقد أحاط رجال الأمن المركزي بالمصنع لمنع خروج العمال بمظاهرتهم من المصنع وتحدث إليهم مساعد مدير أمن المنيا ووعدهم بمخاطبة رئيس مجلس الإدارة ومطالبته بصرف الأرباح وراتب الشهر إلا أن العمال رفضوا فض الاعتصام والإضراب وترك مكان عملهم حتى تصل كشوف صرف المرتبات وكذلك الأرباح . في حين واصل نحو ٦٠٠ عامل بمحالج شركة النيل للأقطان بالمحلة الكبري وكفر الزيات وزفتي إضرابهم عن العمل داخل الشركات وفشلت المفاوضات التي قامت بها منطقة القوي العاملة بالمحلة لإقناع العمال بإنهاء إضرابهم وترك فرصة للتفاوض مع إدارة المحلج لصرف المرتب . وأوفد محافظ الغربية لجنة فنية لبحث مشاكل المحلج للوصول إلي حلول تسهم في حل الأزمة إلا أن المفاوضات مع العمال لم تسفر عن نتائج وأكد العمال استمرارهم في الإضراب عن الطعام في حالة عدم تحقيق مطالبهم وصرف مرتباتهم الشهرية المتأخرة والحوافز . بينما واصل نحو ١٨٠ عاملاً في محلج إيتاي البارود التابع لشركة النيل لحلج الأقطان إضرابهم عن العمل احتجاجا علي عدم تسلم ما يعادل ثلث مرتباتهم كمرحلة أولي . هذا وقد أضرب نحو ٧٥ موظفاً في المقر الإداري الرئيسي لشركة النيل لحلج القطن بالإسكندرية احتجاجاً علي عدم صرف مرتب شهر ديسمبر ومحاولة الإدارة إجبارهم علي صرف الأجر الأساسي فقط دون حوافز . وقد كشف أحد موظفي المقر الإداري الرئيسي للشركة عن قيام مجلس الإدارة بإيداع الأموال التي كانت في حوزة المحالج في البنك ، مشيراً إلي إن تلك الخطوة قد تعني سحب تلك الأموال كما حدث مع ال ٩ ملايين جنيه التي تم سحبها الأسبوع الماضي ضمن دعوى الإدارة بعدم وجود سيولة لصرف المرتبات كاملة . وفي الغربية هدد عمال محلج المحلة بتصعيد الإضراب واستدعاء أبنائهم للمشاركة في الإضراب عن الطعام واتهموا الإدارة بالسعي لتصفية العمالة الدائمة واستبدالها بأخرى مؤقتة ليست لها حقوق لدي الشركة . وأوضح وكيل وزارة القوي العاملة بالغربية أنه لم يتم التوصل إلي نتائج مع رئيس مجلس الإدارة

مشدداً علي أن التفاوض جائز في كل شيء إلا المساس بالأجر . أما عمال المنيا فقد وافقوا علي إنهاء الاعتصام بعد أن وعدهم ممثل لمجلس الإدارة بصرف جميع المرتبات في ١٢ يناير الجاري . مطالبين محافظ المنيا بضمان هذا الوعد وتحديد تاريخ المرتبات الشهرية . وحاصر رجال الأمن المركزي المعتصمين في المنيا ومنعوهم من الخروج لشراء أطعمة أو إحضار أطعمة من الخارج فيما اعتبره العمال محاولة لإجبارهم علي فض الاعتصام . وقد واصل نحو ٦٠٠ عامل في الشركة النيل بمحالج المحلة الكبرى وكفر الزيات وزفتي إضرابهم عن العمل لليوم الخامس علي التوالي ، وفي تطور مفاجئ للعمال المضربين توجه وفد منهم إلي مقر الأمن القومي بالمحلة الكبري للمطالبة بالتدخل لحل أزمتهم ، وتعبيراً عن غضبهم لتجاهل المسئولين إضرابهم ، وندد العمال بصمت وزير الاستثمار ووزيرة القوي العاملة علي تجاهل الشركة صرف مستحقاتهم ، وتصحيح وضعهم المالي المتعثر وهو ما دفعهم لمواصلة الإضراب ، وطالب العمال بضرورة صرف المرتبات كاملة إلي جانب الحوافز بنسبة ١٠٠% ، واقترح عضو مجلس الشعب بالمحلة الاتفاق مع وزارة القوي العاملة علي صرف نسبة ال٤٠% المتبقية من مستحقات العمال من جيبه الشخصي لحين ورود الشيك الخاص بباقي النسبة ورد المبلغ إليه إلا أن مدير فرع الشركة بالمحلة رفض الاقتراح . وكشف أحد العمال المضربين أن الشركة لا تزال تماطل في صرف المرتبات كوسيلة ضغط لإجبارنا علي الإحالة للمعاش المبكر لتصفية الشركة وبيع فرع الشركة بمبالغ خرافية ، خاصة أنه يقع فرع الشركة في منطقة راقية وهو ما يعني ارتفاع سعر الأرض التي تزيد مساحتها علي ٢٣ إلف متر وتحقيق مكاسب تقدر بملايين الجنيهات . وفي البحيرة استدعت نيابة إيتاي البارود أعضاء اللجنة النقابية لمحلج إيتاي البارود التابع لشركة النيل للأقطان لسؤالهم في المحضر رقم ٢٤٢ إداري لسنة ٢٠٩ إيتاي البارود والمحرر من مأمورية مركز شرطة إيتاي البارود يتهم فيه العاملين بتعطيل العمل في المحلج ، مما يؤثر علي الاقتصاد ويعرضه لخسائر كبيرة . بينما أستأنف الموظفون في المقر الإداري الرئيسي للشركة إضرابهم عن العمل لليوم الخامس بعد انتهاء إجازة عيد الميلاد المجيد انتظاراً لتنفيذ وعود الإدارة بصرف رواتبهم كاملة . وفي المنيا فض عمال النيل لحلج الأقطان اعتصامهم المفتوح الذي دام ٤ أيام داخل مقر الشركة بعد أن اتفقوا خلال لقاءهم مع عضو مجلس إدارة الشركة علي صرف المرتبات المتأخرة يوم ١٢ يناير الحالي وطالبوه بتحديد يوم ثابت شهرياً لصرفها . وأكد العمال أن الإضراب الشامل والعام قام به عمال مقرات محالج الأقطان أما الإداريون والفنيون في الإدارة فتضامنوا فقط مع عمال المحالج وذلك برفضهم وامتناعهم عن صرف ٦٠% من الرواتب الأساسية التي وصلت لخزينة إدارة الشركة مشيرين تطفيش العمال من خلال فرض العديد من الأجازات الروتينية والتي من شأنها الضغط علي العمال ليتركوا العمل بمفردهم حتى دون طلب الانتهاء من إجراءات المعاش المبكر ، وحذر العمال من تفاقم الوضع المالي وتأزم الموقف

العمالي وموقف القيادات النقابية ، مشددين علي أن ميعاد صرف الرواتب التي قررها رئيس الشركة بعد يومين فقط وذلك حسب وعود إدارة الشركة لافتين النظر إلي أن ميعاد صرف الرواتب المقبلة بشهر يناير ستحل بعد الانتهاء من صرف راتب ديسمبر . وفي انتصار عمالي جديد أنهي عمال شركة النيل لحلج الأقطان إضرابهم عن العمل الذي استمر سبعة أيام متواصلة ، وبدأوا في صرف مرتباتهم عن شهر ديسمبر الماضي بعد استجابة الإدارة لمطالبتهم ، وفي الإسكندرية بدأ موظفو المقر الإداري للشركة صرف مرتباتهم كاملة . وفي فروع الشركة بمحافظة الغربية وهي المحلة الكبري وكفر الزيات وزفتي صرف نحو ٦٠٠ عامل مرتباتهم وحوافزهم المتأخرة . وقال العمال أن إدارة الشركة وعدتهم بصرف المرتبات والحوافز في موعد أقصاه يوم ٢٧ من كل شهر ، مشيرين إلي أنهم تلقوا وعوداً بصرف علاوة ال ٣٠% وتعيين مراقب مالي ينوب عن العمال في إدارة حقوقهم في أسهم الشركة ، وهدد العمال بأنهم سيعاودون الاعتصام والتصعيد إلي الإضراب عن الطعام في حالة عدم وفاه مسئولي الإدارة بوعدهم . وصرف عمال فرع إيتاي البارود بمحافظة البحيرة مرتباتهم مضافاً إليها علاوة قدرها ١٠% ، وطالب عمال اللجنة النقابية بنقل مطلبهم الخاص بصرف علاوة ال٣٠% التي قررها رئيس الجمهورية إلي الإدارة . هذا وقد عاود ٩٥٠ عاملاً فى الشركة بالمنيا إضرابهم عن العمل في ٩ مصانع تابعة للشركة بعد تراجع الإدارة عن تنفيذ وعودها للعمال بصرف مرتبات شهر ديسمبر ، وهي الوعود التي فض العمال في ٤ محافظات إضرابهم بعد تلقيها .واكتشف العمال أن المرتبات التي أرسلتها الشركة لم تتضمن شيكات بالمبالغ المستحقة عن شهر ديسمبر ، مما دفعهم إلي معاودة الإضراب ، وقطع الطريق الرئيسي المؤدي إلي مقر الشركة بالقوة وأغلق عليهم البوابات وفرض عليهم حصاراً أمنياً لعدم خروجهم مرة أخري إلي الطريق وطالب نائب رئيس اللجنة النقابية بوضع الشركة تحت الحراسة القضائية وإدارتها من قبل لجنة من القوي العاملة والمالية والاستثمار ومندوب لمجلس الإدارة أو تصفيتها علي أن تؤول للعمال بشرط استمرارها كمصانع منتجة ، وأكد العمال في المحلة الكبري وزفتي وكفر الزيات والإسكندرية وآيتاي البارود قيام الإدارة بصرف مرتبات شهر يناير بعد أن أعلن العمال استعدادهم لاستئناف الإضراب إثر تأخر الشركة عن تنفيذ وعدها وصرف المرتبات يوم ٢٤ يناير ، بينما واصل ٣٥٠ عاملاً في المنيا اعتصامهم وإضرابهم عن العمل لليوم الثاني بعد انتهاء المهلة الخاصة بصرف رواتبهم ومدتها ٦ أيام وانتهت ، كما رفض العمال سياسة بيع الأصول لصرف رواتبهم وقاموا بطرد المدير الذي عينه رئيس مجلس الإدارة لتصفية الشركة وانتشرت قوات الأمن حول المصنع لمنع العمال من قطع الطريق للمرة الثالثة مما أحدث اشتباكات بينهم وبين الشرطة التي هددتهم بإطلاق الرصاص الحي . وفرضت قوات الشرطة سياجاً أمنياً علي نائب رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالمنيا وأكد العمال أن ٥٥% من أصول الشركة تم بيعها ، وأن رفض الإدارة سداد فواتير المياه

والكهرباء يهدف إلي تطفيشهم . وأشار إلي أن مسئولي مكتب العمل قاموا بعدة زيارات للمصنع للتعرف علي تفاصيل وأسباب الإضراب ومطالب العمال بينما رفض ما يقرب من ٣٦٠ عاملاً بفرع زفتي فض اعتصامهم الذي دخل يومه الرابع علي التوالي واستمروا في الامتناع عن استلام رواتبهم الشهرية مصممين علي الاستجابة لجميع مطالبهم ، وأكد عضو اللجنة النقابية أن شركة الكهرباء اضطرت إلي قطع الكهرباء عن المحلج الذي توقفت إدارة الشركة عن دفع فواتير الكهرباء بمبلغ ٦٥ ألف جنيه ، مشيراً إلي أن ذلك العمل مقصود لتطفيش العمال وإغلاق المحلج وبيعه وتشريد عماله ، بينما دخل إضراب عمال الشركة بالغربية يومه الثاني علي التوالي واستمرار العمال في رفض كل التهديدات الأمنية ومحاولات المسئولين لفض الإضراب ، مؤكدين أنهم خاضوا جميع الطرق الشرعية لكن دون جدوى في حين أرسل العمال بفروع المحلة الكبري وزفتي وكفر الزيات فاكسات يتهمون فيها وكيل الوزراء بالغربية بالتواطؤ مع أصحاب الشركة بعد أن رفض التدخل لصالح العمال واتهموه بالتحيز ضد مصالحهم وكانت إدارة الشركة قد اكتفت بصرف أساسي الراتب فقط دون باقي المستحقات للعاملين ، فيما قال عضو اللجنة النقابية للعاملين بالشركة أن رئيس الشركة يريد تقسيم العمال إلي ٣ شرائح الأولي تضم أصحاب التقييم الأعلى ويحصلون علي جميع مستحقاتهم وتحصل الثانية والثالثة علي مستحقات أقل ، واتهم رئيس الشركة بتعميد منع الخامات والمعدات حتى تتعطل المصانع لرغبته في بيع الأرض ، كما قام بتشكيل لجنة لإغلاق مصانع كاملة وبيع معداتها منها مصنع الغاز . هذا وتسود حالة من الاضطراب والقلق بين العاملين بالشركة بعد سماعهم إنباء عن تصفية الشركة بعد تقليص فروعها من ١٦ فرعاً إلي ٥ فروع فقط بمحافظات المنيا والغربية والبحيرة وكفر الشيخ ، بينما واصل عمال الشركة إضرابهم عن العمل واعتصامهم بمقر الشركة بفروع كفر الزيات والمحلة الكبري وايتاي البارود والإسكندرية والمنيا وذلك لإصرار رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب بإلغاء الحوافز ومشتملاتها لأكثر من ١٢٠٠ عامل . وأكد العاملون أن رئيس مجلس الإدارة استثني من القرار رؤساء الأفرع والأقسام وعددهم لا يمثل ٣% من إجمالي العاملين وأن قيمة الحوافز تبلغ ١٥٠% من المرتب الأساسي مما يهدد بعدم حصولهم عليها هذا العام لانخفاض جميع تقاريرهم إلي الحد الأدنى مما يهدد بتشريد أسرهم . وأشاروا إلي أن رئيس الشركة تعمد نقل العاملين تعسفياً من محافظة لأخرى دون الحصول علي بدل انتقال أو سكن وذلك بهدف دفع العمال للاستقالة وبيع أراضي المحالج . وأوضحوا أن الإدارة ترفض خروج العاملين علي المعاش المبكر وتشترط حصولهم علي مكافأة زهيدة لا تمثل ١٠ % من حقوقهم القانونية والفعلية . وأضافوا أنه تم إرسال تظلمات لوزيرة القوي العاملة والتي تقدمت ببلاغ إلي النائب العام ضد الشركة بعد فشلها في حصولها علي حقوقنا ولكنه ضرب بهذه البلاغات عرض الحائط وصرف العلاوة بنسبة ١٠% بدلاً من ٣٠% وبعد مرور ٨ أشهر ودون أثر رجعي بالإضافة للتعمد في

تأخير الرواتب شهرياً حتى ضاعت كل حقوقنا ، هذا وقد واصل عمال الشركة في الغربية اعتصامهم لليوم الـ ١٢ وزملائهم في إيتاي البارود بالبحيرة احتجاجاً علي خصم ٥٠% من حوافزهم ، وقال عضو اللجنة النقابية للعاملين في حليج الأقطان إن رئيس نقابة العاملين بالشركة التقي بوزيرة القوي العاملة ورئيس نقابة العاملين بالغزل والنسيج ، ووعده بحل المشكلة خلال اليومين المقبلين ، وانتقد عدم تدخل جهات حكومية لحل المشكلة ، وفي الغربية رفع العمال لافتات منددة بإدارة الشركة وفشلت جهود مسئولي القوي العاملة وأعضاء في مجلس الشعب من فض التظاهر وأكد العاملون بفروع كفر الزيات وكفر الشيخ والمحلة الكبري والإسكندرية أن الشركة التزمت بصرف الرواتب بعد تدخل الوزيرة وفض العاملون اعتصامهم من أمام مجلس الشعب ثم عادوا لنفس أسلوب المماطلة بعد هدوء الموقف بغرض تسريح اكبر عدد من العمال ، ومن جانبهم رفض عمال فرع المنيا الخروج علي المعاش المبكر لتدني قيمة مكافأة نهاية الخدمة التي يصل الحد الأدنى لها إلي ٦٠ ألف جنيه ، مؤكدين أنها لا تتناسب مع سنوات خدمتهم لذا قرروا الاعتصام داخل الفرع فلجأ رئيس الشركة إلي إصدار قرارات بالنقل التعسفي لأكثر من ٣٥٠ عاملاً بالفروع إلي فروع كفر الزيات والمحلة الكبري وايتاي البارود ورفض صرف بدل السفر والانتقال وتعمد في تأخير الرواتب مما أجبر العمال علي الإضراب عن العمل بفرع الشركة خلال شهر يونيه مهددين بالاعتصام أمام مجلس الشعب ومجلس الوزراء للحصول علي حقوقهم كاملة . هذا وقد اعتصم ٢٢٠ من عمال الشركة بالمنيا داخل مقر مصنعهم وفرضت قوات الأمن طوقاً علي المصنع لمنع خروج العمال إلي الشارع أو تضامن أسرهم معهم خلال شهر يوليو . وقال أمين عام اللجنة النقابية لعمال حليج الأقطان بالمحافظة أن رئيس مجلس الإدارة هدد ٤٥ عاملاً بنقلهم إلي مصانع كفر الزيات وزفتي لإجبارهم علي الخروج إلي المعاش المبكر . هذا وقد قطع نحو ٢٥٠ من عمال شركة النيل لحليج الأقطان في المنيا طريق الكورنيش ومزلقان السكة الحديد وتجمهروا في ميدان مسجد صلاح الدين خلال شهر أغسطس احتجاجاً علي عدم صرف رواتب شهر يوليو الماضي فيما رفض زملاؤهم في مدينة ايتاي البارود بالبحيرة تسلم رواتبهم احتجاجاً علي عدم إضافة العلاوة الدورية المقدرة ب ٧% و ١٠% العلاوة الاجتماعية إلي راتب الشهر الماضي . وقال عضو نقابة العاملين بالمحلج في ايتاي البارود " أن كشوف الرواتب أعدت علي أساس راتب السنة المالية الماضية ، التي انتهت في ٣٠ يونيو الماضي " مؤكداً انه تم الاتصال برئيس النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج عن طريق رئيس نقابة العاملين بالشركة وتم الاتفاق علي عدم صرف العاملين رواتبهم لحين بحث المشكلة مع الإدارة وحصولهم علي حقوقهم . وفي الغربية نظم أكثر من ٥٠٠ عامل بالشركة في فروع زفتي والمحلة وكفر الزيات وقفة احتجاجية داخل مقر الشركة ودعوا إلي اعتصام مفتوح وإضراب عن العمل احتجاجاً علي تأخر صرف العلاوة الدورية خاصة علاوة ٢٠٠٤ وعدم

ضمها إلي الراتب حتى الآن وعلاوة الـ ٧% وال ١٠% وعدم ضم العلاوة الدورية لسنة ٢٠٠٩ للراتب . وبدا عمال الشركة بفرع المحلة الكبري الإضراب عن العمل وقاموا بإغلاق بوابة المحلج الرئيسية بمنطقة السبع بنات وسدها بالمقطورات في الوقت الذي انتقلت فيه بعضٍ عناصر مباحث الشرطة وأمن الدولة ومسئولي القوي العاملة إلي المحلج وعلق العمال لافتات علي بوابة المحلج وبداخلها تنتقد سياسة الخصخصة وتتهم الحكومة بأنها حكومة رجال الأعمال ، وأرسل العمال فاكسات لوزيري القوي العاملة والاستثمار طالبوا فيها بتفعيل القرارات والاتفاقيات التي تم توقيعها من جانب المسئولين مع إدارة الشركة والالتزام بصرف رواتبهم والعلاوات والمكآفات والإضافي دون نقصان مؤكدين استمرار احتجاجاتهم لحين حل الأزمة . وفي البحيرة هدد العاملون بالشركة في ايتاي البارود بالإضراب عن العمل بعد مرور ٣ايام علي رفضهم صرف راتب شهر يوليو الماضي ، احتجاجاً علي عدم إضافة ٧% العلاوة الدورية و ١٠% العلاوة الاجتماعية . بينما واصل أكثر من ١٠٠٠ عامل للشركة إضرابهم عن العمل واعتصامهم داخل مقر الشركة لليوم الرابع والسبعين علي التوالي وأعلنوا رفضهم تنفيذ قرار اللجنة النقابية بالقاهرة بتعليق الإضراب وذلك حتى تتم الاستجابة لجميع مطالبهم . وتتضمن المطالب إعادة العاملين المفصولين للعمل وصرف العلاوات المتأخرة وزيادة بدل التغذية ووضع لائحة مالية جديدة وتحديد اختصاصات العضو المنتدب وهددوا بالخروج إلي الشارع وقطع طريق طنطا السنطة مرة أخري إذا لم يستجيب المستثمر السعودي . هذا وقد عادت من جديد أزمات عمال الشركة بالمنيا خلال شهر سبتمبر بعدما اعترض العاملون علي قرار رئيس مجلس إدارة الشركة بنقل أكثر من ١٠٠ عامل من عمال المصنع بشكل تعسفي إلي فروع الشركة بالمحلة الكبري وكفر الدوار وزفتي وأكد عمال المصنع الذين هددوا بالعودة للإضراب أن قرارات النقل الجماعية تهدف إلي تصفية فرع الشركة بالمنيا لكثرة إضرابها للمطالبة بحقوق العمال المادية مشيرين إلي أنهم لم يصرفوا مرتبات شهري يوليو وأغسطس حتى الآن أو العلاوة الاجتماعية ٧% رغم إضرابهم واعتصامهم المتكرر مطلع كل شهر وأشاروا إلي عدم استجابة المسئولين لمطالبهم في كل اعتصام وطالب العمال بضرورة عودة زملائهم وعدم تنفيذ قرارات النقل لأنهم أصحاب اسر وسيعانون من نقلهم لمصانع الوجه البحري وضرورة تدخل وزيرة القوي العاملة لحل مشاكل العمال . بينما اعتصم ٢٠٠ عامل بمقر الشركة بالمنيا بعد إصرار رئيس مجلس إدارة الشركة علي فصل خمسة عمال فصلاً تعسفياً ومنعهم من دخول الشركة ورفضه تسليم مستحقاتهم المالية وقال نائب رئيس اللجنة النقابية لعمال الشركة أن رئيس مجلس الإدارة تجاوز القوانين والأعراف وضرب بكل الاتفاقات التي تمت معه عرض الحائط وفوجئنا بقرار فصل تعسفي لخمسة من أكفا العمال دون سبب ودون إنذار سابق أو حتى إحالة إلي التحقيق وهو ما اعتبروه رسالة إلي باقي العمال ومحاولة من مجلس الإدارة لتطفشهم وأضاف رئيس اللجنة النقابية فوجئنا

باستدعاء الشرطة التي ألقت القبض علي خمسة عمال مما زاد من غضب العمال ودفعهم للاعتصام منددين بالظلم في حين حاصرت قوات الأمن الشركة من جديد لمنع العمال من الخروج ووجهوا إليهم تهديدات بالاعتقال لكل من يحاول الخروج [٤١٢].

تجمهر عشرات من العاملين بشركة مصر للطيران للصيانة والأعمال الفنية بمطار القاهرة مطالبين بزيادة مرتباتهم وحوافزهم وتحسين الخدمات المقدمة لهم وقد قام رئيس الشركة بالتوجه إليهم وعقد اجتماعا معهم لبحث طلباتهم ومشاكلهم التي يقترحونها ودراستها والعمل علي حلها [٤١٣].

أضرب عمال غزل دمياط عن العمل داخل المصنع احتجاجاً علي عدم صرف الحوافز هذا وقد أصدرت رئيسة الشركة قرارا بعدم ذهاب الأتوبيسات لإحضار الورديات حتى لا ينضموا للمتظاهرين وفرضت قوات الأمن حصارا علي الشركة خلال شهر يونيه . بينما اضرب ما يقرب من ٢٥٠٠ عامل بالمصنع عن العمل خلال شهر أغسطس احتجاجاً علي تعنت رئيس مجلس الإدارة مع احد العمال وقيامها بسبه وأهانته عندما قامت بسؤاله عن عيوب الإنتاج فأكد أن السبب عدم وجود قطع غيار للماكينات فقامت بسبه وأهانته وإلقاء بعض الأقمشة في وجهه فقام العمال بالتضامن مع زميلهم واضربوا عن العمل وهددهم أمن المصنع بتصعيد الأمر إلي أمن الدولة واتهامهم بالتحريض علي الشغب داخل المصنع وقامت الإدارة بوقف العامل عن العمل لمدة ٣ أيام ، من جانب آخر قام ممثل النقابة عن العمال أثناء انعقاد الاجتماع الدوري لمجلس إدارة المصنع وطالب بصرف حافز الأجازات واعترض علي وقف الترقيات منذ شهر مايو وطالب بصرف الحوافز وشراء قطع غيار للماكينات لان ذلك يؤدي لعدم وجود الإنتاج فرفضت رئيس مجلس الإدارة وأكدت انه ليس للعمال الحق في الحافز وأقرت أنها لن تصرف أي حوافز كما لن تقوم بشراء قطع غيار جديدة للماكينات وقامت بطرد ممثل النقابة من الاجتماع فتضامن ممثل النقابة مع العمال وأعلن تأجيل إضرابهم العام إلي يوم ١٥ أغسطس المقبل . هذا وقد تظاهر ما يقرب من ٣٥٠ عاملا بالمصنع لمدة ثلاث ساعات أمام البوابة الرئيسية للمصنع خلال شهر أكتوبر احتجاجا علي تعطل أتوبيسات ٥ خطوط لتوصيل العمال إلي أماكن أقامتهم بمختلف قري ومدن المحافظة وكذلك حرمانهم من صرف العلاوة والعيدية السنوية لهم من قبل إدارة الشركة إضافة إلي تهالك أتوبيسات الشركة والتي تعرض حياتهم للخطر والتي يرفض السائقون الخروج بها من الجراج لتوصيل العمال ، وبسؤال العمال لمسئول الجراج عن سبب عدم توافر أتوبيسات لنقلهم لاماكن أقامتهم أفاد بان حالة الأتوبيسات سيئة للغاية وليست في حالة تصلح للسير بهم وإذا جازف السائقون وخرجوا بالأتوبيسات وبها العمال ستعرض حياة العمال

---

[٤١٢] الدستور ٢٠٠٩/٩/٢٥

[٤١٣] الأهرام ٢٠٠٩/١٠/٢

والسائقين للخطر ، وقد تقدم العمال بالشكاوى إلي عضو اللجنة النقابية بالمصنع فطلب منهم عدم الخروج من المصنع لحين إيجاد حل مع رئيس مجلس إدارة الشركة لتي أخبرتهم أن الميزانية لا تسمح بإصلاح الأتوبيسات ولا حل سوي أن يستقلوها علي حالتها وأكد العمال أن رئيسة مجلس الإدارة قامت بطردهم ومعهم عضو اللجنة النقابية وهددتهم بإبلاغ الأمن عنهم بحجة أنهم مثيرة شغب [٤١٤].

تجمهر عمال في ثلاث شركات هي شاهر ورمني وسيجال والأعمال الهندسية وهددوا بالاعتصام وأسرهم أمام مقر رئاسة الجمهورية بعابدين وذلك احتجاجا علي قرار رئيس الشركة القابضة القومية للتشييد نقلهم إلي شركات تبعد عن مقار عملهم الحالية بنحو ٢٥٠ كيلو مترا علي الأقل وإجبارهم حسب تأكيد عدد منهم علي الخروج للمعاش المبكر دون أي مميزات وهو ما يعتبره العمال تشريدا لهم ولأسرهم ، وأكد بعض العمال أن إدارة الشركات الثلاث تقوم حاليا بتهديدهم بالأمن وتخيرهم بين تنفيذ قرارات الشركة القابضة بالنقل والخروج للمعاش المبكر وأوضحوا أن العامل الذي يرفض تحرير استمارات المعاش يخطر بأنه تم نقله من مقر عمله بالقاهرة إلي الإسكندرية أو أسيوط أو سوهاج مشيرين إلي أن اقرب مسافة تم نقل عاملين إليها تبعد عن مواقع العمل الحالية بالقاهرة بنحو ٢٥٠ كيلو مترا وهو نقل دون أي مميزات مادية حسب قولهم أو توفير سكن ويستحيل تنفيذه خاصة أن هؤلاء العاملين مستقرون في عملهم منذ سنوات طويلة ولا يجوز نقلهم بهذه الصورة غير الآدمية وأشاروا إلي أن إدارات الشركات أكدت أن من سيرفض الخروج للمعاش المبكر وقرار النقل سوف يتم وقفه عن العمل تمهيدا لفصله وتشريده وأكد رئيس اللجنة بشركة شاهر ورومني أن العمال قاموا بمخاطبة النقابة العامة للتجارة وأكدوا عزمهم الاعتصام وأسرهم للاستغاثة بالرئيس حيال قرارات نقلهم وإجبارهم علي الخروج للمعاش ، من جانبه أكد رئيس النقابة العامة للعاملين بالتجارة عقب اجتماعه مع أعضاء اللجان النقابية بالشركات الثلاث انه سوف يقوم بإرسال مذكرات عاجلة إلي كل من وزير الاستثمار ووزيرة القوي العاملة والهجرة ورئيس اتحاد العمال لمطالبتهم بالتدخل العاجل لدي رئيس الشركة القومية للتشييد من اجل وقف قرارات نقل العمال تعسفيا إلي أماكن تبعد عن أماكن عملهم الحالية وكذلك إيقاف أي تهديدات من شانها إجبارهم علي الخروج للمعاش المبكر خاصة أن هذا المعاش اختياري [٤١٥].

تجمهر عمال شركة الاتحاد العربي للنقل البحري فامكو في الإسكندرية التابعة لوزارة النقل وهددوا بالإضراب عن العمل احتجاجا علي عدم صرف مستحقاتهم المالية ومرتباتهم لأكثر من ٨ شهور ووجه أكثر من ٢٠٠ عامل وبحار استغاثة عاجلة إلي رئيس الجمهورية مطالبين

---

[٤١٤] الدستور ٢٠٠٩/١٠/٢

[٤١٥] المصري اليوم ٢٠٠٩/١٠/٣

بحمايتهم وأسرهم من التشريد بسبب عدم صرف مرتباتهم ويعتزم العمال رفع دعوي قضائية ضد وزير النقل وإدارة الشركة وقاموا بتقديم شكوى رقم ٣٥٥ إلي النيابة الإدارية بالإضافة إلي بلاغ بقسم شرطة العطارين رقم ٥١٦٣ أحوال ضد إدارة الشركة بعد فصل العديد من الكفاءات والقيادات بسبب مطالبتهم بحقوقهم وتعيين عدد كبير من الموظفين الجدد بالشركة بمعرفة رئيس مجلس الإدارة وبمرتبات اعلي بكثير مما يتقاضاه قدامي العمال في الوقت الذي تتحجج فيه إدارة الشركة بعدم وجود موارد لصرف مرتبات العمال منذ فبراير الماضي رغم تحصيل الشركة ملايين الجنيهات حصيلة بيع احدي السفن المملوكة لها في الوقت الذي قامت فيه الإدارة بتخفيض بدلات العمال إلي النصف بقرار من رئيس الإدارة الذي تم تعيينه مستشار للشركة [٤١٦].

اعتصم عمال الشركة العامة لاستصلاح الأراضي التابعة لقطاع الأعمال العام وهي احدي الشركات التي سيتم خصخصتها عن العمل داخل مقر الشركة احتجاجا علي سياسة الإدارة في التفريط وبيع الأراضي المملوكة لها بالإضافة لعدم صرف الحوافز والبدلات منذ أكثر من سنة ونصف السنة كما صرح عمال الشركة بان الإدارة تقوم بالبيع والتصرف في المعدات التابعة للشركة لصرف رواتب العاملين دون تدخل من وزارة الاستثمار لدعمها وإنقاذها ماديا وأيضا في غياب وزيرة القوي العاملة وأكد العمال انه سيتم تنظيم إضراب مفتوحا إذا لم تتدخل الإدارة عن سياسة البيع وصرف الحوافز والأرباح للعمال [٤١٧].

اعتصم حوالي ٨٥٠ عاملا بمصنع السجاد التابع لشركة غزل المحلة بعد رفض المفوض العام للشركة صرف قيمة الشهر المكافأة الذي اقره وزير الاستثمار ، وكان الوزير قد قرر صرف شهر لجميع العاملين بقطاع الأعمال إلا أن إدارة شركة المحلة للغزل والنسيج رفضت صرف الشهر للعاملين بمصنع السجاد بحجة تبعيتهم للقطاع الخاص مؤكدة أن قرار الوزير لا ينطبق عليهم [٤١٨].

تجمهر العاملون في شركة جنوب القاهرة للكهرباء وهددوا بتنظيم اعتصام مفتوح بفرع الشركة في منطقة الهرم بالجيزة احتجاجا علي عدم استجابة الشركة لمطالبهم ورفع حوافزهم لتسويتهم بزملائهم الذين انتقلوا للعمل في الشركة من كهربة الريف فيما قدم العاملون بمديرية كهرباء قنا شكوى رسمية ضد محاولات استبعادهم من زيادة قيمة البدل وقال وفد العاملين بشركة جنوب القاهرة للكهرباء أنهم يتعرضون لظلم لعدم مساواتهم بزملائهم المنقولين من هيئة كهربة الريف في الحوافز مؤكدين وجود تفاوت كبير في الحوافز بينهم حيث يحصل المنقولون من كهربة الريف علي حافز أضافي ١٢٠% وهو ما يتم حرمانهم منه حتى الآن رغم أنهم يؤدون نفس الأعمال

---

[٤١٦] الأسبوع ٢٠٠٩/١٠/١٠
[٤١٧] الأهالي ٢٠٠٩/١٠/١٤
[٤١٨] الشروق ٢٠٠٩/١٠/١٧

وأكد العاملون أنهم تقدموا بشكوى لوزير الكهرباء الذي صرح في أول سبتمبر الماضي بأنه سيتم رفع الحوافز لكن لم يتم تنفيذ تعليماته حتى الآن وانتقدوا موقف رئيس مجلس إدارة شركة جنوب القاهرة لتوزيع الكهرباء الذي وعدهم برفع حافز الأداء إلي ٦٠% لكنه لم ينفذ وعده [٤١٩].

أضرب عمال مصنع الغزل والنسيج بمنيا القمح بمحافظة الشرقية وانهوا إضرابهم بعد حصولهم علي وعود من مجلس الإدارة بتحقيق مطالبهم بعد أن خدعتهم الإدارة وأصدر رئيس مجلس الإدارة قرار رقم ٢٠ بإغلاق المصنع لأجل غير مسمي مضربا عرض الحائط باللوائح والقوانين معللا أن المصنع لا يعمل بطاقته الكاملة وهو ما نفاه عمال المصنع وأكدوا انه هذه خطة جديدة من الإدارة لتسريح العمال ردا علي إضرابهم للمطالبة بمستحقاتهم المالية وقامت الإدارة أيضا بإيقاف وفصل ٤٠ عاملا لأنهم تزعموا الإضراب الأمر الذي دفعهم إلي التوجه لمركز شرطة منيا القمح وحرروا محاضر أثبات حالة بعد أن تم منعهم من دخول المصنع ، كان العمال البالغ عددهم ١٥٠٠ عامل اضربوا عن العمل احتجاجا عن عدم صرف مستحقاتهم المالية المتمثلة في العلاوة الاجتماعية وتخفيض منحة العيد المقدرة ٢٠ يوما إلي ١٠ أيام فقط في حين تم صرف الـ ٢٠ يوما كاملة للعمل بشركة الغزل فرع السويس وتأخر صرف راتب الشهر الحالي وعدم حصولهم علي مستحقاتهم المالية والمتمثلة في بدل التغذية والذي تم تخفيضه إلي ١٨ جنيه في الشهر بدلا من ١٢٠ بجميع المؤسسات الحكومية [٤٢٠].

أضرب نحو ١٥ ألف سائق وعامل هندسي في هيئة النقل العام بالقاهرة الكبري إضراباً عن العمل في ١٠ جراجات حكومية كبري مما أدي إلي تكدس أعداد ضخمة من الركاب علي محطات الأتوبيس وتأخرهم عن الذهاب إلي إعمالهم . وطالب المضربون بإلغاء قيمة المخالفات المرورية التي وصفوها بالمبالغ فيها أو تحمل الهيئة جزءاً منها وضم الهيئة لوزارة النقل وإلغاء تبعيتها لمحافظة القاهرة ورفع بدل ثمن الوجبة اليومية . وأوضحوا أن الهيئة لم تسدد قيمة التأمينات المستحقة عنهم رغم أنها تقتطع ٥٣ جنيهاً شهرياً من راتب كل منهم مؤكدين أنها أي الهيئة تشتري قطع غيار للأتوبيسات من أموال التأمينات وشكا المضربون من سوء المعاملة التي يتعرضون لها أثناء تلقي العلاج بمستشفيات الهيئة .ومن جانبه شكل محافظ القاهرة لجنة من قيادات المحافظة والهيئة وممثلي النقابة وإدارة مرور القاهرة لدراسة مطالب العمال والسائقين . هذا وقد انهي سائقي هيئة النقل العام بالقاهرة إضرابهم عقب موافقة رئيس مجلس الوزراء علي مطالبهم وقام رئيس الهيئة بتوزيع " منشور " يحمل توقيعه وخاتم الهيئة علي جميع جراجات هيئة النقل العام يتضمن الموافقة علي جميع مطالبهم التي نادوا بها أثناء الإضراب ، وأشار إلي أن رئيس الوزراء وافق علي دراسة الكيفية التي يمكن بها سداد المخالفات المرورية المحررة ضد

---

[٤١٩] المصري اليوم ٢٠٠٩/١٠/٢٢

[٤٢٠] الاسبوع ٢٠٠٩/١٠/٢٣

السائقين بحيث لا يتحمل السائق سوي المخالفات الجسمية منها والمتعمدة فقط أما المخالفات التي يمكن للسائق تجنبها فلن يتحمل قيمتها ، وأكد انه تمت الموافقة علي مساواة السائقين والمحصلين العاملين بالهيئة في صرف حافز تحسين الخدمة لهم بواقع ١٢٠ جنيهاً شهرياً وصرفه لباقي العاملين بالهيئة بخلاف السائقين والمحصلين بواقع ٦٥ جنيهاً شهرياً لافتاً إلي أن هيئة النقل العام سوف تقوم بدراسة رفع حافز مكافأة عائد الإنتاج للسائقين والمحصلين بنسبة تصل إلي ٨% خلال عشرة أيام علي الأكثر . وقال أن بدل عدوي العاملين علي شبكة خطوط النقل العام سوف يتم تقدير قيمتها بالتنسيق مع وزارتي الصحة والمالية . من جانبه أكد رئيس الاتحاد العام للنقابات عمال مصر أن الاتحاد لم يتأخر في دعم ومساندة سائقي هيئة النقل العام بضرورة عدم الانسياق وراء العناصر المحرضة التي تسعي علي حد قوله إلي زعزعة الاستقرار وان يلجأوا إلي القنوات الشرعية التي تعبر عنهم وتسعي لتلبية مطالبهم . وأشار رئيس اتحاد العمال إلي انه اتفق مع محافظ القاهرة علي تشكيل لجنة أخري برئاسة رئيس الهيئة تمثل فيها اللجان النقابية لدراسة زيادة الحوافز للعاملين بالنقل العام مؤكداً أن اللجان التي تشكلها سوف تنتهي من إعمالها بما لا يتجاوز أول سبتمبر حتى يتسني عرض الأمر علي رئيس الوزراء الذي أكد انه سيتابع الأمر أولاً بأول وأكد رئيس النقابة العامة للعاملين بالنقل البري انه سيتم دعم أسطول وعربات هيئة النقل العام ب ١٢٠٠ سيارة جديدة خلال الشهور الأربعة المقبلة وتوفير قطع الغيار ومستلزمات الإنتاج اللازمة لتحسين أداء الخدمة بمرفق النقل العام . وأشار إلي انه سيتم إنشاء صندوق خاص بهيئة النقل العام يتولي سداد المخالفات المرورية عن السائقين وسوف يتم تمويله من حصيلة إيرادات الهيئة وجزء من نسبة اشتراكات العاملين . هذا وقد تجمهر السائقين بالهيئة خلال شهر سبتمبر وهددوا بالبدء في إضراب جديد عن العمل بمختلف الجراجات بالتزامن مع بدء العام الدراسي وذلك احتجاجاً علي عدم تنفيذ القرارات التي سبق وتم الإعلان عنها خلال اعتصامهم الشهر الماضي مؤكدين استمرار جمعهم توقعات لإنشاء نقابة مستقلة لهم فيما اتهم نقابة العاملين بالنقل البري من وصفهم ب بعض القلة المأجورة بالتحريض علي الإضراب . وجدد السائقون مطالبهم بزيادة رواتبهم والحوافز ودفع التأمينات الاجتماعية المتأخرة وعدم تحميلهم قيمة المخالفات المرورية التي تحرر بسبب الأعطال المتكررة للأتوبيسات في الطريق والناتجة عن الحالة السيئة التي وصلت إليها سيارات الهيئة والتحقيق في العديد من المخالفات التعسفية التي تحرر ضدهم مشيرين إلي أن عدداً من السائقين أقاموا دعوي قضائية ضد وزارة الداخلية بعد أن وصلت احدي المخالفات المحررة ضد زميل لهم إلي أكثر من ١٠ آلاف جنيه . فى حين إضراب ٤٠ ألف عامل وسائق بالهيئة وأعلنوا عن إضراب عام عن العمل خلال شهر أكتوبر احتجاجا علي عدم تنفيذ مطالبهم المتمثلة في عدم خصم المبالغ التي تنفق علي مميزات لا ينتفعون بها إضافة إلي ما سبق من طلبات . وفي السياق نفسه أكد رئيس

النقابة العامة للعاملين بالنقل البري أن وزيرة القوى العاملة والهجرة تدخلت لإنهاء أزمة ٤٠ آلف عامل بالهيئة حيث وافق رئيس الوزراء علي دعم هيئة النقل العام بمبلغ ٩ ملايين جنيه لصرف حافز جديد للسائقين تحت مسمي حافز القيادة المتميزة والمخالفات الموجودة سوف تتحملها الهيئة وأضاف أن الحوافز والزيادات سوف يتم صرفها مراعاة لظروف العاملين مشيرا إلي أن وزارة المالية وافقت علي اعتماد مبلغ ٣٢ مليون جنيه لهذه الزيادة إضافة إلي زيادة بدل الوجبة لجميع للسائقين والمحصلين أما عن صرف بدل العدوى فأكد انه ينتظر رد وزير الصحة إضافة إلي انه تم الانتهاء من ٢٠٠ سيارة جديدة . بينما أصدر رئيس الوزراء قرارا بزيادة حافز الإيراد للعاملين والسائقين والمحصلين وعمال الهندسة بهيئة النقل العام مما أدي إلي تراجع العاملين بالهيئة عن الإضراب الذي سبق أن هددوا بالقيام به تزامنا مع بدء العام الدراسي[٤٢١].

أضرب نحو ٣٠ عاملا بالمنيا بمصنع تدوير القمامة بمركز العدوة عن العمل احتجاجا علي تدني أجورهم وعدم صرف العلاوة الاجتماعية [٤٢٢].

أضرب نحو ١٥٠ عاملا بشركة المياه والصرف الصحي بسوهاج عن الطعام بسبب قرارات فصلهم تعسفيا من قبل إدارة الشركة [٤٢٣].

تجمهر عمال شركة مصر لصناعة الكيماويات ونظموا بوقفة احتجاجية أمام مقر الشركة بالإسكندرية احتجاجا علي تعديل مواعيد صرف حافز الإنتاج اعتبارا من بداية السنة المالية الحالية[٤٢٤] .

اعتصم نحو ٣٠٠ عامل بشركة النيل للمجمعات الاستهلاكية بمقر الشركة في مدينة نصر احتجاجا علي ما سموه تقاعس الحكومة عن استرداد احد فروع الشركة التي تم تأجيرها لأحد رجال الأعمال رغم انتهاء مدة التعاقد وعدم قيامه بتسديد نحو ٧.٥ مليون جنيه مستحقات لدي الشركة وقال عضو النقابة العامة للعاملين بالتجارة وعضو اللجنة النقابية للعاملين بالشركة أن العمال أعلنوا عزمهم مواصلة الاعتصام لحين تسلم الشركة المدينة التجارية المملوكة لها والتي تمثل احد أهم مصادر الدخل لدي الشركة وأشار رئيس اللجنة النقابية بالشركة إلي أن عقد تأجير المدينة تم توقيعه خلال المدة من ١٩٩٩ إلي ٢٠٠٤ وبالرغم من انتهاء مدة الإيجار لم يتم تسلم المدينة حتى الآن نتيجة مماطلة المستأجر وتقاعس الدولة عن تنفيذ إحكام القضاء [٤٢٥].

تظاهر العشرات من عمال شركة طنطا للكتان والزيوت بطنطا البالغ عددهم ٢٥٠ أمام مجلس الشعب خلال شهر يونيه للمطالبة بعودة زملائهم المفصولين بعد إضرابهم الأخير ، وهتف

---

[٤٢١] المصري اليوم ٢٠٠٩/١٠/٢٤
[٤٢٢] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٠/٢٥
[٤٢٣] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٠/٢٥
[٤٢٤] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٠/٢٥
[٤٢٥] المصري اليوم ٢٠٠٩/١٠/٢٦

الموظفون ضد المستثمر السعودي رئيس الشركة مطالبينا بالحصول علي العلاوة الدورية العادية التي يحصل عليها كل العمال علي مستوي الجمهورية ، إضافة إلي احتساب الحافز علي أساسي راتب ٢٠٠٩ وليس ٢٠٠٣ وصرف الأرباح السنوية التي توقفت منذ ٤ سنوات في حين أن أرباح الشركة تزيد علي ١٤ مليون جنيه . وقال أحد العمال إننا في انتظار قرار لجنة القوي العاملة بمجلس الشعب بعد تقديم نائب رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج بطلب إحاطة عاجلاً بقضيتنا وتضامن معه عدد من النواب ، وقد واصل العمال إضرابهم بمساندة من النقابة العامة للغزل والنسيج والملابس واعتصم نحو ١٠٠٠ عامل من عمال الشركة احتجاجاً علي تعنت الإدارة في صرف مستحقاتهم المادية وللمطالبة بإعادة زملائهم المفصولين ، وجاءت دعوة الإضراب بالتنسيق مع النقابة العامة للغزل والنسيج وحضر الإضراب قيادات مجلس إدارة النقابة العامة وعلي رأسهم رئيس النقابة ووفود اللجان النقابية في شركات قطاع الغزل والنسيج بالإسكندرية وكفر الدوار والدلتا وغزل المحلة ووبريات سمنود والنصر بالمحلة ، وفي أول إضراب معلن من التنظيم النقابي الرسمي . هتف العمال منددين بالخصخصة وانتهاك حقوقهم وطالبوا بصرف الأرباح المتراكمة ، والعلاوة الاجتماعية بنسبة ٧% وصرف بدل الوجبة الغذائية ومساواة جميع الشركات وعودة العمال المفصولين واستعادة مقر اللجنة النقابية وصرف الحافز علي أساسي ٢٠٠٨ بينما فشلت وزارة القوي العاملة حل أزمتهم ، في حين اتجه العمال إلي مركز شرطة طنطا لتحرير محضر إثبات حالة لتغيب طبيب الشركة خاصة بعد ظهور حالات إغماء بين العمال المتعصمين بعد نقل أحداهم إلي مستشفي المنشاوي بطنطا إثر إصابته بأزمة صحية مفاجئة ، وهو ما اضطر العمال إلي استدعاء الإسعاف لنقل العامل . وفي سياق متصل تنظر المحكمة العمالية بمحكمة طنطا الابتدائية الدعوى المقامة من عضو اللجنة النقابية المفصول في حين تنظر ذات الدائرة الدعوى المقامة من أحد العمال المفصولين إضراب ٢٠٠٧ ، ويأتي ذلك طعنا علي قيام إدارة الشركة بإصدار قرارات فصل لتسعة من العمال منهم اثنان من النقابة التي قررت صرف رواتب العمال بما فيها الحافز من صندوق النقابة بعد تعنت الإدارة في صرف رواتبهم الشهرية ، وقد افترش العمال أرضية الشركة وطالبوا بقرار سيادي بتأميم الشركة وإعادتها لحضن القطاع العام بعد المعاناة التي عاشوها من سياسة الخصخصة ، وسادت توقعات بين العمال بقيام الشركة القابضة بإلغاء التعاقد مع المستثمر السعودي وصاحب الشركة بعد مخالفته بنود التعاقد وإضراره بمصالح العمال والاستغناء عن ما يقرب من ٤٠٠ عامل بسياسة المعاش المبكر وعدم الحفاظ علي حقوق العمال . هذا وقد اضرب عمال الشركة لليوم الرابع والثلاثين علي التوالي خلال شهر يوليو والذي أعلنته النقابة العامة فى مايو الماضي احتجاجاً علي عدم الاستجابة لمطالبهم من قبل إدارة الشركة التي تتمثل في صرف العلاوة الدورية ٧% وصرف الحافز علي أساسي ٢٠٠٨ بدلاً من ٢٠٠٣ وزيادة بدل الوجبة الغذائية

مساواة بباقي الشركات وصرف الإرباح المتراكمة واستعادة مقر اللجنة النقابية وعودة كل المفصولين ، في حين اتهم العمال إدارة الشركة بتحريض بعض أفراد الأمن علي إحراق احدي الشونات التابعة للشركة وهو الحريق الذي أدي إلي إصابة ٧ من أفراد الأمن والعمال وتمكنت أكثر من ٢٠ سيارة مطافئ من السيطرة عليه وحمل العمال مسئولية حريق الشونة للإدارة في حين كشفت مصادر من العمال اجتماعاً قد عقد بين رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج والملابس وممثل جهة أمنية وبعض النقابيين من الشركة تم فيه العرض بإنهاء الإضراب مقابل تنفيذ المطالب تدريجياً وهو العرض الذي رفضه العمال وأكدت المصادر أن الحديث دار حول الوصول إلي حلول وسط وإنهاء الأزمة في اقرب وقت وقد سادت توقعات بين العمال بإنهاء عقد المستثمر السعودي وإعادة عرض الشركة للبيع مرة أخري . بينما فشلت وزيرة القوي العاملة والهجرة في إنهاء إضراب العمال بعد مفاوضات مع مسئولي الشركة استمرت خمس ساعات بحضور رئيس النقابة العامة للعاملين بالنسيج . وخلال اللقاء التفاوضي أبدت إدارة الشركة تعنتا في الاستجابة لمطالب العاملين مما أدي إلي فشل مهمة الوزيرة وقال رئيس النقابة أن النقابة قررت مواصلة إضراب العاملين بالشركة لأجل غير مسمي لحين التوصل لحلول حول مطالبهم . وأشار إلي أن وزيرة القوي العاملة وعدت عقب الاجتماع بأجراء مفاوضات بشكل مباشر مع المستثمر السعودي مالك الشركة من اجل الاتفاق معه علي حلول لإنهاء الاعتصام وانتقد عدم التزام إدارة الشركة بتنفيذ القانون المصري وعجز الدولة عن إجبار المستثمرين والأجانب علي احترامه تحت دعوي جذب الاستثمار وأكد أن عمال الشركة الذين يواصلون اعتصامهم ولليوم الثامن والثلاثين سوف يقومون بتصعيد احتجاجهم خلال الفترة المقبلة إذا لم يتم التوصل إلي حل . هدد المستثمر السعودي صاحب الشركة بتصفية الشركة وذلك لمواجهة الإضراب الذي نظمه العمال ودخل أسبوعه الرابع علي التوالي احتجاجاً علي قرارات المستثمر بفصل بعض العمال وعدم صرف العلاوات والانتقاص من الأجور . ويبرر المستثمر السعودي رغبته في التصفية بخسائر فادحة تحققها الشركة تتجاوز ضعف راس المال بينما أكد رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج أن الشركة تحقق مكاسب كبيرة وان المستثمر يرغب في التصفية لبيع الأرض بالقيمة السوقية وتحقيق أرباح ضخمة من وراء ذلك . من ناحية أخري قامت الشركة القابضة للصناعات الكيماوية بإعادة إخطار وزارة المالية ومحافظة الغربية ومصلحة الشهر العقاري بنص عقد بيع الشركة وقالت أن العقد ينص علي عدم استغلال أراضي الشركة سوي في الإغراض الصناعية وانه في حالة التصفية يلتزم المستثمر بسداد الفرق بين قيمة ارض المناطق الصناعية التي اشتري بموجبها الشركة وبين القيمة التي سوف يبيع بها الأرض الآن بعد التصفية . بينما تقدم مزارعو الكتان بمحافظات الغربية والبحيرة وكفر الشيخ والمنوفية والدقهلية والشرقية بمذكرة إلي المحامي العام لنيابات طنطا احتجاجاً علي رفض إدارة الشركة صرف مستحقاتهم المالية مقابل

توريد كميات الكتان وقالت المذكرة أن الشركة تعاقدت مع المزارعين علي زراعة محصول الكتان ، وأضافت المذكرة أن المزارعين التزموا بالعقد وسلموا الكميات المقررة إلا أنهم فاجئوا بإغلاق الشركة وصدور تعليمات من المستثمر السعودي بعدم صرف مستحقات المزارعين بالإضافة إلي إضراب العاملين بالشركة داخل المصانع وطالبت المذكرة باتخاذ الإجراءات القانونية لحل الأزمة . قام مئات العمال بالشركة بقطع الطريق الواصل بين طنطا وزفتي وتعطيل حركة المرور كما رفعوا لافتات تندد بالخصخصة والإدارة وسط حصار امني مكثف احتجاجاً علي قرار رئيس اتحاد العمال بتعليق إضرابهم الذي وصل يومه الـ ٧٠ لحين انتهاء المفاوضات وإبلاغهم عبر رئيس النقابة العامة للغزل والنسيج بالاستجابة لمطالبين هما صرف العلاوة الدورية بنسبة ٧% وزيادة بدل الوجبة الغذائية من ٣٢ إلي ٩٠ جنيهاً وقال رئيس اللجنة النقابية بالشركة أن رئيس النقابة العامة طلب من العمال تنفيذ قرار رئيس اتحاد العمال بتعليق الإضراب نافياً تسلمه أي محضر اتفاق يضمن أي مطالب أو يصوغ نتائج مفاوضات الاتحاد مع الإدارة ووزارة القوي العاملة في حين رفض العمال القرار . وقد واصل أكثر من ١٠٠٠ عامل بالشركة إضرابهم عن العمل واعتصامهم داخل مقر الشركة لليوم الرابع والسبعين علي التوالي وأعلنوا رفضهم تنفيذ قرار اللجنة النقابية بالقاهرة بتعليق الإضراب وذلك حتى تتم الاستجابة لجميع مطالبهم وهددوا بالخروج إلي الشارع وقطع طريق طنطا السنطة مرة أخري إذا لم يستجب المستثمر السعودي لمطالبهم . وبدأ العمال اعتصاماً مفتوحاً أمام مقر وزارة القوي العاملة والهجرة بعد أسبوع من إنهائهم إضراباً عن العمل كانوا بدأوه في مقر الشركة ضد المستثمر . ومن جانبه أكد رئيس النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج أن ما يحدث بالشركة هو نتاج طبيعي لغياب دور الدولة مشيراً إلي أن اتحاد العمال طالب رئيس مجلس الوزارة بالتدخل العاجل من اجل حل مشكلة العاملين بشركة طنطا وتعنت إدارة الشركة ضدهم وقال أن إدارة الشركة طالبت النقابة في تصرف غير مسئول بالتنازل عن حقوق العاملين وهو ما رفضته النقابة مؤكداً أن الحكومة لابد أن يكون لها موقف مع المستثمر الذي يتلاعب بمصير آلف أسرة حسب قوله دون أن يجد من يردعه . بينما اعتصم ٢٠٠ عامل بالشركة أمام وزارة القوي العاملة والهجرة احتجاجاً علي تعسف رئيس الشركة ضدهم وفصل ٥ عمال بالشركة بحجة أنهم السبب في الاعتصام الأخير لعمال الشركة . وقد شرعت النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج في أقامة دعوي قضائية علي الحكومة لأنها لم تحافظ علي حقوق عمال الشركة بعد بيع الشركة لأحد المستثمرين خاصة بعدما تنكر مالك الشركة الجديد لوعوده عقب تدخل بعض الجهات من اجل تعليق الإضراب الذي استمر أكثر من ٧٢ يوماً وإحالة ٢٠٠ عامل من المسئولين عن الإضراب (الشرعي) للتحقيق . هذا وتصاعدت أزمة العمال بعد مواصلتهم الإضراب عن العمل لليوم الـ ٩٠ علي التوالي بسبب تعنت إدارة الشركة ورفضها الاستجابة لمطالبهم . واتهم العاملون بالشركة الحكومية ممثلة في رئيس مجلس

الوزراء ووزيرة القوي العاملة والهجرة بالسلبية تجاه أزمتهم وإضرابهم مؤكدين أن المرحلة المقبلة سوف تشهد تصعيداً غير متوقع من جانبهم من اجل حث الحكومة علي التحرك الفوري للحل . من جانبه قرر مجلس إدارة النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج خلال اجتماعه إلغاء قرار تعليق الإضراب الشرعي بسبب فشل المفاوضات مع إدارة الشركة أثناء فترة تعليق الإضراب كما قرر المجلس بالإجماع الدعوة لعقد جمعية عمومية طارئة للنقابة العامة عقب عيد الفطر المبارك للمطالبة بتحديد موعد لتنظيم وقفة احتجاجية تضامنية لجميع عمال الغزل والنسيج في مصر من مختلف الشركات علي مستوي الجمهورية سواء بشركات القطاع العام أو الأعمال العام أو الخاص أو الاستثماري وهدد مجلس النقابة بتقديم استقالة جماعية والانسحاب من عضوية الاتحاد العام لنقابات عمال مصر احتجاجاً علي عدم تضامن غالبية النقابات العامة معهم تجاه مشكلة عمال طنطا واصفا موقفهم بغير النقابي ويفتقد لمعايير وحدة العمل النقابي ، في سياق متصل طالب اتحاد العمال رئيس الوزراء بضرورة عقد لقاء عاجل لبحث المشكلة وتداعياتها علي العمال والاستثمار في مصر ، بينما أرجا ما يقرب من ٣٠٠ عامل من عمال الشركة وقفة احتجاجية كان من المقرر أن ينظموها أمام ديوان محافظة الغربية وذلك بعد أن تلقوا وعوداً من محافظ الغربية بالتفاوض مع مدير الشركة وقد حاصرت قوات الأمن مقر المحافظة بعد إعلان اعتزامهم الاعتصام للمرة الثانية علي التوالي خلال أسبوع . كان العمال قد نظموا الوقفة الاحتجاجية أمام ديوان محافظة الغربية احتجاجاً علي تعنت الأجهزة الحكومية في الاستجابة إلي مطالبهم وافترش عمال الشركة ارض الجزيرة الوسطي بشارع البحر أمام ديوان محافظة الغربية وتناولوا الإفطار خلال شهر سبتمبر معلنين استمرار اعتصامهم بعد أن فاض بهم الكيل وفشلوا في مقابلة المحافظ وقام أكثر من ٣٠٠ عامل بافتراش الأرض أمام مبني الديوان العام وقرروا الاعتصام لحين الاستجابة لمطالبهم والحصول علي مستحقاتهم المتأخرة ووقف القرارات التعسفية التي أصدرها المستثمر السعودي ضدهم وعودة العمالة المفصولين إلي الشركة وفشلت محاولات الأمن في فض الاعتصام وأكد العمال أنهم معتصمون حتى الموت رافعين اللافتات المنددة بموقف الحكومة من الأزمة . وقام العمال بتناول وجبة الإفطار في الشارع ثم أدوا صلاة المغرب ورفعوا أيديهم لله ثم ظلوا يرددون " حسبنا الله ونعم الوكيل " في حين طلب رئيس مجلس الوزراء من وزيرة القوي العاملة والهجرة استدعاء المستثمر السعودي صاحب الشركة لبحث مشاكل العاملين وصرف مستحقاتهم وصولا إلي إنهاء إضرابهم عن العمل منذ ٣١ مايو الماضي بينما رفض المستثمر السعودي صاحب الشركة جميع المساعي التي بذلت خلال الفترة الماضية من اجل إعادة حقوق العمال خاصة الحقوق التي أكدها رئيس مجلس الوزراء أثناء مقابلته لوزيرة القوي العاملة ورئيس اتحاد عمال مصر . وشدد المستثمر علي انه يرفض عملية الاستدعاء أمام وزيرة القوي العاملة والتي الزمها بها رئيس الوزراء ولن ينفذها مهما كانت الأسباب والنتائج وفور

علم المسئولين بالحكومة بموقف المستثمر السعودي من عملية التصفية بدأوا يرسلون له الوساطات حتى لا يبيع ارض المصنع وينكشف أمرهم في عملية العقود التي باعوا بها المصنع ودعوا المستثمر إلي فتح نشاط جديد بدلاً من النشاط الحالي .هذه وقد تظاهر العشرات من عمال الشركة أمام نقابة الصحفيين للمطالبة بتدخل الحكومة لضمان حقوقهم من المستثمر السعودي ولم يصرف حوافز أو أرباحاً للعاملين حتى الآن وطالب العمال الذين مر علي إضرابهم أكثر من ثلاثة اشهر بمقر الشركة بضرورة حصولهم علي جميع حقوقهم ، وشن العمال هجوماً حاداً علي التنظيم النقابي الرسمي الممثل في اتحاد عمال مصر ورددوا العديد من الهتافات المناهضة لسياسة الدولة في بيع شركات القطاع العام . انهي عمال الشركة إضرابهم عن العمل بعد صرف رواتب شهر أكتوبر الماضي الذى دخل شهره السادس علي التوالي دون تحقيق أي مطالب فعليه إلا بزيادة الوجبة الغذائية من ٣٢ إلي ٦٠ جنيها رغم تحمل النقابة العامة للغزل والنسيج والملابس ٧٥٠ آلف جنيه شهريا قيمة رواتب العمال ، وقالت مصادر عمالية أن قرار وزيرة القوي العاملة المفاجئ بإنهاء الاعتصام جاء بعد تردد الأنباء عن تعديل وزاري الفترة المقبلة والخوف من الإطاحة بها لفشلها في حل أزمة عمال الكتان لمدة ٥ اشهر وأشارت المصادر إلي أن الاتفاقية التي وقعت بين النقابة العامة والإدارة برعاية الوزارة تأتي لصالح إدارة الشركة وليس العمال لمدة ٦ اشهر كاملة بعد التشغيل في ١٠ نوفمبر الجاري بالإضافة إلي المساهمة في صرف تعويضات ٣٠ من العمال المفصولين وهو ما يعزز اتجاه تصفية العمال تمهيدا لبيع أراضي الشركة . بينما استنكر عمال الشركة قيام المستثمر السعودي بإغلاق أبواب الشركة في وجههم ومنع دخول الشركة وذلك بعد إضراب استمر لأشهر طويلة بعد الاتفاقية التي أبرمتها وزيرة القوي العاملة مع المستثمر السعودي وبحضور رئيس اللجنة النقابية العامة لعمال الغزل والتي تقضي ببدء العمل وعودة العمال الذين وجدوا الشركة مغلقة في وجوههم ولم يسمح بالدخول إلا لمهندسي ، وأشار العمال إلي انه تم صرف راتب ٧ اشهر من صندوق الطوارئ والمستثمر رفض دفع البدل وجدير بالذكر أن المستثمر لم يسدد التأمينات الاجتماعية منذ خمسة اشهر وتردد انه لن يدفع التأمينات للستة اشهر القادمة [٤٢٦].

تجمهر عمال إضاءة الشوارع الإضاءة العامة بشركة كهرباء الإسكندرية والذي يبلغ عددهم أكثر من ٣٠٠ عامل لرفضهم للسياسة التي تتبعها إدارة الشركة معهم من عدم صرف مستحقاتهم فيقول احد العمال بقطاع المنتزه أننا نعمل بنظام الورديتين الأولي والثانية إلا انه منذ عام ٢٠٠١ لم تقم الإدارة بإدراج أسمائنا ضمن كشوفات الواردي وبالتالي لم نحصل علي بدل هذه الواردي ومن جانبه أشار عضو المجلس الشعبي المحلي عن حزب التجمع إلي أن هناك

[٤٢٦] الاهالي ٢٠٠٩/١١/٨

أكثر من مذكرة قدمها العمال للمسئولين عن صرف هذه المستحقات ولم يتم الرد عليها حتى الآن وأصبح العمال وزيادة متطلبات المعيشة يعملون بدون اجر منذ أكثر من ١٠ سنوات ولم تدرج أسماؤهم ضمن كشوف الوارادي أسوة بباقي زملائهم بباقي الإدارات الأخرى داخل الشركة [٤٢٧].

أضرب ٤ آلاف عامل في شركة أندورا ماتكستيل " غزل شبين سابقاً " عن العمل لليوم الثاني

خلال شهر مارس بسبب رفض المستثمر الهندي ، الذي تملك الشركة صرف مكآفاتهم الثانوية ، البالغة ٢٢٨ يوماً ، التي نص عليها عقد المستثمر مع الشركة القابضة للغزل والنسيج . وقال مساعد الأمين العام لنقابة العمال في الشركة أن مجلس الإدارة فصل التيار الكهربائي عن الشركة لإجبار العمال علي عدم النوم بجوار المعدات والماكينات التي يحرسونها ، والأمن يسيطر علي البوابات ، خاطبنا وزيرة القوي العاملة التي أرسلت بدورها خطابا لرئيس مجلس الإدارة تطالبه بصرف المكآفات ، وهو ما رفضه المستثمر بدعوى إن الشركة خاسرة ، ورفض كذلك الجلوس والتفاوض مع العمال وأضاف إن مجلس الإدارة كهن ١٤ سيارة نقل جديدة و ١٢ أتوبيسا و ٤ سيارات نصف نقل جديدة ، ويدعي أن الشركة تخسر . وقال عضو مجلس النقابة إن الشركة عينت ضابط شرطة مفصولاً لسوء سلوكه ومجلس الإدارة يكلفه بإجبار العمال علي العمل دون المطالبة بحقوقهم هذا وقد واصل العمال إضرابهم وأبدي عدد منهم تفاؤلهم بعد الإعلان عن طلب موجه لوزيرة القوي العاملة من المستثمر الهندي يطلب فيه الرحيل عن إدارة الشركة مطالباً بتسوية الوضع مع الحكومة بعد فشله في إدارتها وعجزه عن الوفاء بمستحقات العمال . وقد تظاهر آلاف العمال أمام مقر اللجنة النقابية بالشركة للمطالبة بعودة الشركة إلي القطاع العام من جديد وعدم تكرار خطأ الخصخصة مجدداً ، مطالبين بصرف الأرباح الثانوية وحافز شهر فبراير المتأخر وكذلك مرتبات شهر مارس والتي حان موعدها لأكثر من ٦٠% من العمال ويتم صرف الرواتب لباقي العمال في يومي ٢٥ ، ٢٨ من كل شهر وقد ردد العمال الغاضبين هتافات مطالبة الرئيس مبارك بالتدخل السريع لإنهاء الأزمة مطالبين بقرار سياسي لتأميم الشركة وإعادتها إلي القطاع العام فيما شهدت التظاهرات وجود حالات إغماء كثيرة بين العمال ، حيث سقط ١٤ عاملاً تم احتجازهم في مستشفي شبين الكوم الجامعي بينهم ٤ عمال في حالة خطرة . وفي سياق متصل سافر وفد من اللجنة النقابية بالشركة لعرض تقرير علي الوزيرة عن الوضع الذي وصلت إليه الشركة وعن تعمد الهنود التخريب وإلحاق الخسارة بالمصنع ، وذلك لتسريح الكثير من العمال وتشغيل عدد كبير منهم في غير تخصصاتهم بالمخالفة لبنود عقد البيع . بينما جدد ٥٠ عاملاً في مصنع " ٥ " التابع للشركة غزل إضرابهم خلال شهر يونيه عن العمل احتجاجاً علي عدم صرف مستحقاتهم التي تتمثل في حوافز الإنتاج والعيادة والموظفة

[٤٢٧] الأهالي ٢٠٠٩/١١/١١

، وكذلك اعتراضاً علي تعيين عمال جدد بمتوسط راتب ٧٠٠ جنيه شهرياً وهو ما يمثل ضعف المبلغ الذي يتقاضونه منذ تعيينهم قبل عامين وقال أحد العمال أن الإدارة تحججت بأن العمال الجدد أكثر خبرة رغم أنهم لا يجيدون عمل أي شيء ، وأضاف بأننا نتلقى تهديدات من الأمن بالقبض علينا إذا لم نفض الإضراب ، وطالبناً مدير المصنع بفض الإضراب دون منحنا مجرد وعود بصرف مستحقاتنا ، ولم يفلح امتناعنا عن تسلم مرتباتنا في إجبار الإدارة علي الالتفات لنا . والشرطة أجبرتنا علي إخلاء المصنع والوقوف خارجه ولم يتدخل سوي رئيس النقابة الفرعية الذي وعدنا بصرف مستحقاتنا كاملة بعد فض الإضراب وهو ما لم نقتنع به ونطالب بوعد من الإدارة . فى حين أضرب ستة عمال بالشركة عن الطعام بالمستشفي بشبين الكوم لليوم الخامس علي التوالي خلال شهر سبتمبر احتجاجاً علي قيام الإدارة الهندية للشركة بفصلهم تعسفياً فيما رفض العمال المضربون تلقي العلاج أو اخذ المحاليل التي أمر بها الأطباء المعالجون مؤكدين أنهم لن يفضوا الإضراب عن الطعام إلا بالموت أو العودة لأماكنهم بالشركة في الوقت نفسه أجبرت قوات الأمن نحو ٧٠٠ عامل بالوردية الليلية علي فض إضرابهم عن العمل والذي دخل فيه العمال احتجاجاً علي الإجراءات التعسفية التي تقوم بها الإدارة ضد العمال حيث اقتحمت قوات الأمن مقر الشركة بعربات الأمن المركزي وعربات الشرطة واستعنت بأفراد من الشرطة لتشغيل الماكينات وهددت العمال بالاعتقال حال استمرار إضرابهم وقامت الإدارة الهندية بفصل مدير قطاع الأمن بالشركة وهو في نفس الوقت نائب رئيس اتحاد المساهمين بعد سلسلة من الإجراءات التعسفية ضده حيث تم نقله أكثر من مرة للعمل بمكتب القاهرة وكذلك إجباره علي استنفاد رصيده السنوي من الأجازات إلي أن قامت الشركة بفصله لتعاونه مع العمال في الاضرابات الأخيرة وكشفه عدداً كبيراً من المخالفات المالية والإدارية بالشركة ، وأكد عمال الوردية الليلية أن ما حدث مؤخراً ضد العمال الستة ما هو إلا سلسلة من الفصل والتعسف والتشريد للمزيد من العمال داخل الشركة وأضافوا أن هناك قوائم فصل لعدد كبير من العمال الذين يحتجون ضد الإدارة من اجل مطالبهم ومطالب زملائهم ، من جانبه أكد رئيس اللجنة النقابية بغزل شبين الكوم انه اجتمع مع رئيس مجلس إدارة الشركة للاحتجاج علي قرارات الفصل وأضاف أن الإدارة المصرية تتسابق علي فصل العمال المصريين المتورطين في الإضراب الأخير لحصد المكآفات من الهنود ، وعن العمال الستة أكد ان وضعهم سليم وقانوني وقرارات التعسف واضحة تماماً ، بينما هناك حالة من الغليان تسود نحو ٣٥٠٠ عامل بالشركة بسبب قيام الإدارة الهندية بربط الحصول علي منحة المدارس والمولد النبوي بحوافز شهور أكتوبر ونوفمبر وديسمبر وتقليصها من ٢٠ يوماً إلي ١٥ يوماً وكذلك ربطها بالجزاءات والغياب بالرغم من انه يتم صرفها بعيداً عن الحوافز والغياب كما تنص اللائحة الداخلية للشركة وبموجب عقد البيع . شهد شهر ديسمبر تشريد ٣ آلاف عامل وفنى ومهندس أصبحوا بلا مورد رزق فى

غضون أيام بعد أن قامت إدارة المصنع بتشريدهم والقيام بإجراءات تعسفية تدفعهم دفعا إلى ترك العمل دون أى ضمانات بعد مضى أكثر من عشرين عاما على عملهم بالمصنع وإبعاد ١٣٠٠ عامل آخرين بنقلهم إلى فرع المصنع بمدينة الإسكندرية دون وسائل انتقال أو أماكن للمعيشة أو حتى حوافز مادية تعينهم على السفر مما اضطرهم إلى السكنى فى أماكن لا تتناسب مع أعمارهم ولا حالتهم الاجتماعية[٤٢٨].

أضرب نحو ١٢٠٠ عامل من عمال شركة المعدات التليفونية بالمعصرة بمحافظة حلوان عن العمل واعتصموا داخل الشركة خلال شهر مارس احتجاجاً علي عدم صرف الأرباح السنوية المستحقة لهم وتذرع الإدارة بالخسائر وتظاهروا أمام البوابة الرئيسية للشركة وأغلقوا جميع البوابات ومنعوا السيارات من مغادرة الشركة . وكان عمال الشركة قد اعتصموا في فبراير الماضي للمطالبة بالأرباح السنوية وطلبت الإدارة مهلة حتى الانتهاء من الميزانية وعقد الجمعية العمومية للإدارة ، أكد العمال أن إدارة الشركة أوضحت نواياها بعدم صرف الأرباح للعمال وأن حديث الإدارة عن خسائر تقدر بنحو ٢٩ مليون جنيه الهدف منه إهدار حقوق العمال . وأبدي العمال المعتصمون استياءهم من موقف النقابة التي اختفي أعضاؤها رغم أنها كانت تقود المفاوضات في الاعتصام السابق في فبراير وقد رفض أمين عام اللجنة النقابية وعضو مجلس الإدارة عن اتحاد المساهمين التصريح حول الإضراب بأي تفاصيل معلقاً الأمل علي تهدئة العمال واجتماعات محتملة مع الإدارة للتفاوض حول المطلب هذا وقد هدد العمال بالاعتصام للتعبير عن احتجاجهم ورفضهم طلب المستثمر الرئيسي للشركة زيادة رأسمالها المدفوع من ٧٠ مليوناً إلي ١٠٠ مليون جنيه وسط مطالبات بإعادة تبعية الشركة لقطاع الأعمال العام وقال رئيس النقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية إن طلب رئيس الشركة زيادة رأسمالها سوف يؤثر سلبيا علي أجور العاملين ومستحقاتهم لكونه وسيلة للسحب علي المكشوف من البنوك ، بحجة التحديث والتطوير والدخول في دوامة التعثر واعتبر أن ما يسعى المستثمر للقيام به سوف يكبد الشركة مديونيات إضافية إلي جانب مديونياتها الحالية المقدرة بنحو ٢٤٠ مليون جنيه ، منها ٢٠ مليونا فوائد بنكية إلي جانب عدم سداد الضرائب والالتزامات السيادية الأخرى للدولة . وطالب الأمين العام للنقابة العامة رئيس اللجنة النقابية بشركة التليفونات بإعادة تبعية الشركة إلي قطاع الأعمال العام خاصة أن المستثمر أخل بشروط البيع والشراء من الدولة والتي تؤكد استمرار نشاط الشركة دون إهدار حقوق العمال ، وهو ما لم يتم ، خاصة أن حقوق العمال مهدرة بحرمانهم من العديد من المستحقات المالية التي كانوا يحصلون عليها وكان ذلك خلال شهر مايو . هذا وقد واصل أكثر من ٥٠٠ عامل بالشركة اعتصامهم خلال شهر

[٤٢٨] الوطنى اليوم ٢٠٠٩/١٢/١٥

أغسطس احتجاجاً ما يتردد من بيع الشركة وتصفيتها والبدء في إجراءات المعاش المبكر بالشركة . ومنعت اللجنة النقابية التابعة لاتحاد الشركة العديد من الصحف وقامت بتهديد الصحفيين وحاولت منعهم من تغطية الإضراب إلا أن العمال أصروا علي إدخال الصحفيين إلي مقر الشركة والتحدث معهم وردوا هتافات بوزيرة القوي العاملة ورئيس اتحاد عمال مصر . وقال احد العمال المعتصمين أنهم فاجئوا بمسئولي المصنع يخبرونهم بان ارض الشركة معروضة للبيع وأنهم قاموا باقتراض مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه هي حصيلة البيع سيدفع منها مبلغ ٢٥٠ مليون جنيه وفاء لمديونيات مستحقة لدي البنوك . وسيتبقى نحو ٥٠ مليونا سيتم توزيعها علي العمال . من جانبه قال احد مسئولي الشركة أن مخاوف العمال ليس لها أي أساس من الصحة وان التفكير في بيع ارض المصنع يأتي للحفاظ علي استمرارية الشركة بعد نقل المقر لمكان آخر مشيراً إلي أن فتح باب المعاش المبكر سيكون اختيارياً وان من يخرج من الشركة سيأخذ أكثر من الحد الادني المقرر له قانونا مشيراً إلي أن كل ما يتردد ليس إلا " مشاريع " تحت الدراسة لن يتم البدء في تنفيذها إلا بعد اخذ موافقة الجهات والوزارات المسئولة . هذا وقد جدد نحو ١٢٠٠ عامل في الشركة اعتصامهم بمقر الشركة خلال شهر أكتوبر احتجاجا علي عدم حصولهم علي راتب شهر سبتمبر الماضي ومنحة عيد الفطر المبارك بواقع ٤٠٠ جنيه لكل عامل إلي جانب عدم حصولهم علي العلاوة الاجتماعية بنسبة ١٠% من الأجر اعتبارا من يوليو الماضي وطالب رئيس النقابة العامة للعاملين بالصناعات الهندسية والمعدنية رئيس مجلس الوزراء وزيرة القوي العاملة والهجرة ورئيس اتحاد العمال بسرعة التدخل لتحقيق مطالب العمال ووقف إجراءات التصفية التي يخطط لها مجموعة من المستثمرين المالكين لنسبة ٧٠% من الأسهم حيث تمتلك الشركة المصرية للاتصالات نسبة ١٠% والبنك الأهلي ١٠% واتحاد العمال المساهمين النسبة المتبقية وهي ١٠% وقال رئيس اللجنة النقابية للعاملين بالشركة أن العمل بالشركة متوقف منذ شهرين ويسعي المستثمرون إلي تصفية الشركة وتشريد العمال تمهيدا لبيع أراضي الشركة المقدرة مساحتها ب ١٢ فدانا علي كورنيش النيل في المعصرة بدعوى عدم توفير سيوله مالية لتطويرها في حين أن الشركة حققت حجم مبيعات في الأعوام من ٢٠٠٠ إلي ٢٠٠٦ نحو ٢ مليار جنيه تم توريدها للشركة المصرية للاتصالات . هذا وقد بدا ٢ من عمال الشركة إضرابا تدريجيا عن الطعام في اليوم السادس لاعتصامهم احتجاجا علي عدم صرف رواتبهم حتى الآن وما سموه مخطط تصفية الشركة وإجبارهم علي الخروج علي المعاش المبكر تمهيدا لبيع أراضي الشركة وحرروا محضراً في نقطة الشرطة لإثبات دخولهم في الإضراب وافترش العمال الأرض أمام البوابة الرئيسية للمصنع وأرسل عدد منهم استغاثات إلي رئاسة الجمهورية واصطحب عدد من العاملات أبناءهن وأزواجهن للمبيت معهن وأكدن استمرار الاعتصام لحين تحقيق مطالبهم المادية والعمل علي إعادة تشغيل المصنع فيما اقنع رجال الشرطة العمال بدخول المصنع عندما

أرادوا الخروج للشارع واستدعت أجهزة الأمن سيارة إسعاف لمتابعة الحالة الصحية للمضربين عن الطعام وقال العمال أن المفاوضات مع المستثمر الأجنبي فشلت بسبب إصراره علي خروج العمال للمعاش المبكر دون حصولهم علي مستحقاتهم القانونية مشيرين إلي أن إدارة الشركة تعمدت التصعيد ضدهم وأعطت الإداريين والمحاسبين إجازة حتى لا يتم صرف مستحقاتهم متهمين إدارة المصنع ببيع الخامات بهدف بيع الشركة . هذا وقد انهي العاملون بالشركة اعتصامهم بعد تدخل احد النواب وحصولهم علي وعد بصرف مستحقاتهم ووافق العمال البالغ عددهم ١٢٠٠ عامل علي تعليق الاعتصام بعد تدخل النائب والاتفاق علي صرف الحوافز ربع السنوية المتأخرة وقيمتها اجر ٩٠ يوما علي أن يتم صرف الحوافز والأجور دوريا يوم ٢٥ من كل شهر وقد حاصرت قوات الأمن المصنع وحاول نائب مدير امن حلوان أقناع العاملين بضرورة الإفراج عن الإداريين المحتجزين وأعضاء مجلس الإدارة ونائب رئيس شركة الاتصالات إلا أن العاملين اشترطوا الحصول علي الحوافز المتأخرة وضمان رواتبهم . بينما هدد رئيس مجلس إدارة والعضو المنتدب للشركة خلال شهر نوفمبر العاملين بإعلان التصفية وبيع ارض الشركة في حال لجوئهم إلي وسائل النشر والإعلام المختلفة وأتباع سياسة الاعتصامات علي الذراع وفقا لوصفه وذلك من خلال أيميل إرساله عبر شبكة داخلية في الشركة لجميع القطاعات والعاملين بها عقب اجتماعه مع وزيرة القوي العاملة والهجرة لبحث موقف الشركة وتعثرها وفكرة بيع ارض الشركة وتوصل مع الوزيرة إلي تعليق اجتماع الجمعية العمومية الذي كان مقررا عقده يوم ١٩ نوفمبر الحالي لإعلان التصفية وقيام وزارة القوي العاملة بصرف مرتبات العاملين لمدة شهرين من صندوق الطوارئ بالوزارة لحين بحث كيفية النهوض بالشركة مرة أخري . من جانبهم أكد العمال أنهم لا يتبعون سياسية لي الذراع كما أكدها رئيس مجلس الإدارة وإنما يطالبون بمستحقاتهم المالية وحقوقهم التي قررها القانون . تستعد الشركة للتصفية النهائية ، حيث بدأت عمليات بيع بعض الأصول المملوكة للشركة والمتمثلة فى سيارات ومواد خام وتزامنا مع ذلك بدأ ٩٦٠ عاملا بالشركة خلال شهر ديسمبر بتنظيم سلسلة من الاحتجاجات المتواصلة أمام مقر الحزب الوطنى بوسط البلد وداخل مقر الشركة احتجاجا على قيام المستثمرين الأجانب الذين اشتروا الشركة عام ٢٠٠٠ بالتقسيط، بعملية التصفية تمهيدا لتشريد العمال وبناء أبراج سكنية على ارض الشركة التى تبلغ ١٤ فدانا على كورنيش النيل بالمعصرة ، من جانبها طالبت النقابة فى مذكرة رسمية أرسلتها إلى جميع المسئولين بوقف التصفية التى يسعى إليها رجال الأعمال[٤٢٩].

[٤٢٩] الأهالي ٢٠٠٩/١٢/١٦

تجمهر عمال غزل الفيوم خلال شهر مارس بسبب الضغوط التي تمارس عليهم الإدارة بالمصنع واللجنة النقابية وامن الدولة لإجبارهم علي الخروج للمعاش المبكر وغلق المصنع وتصفيته بعد ما قام رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة بإصدار قرار بمنح العمال لإجازة إجبارية مدفوعة الأجر لمدة عشرة أيام حتى يتسني للإدارة فك مكن الزوي ونقله إلي مصنع غزل المنيا دون اعتراض أو قيام العمال بالتصدي لعملية الفك والنقل التي تمت تحت حراسة وأشراف قوات الأمن وبواسطة عمال الصيانة بمصنع غزل المنيا خلال الإجازة الإجبارية للعمال ، كما قام رئيس مجلس الإدارة بالتعاقد مع رئيس اللجنة النقابية بعد أحالته للمعاش المبكر وكان عمال مصنع غزل الفيوم والبالغ عددهم ٥٠٠ عامل قد قاموا خلال الأسابيع الماضية باعتصامات ووقفات احتجاجية داخل المصنع بعد إن أصدرت الشركة قراراً بفتح باب الخروج للمعاش المبكر للعمال لتصفية الشركة وطرحها للبيع وهو ما رفضه العمال ، حيث فرضت قوات الأمن حصاراً امنياً علي الشركة لمنع دخول أو خروج العمال ومنع الصحفيين ووسائل الأعلام المختلفة من التصوير أو التحدث مع العمال وقد قام العاملون بالمصنع بإرسال استغاثات لرئاسة الجمهورية ووزارة القوي العاملة والمراكز الحقوقية جاء فيها أن إدارة المصنع ممثلة في رئيس مجلس الإدارة ورئيس اللجنة النقابية يسعون لتشريدنا وإغلاق المصنع وتصفيته وإجبارنا علي المعاش المبكر ، وان الإدارة واللجنة النقابية قامت بتأجير أجزاء المصنع إلي مستثمر مصنع طيبة وجزء أخر كمخزن للمواد الغذائية حيث لا يصح وجود ذلك داخل مصنع غزل وملابس ، وان المصنع رصيده المخزني من الغزول صفر ، نظراً لجودة إنتاجه وتأكيدا علي ذلك إن غزل المحلة الكبري طلبت ٢٠ طناً ، ولم تجد نظراً لتوقف المصنع من أول مارس وان الإدارة واللجنة النقابية رفضوا ٨٤ طناً . وقد واصل ٣ من عمال المصنع المضربين عن الطعام لليوم الرابع علي التوالي خلال شهر نوفمبر إلي مستشفي الفيوم العام في حالة صحية سيئة حيث يرقدون حاليا في غرفة العناية المركزة في حين قام أكثر من ٣٠٠ عامل باقتحام البوابات والدخول إلي المصنع بعد منعهم بواسطة قوات الأمن بحجة أنهم في إجازة إجبارية لمدة أسبوعين وأعلنوا الاعتصام المفتوح داخل المصنع احتجاجا علي قيام الإدارة بتصفية المصنع تدريجيا ونقل الماكينات إلي مصنع المنيا لحين تشغيل المصنع وتنفيذ وعود رئيس مجلس الإدارة ومحافظ الفيوم بتحديث المصنع وعدم تصفيته كما اتهم جموع العمال رئيس مجلس الإدارة واللجنة النقابية بتدمير المصنع لتأجيره للمستثمرين حيث تم تأجير ٨ مخازن لمستثمرين وشركات . هدد عمال الشركة بمعاودة الاعتصام مرة أخرى داخل أسوار الشركة خلال شهر ديسمبر احتجاجا على قيام الإدارة بفك الماكينات وأجهزة الكمبيوتر تمهيدا لبيعها ، وصرح احد القيادات العمالية بان الشركة تقوم بفك الآلات فى تحد واضح للعاملين دون اعتبار للاتفاقية المبرمة ، الأمر الذى اضطرهم

لتقديم مذكرة إلى شركة مصر الوسطى للغزل والنسيج مبينا الضرر الذى يلحق بالعمال نتيجة قيام الإدارة بعملية التصفية للمصنع ونقلهم لفرع الشركة ببنى سويف [٤٣٠].

تجمهر نحو ٧٠ عاملا وعاملة بشركة المحلة للغزل والنسيج وعقدوا اجتماعاً لبحث ومناقشة فكرة إنشاء نقابة مستقلة كرد فعل ضد ما يحدث من النقابة العامة للغزل والنسيج واتحاد عمال مصر والشركة القابضة والتجاوزات التي حدثت خلال الفترة الأخيرة ضد العمال والعاملات التي تمثلت في قرارات النقل التعسفية وتوقيع خصومات علي الرواتب والتهديدات الأمنية . وكان هذا خلال شهر يناير وطرح المجتمعون فكرة البدء في اعتصام جديد بمبني اتحاد العمال أو باللجنة النقابية بالشركة لموقفها السلبي ، وأقر العمال إصدار بيان باسم اللجنة النقابية المستقلة والبدء في جمع التوقيعات وإجراء انتخابات لممثلي النقابة تشرف عليها منظمات المجتمع المدني هذا وقد واصل ٢١ عاملاً بالشركة اعتصامهم المفتوح لليوم الثاني داخل نقابة العاملين بالغزل والنسيج احتجاجاً علي استمرار ما سموه القرارات التعسفية التي أصدرها مفوض عام الشركة ضد عدد من العمال بقصد تصفية الحسابات معهم عقب مشاركتهم في وقفة احتجاجية . وكان العمال والعاملات قد توجهوا إلي مقر النقابة للاعتصام بالإضافة إلي الأربعة الذين صدر لهم في وقت سابق قرار بنقلهم بعد فشل جميع الجهود لإعادة العلاوات المخصومة منهم بعد أن وجهت إليهم تهمة التحريض علي الإضراب والتظاهر . بينما اعتصم إلف عامل من عمال الشركة بمقر اللجنة النقابية للشركة احتجاجاً علي ما وصفوه بالخطوات التعسفية التي تتخذها الإدارة ضد قيادات العمال ومنها النقل التعسفي لخمسة عمال بينهم عاملتان ، وحرمان ٢١ عاملاً من العلاوة الدورية . هذا وقد واصل العمال المنقولون تعسفياً اعتصامهم وقرروا تحويل " الاعتصام سلبي " بالتناوب بينهم تفادياً لمخطط إدارة الشركة والقوي العاملة بفصلهم واحتساب أيام اعتصامهم غياب عن العمل تمهيدا لفصلهم تعسفياً وقرر عدد من العمال الرجوع إلي العمل فيما ظل آخرون لموصلة الاعتصام لتفويت هذه الفرصة علي الإدارة . وقال العمال أن مفاوضات جرت بينهم وبين أعضاء باللجنة النقابية بالشركة ولم يتم التوصل خلالها إلي حلول لإنهاء الأزمة ، بينما قام المفوض العام للشركة بنقل بعض العمال إلي مكاتب إدارية بالقاهرة والإسكندرية والخصم من رواتبهم بما يعادل نسبة العلاوة الدورية ، في حين لم تتوصل المفاوضات التي أجريت حتى الآن إلي حل الأزمة بعد تعنت المفوض العام في الاستجابة لمطالب العمال ، و هدد عدد كبير من العاملين بتصعيد واستمرار احتجاجهم علي صرف علاوتهم الدورية كاملة وإلغاء قرار نقلهم إلي القاهرة والإسكندرية الذي يكبدهم وعائلاتهم نفقات مالية كبيرة . وأكد العمال أن الشركة لجأت إلي النقل التعسفي والخصم من العلاوة الدورية

---

[٤٣٠] الاهالى١٦/١٢/٢٠٠٩

السنوية عقاباً لهم علي مشاركتهم لباقي زملائهم للمطالبة بحقوقهم ، وأشاروا إلي أن المفوض العام للشركة قرر هذا الجزاء بحجة أنهم لجأوا إلي الأعلام والصحافة . من جانبه قال المفوض العام للشركة أن المتضررين ٦ عمال فقط حيث تم نقل ٤ إلي فروع الشركة بالقاهرة والإسكندرية ، وعاملتين إلي قسمين آخرين بنفس المقر الرئيسي للشركة بالمحلة . وأشار إلي انه تم خصم جزء من العلاوة بعد أن أثبتت التحقيقات التي أجرتها الشئون القانونية بالشركة خروج هؤلاء العمال عن الآداب العامة والإهمال الجسيم في عملهم . بينما استصدر العمال بياناً جديداً تم توزيعه داخل مصانع الشركة تحت عنوان" كفانا صبرا ". وأعطي البيان مهلة للحكومة لتنفيذ مطالبهم قبل نهاية شهر ابريل الجاري وإلا سيعلن العمال الإضراب العام عن العمل ، وقد حدد البيان مجموعة من المطالب تتمثل في رفع بدل طبيعة العمل بنسبة ٣٥% من الأجر الأساسي ورفع الحد الادني للأجور وحل مشكلة المواصلات وتثبيت المؤهلات قبل وبعد التعيين وعودة العمال المنقولين خارج وداخل الشركة وإقامة المفوض العام لعدم قدرته علي إدارة الشركة . هذه وقد واصل العمال البالغ عددهم ٢٥ إلف عامل خلال شهر يونيه الإضراب عن العمل احتجاجاً علي عدم توافر الحكومة الكمامات المطلوبة لهم أثناء العمل خوفاً من انتشار مرض أنفلونزا الخنازير . وقال رئيس النقابة العامة للعاملين بالغزل والنسيج بأنه من المستحيل توفير كل هذه الكمية من الكمامات داخل الشركة وطالب العمال بالتأني والصبر وأن يهتموا بالنظافة . بينما تجمهر نحو ٥٠٠ أسرة من معاشات الشركة ونظموا وقفة احتجاجية أمام مجلس مدينة المحلة احتجاجا علي تهديد إدارة الشركة الدائم لهم بالطرد من مساكنهم بالمدينة العمالية الأولي بعد أن أيد القضاء حكم المحكمة الابتدائية علي بعضهم بغرامات تصل إلي ٢٠٠ آلف جنيه وذلك خلال شهر يوليو . وأشار العمال إلي أن وعود المفوض العام للشركة بتسوية القضية وإيقاف قضايا الربع والتبديد لم تنجز بعد وعقد رئيس مجلس مدينة المحلة الكبري اجتماعا مع ممثلي أصحاب المعاشات لحل الأزمة والتراجع عن القضايا . فى حين تجمهر المئات من عمال الشركة التابعين لقسمي غزل " ٣و٤ " خلال شهر أغسطس ونظموا وقفة احتجاجية في مدخل الشركة لمطالبه المفوض العام للشركة برفع الجزاءات الموقعة عليهم وصرف الحوافز الشهرية وهددوا بتصعيد الموقف مع زملائهم في جميع أقسام الشركة ، حال عدم الاستجابة لمطالبهم المشروعة . بينما اعتصم المئات من العاملين بالجمعية التعاونية لشركة غزل المحلة داخل الفرع الرئيسي بمنطقة السبع بنات خلال شهر أكتوبر مطالبين بصرف الشهر المنحة الذي قرره وزير الاستثمار لشركات قطاع الأعمال العام من حصة بيع الشركات الخاسرة وبدا العاملون الاعتصام بعد فشل عملية التفاوض التي بدأت بعد انتهاء الوردية بين أعضاء مجلس الإدارة ورئيس الاتحاد التعاوني الذي عرض صرف ١٠ أيام بعد أن العمال رفضوا وأعلنوا الاعتصام الذي انضم إليه باقي العاملين في الأفرع المجاورة وقد أعلن العمال الاعتصام دون أن يوقفوا العمل وحركة البيع

للمواطنين معلنين عن أن اعتصامهم سلمي ولا يهدف إلي تعطيل مصالح المواطنين وبات العمال داخل الفرع الرئيسي في حين شهدت المنطقة المحيطة حالة من التوتر خاصة لحظة خروج عمال الوردية المسائية بشركة غزل المحلة إذ انضم المئات من عمال الوردية إلي المعتصمين مرددين هتافات مضادة لإدارة التعاون والمفوض العام لغزل المحلة بينما وجد الأمن بكثافة خشية اندلاع مظاهرات في شوارع المحلة وقال العاملون أن الجمعية تتبع القطاع التعاوني إلا أنها تتعامل بقانون القطاع العام بالنسبة للكادر المالي وان صرف الشهر من المنحة من حقهم لوجود اتفاقيات بصرف أي مزايا مادية تصرف لعمال غزل المحلة وأضافوا أن الجمعية هي التي تدفع أجور عمال مصنع السجاد وتساعد الشركة في كبوتها المالية رغم ممارسات المفوض العام التي أدت إلي خسارة الجمعية وكشف العاملون عن بعض المستندات وأكدوا أنها توضح أحقيتهم في المساواة بالشركة ومنها عقد عمل مشترك بين الطرفين ابرم في يناير ٢٠٠٠ في عهد رئيس مجلس إدارة الشركة السابق والنقابة العامة للتجارة واللجنة النقابية للعاملين بالجمعية التعاونية ينص علي تطبيق لائحة جديدة بقرار وزير قطاع الأعمال العام رقم ٣٣٩ لسنة ١٩٩٥ تثبيت أحقية العاملين بالجمعية في المساواة بعمال الشركة . هذا وقد أعلن عمال الشركة خلال شهر نوفمبر عن أن يوم ٧ ديسمبر المقبل عقب إجازة عيد الاضحي سيشهد إضرابا عاما لعمال الشركة احتجاجا علي ما وصفوه بعمليات تخريب متعمدة في الشركة وقالت قيادات عمالية إن الإضراب سيرفع مجموعة من المطالب منها عودة جميع المنقولين وأكد أنهم سيطالبون أيضا برفع نسبة بدل طبيعة العمل إلي ٣٥% والنظر في الأوضاع الصحية للعمال وتطوير المستشفي وتوفير وسيلة مواصلات للعمال في القرى المجاورة بالإضافة إلي إقالة المفوض العام للشركة وتشكيل مجلس إدارة يقود عملية الإصلاح وأضافت القيادات العمالية أن المفوض العام قال في اجتماع الجمعية العمومية أنه استطاع تشتيت القيادات العمالية خلال فترة ولايته بمساعدة جهات سياسية بالإضافة إلي تحقيق الاستقرار الأمني بالشركة والتصدي لاحتجاجات العمال وتساءلت القيادات عن طبيعة هذه الجهات السياسية التي قصدها المفوض وهل يقصد بها الحزب الوطني. تمكنت أجهزة الأمن بالغربية بمساعدة جهاز امن الدولة من إحباط مظاهرة حاشدة كان ينوى عمال الشركة تنظيمها أمام تمثال طلعت حرب خلال شهر ديسمبر للمطالبة بفتح باب التعيينات لأبنائهم وزيادة بدل الوجبة والحوافز وبعض المطالب الأخرى ، وكان بعض العمال قد قاموا بتوزيع آلاف المنشورات فى الأيام الماضية للدعوة إلى اعتصام مفتوح وإضراب عن العمل حتى تستجيب الشركة لمطالبهم ولكن تدخلت أجهزة امن الدولة ومنعت العمال من المشاركة فى أى اعتصام أو تظاهر ووعدتهم بالتدخل لدى رئيس الشركة للنظر فى جميع مطالبهم وقامت فرق الأمن المركزى بمحاصرة جميع مداخل الشركة وانتشرت عناصر الشرطة السرية بين العمال تخوفا من حدوث أى تجمهر للعمال. فى حين نظم

عشرات العمال بالشركة وقفة احتجاجية بمقر الشركة عند دخول الوردية الصباحية ضد سياسة تخريب الشركة وطالب العمال بإقالة المفوض العام للشركة ووزع العمال بيانا مختصرا بسبعة مطالب ، وقد أنهى العمال وقفتهم الاحتجاجية التى استمرت نحو نصف ساعة باعتصام خمسة من القيادات العمالية بالشركة أمام مقر الإدارة احتجاجا على القرارات التعسفية للمفوض العام ، وقد انتشرت عناصر امن الدولة داخل الشركة وتم احتجاز بعض القيادات العمالية [٤٣١] .

تجمهر عمال شركة العامرية للبترول بالإسكندرية وهددوا بالدخول فى اعتصام مفتوح بمقر الشركة احتجاجا على إصرار إدارة الشركة على حرمانهم من الترقيات والحوافز بعد مرور أكثر من ٣٠ عاما على عملهم فى الشركة رغم إقرار لائحة الشركة على ترقيتهم لمنصب مدير إدارة بعد اشتغالهم بها بـ ١٧ عاما فقط ، وندد العمال بتعنت رئيس مجلس إدارة الشركة فى تنفيذ حركة الترقيات الجديدة بالمخالفة لتعليمات وزير البترول فى الجمعية العمومية الأخيرة للشركة ، وطالب العمال بسحب الثقة من اللجنة النقابية بسبب استمرار تخاذلها فى الدفاع عن حقوق العمال وتواطؤها لصالح إدارة الشركة بهدف الحصول على مكاسب شخصية [٤٣٢] .

رابعا : ملاحظات ختامية وتوصيات

وختاماً للتقرير الذى رصد بشكل سريع أهم الاحتجاجات خلال عام ٢٠٠٩ نود ان نؤكد على الأتى :

– هذا وقد بلغ حجم الاحتجاجات خلال عام ٢٠٠٩ أكثر من ٧٠٠ احتجاج فى ٤٣٢ موقع ، ويرصد التقرير احتجاجات كل موقع باعتبارها احتجاج واحد حتى وان تكررت خلال العام . وعلى سبيل المثال فان احتجاجات أداري التعليم فى معظم المحافظات زادت خلال العام عن ٥٠ احتجاج ولكن تقرير الأرض قد استعرضها كاحتجاج واحد .

وكذلك احتجاجات المعلمين المؤقتين والتى زادت عن عشرين احتجاج واحتجاج موظفى هيئة البريد بالمحافظات وزادت عن ٣٠ احتجاج واحتجاجات كل من سائقى وأصحاب الشاحنات وعمال شركة النيل لحلج الأقطان وخبراء وزارة العدل وعمال غزل شبين وطنطا للكتان والزيوت وموظفى الضرائب العقارية ، تلك المواقع أو الفئات قامت خلال عام ٢٠٠٩ باحتجاجات زادت

---

[٤٣١] الدستور ٢٠٠٩/١٢/٢٢

[٤٣٢] نهضة مصر ٢٠٠٩/١٢/٢٦

عن ١٠٠ احتجاج ومع ذلك احتسبها التقرير كاحتجاج واحد لكل فئة أو موقع عمالى لان تلك الاحتجاجات استمرت وتكررت تقريباً لتحقيق نفس المطلب . وعلى ذلك فان الأرقام التى وردت بالتقرير عن حجم الاحتجاجات وأماكنها تعبر عن أماكن ومواقع الاحتجاج أكثر من حجمها وعددها بشكل عام ، هذا بالإضافة إلى أن حجم الاحتجاجات الذى زاد عن ٧٠٠ احتجاج والمواقع التى تركزت فيه تلك الاحتجاجات والتى وصلت (٤٣٢) موقع لا تعبر عن العدد الحقيقى لان المركز يعتقد أن عدد ومواقع الاحتجاجات قد زاد عن ذلك بكثير بسبب اعتماد التقرير على بعض الجرائد المصرية فقط وبالتالى فان هناك العديد من الجرائد الأخرى التى نشرت بعض الاحتجاجات ولم يرصدها التقرير ومما لا شك فيه أيضاً أن مئات الاحتجاجات فى قطاعات العمل الثلاثة فى عشرات المواقع الأخرى حدثت خلال العام ولم تصل للصحف أو الإعلام وقد تم إجهاضها فى مواقعها أو حلها بسرعة دون أن تصل للإعلام وبالتالى فان العدد الحقيقى للاحتجاجات أو المواقع التى حدثت بها يزيد عن ما ذكره تقرير الأرض .

– ارتفاع عدد الاضرابات والاحتجاجات وحجم المضربين عن الأعوام الماضية حيث بلغ خلال عام ٢٠٠٩ أكثر من (٧٠٠) احتجاجاً وعام ٢٠٠٨ (٦٠٩) احتجاجاً وعام ٢٠٠٧ (٦١٤) احتجاجاً وعام ٢٠٠٦ (٢٦٦) احتجاجاً وعام ٢٠٠٥ (٢٠٢) احتجاجاً وعام ٢٠٠٤ (٢٦٦) احتجاجاً .

– كشفت اضرابات واحتجاجات العمال تدهور أوضاع الاتحاد العام للعمال ونقاباته العامة ولجان النقابية فى تبنى مطالب المحتجين وفى نفس الوقت الذى كشفت ازدياد دور جهاز امن الدولة فى معظم الاحتجاجات بالتدخل والتفاوض والقبض وفض الاحتجاج بالقوة أن لزم الأمر.

– كانت أعلى الاحتجاجات العمالية بسبب عدم صرف المستحقات المالية حيث بلغت ١٠١ احتجاج مما يدلل على مدى تدهور أوضاع المؤسسات خاصة الحكومية فى تعديها على اجور ومستحقات العاملين كما يؤكد ذلك أيضا على إهمال وتهرب الجهات الحكومية من تحمل التزاماتها ومسئوليتها فى معالجة الاثار السلبية للازمة الاقتصادية خاصة بالنسبة للعمال .

– كشفت الاحتجاجات عن سوء تقدير المسئولين للموقف العمالى واستخفافهم بالمضربين وتدنى معلوماتهم الصحيحة عن المشاكل المطروحة وتعنت الكثير منهم واستهتارهم بحقوقهم واستبعادهم للجوانب الاجتماعية والاقتصادية عند معالجة مشاكل المحتجين.

– تدنى الخبرة السياسية للمسئولين والمديرين واستخدام قياسات فنية من جانبهم لآثار الإضراب والاستخفاف بمطالب المحتجين مما ساهم فى تزايد وتصاعد عدد الاضرابات والاحتجاجات .

– تدهور وتناقض الإطار القانونى والدستورى والحقوقى مع السياسات التى تطبقها الحكومة المصرية ، الأمر الذى يستلزم تغير تلك السياسات لتكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين لتكامل منظومة الحقوق .

– تزايد الاهتمام بالاحتجاجات والغضب الجماعى من قبل الصحف المستقلة وبعض الفضائيات ومواقع الانترنت وظهور مؤسسات وتجمعات عمالية تقوم برصد الاحتجاجات والاضرابات بشكل دورى مثال المرصد العمالى .

– تزايد قيم التضامن بين المضربين وبين المحتجين وفئات اجتماعية أخرى مثل كتاب الأعمدة بالصحف المصرية .

– استمرار احتجاج فئات جديدة ضد سياسات الحكومة مثل التجار والصيادلة والسائقين والمستهلكين وغيرهم .

– لعبت وسائل الاتصال الحديثة دورا هاما فى دعم الحركة الاحتجاجية وتزايد التضامن مع الحركة الاحتجاجية .

– حققت الكثير من الاحتجاجات مطالبها وتم الاستجابة للكثر من مطالب المضربين والمحتجين وتم انتزاع بعض المطالب وكشف ذلك عن نجاح العمال بأنفسهم من تنظيم وقيادة الاحتجاجات وجسارتهم وابتكارهم لوسائل الاحتجاجات وتطويرها فى مواجهة سلطات وإدارات فاسدة ومستغلة وأدى ذلك لتوسيع حملات التضامن على المستوى المحلى أو الدولى مما ساهم فى نجاح المضربين فى انتزاع حقوقهم .

– أدت الأزمة المالية والاقتصادية إلى تزايد الغضب العمالى بعد قيام العديد من الشركات فى المدن الصناعية الجديدة إلى تقليص حجم العمال والتعدى على أجورهم خاصة فى القطاعات التى أدت الأزمة إلى خفض اسعار منتجاتها مثل الحديد او الأسمدة . كما أستخدام العديد من أصحاب الأعمال شماعة الأزمة الاقتصادية لطرد وتشريد العمال وتخفيض أجورهم .

وسوف يستعرض مرة أخرى تقريرنا للتوصيات التى عرضت بتقرير ٢٠٠٨ ، حيث أن معظم هذه التوصيات لم يتم تنفيذها ويأتى أهمها :

- تغير الحكومة المصرية بحكومة ائتلاف وطنى منحازة للعمال وذوى الدخول المحدودة وذلك لتطبيق استراتجيات وسياسات بديلة تعالج التأثيرات السلبية للازمة الاقتصادية خاصة للعاملين باجر لتحسين أجورهم ولوقف تشريدهم وانتهاك حقوقهم ولتطبيق برامج اجتماعية أكثر عدالة لمعالجة الآثار السلبية للازمة على حقوق العاملين باجر ولضمان وصول دعم موازى لهم يتناسب مع ما تقدمه الحكومة الحالية لرجال الأعمال وأصحاب الشركات .
- تعديل قانون النقابات رقم ٣٥ لـ ٧٦ بحيث يسمح بالتعدد النقابى وحق الانضمام والانسحاب إلى النقابات ويمنع وصاية الأجهزة الحكومية على التنظيمات النقابية ويسمح للجمعية العمومية للنقابة بسلطة اتخاذ كافة القرارات باعتبارها أعلى سلطة فى المنظمة النقابية .

- تعديل القوانين المصرية كى تسمح بحق الإضراب والتظاهر والاعتصام والاحتجاج السلمى لإحداث التوازن بين حقوق العمال والحريات الممنوحة لرجال وأصحاب الأعمال والإدارات والجهات الحكومية وغير الحكومية الأمر الذى يؤدى لوقف استبداد الإدارات والسلطات المختلفة تجاه المضربين ولضمان تحسين عملية التحول السياسى والاقتصادى والاجتماعى والديمقراطى لصالح كل فئات المجتمع المصرى .
- تحسين المناخ الديمقراطى وأوضاع الحقوق المدنية وذلك بتعديل قوانين الأحزاب والجمعيات وقوانين مباشرة الحقوق السياسية للسماح للمواطنين بممارسة حقوقهم فى المشاركة والتنظيم والتجمع دون وصاية حكومية ولضمان تمثيل كافة فئات الشعب وطبقاته فى تشكيل وإدارة السياسات والبرامج والرقابة على تطبيق تلك السياسات ولوقف الفساد المستشرى فى مؤسسات الدولة ووقف الإهدار فى إدارة مواردنا ويؤكد المركز بان ذلك لن يتم إلا بتطبيق مبدأ تداول السلطة بالانتخاب الحر بكافة مؤسسات الدولة وإلغاء تطبيق قانون الطوارئ والإفراج عن كافة المعتقلين وكفالة كافة الحقوق السياسية والمدنية للمواطنين فى مصر .
- تطبيق نظم تأمينية وصحية تكفل الرعاية والحياة الكريمة للمسنين وتضمن لهم دخل شهرى لا يقل عن ألف ومائتين جنيها كما يجب تعديل قانون العمل رقم ١٢ لـ ٢٠٠٣ لتسهيل إجراءات الحصول على بدل البطالة والذى يجب أن لا يقل عن ٦٠٠ جنيها شهريا كى يوفر حد أدنى كريم لمعيشة المواطنين فى مصر .
- صرف المستحقات المالية المتأخرة للعمال ووقف تعسف الإدارات ووقف إهمال وتجاهل المسئولين لمطالب المحتجين ومنع سياسات الفصل التعسفى وتثبيت العمالة المؤقتة وتحسين الأجور وتطبيق معايير العمل الدولية وكفالة الحد الأدنى للمعيشة بحيث لا يقل عن ١٢٠٠ جنيها شهريا وتحقيق مطالب المضربين فى قطاعات العمل المختلفة .
- تعديل برنامج إدارة أصول الدولة الذى طرحه الحزب الوطنى بحيث يسمح التعديل بتقييم حصيلة برامج الخصخصة والطرق التى تم بها صرف هذه الحصيلة ومحاسبة من تورط فى عمليات فساد صاحبت أية عمليات سابقة بالإضافة إلى ضرورة ضمان وجود إدارة ديمقراطية تشاركية فى المستقبل تتحمل فيه الدولة مسئوليتها التاريخية بإدارة هذا القطاع لمعالجة الفساد والخلل فى هذا القطاع ولتحسين أوضاعه وإنتاجيته، وتسمح هذه الإدارة الجديدة بمراقبة مؤسسات المجتمع المدنى لإعمالها ، وتضمن صرف عوائد الأرباح على تحسين الخدمات العامة وأوضاع البنية الاقتصادية والاجتماعية وكفالة الرعاية الصحية والتعليمية للعمال وذو الدخول المحدودة والنهوض بمجتمعنا ومعالجة الاثار السلبية لسياسات التحرير الاقتصادى .

ويؤكد المركز على أن إضرابات العمال والفئات الاجتماعية الأخرى خلال عام ٢٠٠٩ ساهمت فى تمكين آلاف العمال من تحسين أوضاعهم وانتزع بعض حقوقهم ، وقدمت نموذج للنضال والكفاح لكفالة حقوق المواطنين فى العيش بحرية وأمان وكرامة ودون تمييز .

ويدعوى المركز كافة منظمات المجتمع المدنى بالتضامن مع مطالب العمال والفئات المختلفة لبناء غد ومستقبل أكثر عدلا وإنسانية .